LIBRARY OF THE
NEAR EAST SCHOOL OF THEOLOGY
BEIRUT, LEBANON

Manuscript Collection
No. A-B 50

باب ٥ شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به
باب ١٠ اعراب الصحيح
باب ١٢ اعراب المعتل الاخر وفصل ٢٧ في نون الوقاية
باب ١٤ اعراب المعتل والمثنى والمجموع على حده
باب ١٩ كيفية التثنية وجمعي فصل ٢١ فيما يرد من المحذوف في التثنية
فصل ٢٢ فيما يجمع بالالف والتا قياسا وفيما يجمع سماعا
باب ٢٤ المضمر
فصل ٢٨ تذكر ضمير الضمائر المنفصلة
فصل ٢٨ في المواضع التي ينفصل فيها الضمائر
باب ٣٠ في مفسر ضمير الغايب
فصل ٣٢ في الكلام على ضمير الفصل
باب ٣٣ الاسم والعلم
فصل ٣٤ في من وما الموصولين
باب ٣٦ الموصول
فصل ٤٣ في اي موصولة او غير موصولة
فصل ٤٣ في الموصولات الحرفية
باب ٤٦ اسم الاشارة
باب ٤٩ المعرف بالاداة
باب ٥٠ المبتدا والخبر
فصل ٥٦ في تقسيمات واحكام للخبر
فصل ٦٢ فيما يجوز فيه دخول الفا على الخبر وما يمنع
باب ٦٣ الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
فصل ٧١ في الكلام على الحاية وما الحقت بها
باب ٧٣ افعال المقاربة
باب ٧٦ الاحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر
فصل ٧٩ في دخول لام الابتدا
فصل ٨٠ في تخفيف ان وما يتعلق به
فصل ٨١ في احكام ان المفتوحة وكان ولعل
باب ٨٣ لا العاملة عمل ان
باب ٨٧ الافعال الداخلة على المبتدا والخبر
فصل ٩٢ في الكلام على القول وما يتفرع منه
فصل ٩٣ في الكلام على ما يتصيد له المتفاعل
باب ٩٤ الفاعل
باب ٩٧ النايب عن الفاعل
باب ٩٩ الاشتغال
باب ١٠٣ تعدية الفعل ولزومه
فصل ١٠٤ في تاخير منصوب الفعل وتقديمه
فصل ١٠٥ في حذف الفعل وابقا مفعوله والكشف
فصل ١٠٦ في التعدية بالهمز والتضعيف
باب ١٠٦ التنازع
باب ١٠٩ المفعول المطلق
باب ١١٣ المفعول له
باب ١١٤ المفعول فيه
فصل ١١٦ في الظروف المبنية
باب ١٢٤ المفعول معه
باب ١٢٧ المستثنى
فصل ١٣٤ في الكلام على الا الصفة
باب ١٣٩ الحال
فصل ١٤٧ في وقوع الحال جملة
فصل ١٤٨ في الجمل التي لها محل والتي ليس لها محل من الاعراب
باب ١٥٠ التمييز
باب ١٥٥ العدد
فصل ١٦٠ فيما يثنى ويجمع من اسماء العدد وما يستعمل كذلك
فصل ١٦١ في تعدد التمييز
باب ١٦٤ نعم وبيس
باب ١٦٦ نعم وبيس
باب ١٧٠ نعذا
باب ١٧١ التعجب
باب ١٧٤ افعل التفضيل
باب ١٧٨ اسم الفاعل
فصل ١٨١ في عمل اسم المفعول
باب ١٨٣ الصفة المشبهة
باب ١٨٣ فيما تطابق فيه الصفة صاحبها وما لا تطابق

باب ١٨٥ اعمال المصدر
باب ١٨٧ حروف الجر
باب ١٩٥ القسم
باب ٢٠٣ الاضافة
فصل ٢١٠ فيما يضاف في الجملة
فصل ٢١٣ في اعراب المضاف اليا المتكلم
باب ٢١٤ التابع
باب ٢١٥ التوكيد
باب ٢١٨ النعت
فصل ٢٢٠ في النعت بالمفرد والجملة
باب ٢٢٣ عطف البيان
باب ٢٢٥ البدل
باب ٢٢٦ النسق
باب ٢٣٤ النداء
فصل ٢٤٢ في المنادى المضاف اليا المتكلم
باب ٢٤٩ الاستغاثة
باب ٢٥٠ المندبة
باب ٢٥١ ترخيم المنادى
باب ٢٥٣ الاختصاص
باب ٢٥٤ التحذير والاغرا
باب ٢٥٦ اسبية الفعل ومعانيها
فصل ٢٦٠ في الكلام على الرباعي
فصل ٢٦٥ في الثلاثي المزيد
باب ٢٦٥ همزة الوصل
باب ٢٦٦ مصادر الفعل الثلاثي
باب ٢٧٠ اسما الافعال والاصوات
باب ٢٧٦ نون التوكيد
فصل ٢٧٨ في الكلام على التنوين
باب ٢٧٩ منع الصرف
فصل ٢٨٧ في صرف ما لا ينصرف
باب ٢٨٧ التسمية بالفعل وما كان بمنزلته
باب ٢٩٠ اعراب الفعل
باب ٢٩٧ عوامل الجزم
فصل ٢٩٩ في الكلام على صدر اداة الشرط
فصل ٣٠١ في الكلام على لو وما يختص بها
فصل ٣٠٣ في الكلام على لما
باب ٣٠٣ الكلام على كلمات مفتقرة الى ذكر
فصل ٣٠٤ تتميم الكلام على قد وبعض كلمات الاستفهام
فصل ٣٠٦ في الكلام على احرف التحضيض
فصل ٣٠٧ في احرف التنبيه
فصل ٣٠٧ في احرف الجواب
فصل ٣٠٨ في الكلام على كلا وكلتا
فصل ٣٠٩ في ذكر افعال يسيرة من القرب
فصل ٣١٠ في الحكاية
باب ٣١١ في ذكر حروف الانكار
باب ٣١٢ الاخبار بالذي واخواته
باب ٣١٣ التذكير والتانيث
فصل ٣١٥ في المواضع التي لا تلحق التا مع الوضع
باب ٣١٦ الفعل الثلاثي
باب ٣١٨ المقصور والممدود
باب ٣١٩ التقا الساكنين
فصل ٣٢٠ في الكلام على الفعل المدغم في هذا الباب
باب ٣٢١ النسب
باب ٣٢٦ جمع التكسير
فصل ٣٣٦ في الكلام على مثل بنات اسا الجمع
فصل ٣٣٨ في الكلام على جمع اسم الجمع وجمع الكثير
باب ٣٣٨ التصغير
فصل ٣٤٢ في دلايل الزيادة
باب ٣٤٠ التصريف
فصل ٣٤٣ في الزايد للالحاق
فصل ٣٤٥ في ذكر حروف الابدال
فصل ٣٥٢ في الكلام على الاعلال بالحذف
فصل ٣٥٣ في الكلام على القلب
باب ٣٥٥ مخارج الحروف
فصل ٣٥٥ في الحروف الرخوة وصفات الحروف
فصل ٣٥٦ في الادغام
باب ٣٥٨ الامالة
باب ٣٥٩ الوقف
باب ٣٦١ الهجا

Cl. 5-2. 24
No. 42

هذا شرح التسهيل للعلامة البدر
الدماميني رحمه
الله آمين
آمين

السكندرية وقابله بنفسه وكتب شيخنا الله تعالى بعده
فقير ربه احمد بن علي الطرابلسي
غفر الله تعالى عنهما
آمين

ترجمة الشارح المحقق رحمه الله تعالى من طبقات النحاة للسيوطي

محمد بن ابي بكر بن عمر بن ابي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الاسكندري بدر الدين
المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الاديب ولد بالاسكندرية ٧٦٣ وتفقه وتعانى الادب
تفاق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط وشارك في الفقه وغيره وناب في الحكم ودرس بعده
وتقدم ومهر واشتهر ذكره وتصدر بالجامع الازهر لاقراء النحو ثم رجع الى الاسكندرية واستقر بقوص بها
ويحكم ويتكسب بالتجارة ثم قدم القاهرة وعين للقضاء فلم يتفق له ودخل دمشق ٨٠٢ وحج منها
وعاد الى بلده وتولى خطابة الجامع وتركز نيابة الحكم واقبل على الاشتغال ثم اشتغل بامور الدنيا
وتعانى الحياكة وصار له دولاب منسج فاحترقت داره وصار عليه مال كثير فخرج الى الصعيد فتعذر عليه
واحضروه مهانا الى القاهرة فقام معه الشيخ تقي الدين بن حجة وكاتب السر ناصر الدين البارزي
حتى صلحت حاله ثم حج ٨١٩ ودخل اليمن ٨٢٣ ودرس بجامع زبيد نحو سنة فلم يرح لها امر
فركب البحر الى الهند فحصل اقبال كثير واخذ راعه وعظموه وحصل دنيا عريضة فبقية الاجل
ببلد كابرجا من الهند في سبعان سنة وقبل ٨٢٨ قبل مسموما وله من التصانيف تحفة الغريب
على حاشية مغني اللبيب وتنزيل الجائري وشرح التسهيل وشرح الخزرجية وجواهر الكنوز في العروض
والمواكه البدرية من نظمه ومقاطيع الشرب وتروي الغيث وهو حاشية على الغيث الذي انتجم
على شرح الامية الحج للصلاح الصفدي وعين الحياة مختصر حياة الحيوان وغير ذلك روى لنا عنه غير واحد
اسهم المقصود منه

المسئلة الثانية

بالمد ج انبه

المستقبل عبر به عن ماض منهو ذو جهة من المستقبل وقد يقال بعض الخبر كان لغير ما مضى وهو بعيد كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما فان المغفرة لم تكن في الزمن الماضي فقط بل الواضح قد اترك الادب معنى اذا لم يسبق بشيء ما وهو بجيء بمعنى ترك كقوله تعالى ذرهم يأكلوا ويتمتعوا اي اتركهم على حالهم وقد يجيء بمعنى صار كقولهم ودع عن تمرا ما ودع شيئا اي صار وقد يتخلص المضارع للاستقبال بعلامة كالسين وسوف او بقرينة كقولك لمن سألك عما تفعله غدا اذهب الى فلان اي انوي الذهاب اليه وقد يتخلص للحال بقرينة كقولك لمن سألك عما تفعله الآن اقرأ او اكتب اي انوي القراءة او الكتابة وقد يتخلص للماضي بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته امس اذهب الى فلان اي ذهبت اليه وقد يتخلص للماضي والحال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن اقرأ او اكتب اي انوي القراءة او الكتابة وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا او اذهب اليه بعد غد وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا او اذهب اليه بعد غد او اذهب اليه بعد ذلك وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا او اذهب اليه بعد غد او اذهب اليه بعد ذلك او اذهب اليه بعد ذلك بقليل وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا او اذهب اليه بعد غد او اذهب اليه بعد ذلك او اذهب اليه بعد ذلك بقليل او اذهب اليه بعد ذلك بكثير وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا او اذهب اليه بعد غد او اذهب اليه بعد ذلك او اذهب اليه بعد ذلك بقليل او اذهب اليه بعد ذلك بكثير او اذهب اليه بعد ذلك بكثير جدا وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا او اذهب اليه بعد غد او اذهب اليه بعد ذلك او اذهب اليه بعد ذلك بقليل او اذهب اليه بعد ذلك بكثير او اذهب اليه بعد ذلك بكثير جدا او اذهب اليه بعد ذلك بكثير جدا جدا وقد يتخلص للماضي والحال والاستقبال بقرينة كقولك لمن سألك عما فعلته الآن او امس او غدا اذهب الى فلان اي ذهبت اليه او انوي الذهاب اليه او اذهب اليه الآن او اذهب اليه غدا او اذهب اليه بعد غد او اذهب اليه بعد ذلك او اذهب اليه بعد ذلك بقليل او اذهب اليه بعد ذلك بكثير او اذهب اليه بعد ذلك بكثير جدا او اذهب اليه بعد ذلك بكثير جدا جدا او اذهب اليه بعد ذلك بكثير جدا

ودراية الخ ٤

لعلم
تكملة الاول في باب المنقوص

باب اللغات في اسم اربع عشرة لغة

ضرورة انهن معارف وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه وغاية الامران تعين المعنى تارة يكون بجوهر اللفظ وتارة يكون بامر خارج عنه كما مر وقد لك لا بناني كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه فالحق ان قوله الا سم جنس يشمل المعرفة والنكرة وقوله الموضوع لتعيين مسماه يخرج النكرة وقوله مستعملا بتكلم الى اخره يخرج ما عدا الضمير من المعارف ولحسن من هذا التعريف ولحصر قول ابن الحاجب ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب

منه اي للمضمر **واجب الخفا** وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل قال ابو حيان وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المصنف **وهو الموضوع بالمضارع ذي الهمزة** نحو اقوم **او النون** نحو نقوم **ويفعل امر المخاطب** اي للمفرد المذكر نحو قم **ومضارعه** اي مضارع المخاطب المفرد المذكر نحو تقوم **واسم فعل الامر مطلقا** سواء كان للمفرد مذكرا او غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات فان قلت نقض من مواضع وجوب الخفا اسم الفعل المضارع كواوه واف قلت كذا قال ابو حيان وتبعه ابن قاسم وغيره والا نفصال عنه متات بان ما ذكره في معنى المضارع ذي الهمزة فان اوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر فاستغنى عن ذكر واما اسم فعل الامر واف كان الاستغناء عنه بفعل الامر ممكنا فوجه تخصيصه بالذكر انه ذكر لاجل قوله مطلقا ان هذا الاطلاق ليس بات في فعل الامر ضرورة ان وجوب خفا ضمير منوط بها اذا كان للمفرد المذكر فقط بدليل قومي وقوما وقوموا ومن **ومنه جاز الخفا** وهو ما يخلفه ظاهر او ضمير منفصل **وهو الموضوع بفعل الغايبة** نحو زيد قام ويقوم وليقم اذ يجوز ان يخلفه الظاهر فتقول زيد قام ابوه ويقوم ابوه وليقم ابوه وكذا سايير انواع هذا القسم **والغايبة** كهند قامت وتقوم ولتقم **ومعناه** يريد او معنى فعل الغايب والغايبة **من اسم فعل** نحو زيد يهيهات وهند هيهات **او صفة** او نحو زيد ضارب وهند ضاربة ومضروبة وهند **وظرف** نحو زيد هندك **وشبهة** اي شبه ظرف وهو الجار والمجرور نحو زيد في الدار وهند في الدار فالضمير مستكن في هذه الامثلة كلها وهو جاز الخفا لان الظاهر قد يخلفه كما تقدم وقد انتقد ذلك على المصنف بان الضمير في كل ما ذكره واجب الخفا فلا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا بقام وكون الظاهر قد يقع في موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك زيد قام ابوه وكذا الضمير المنفصل كما في قولك زيد ما قام الا هو لا يوجب ان يتوجه الخفا لهذا الضمير وذلك لان هذا تركيب اخر غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه انما زيد قام فضميره واجب الاستكنان ابدا ولا يظهر في حين من الحيان ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستكن لا لفعل نفس على ذلك بعض النحويين وهو كلام المصنف وغيره وقد نص سيبويه على انه لا يجوز قام انا بمعنى فهمت قال ابن قاسم وقال الجوهري يجوز في الشعر قام هو وقام انا وهو صحيح لانه يجوز اقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة وحكى عن المبرد انه اجاز ذلك في الشعر وغيره وعلى معنى الحصر فقام انا بمعنى ما قام الا انا لكن قد اجازوا سيبويه في نحو مررت برجل مكرم كما هو ان يكون توكيدا وان يكون فاعلا قلت وبتقدير تسليم ما قال المصنف او حمل ذلك على اصطلاح اختص به ورد على قوله او معناه انه مخرج لنحو انا هيهات وانت هيهات وكذلك في البواقي مع ان الاستتار فيهن موجود وهو جايز لا واجب بالتفسير الذي قرره بقوله انا هيهات دارنا وانا في الدار خلافا لمن وانا ما في الدار الا انا وعلى ذلك فقس **ومنه** اي من المضي **بارز متصل** والمراد به ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا في الاختيار والمنفصل عكسه **وهو اي المتصل ان عني به المتحلي بفعل** اي المتكلم المعظم نفسه او المتكلم ومعه غيره واحدا او اكثر **نا** نحو هو اي المتصل المراد به المتكلم او مشاركا هو لفظة نا **في الاعراب كله** الرفع والنصب والجر نحو اكرمنا ويكرمنا ومررنا به **وان رفع** البارز المتصل **بماض فتا** وهذا موهم الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القايل من وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب **وتفتح للمخاطب** نحو قمت فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا **وتكسر للمخاطبة** فرقا بينه بعكسوا الامر بكسر للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المونث فخص بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وحكى بعضهم ان في لغة ردية لربيعة يجوز وصل همزه الضمير وكافه بالف نحو قمتا ورايتكا ووصل كسرتها ياء وقد اجتمعا في قوله رميته فاقصدت فما اخطات الرمية بسهمين ملصقين اعارتكيهما الظبيه **وتوصل** التا المذكورة حال كونها **مضمومة بميم والف للمخاطبين** نحو قمتما يا زيدان **والمخاطبتين** نحو قمتما يا هندان وضمت التا فيهما اجراء

مطلب
على الفرق بين وجوب استتار الضمير وجوازه

الجرمي
ظاهره

عطيا
قوله وهذا موهم الخ وذلك لان ما ذكره من ان المتصل البارز مع الفعل الماضي ضمة ليس كما ذكره بل هو مع الفعل الماضي حيثما لقيه والاخبار في الاقسام البيان

مطلب
ان ريت بمعنى اخبرني اذا اتصل بها الضمير لزم التا فيها الفتح والاقرا

لهم بجواز الوا والتقارب بينهما في المخرج قيل والضمير هو التا والالف والميم زايدة للمقوية **وجيم مضمومة في حي وط** للمخاطبين للمذكرين نحو قمتموا يا زيدون **ونون مشددة في اثبات** نحو قمتن يا هندات فجيء بجوبين في المونث كما جيء بجوبين في المذكر وفي بعض المعتمدات ان اصل ضربتن ضربتمن فادغمت الميم في النون وان النون هنا بازاء الواو التي في ضمير الجماعة وهذا مردود بان احرف ضوبي مشغولة لا تدغم في مقاربها ويستثنى من قول المصنف وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة الى اخره ريت بمعنى اخبرني واعلم ان هذه الكلمة يجوز ان يتصل بها الكاف وان لا يتصل فان لم يتصل بها وجب للتا ما يجب لها مع سايير الافعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع وافراد وان اتصلت بها وجب هنا التا الفتح والافراد وانتفى عن الكاف علامات المرفوع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى فان ريتكن ان اتاكم عذابه الله وكذا يقال للاثنين ان ريتكما والمونثة ان ريتك ولجمعها ان ريتكن هذا كلام اذا اردت معنى اخبرني الا فالمطابقة واجبة مع الكاف كما يجب بدونها فيقال ان ريتكن جميلة ان ريتكما فاضلين او جميلتين ان ريتموكم فاضلين ان ريتنكن جميلات واستدل سيبويه على ان الكاف في الاول حرف خطاب لا مفعول بقولهم ان ريتكن زيدا ما صنع مثله ان ريتكم هذا الذي كرمت علي واما عكس القول ذلك بجعله الكاف فاعلا والتا حرف خطاب فمتضمن لامرين لم يثبت اذا لم يثبت للتا المتصلة بالفعل ان تكون حرف خطاب ولا ثبت للكاف ان تكون فاعلا ثم هو مردود بان الكاف تجوز ان لا يوتى بها بخلاف التا **وتسكين ميم الجمع ان لم يل ياضمين متصل** نحو قمتم اعرف من وصليها بوا و نحو قمتموا ومن وصليها قبل همزة القطع واسكانها قبل غيرها كقراة ورش ومن الاختلاس وهو ضمها غير موصوله وهو قليل وليس في كلامه بيان هذا القسم وهو الاختلاس لانه انما تقدم له ذكر الصلة واعتذر المصنف عن تركه ذلك بشذوذه ولا يرتضى هذا عذرا له في هذا الكتاب فهو مسحوب بالشواذ بل الشواذ نعم يكون هذا عذرا في مثل كتاب سيبويه وكتاب الايضاح والمفصل والمقرب ونحوه ابن الحاجب **فان وليها** اي وجب جيء بهمزة وصل نحو اضربتموه فاعل وفي ضمير مستكن عايد على قوله قبل ضمير متصل ومفعوله عايد على ميم الجمع **او يحي للتسكين** جلا فالبونس فانه جوز ان تقول الدرهم اعطيتكم كما تقول في المظهر قال المصنف ولا اعرف له سلفا الا ما روي ابن الاثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه اما هممتي الباطل شيطانا ولوجا هكذا الكان شاذا من وجه اخر وهو تقديم ضمير الاخص مع الاتصال هكذا في شرح ابن قاسم قلت اما قوله لم يجز التسكين فمقتضاه انه يجوز الصلة والاختلاس وان جوازهما متفق عليه وقد يمنع بل نص سيبويه على جواز ذلك وان الوصل بالواو اكثر واعرف **وان رفع بفعل عينوه** اي غير ماض وهو الامر والمضارع **فنون متوحة للبنى اطبات** نحو يا هندات قمن وانتن تقمن **او الغايبات** نحو الهندات تقمن **والف لتثنية غير المتكلم** فشمل ذا الخطاب وذا الغيبة وفيه اجمال فانها ان رفعت بالمضاف كان كما ذكروان رفعت بالامر لم يكن الا للمخاطب وذلك نحو يا زيدان افعلا وهل تفعلان وهما يفعلان **وواو للمخاطبين** نحو يا زيدون قوموا وانتم تقومون **او للغايبين** نحو الزيدون يقومون **وياء للمخاطبة** نحو يا هند قومي وهل تقومين **وللغايب مطلقا** اي مستترا كان او بارزا **مع الماضي مآله مع المضارع** نحو قولا زيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا والزيدون ضربوا والهندات ضربن منها تقول في المضارع يضرب وتضرب ويضربان وتضربان ويضربون ويضربن ولم يكن بالمصنف حاجة الى ذلك فان قوله فيما تقدم المرفوع بفعل الغايب والغايبة يشمل ما رفعه الماضي وما رفعه المضارع وانما ذكر هاهنا حكم الماضي لانه قال قبل وان رفع بفعل عينوه اي غير الماضي فلم يبين هناك الا حكم المرفوع بالمضارع والامر وانما خص المضارع هنا بالحوالة عليه دون الامرين لان الكلام هنا في الغايب والامر لا يكون لغايب والحاصل ان هذه الصيغ الاربعة اعني ما رفعت بالماضي فهي للغايب لا غير او ما رفعت بالمضارع فهي لهما في وتتعين للاجتماع وكل ذلك يعلم من كلامه ويعلم منه ايضا ان ياء المخاطبة لا ترفع بالماضي **وربما استغني معه** اي مع الماضي **بالضمة عن الواو** كقوله * فلوان الاطبا كان حولي * وكان مع الاطبا الاساة * قال ابو حيان وهو ضرورة لانا ندركما يفهمه ظاهر كلام المصنف وقال بعضهم انه نادر قلت ويويده ما وقع في الكشاف فيه افلح دخل في الفلاح كاشرح حصل في البشارة ويقال ايضا افلحي اي اصاره الى الفلاح وعليه قراة طلحة بن مصرف قد افلح وعنه قد افلحوا على لغة اكلوني البراغيث على الابهام والتغيير وعنه بضمة بغير واو اجتزا بها عنها كقوله * فلوان الاطبا كان حولي * انتهى ومقتضى قول المصنف معه اي مع الماضي ان هذا الحكم خاص بالماضي وليس كذلك فانه ذكر في الشرح انه ربما فعل الامر وانشد * ان ابن الخوص معروف فبلغه * بني ستاعد يلقه اذا قام العلا قعس اراد فبلغو *

نسخ
الاستغنا

تناول مفهومه للاختلاس
لانه لم يتقدم له ذكر واما قوله على انه ليس خاصا بيونس فالحال في ذكر ليس خاصا بيونس

ذكر مع فعل امر

هل ع

المفصل ع

على ان لا كلام ظاهر
سفطان للمصنف

ن
اضطرارا

واجع طبعه

المغني ؛

الاوسيني ؛

ص عامله

على الطلل ٤ مرجع الضمير في قوله
ع وما بعده من سعاد الا بتعضيه ٤ قوله الا
وبقربه من هذا قوله
وسعت القنى تقطعان اباهم
فمتى سمعت من صحابي بولهم بترح

ولا يبين والمعنى ما يمكن اصل الاشكال ان
مثلا بالاتيان بفتحتين وجود المكان ومثل
البشرية والعبرية موجود بخلاف مثل
فان المجموع ضمنه هو الاتيان بالسورة ا
تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا
قولنا ان بيت من مثل الهيا سه و هو
ربه وهو اهو الاصل ٤ ويستغني عنه كضربي زيد وضربا عمرا اي مرفوعا المنس ما
ومثله الصنف بقوله تعالى فانت اهدا
يحضرها هو جليسه الضمير في كان وهي ا
اي ما قبل الضمير فان بعود الضمير ومرجع
مع قوله تعالى ثم ورثنا وفي الباطل لقد راد
عابد الى المنسر كما ان الذي ان
كفى بها ٤ اما وفي ما يعني اثر الامن
حشرجت وفي بها عابد الى النفس كما
والد بن بكر وفي الذهب والفضة ا
ما هي له كار وهو الذهب والفضة ا
الى ظهر المذكور الى عينه كذا قال المص
عليك نصف درهم اخوان الملوك ا
قوله تعالى ثم بعثناهم اخوان الملوك ا
هذا الجواب ان تقول انا مثلك في معنى
مثلي ٤ وقيل بمعناه عم وبنو بمعنى
هو شخص واحد فالواو مثلها في الشاعر
في التعبير والكناية عن واحد فقوله الفضل
الاول هو بتخصيصان والمعنى اذ ذهب زيد
قوله مفوضا من عوده وهذا قول الفراء
البصريين والمعنى ان الاثنين غير الواحد
حينئذ وما يجري مجراه واحد فالواو انما سميت
الناس مثلا ٤ فالمعنى جاء الناس الا زيدا
قوله تعالى فاعلموا انما انزل بعلم الله
كلامنا انما اريد بالاولين اولهان فان
المعنى الاصلي لا يستقيم هنا فانه لا يصح
فمن معوله من لفظه شيء فانا به بالمعنى
ايه عابد على كذا او شرح المصنف وهو
اذن وجد الرد وليس البسيط بموجود
زيد وظلم مد ضرب زيد وضرب غلام
قوله لكن معمول فعل لان المضاف اليه
قوله ان بنة والرابعة المنع من الكوفيين
ما نقله المصنف عنهم ٤ وشبهه كما ان
ما سمعته من ان اذ مثلة تقدم ها انبرا ان

ضربي هذا الضرب ان تعلق من
مثلا بالاتيان بفتحتين وجود المكان ومثل
البشرية والعبرية موجود بخلاف مثل
فان المجموع ضمنه هو الاتيان بالسورة ا
تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا
قولنا ان بيت من مثل الهيا سه و هو
ضرب غلامها جاءني فضاحب الضمير الذي هو هند لم يذكرها في الماضل
ضرورة ان الاول مضاف اليه والثاني فاعل وشذا كرة من هما ملها فقط والثاني هي
فاجيبت الاولية وضعت الثانية لان ضاحب الضمير اذا تذكره في هما ملها فقط والثاني هي
يدل ضمير فاعل ومفعول ذا الفتح الكلام بفعل ولم يسم مضاف الى ضمير ضاحب الضمير فاعل
كان المضاف مفعولا او مفعول آكان المضاف مرفوعا فاذا لم يذكر في هما ملها فقط
مع قوله تعالى ثم بعثناهم اخوان الملوك ا
عابد الى المنسر كما ان الذي ان
كفى بها ٤ اما وفي ما يعني اثر الامن
حشرجت وفي بها عابد الى النفس كما
والد بن بكر وفي الذهب والفضة ا
ما هي له كار وهو الذهب والفضة ا
الى ظهر المذكور الى عينه كذا قال المص
عليك نصف درهم اخوان الملوك ا
قوله تعالى ثم بعثناهم اخوان الملوك ا
هذا الجواب ان تقول انا مثلك في معنى
مثلي ٤ وقيل بمعناه عم وبنو بمعنى
هو شخص واحد فالواو مثلها في الشاعر
في التعبير والكناية عن واحد فقوله الفضل
الاول هو بتخصيصان والمعنى اذ ذهب زيد
قوله مفوضا من عوده وهذا قول الفراء
البصريين والمعنى ان الاثنين غير الواحد
حينئذ وما يجري مجراه واحد فالواو انما سميت
الناس مثلا ٤ فالمعنى جاء الناس الا زيدا
قوله تعالى فاعلموا انما انزل بعلم الله
كلامنا انما اريد بالاولين اولهان فان
المعنى الاصلي لا يستقيم هنا فانه لا يصح
فمن معوله من لفظه شيء فانا به بالمعنى
ايه عابد على كذا او شرح المصنف وهو
اذن وجد الرد وليس البسيط بموجود
زيد وظلم مد ضرب زيد وضرب غلام
قوله لكن معمول فعل لان المضاف اليه
قوله ان بنة والرابعة المنع من الكوفيين
ما نقله المصنف عنهم ٤ وشبهه كما ان
ما سمعته من ان اذ مثلة تقدم ها انبرا ان

فيا هو المعمول ان تاخر عن فعل ونحوه فنظر ابي المرتبة مفعوله فضاربا الضمير عليه وان تاخر عن
ان كان مقدما وشاركه صاحب الضمير فيما ملة كضرب غلامه زيدا فان المصنف والنحويون
الا ابا الفتح يمكنون منع مثل هذا والصحيح جوازه لورود ه من العرب كقول حسان رضي الله عنه ولي
ان محمدا اخلد الدهر واحيا ٤ من ابن ابي محمد الدهر مطعما ٤ واسند ابانا اخره وهذه المسئلة
اجازها قبل المصنف الاخفش وابن جني من البصريين والكوفيين والاكثرون
عليها المنع ويعودون ما ورد من ذلك شاذا او ما معه بعضهم تاويل اشتراهد اذا تعليه وهو بعيد ا ذا
قولنا ان بيت من مثل الهيا سه و هو
ضرب غلامها جاءني فضاحب الضمير الذي هو هند لم يذكرها في الماضل
ضرورة ان الاول مضاف اليه والثاني فاعل وشذا كرة من هما ملها فقط والثاني هي
فاجيبت الاولية وضعت الثانية لان ضاحب الضمير اذا تذكره في هما ملها فقط والثاني هي
يدل ضمير فاعل ومفعول ذا الفتح الكلام بفعل ولم يسم مضاف الى ضمير ضاحب الضمير فاعل
كان المضاف مفعولا او مفعول آكان المضاف مرفوعا فاذا لم يذكر في هما ملها فقط
عابد الى المنسر كما ان الذي ان
كفى بها ٤ اما وفي ما يعني اثر الامن
حشرجت وفي بها عابد الى النفس كما
والد بن بكر وفي الذهب والفضة ا
ما هي له كار وهو الذهب والفضة ا
الى ظهر المذكور الى عينه كذا قال المص
عليك نصف درهم اخوان الملوك ا
قوله تعالى ثم بعثناهم اخوان الملوك ا
هذا الجواب ان تقول انا مثلك في معنى
مثلي ٤ وقيل بمعناه عم وبنو بمعنى
هو شخص واحد فالواو مثلها في الشاعر
في التعبير والكناية عن واحد فقوله الفضل
الاول هو بتخصيصان والمعنى اذ ذهب زيد
قوله مفوضا من عوده وهذا قول الفراء
البصريين والمعنى ان الاثنين غير الواحد
حينئذ وما يجري مجراه واحد فالواو انما سميت
الناس مثلا ٤ فالمعنى جاء الناس الا زيدا
قوله تعالى فاعلموا انما انزل بعلم الله
كلامنا انما اريد بالاولين اولهان فان
المعنى الاصلي لا يستقيم هنا فانه لا يصح
فمن معوله من لفظه شيء فانا به بالمعنى
ايه عابد على كذا او شرح المصنف وهو
اذن وجد الرد وليس البسيط بموجود
زيد وظلم مد ضرب زيد وضرب غلام
قوله لكن معمول فعل لان المضاف اليه
قوله ان بنة والرابعة المنع من الكوفيين
ما نقله المصنف عنهم ٤ وشبهه كما ان
ما سمعته من ان اذ مثلة تقدم ها انبرا ان

ضربي هذا الضرب ان تعلق من
مثلا بالاتيان بفتحتين وجود المكان ومثل
البشرية والعبرية موجود بخلاف مثل
فان المجموع ضمنه هو الاتيان بالسورة ا
تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا
قولنا ان بيت من مثل الهيا سه و هو
ضرب غلامها جاءني فضاحب الضمير الذي هو هند لم يذكرها في الماضل
ضرورة ان الاول مضاف اليه والثاني فاعل وشذا كرة من هما ملها فقط والثاني هي
فاجيبت الاولية وضعت الثانية لان ضاحب الضمير اذا تذكره في هما ملها فقط والثاني هي
يدل ضمير فاعل ومفعول ذا الفتح الكلام بفعل ولم يسم مضاف الى ضمير ضاحب الضمير فاعل
كان المضاف مفعولا او مفعول آكان المضاف مرفوعا فاذا لم يذكر في هما ملها فقط

تمادى نسخ الاسلام التاجر كرياعه ما ذكر وما ذكره
الشارح من التوجيه هنا واغا تشعل مع تبيين سبهما
توافق ويغني كل منهما عن الاخر فلا يصح ترجيح زيد
ايضا ولا جاريد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم
زيد وعمرو ايضا انتهى

على ان توجيه نصب ايضا

مطلب
الضمير الراجع الى واجب التقديم من قد ضمير الشان
وان الشان تقدم

مقام

فصل

منقوصة

المؤلف

المقصد الرابع في النهي

وكلهم قد رووا في هم ددجات هؤ وراد رجات ولا يختص الحكم بالخبر المحمود كما يوهمه كلامه بل يأتي ذلك
في الجار والمجرور وقد قال الفارسي في اجعلتم سقاية الحاج الاية التقدير اهل سقاية او كايمان
من امن لتشبيه ذات بذات احدث بحدث وقال بعضهم في والعاقبة للمتقوي ان التقدير ولدوي
التقوى وكان المعنى ايضا على تقدير صفة للمبتدا اي والعاقبة الحسنة او المحمودة **او منسوبة بلزوم**
حال تلحق العين بالمعنى نحو زيد صوم جعلته اياه مبالغة وليس بتقدير ولانه حينئذ يصدق
عليه القليل والكثير وانما يقال فلان صوم اذا دام على الصوم **والمعنى** نحو نهاره صايم وليله قايم مجازا
يرجع الى مسلكي الحاق العين بالمعنى والمعنى بالعين **ولا يتحمل غيرا لمشتق ضميرا** فاذا قلت هذا اسد
مشيرا الى السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه **حامل يوول بمشتق** فيتحمل الضمير نحو زيد اسد ابوه على
ان يكون ابوه فاعلا باسد قاله الخضن **خلافا للكسائي** في قوله ان الجامد يتحمل مطلقا اول بمشتق اولم
يوول به فالخلاف راجع الى قوله ولا يتحمل غير المشتق ضميرا فقط قال المصنف وهذا القول وان كان
مشهورا بالانتساب الى الكسائي دون تقييد فعند بعي استبعاد لاطلاقه اذ هو محجوج بدليل
والاشبه ان يكون نحكم بذكر في جامد عرف بمساواه معنى ملازم لا نفكاك عنه كالاقدام والقوة للاسد
والحمرة والحرارة للنار وهذا تقييد يرجع بالمسئلة الى الوفاق فان ما يقيد به هو معنى التاويل
بالمشتق ونقل ابن المصنف هذا القول في شرح الخلاصة عن الكوفيين وسبقه الى نقل ذلك
علم صاحب البسيط وزاد نقلا عن الرماني قال الرضي وكان الكسائي نظر الى ان معنى زيد اخوك
منصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بذلك او ذلك لان الخبر عرض فيه
يعني الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر
ويتحمله المشتق خبرا نحو زيد قايم **او نعتا** نحو مررت برجل قايم ابوه **او حالا** نحو جاء زيد راكبا **حامل يرفع**
ظاهرا لفظا نحو الزيدان قايم ابواها او محلا نحو الكاتم معضوب عليه فلا يتحمل الضمير حينئذ **ويستكن**
الضمير فيما ذكر من خبر ونعت وحال وظاهره ايجاب الاستكنان فان قيل قايم هو كان توكيدا
لا فاعلا وقد اجاز سيبويه الوجهين معا في مورث برجل مكرمك هو **ان جرى متحمل** وصفا كان
او فعلا **جاريا صاحب معناه** نحو هند ضاربة او تضرب به اي هي في الصورتين وانما حملنا قوله
متحملة على ما هو اعم من الصفة والفعل لانه قد صرح في شرحه بوجوب الابراز في الفعل عند
خوف اللبس نحو علام زيد يضرب به هو وهو حسن واما قوله عنه انك قد ترفع اللبس بتكرير
الظاهر ففيه وضع الظاهر موضع المضمر في غير موضع التفخيم وهو ضعيف قاله ابن قاسم
وقد يعارض بان في الابراز ايضا فصل الضمير مع تاخيره عن العامل وقوة الطالب **والا يجر متحمل**
جاريا صاحب معناه بل على عنوه **بند** وجوبا ان خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو باتفاق اهل البلدين
وقد يستكن وقد لا يستكن **ان امن اللبس وفاقا للكوفيين** فيجوز على قولهم في زيد هند ضاربها هو
كون الضمير فاعلا وكونه تاكيدا وامازيد عمرو ضاربه هو فعامل لا غير والبصريون يوجبون الفاعلية
فيهما ويمنعون التاكيد لانه يجاء بهم الابراز لظهور فايدة ذلك في التثنية والجمع فيقول البصريون في هند
الزيدان ضاربتاهما ويقول الكوفيون مثل ذلك ان قدروا الضمير فاعلا وان قدروه توكيدا قالوا
ضاربتاهما توكيد لذلك الحكم في الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف الاعجاز لغة الكوفيين البراغيث
وقد استدل للكوفيين باحكاء الفراء عن العرب كل هذي عين ناظرة اليك واجيب بان التقدير بالحاظ
كل ذي عين وحمل عليه ايضا فظلت اعناقهم لها خاضعين وتولت على اقفائها اي اعناقهم وحملها
جمع العنق بمعنى جماعة ومنه قولهم اتانا عنق من الناس اي جماعة واستدل لهم بقول
الشاعر فوي ذي في المجد بانوها وابناي المصنف ما في هذه التاويلات من التكلف قال
وبعض المحققين على ان الاسناد الى الجملة من حيث هي الى زيد بل القيام مثلا في نفسه مسند الى
الاب ومع تقييده مسند الى زيد ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما لم يسند الى زيد
فلا تذ قايم ابوه بانه قايم الاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة باسرها فمن زلات
التي لا يلتبس معانيها وقد اورد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف

بالمعنى ح
اذا اولى بشجاع ويسد حينئذ اي
الظاهر فيرفعه نحو زيد اسد ح

هاء

وقد علمت بكنه ذكر عوضان
وفحطان واجيب بان التقدير
قوم بانوذا ذي المجد بانوها فهو
ولما المجموع المركب من زيد ح
يعود لزيد ح

او جار ومجرور نحو عندك زيد او في الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا
بالاستقرار المحذوف فدخوله مبتدا مخبرا عنه بها **ولا يمتنع كونها** اي الجملة الواقعة خبر المبتدا **طلبية**
نحو زيد اضربه ومنه قول الشاعر قلب من عميل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام **خلافا**
لابن الانباري فانه ذهب الى انه لا يصح الاخبار عن المبتدا بالجملة الطلبية لان الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب وينبغي ان يمنع الانشائية التي ليست بطلبية ايضا لعين هذه العلة ورجه التعليل
وهذا اغلاط نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشا وبين خبر المبتدا ولم يرد النحاة
ان خبر المبتدا يجب ان يكون ثابتا للمبتدا بمعنى انه يجب ان يكون نسبته اليه موجبة
ليتجه ان هذا الوجوب يختص بالكلام الخبري والقضية الموجبة بل اريد انه يجب ان يعتبر نسبة
اي المبتدا سواء كانت مرفوعة او موضوعة او مسكوكا فيها فيدخل في ذلك الظرف في نحو فوقك
زيد عندك اذ تقدير ه ازيد حاصل عندك ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حاد من احواله
ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه ولهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته في
بانه ذكر في الاول مفعولا به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين
لانه ذكر في الاول بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثاني يسند اليه حاد من احواله وحكم من احكامه
ولذلك صرحوا بانه لولا ذلك لوجب منطوق معناه زيد منطوق الاب وعلى هذا فتقول معنى الجملة
الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قايم بالطالب والمنشي فاذا قلت زيد اضربه
فطلب الضرب صفة قايمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حقه
واستحقاقه ان يقال فيه ولابد ان يلاحظ في وقوعه خبرا هذه الهيئة كانه قيل زيد مطلوب ضربه
او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه فستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه
ومن ربطه بالمبتدا معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه مع احتمال الصدق والكذب بحسب
المعنى الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني هكذا قرر هذا الحمل بعض المتاخرين وهو في غاية الحسن
ولا تتبع ايضا كون الجملة الواقعة خبرا للمبتدا جملة **قسمية خلافا للطيب** فانه منع نحو زيد لاكرمنه
وعلل ذلك بعضهم بان نحو لافعلن لا محل له فاذا وقع المبتدا قبل زيد ليفعلن صار له موضع قال ابن هشام
في المغني وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم
وجوابه لا يكونا خبرا ان لا ينفك احدهما عن الاخر وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل
كقولك قال زيد (قسم لافعلن) انتهى قلت هذا ليه تسليم لصحة ما اعتل به هذا القايل من ان
ضرورة ما لا محل له ذا محل باطل ويرده ان كل جملة اخبر بها عن ضمير الشان لا محل لها قبل الاخبار
بها عنه وبعد الاخبار يصير ذات محل من الاعراب الاتي ان قولك ابتداء زيد قايم لا محل لها من
الاعراب ويصح جعلها خبر الضمير الشان هو زيد قايم فيصير في محل رفع ثم قال ابن هشام وانما المانع
عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا ان الجملتين هنا بسبب الجملتي الشرط والجواب
الثانية ليست معمولة لشيء من الاول ولذا امتنع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية
والخبر لابد له من احتمال الصدق والكذب قال وكل منهما ملغى اما الاول فلان بين الجملتين ارتباطا
صار تابعه كجملة وان لم يكن ثم عمل واما الثانية فلان احتمال الصدق والكذب في الخبر القسم للانشا
لا في خبر المبتدا الاتفاق على ان اصل الافراد احتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز
ابن زيد وكيف عرف قال وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب قال الله تعالى والذين امنوا
وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم ثم قال وعندي لا استدلال به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط
وخبره تمثل للجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المضمن لجواب الشرط وجوب مقترنا
بالفاء اذ قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المضمن لجواب الشرط محذوفا للاستغنا
بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط وان لم يتقدموا
عليه نحو لئن اتقدير والله ليسن ان لم تنتهوا يسن انتهى **ولا يلزم تقدير ن قول قبل الجملة**
الطلبية خلافا لابن السراج فاذا قلت زيد اضربه فالتقدير عنده زيد اقول لك اضربه وذلك لقول

واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا
ينبغي ان ينازع فيه لان المبتدا انما
ح

عن جواب الشرط المجرد
عن لام التوطية ح

نزد ح

قوله فلا يجوز ان صمت يوم الجمعة اي لا تفعل صواب يوم الجمعة ولا في غيره فلا يجوز ان صوم يوم الجمعة نحا تعلم بالتامل

فان وقع اسم المعنى في جميعه اي جميع الظرف نحو وجدك وفصا له ثلاثون شهرا وعدوها شهرين ورواها شهرا وفي الكثرة نحو الحج اشهر معلومات وكان نكرة كما مثلنا رفع كما سمعته فيما تلوناه من الايات الشريفة عالبا اي رفعا غالبا لتعين الرفع ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي نحو الصوم يوما او في يوم خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب صونا للفظ عما يقتضي التبعيض فيما يقصد به الاستغراق والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ويختار المصنف ولا نسلم افادة في للتبعيض ولهذا صح في الكيس ملوه من الدراهم وانما قيد بقوله وكان نكرة لانه لو كان معرفة جاز فيه الرفع والنصب بالاتفاق المعربين نحو فيما ملك يوم الخميس وصيامك يوم الجمعة الان النصب هو الاصل والغالب وربما رفع جريا بالنصب على الحال من نائب الفاعل الاتي في قوله الزمان الموقوع في بعضه الذي هو غير الاكثر بدليل ما تقدم فيصدق على النصف فما دونه ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة نحو موعدكم يوم الزينة وميعادكم يوم او يومان وقد روي بالوجهين قول التابعة زعم العواف بان رحلتنا غدوا او بذاك خبرنا العواف الاسود قال المص الوجهان جايزان اجماعا والنصب اقيس قال ابو حيان لا اجماع فان هشاما يوجب رفع النكرة ونصل ذلك اي الرفع بالمكاني المتصرف نحو عندنا لانه غير متصرف فيمتنع رفعه بعد اسم عين لانها حال من ذي كان اذ كان المكاني نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وانت خلف والنصب جايز عند الفريقين ولكنه مرجوح بالنسبة اي الرفع وموجوحا بالنصب عطفا على راجحا الذي هو حال من ذي كان المشار به الى الرفع ان كان الظرف معرفة نحو زيد امامك ودار ي خلف دارك بالرفع وهو موجوح والمختار فيه النصب عند البصريين ولا فرق بين ان يكون المخبر عنه اسم مكان او ذات او غيره ولا يختص رفع المعرفة بالشعر او بكونه بعد اسم مكان خلافا للكوفيين فلا يجيزون الرفع في نحو زيد خلفك وامامك الا في الشعر ويجوزونه في نحو دار ي خلف دارك او امامها مطلقا في الشعر وغيره ويكثر رفع الوقت وهو المحدود كيوم ويومين وشهر وشهرين نحو الجمعة نحو اثنتين من زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد بدارك او بستانك او المسجد المتصرف نحو غير المتصرف نحو صحوة معينا فانه يلزم النصب على الظرفية من الظرفين الزماني والمكاني بعد اسم عين مقدرا اضافة بعد اليه نحو زيد مني يومان او فرسخان الرفع كثير بل واجب عند بعضهم اما انه كثير فهو صريح كلام المصنف واما انه اكثر فهو ظاهر مراده وبه صرح بعضهم واما انه واجب فهو قول صاحب البسيط قال اذا قلت انت مني فرسخان ولم ترد معنى المصاحبة تعين الرفع لان المعنى بيني وبينك هذه المسافة انتهى واذا رفعت فلا بد من تقدير محذوف فقيل هو المضاف من المبتدا اي بعدك وهو ظاهر كلام المصنف او نفسه وقيل مضافان من الخبر اي ذو مسافة فرسخين وهو تقدير ابي علي الفارسي قلت نقل ابن هشام في المغني الاول عن الاخفش ورجحه بان القاعدة انه ينبغي تقليل المحذوف ما امكن والاخفش قدر مضافا فلا يحتاج معه الى تقدير شيء يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وقد يقال تقدير الاخفش يحتاج ايضا الى تقدير اخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس هو البعد ولا يصح ان يحمل عليه فيحتاج الى تقدير مصح للحمل اي مسافة بعدك مني فرسخان فان قلت لم يرتفع بذلك ترجيح تقدير الاخفش لاحتياج تقدير الفارسي الى تقدير متعلق الظرف قلت هو وان كان كذلك لكن فيه قوة وقوع الحذف حيث الحاجة وانه حذف من الاول مردود الاولين وهذا يصلح معارضا فيستوي التقديران فان قلت فماذا يتعلق الظرف في قول الفارسي قلت بفعل محذوف اي بعدت مني وقدر بعضهم مضافين في الاول اي بعد مكانك وقد عرفت ما علته ويتعين النصب في نحو انت مني فرسخين بمعنى انت من شياعي ما سرنا فرسخين وانما تعين النصب في هذا المثال لان مني فيه خبر عن انت مثلا بمعنى فمن شياعي فانه مني اي انت من شياعي فينتصب فرسخين على الظرفية بخلاف ما على تقدير البعد فلا يكون خبرا لتقصانه وقدر سيبويه ما دمنا نسير فرسخين وفيه وفي تقدير المصنف تقدير ما المصدرية وفعل السير وزاد سيبويه تقدير فعل ناقص وهو دام فتقدير المصنف اولى وكلاهما مراده تقدير المعنى لا اللفظ لوجوه احدها انه يجوز تعلق الظرف بما تعلق به قوله مني فلا حاجة لتكلف دعوى

تقدير

ما دام يسير فرسخين علم انه ليس من اشياعه

غيره

على ه

اليوم ه

تقدير اخر والثاني ان ما وصلتها نائبة عن ظرف زمان ولا بد له من ناصب فليكن الناصب له هو الناصب لفرسخين من اول الامر ولا حاجة للتقدير الثالث انه يودي الى حذف الموصول وصلته وبقاء معموله وذلك لا يجوز الرابع انه لا دليل على المحذوف وهذا الرد اقتصر عليه ثعلب فقال معترضا على سيبويه لا دليل على هذا الاضمار ولا يدعو اليه اضطرار ولا يجوز دعوى الاضمار اذا امكن قيام الكلام بنفسه واجيب بانه تفسير معنى وبيانه انه اخذ ايضا عنه اخبارا انه من شياعه في الكثير من ذلك قلت اذا كان المقصود تفسير المعنى لا تفسير ما يقتضيه الاعراب من اللفظ لم يكن لترجيح تقدير المصنف على تقدير سيبويه لقلة المحذوف وجه ثم لا ادري ما وجه النصب الى حمل الكلام على معنى يخالف معناه في وجه الرفع حتى ارتكبوه مع انه يجوز تقدير ما يتفق به الكلامان من حيث المعنى من احتياج الى هذا التكلف وذلك بان يكون التقدير بعدت مني فرسخين فحذف الفعل القائم القرينة فانفصل الضمير وهذا تقدير سهل لا اعتبار عليه فتامله وتصل اليوم ان ذكر مع الجمعة فيجوز رفع اليوم ونصبه ومع نحوها اي يوم الجمعة ما يتضمن عملا كالسبت والعيد والفطر لان فيهن معنى القطع والعود والافطار فتقول اليوم السبت واليوم العيد واليوم الفطر برفع اليوم ونصبه جايز خبر عن المبتدا من قوله فيما تقدم ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة الى اخره لانه ذكر مع الاحد ونحوه مما لا يتضمن عملا كالاثنين والثلاثا والاربعا والخميس فتقول اليوم الاحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لان هذا لا يتضمن عملا ضرورة ان الاحد بمعنى الاول والاثنين بمعنى الثاني والثلاثا بمعنى الثالث والاربعا بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس فيتعين الرفع في الجميع ليلا يخبر بظرف الزمان عن العين كذا قالوا والنصب انما هو على معنى انه كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة فانه متضمن للاجتماع وهو كائن في اليوم فيكون ظرفا له خلافا للفراء وهشام فانهما لم يفصلا هذا التفصيل واجازا الرفع في الجميع والنصب ايضا فتقول فيهما اليوم الاحد رفعا ونصبا فاذا رفع جعل نفس ما بعده واذا نصب جعل اليوم بمعنى الان فكانك قلت الاحد واقع في هذا الوقت الذي هو الان قال المصنف وقد قال سيبويه ما يقوي هذا لانه اجاز اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الان وقال لان الرجل قد يقول انا اليوم افعل كذا اولا يريد به يوما بعينه فزيد ايقوي قوله الفراء واعترض بان معنى اليوم يومك شانك وامرك الذي ذكرته فاجرى مجرى واقع وهو وقوع فيه بخلاف اليوم الاحد وفي الخلق مخبرا به عن الظهر رفع ونصب تقول ظهرك خلفك بالرفع والنصب فالرفع على جعل الظهر نفس الخلف والنصب على جعله محلا له وظرفا واسعا اشتمل عليه وما اشبهها كذلك نحو رجلاك نعلاك اسفلك وقربي والركب اسفل منك بالرفع والنصب فان لم يتصرف الظرف كالفوق والتحت لزم نصبه فتقول راسك وعمامتك فوقك ورجلاك تحتك ولا يجوز فيهما الا النصب لانهما لم يستعملا الا ظرفين وقال ابو البقاء في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق فوق ظرف لاضربوا وفوق العنق الراس وقيل فوق مفعول به وقيل زايدة وفي الثلاثة نظر لان الظرف محل لفعل الفاعل ولان فوق لا يتصرف ولان الاسم لا يزاد قال ابن قاسم واختار بعضهم الرفع بما كان من الجسد نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك فلا يجوز فيه الرفع وهذا التفصيل ضعيف لان السماع لا يساعده قلت وقد وقع في بعض روايات البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق وانما يتمشى على القول بتصرف فوق ويغني عن خبر اسم عين باطرا د مصدر بوكده اي بوكد الخبر جاز كون المصدر المؤكد مكررا نحو زيد سير سيرا قال الاصل يسير سيرا فحذف الفعل واستغني بمصدره وجعل تكريره بدلا من اللفظ بالفعل فلزم اضماره فكان ينبغي لمن قال التقدير في الدار زيد كائن او مستقر ان يقدر في نحو زيد سيرا زيد سايرا وفي قدره استقر ويستقر ان يقدر سار ويسير لكنهم لم يقدروا هنا الا الفعل فيما اعلم فيتمثل وجهه ما هو وكان حق المصنف ان يصرح بالوجوب ليعلم ان الحذف فيما ذكروه واجب وليس الاطراد بمغن عن ذلك لانه يثبت مع الوجوب والجواز

ابواب مثنى

بعلم ذكر الفاعل على خبر المبتدا

وبين بلما لو وجب الابتدا اي بين بل جواز دخول الفا ولا بد من تقدير احد هذين الامرين لان ليس للواو
ان تواسخ الابتدا دخلت على تركيب فيه هذه الفا فان قلتما وانما المراد انها دخلت على تركيب كان
جواز دخول الفا ثابتا فيه فاز الت الجواز باقتضايها المنع ولك ان تقدر محذوفا اما مضافين
او مضافا واحدا كاذكرنا فلا يصح ان يقول كان الذي ما ثبتي فله درهم ولا ثبت الذي انصحه فمنهم يقبل
زوال الجواز لدخول الفا وهو سبب الشرط من حيث ان كلمة الشرط من حيث ان كلمة الشرط لازمة
التصدير فلا يعمل فيما قبلها الا ان بالكسر وان بالفتح ولكن على الاصح فانهن لا يمنعن جواز دخول
الفاء وذلك لان لما لم يغيرت معنى الابتدا لم يعتد بهن والمانع هو الاخفش في احد قوليه ورد
عليه بان شهادة السماء قائمة على خلاف ما قال وفي التنزيل ان الذين قالوا ربنا الله
ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من
احدهم ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم واعلموا انما
غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول وقال الاقوه فوالله ما فارقتكم قالا بكم ولكن ما يقضي
فسوف يكون وظاهر كلام المصنف انه لا خلاف في غير الثلاثة وقد حكي في لعل قول ضعيف وصرح
ابن الحاجب بان ليت ولعل ما نعان بالفا فان لا نه يوهي الى تناقض معنوي وذكر ان خبر ليت
ولعل غير محكوم عليه بالصدق والكذب وما يقع بعد الفاء غير محض وجزا الشرط يجب ان يكون
قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشا ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا انتحرات
دخلت الفا لان انشا التعليق الانشا قال الرضي وليس بشيء لصحة قولك ان جاءني زيد فاضربه قال
تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قلت نظرا الى صورة وقوع الانشا جزا ابن الحاجب لا يصح
وقيده من هذه الحيثية انها المنوع عنده فيما يظهر من كلامه وقوع الانشا لفظا ومعنى
جزا من غير تاويل لعدم امكانه وذلك لانك اذا قلت اكرم زيدا فانه يقتضا هو طلب في الحال
حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا دل بالفظ بواسطة القرينة على ان الطلب في
الاستقبال كما في الجملة الاسمية واما الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب
كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب منك فيلزم مع ما ذكر من انشا الطلب في الحال تاويل
الطلبي بالخبري واما ان يعلق عليه من حيث وجوده والطلب حاصل في الحال فيلزم تاويل
الطلبي بالخبري واما ان يعلق عليه من حيث كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك (بانه مطلوبا
منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبري وان لا يكون الطلب متعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن
جعل الطلبي جزا بلا تاويل او بخلاف ظاهره ويفضي الى التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب
وعدمه في الشرطية انتهى جزا وهاطلبي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملهما وقد مر فيما سلف
من الكلام على الخبري شيء من ذلك **باب الافعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر** يعني الاسم
والخبر على الاضافة وينصبهما على اعمال اسم الفاعل فان قلت هو للثبوت والاسم والخبر وصف
فالقياس عدم اعماله قلت ان الداخلة عليه موصولة فاسم الفاعل حال محل الفعل المضارع الذي
يراد به الاستمرار فيعمل كما يعمل فكما تقول جاء الذي يعطي الدراهم وينكسوا الثياب يزيدا الذي شانه
ذلك تقول جاء المعطي الدراهم والكاسي الثياب بالنصب يعمل هذا العمل افعال فلا شرط اي
فيعمل بلا شرط بعني سوا كانت مثبتة او منفية صلة او غير صلة كان وقد ظهر بما قدرناه وجه
الاعراب واصلة التركيب فالفا للتفصيل مثلها في قولك (انا سوق رجلان فرجل اكرمته ورجل
اهنته وبلا شرط حال من فاعل يعمل الموخر عنه وهو كان وما عطف من قوله **واضحى واصبح**
وامسى وظل وبات وصار وليس ثم حذف قوله يعمل هذا العمل افعال لدلالة ما ذكر في الترجمة
عليه وحذف ما بعد الفا من الفعل والمفعول لذلك ايضا **وصلة** بالنصب عطفا على الحال
المتقدمة وهي قوله بلا شرط اي ويعمل العمل المذكور صلة **لما** المصدرية **الظرفية دام** نحو
ما دمت صحيحا واحترز من ما غير الظرفية فلا يجوز في يعجبني ما دمت صحيحا كون

صحيحا

او يعمل حكم الفاء

لا تفاوتهم

شذ كذر ح

فلا واي دهما التي عزيزة
او مطلوبة التي معطوفة
على قوله صفيحة واراد به النهي
والدال على كونه ح

صحيحا او فعل العمل المذكور **منفية بما ثبت النفي** سواء كان النفي لفظيا نحو ما زيد منطلقا او معنويا نحو
قلما يقال عبد الله ذاكر الله **غالبا** كما مثلنا وقد يحذف كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف والمعنى فما تفتؤ
في جواب القسم ان كان مضارعا وشاذ فيه ان كان ماضيا كقوله **العمر ابي دهانا ذات عزيزة** اي لا زالت
وفي المضارع الذي ليس بجواب كقوله **وابرح ما ادام الله قومي** **بحمد الله منتطقا مجيدا** اي لا ابرح
مدة دوام قومي صاحب نطاق وجوادا ثم يكفوني ذلك **منفصل لفظا** كما مثلنا **او تقديرا** ولا يكون الفاصل
اذ وان الا فعلا قليلا كقوله **ولا ارانا نزال ظالمة** تحرف بي قرحة فنكؤها اي وارانا لا نزال
ظالمة او قسما كقوله **فصاح شر ولا تزل ذا كوا الموت نسيانه ضلال مبين** وقول الاباسلمي يادارمي
على البلا **ولا زال منهلا بجرعائك القطر** زال معطوف على فعل فاعل الفعل الذي قدرناه او لا **ما ضي**
يزال قال ابن قاسم احترز من النفي بمعنى نحو فما ضارعها يزول ومن زال التي بمعنى عزله
فمضارعه بزيل قلت حكى الكسائي والفراء وغيرهما يزيل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون
لا ازيل افعل كذا وكان الاولى ان يقول زال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى ما زعم هنا هذا
الاحتراز لانه كما ترك هنا الاحتراز في بقية الافعال عنها اذ ورد تامة ولخروجه لكلما بعود هذا
والفك يرتج بكسر العين **وفي** فك كذا **عيا** وزنه ضرب **وفي** عيا وزنه اكل ومضارعهما بفتح بفتح العين
ومصدرهما فكك كضرب وفتوا كقعود **وافتا** مثل اخرج وهي لغة تميمة حكاها في الجمل وبقي على المصنف
فتوا كظرف **ودري ورام مراده فتا هي** اي مراد فتا الافعال المتقدمة احترز به عن بقي بمعنى قتر ورام
بمعنى حاول فمضارعهما يروم ويعني يحول ومضارعهما يريم كمضارع الناقصة قال المصنف وهذان
الفعلان وفي ورام غريبان لا يكاد يعرفهما من الحياة الا من عني باستقرا العرب ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر **لابي الحب شيمة الحب ماكرم فلا تحسبنه ذا رعوا** الحب الاول بكسر
الحاء المهملة الحب والثاني بالفتح لمن قام به ذلك يقال رجل حب اي وجب وخدع وقول الشاعر
اذا رمت من لا يريم متيما **سكوا فقد ابعدت في رومك المرعى** وقدح ابو حيان في الاستدلال
بالبيت الاول بالجهال كون شيمة الحب منصوبا على اسقاط الخافض والاصل عن شيمة الحب
وفي الاستدلال بالثاني باحتمال نصب متيما على الحال واعلم ان ثلاثة من هذه الافعال يحتاج الى
البحث في وزنها وهي كان وليس وزال فاما كان فعل بالفتح وعن الكسائي فعل بالضم ولنا انها
مشبهة بالفعل المتعدي وان وصفها على فاعل لا فعيل واما ليس فلا تكون فعل بالضم لانها
مشبهة بالمتعدي ولا تتفاوته من الاجوف اليائي الا هيو ولا فعل بالفتح لان الفتحة لا تخفف
واذا لم تخفف لزم قلب اليا الفا وانما هو فعل بالكسر ثم خفف كعلم يسلم لانه جامد فكرهوا
ان يدخله القلب فلهذا التزم فيه التخفيف وليلزم طريقة واحدة كما ان اليا مدكذلك واما لم
يكوهوا الاعلال في عسى مع جمودها فينحملوا على مسقط لان اللام يسرع اليها التغيير واما
زال فعل بالفتح لانه واوي من زوال يزول ومن زال التي بمعنى ذهب وليست فعل بالكسر لان مضارعه يفعل بالضم تقول
زال يزول ولا فعل بالضم لان الوصف منها زائل لا زويل ولانها مشبهة بالمتعدي فبنيت
فعل بالفتح متعدية بمعنى ما زال الشيء من غيره وهي ايضا فعل بالفتح لان مضارعها بالكسر وعينها
يا لانها لو كانت واو القيل زلت كقلت وناقصة وهذه فعل بالكسر لفتح المضارع وعينها يا كالمتعدية
كذا قيل ولا يمتنع ان يكون واويا من باب خاف يخاف بل هو اولى لانه الغالب في الالف المتوسطة
وقال ابن خروف من المتعدية قالا وعلى الوزن فرق بين الناقصة والتامة وهذه دعوى
تخالف الاصل بغير دليل وجزم في الارتشاف بان التامة قاصرة او متعدية بعن او **وكلها** اي كل
هذه الافعال الناقصة **تدخل على المبتدا والخبر** ان لم يخبر عنه بجملة طلبية وهذا مبني على الصحيح
من ان الجملة الطلبية تقع خبر المبتدا وينبغي ان يقول ولا انشائية فانه لا يجوز كان عبدك بعتك
على قصد الانشاء قال الرضي وانما لم يقع اخبار هذه الافعال بجملة طلبية لان هذه الافعال صفات
لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن
الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن المستقبل بعد ان لم يكن ومعنى
اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ قد

الجمع ٤

قال ٤

اكمل ضرب الجمع وجمع الجمع
بنظيره قدمه ٥ مرارب

ولات ٤

على ان الخفض ان العطف بلا ولكن على جر بما الجائية
بمعطوف الجمل

بمعطوف على الجملة التي اضيفت اليها اذ
اضيفت الى الجملة التي بعدها

هذا بن ؟

حنبذا هو ؟

بطلان علم الكلام على قول ابن شهريار

وسمى زنادديم

بطلان علم الصرف على قول ابن شهريار

كقولك افلاب وابا مثل مروان وزيد اذا هو بالجر وان رددت وتارة رددت وابا بالرفع عطفا على موضع لا واسمها وبالنصب على موضع اسمها باعتبار عملها ورد بما فتح منويا معه لا حكى ابو الحسن لا رجل وامراة بفتح المعطوف على تقدير برو لا امراة فحذف فرارا وابقى حكمها وليس هذا ببعيد البتة لان نظيره متفق على تكونه لكنه على العكس من المحذوف والثابت وهو لا عليك ان تقدير برد لا باس عليك وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذي حكاه الاخفش ان ترفع الاول كما يجوز لو صرحت بها وتنصب صفة اسم لا (وترفع مطلقا) ليسوا كان ذلك مع المركب نحو لا رجل ظريفا وظريف وامع فقده نحو لا غلام رجل ظريفا وظريف وسواء اتصلت الصفة كما مثلنا او لم تتصل نحو لا رجل عندك فاضلا وفاضل وسواء كانت الصفة معرفة كما مثلنا او غير معرفة بان تكون مضافة نحو لا رجل ذا في العلم عندك او معطولا نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا والنصب في ذلك باعتبار عمل لا وقيل باعتبار محل لا مع وقيل باعتبار لا بناء لتركبها مع التبنية لكونها بمنزلة الاعراب كما في النداء والرفع في ذلك بتقدير عمل الابتداء لان موضع لا رجل رفع بالابتداء كما مر وقال ابن معط صفة المبني المضاف كالمنصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال (ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة وللفارق ان يفرق بان بالمنادى باشر المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته وبجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع عند (تكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب كما وقع صفة لما باشرته لا وقد تجعل الصفة مع الموصوف كخمسة عشر ان افرد اي الصفة والموصوف (فعلى) فيجوز في نحو لا رجل ظريف ان يبنى الموصوف والصفة جميعا على الفتح فتركيبه معهما تركيب خمسة عشر ووجه التركيب ان الصفة من تمام الموصوف فاعتقر فيها ذلك وجوز بعضهم ان تكون فتحة الصفة اعرابية لكن حذف تنوينها طلبا للتشاكل فيكون مجرورا لا على المحل او على لفظ في الاعراب لشبه فتحته بحركة الاعراب كما مر وليس رفعها اي رفع الصفة مقصورا على تركيب الموصوف حتى انه اذا لم يركب لا يجوز الرفع نحو لا غلام رجل ظريف عندك ولا دليل على الغاء لا فيما اذا قلت لا رجل ظريف في الدار خلافا لابن برهان في المسئلتين وشبهته في ذلك ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه فلا عمل له في صفته والاسم المبني على الفتح ان نصبت صفته دل ذلك عنده على الاعمال وان رفعت دل على الالغاء قال المصنف وما ذهب اليه غير صحيح لان اعمال لا عند استكمال شروطها ثابت باجماع العرب فالحكم عليها بالالغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له وقوله لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب غير مسلم بل له عمل في موضعه كما انه عمل بالاجماع في موضع المجرور في نحو هل من رجل في الدار واختار بعض المتاخرين قول ابن برهان في المسئلتين واشبهته في ذلك ان رفع الصفة عند تركيب الموصوف مع لا دليل على الغائها ووجه ما اختاره هذا المتاخر ان لا والحالة هذه لا عمل لها لكونها قد ركبت فصارت كالجزء والحرف اذا كان كالجزء لم يعمل مثل قد والسين ولام التعريف وجزيئة المركب اقوى من جزيئة غيره فلهذا كان الحكم بالرفع المحلي لمجموع لا رجل ومن ثم قال سيبويه في لا رجل ظريفا انه تابع على اللفظ مثل يا زيد الظريف ولم يجعل مثل ان هذا الظريف في الدار وقد مرت الاشارة الى نحو هذا عن ابن هشام والبدل الصالح للنصب والرفع نحو لا احد فيها رجل ولا امراة فلك نصب البدل نظرا الى عمل لا ولك رفعه نظرا الى عمل الابتداء ولا فرق بين ان يكون البدل مفردا او غيره ولا يجوز تركيبه مع الاسم الذي هو في نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل لعمل (اي لعمل لا بان كان معرفة نحو لا احد فيها زيد ولا عمرو تعين رفعه لان مقتضى النصب منتف ومنه لا اله الا الله ثم البدل منه ما هو فقيل هو الضمير المستتر في الخبر المقدر وقيل بدل من اسم لا باعتبار عمل الابتداء اي باعتبار محل الاسم قبل دخول لا والاولى اولى لان فيه ابدال من الاقرب بخلاف الثاني فات الابدال فيه من الابدال ولانه لا داعي الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ فات قيل كيف يصح هذا والبدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة الى المبدل منه كالجواب انه انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بلا فالبدل هو المقصود بالنفي

للمعتبر

المعتبر في البدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات والكلام على اعراب هذه الكلمة الشريفة اعني لا اله الا الله طويل الذيل وقد افرده في ذلك التصنيف فلا نطول به ولعلنا نلم بشيء من ذلك في باب المستثنى ان شاء الله تعالى (وكذا المعطوف شذا هو على التفصيل المذكور فيجوز الوجهان في لا رجل وامراة وينعين الرفع في لا امراة فيها ولا بد فان قلت كلامه شامل لما اذا كررت لا مع النسق وما اذا لم تكرر وقد كان قال فيما مضى وان اسقطت لا الثانية فتح الاول ورفع الثاني او نصب وبنى فتح فزاد هناك ما لم يذكره هنا فما بال اعاد المسئلة ثم اذا اعادها ناقصة قلت انما اراده هنا النسق الذي لم تكرر معه لا واما ما كررت معه لا فقد مضى حكمه فلا حاجة به الى ان يذكره ثانيا والمقصود هنا بيان ان حكم البدل في التفصيل المذكور فذكره لهذا الغرض وان لزم منه ذلك تكرار مسئلة فلا غير وان كرر اسم لا المفرد (دون فصل فتح الثاني او نصب نحو لا ماما بارا عندنا فلك في ما الثانية ثلاثة اوجه حكى المصنف منها وجهين احدهما الفتح على تركيب الثاني مع الاول كالصفة والموصوف وثانيهما نصب الثاني والثالث الذي (حكم المصنف رفع الثاني كما اهمل بيان الاعراب في هذه المسئلة وفيه وجهان احدهما انه صفة لان هذه النكرة موطئة للنعت واذا وصف الاسم جاز ان يوصف به الثاني انه توكيد لفظي ثم الاوجه الثلاثة وهي الفتح والنصب والرفع انما يجوز في الاسم الثاني حيث لا يجعل بدلا فان جعل بدلا امتنع الفتح لان البدل على نية تكرار العامل فيمتنع تركيب بارا صفة ماء الثاني فان فتح او نصب فبارا منصوب وان رفع ماء الثاني فبارا مرفوع وللامعرفة بهمزة الاستفهام سواء جردت للاستفهام عن النفي المحض كقوله الا اصطباريسلي ام لها جلدا ذا الالى الذي لا اقاه (مثاني والشلو بين بشر هذا القسم او كانت للانكار التوبيخي كقول حسان رضي الله عنه لاطعان الا فرسان عانة الا يجشمكم في غير ثمن وعوض حالها مجردة من ذلك فيجري عليها الاحكام (وفي كلام المصنف (تنقاد من وجهين احدهما ان ذكر العرض هنا لان معنى له والا فيلزم ذكر الاستفتاحية والتخصيصة والواقع اول الاكلام والمرة وهل في بسيطة او مركبة مسئلة اخرى الثاني ان الا التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة ليت ولا يصح ان يقال انها بهمزة الاستفهام مثل ما في فهل لنا من شفعا لانه لو قيل ليت لنا شفعاء صح ولو قيل ليت لا لم يصح ولها في التمني من لزوم العمل في الاسم خاصة ولم ينبه عليه ومنع الالغاء ومنع اعتبار لا بعد اما ليت خلافا لابن طاهر في والمبرد في جعلها كالمجردة فيتعين (دون في قول الشاعر الا ع وفي مستطاع رجوعه فيراب ما اثات يد الغفلات تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه ومن تابعه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماكان ذلك كلاما مولفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمني ما ولذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل احرا للا محرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه ومتابعيه وخالف في ذلك كله المازني والمبرد ولا يفهم من كلام المصنف انها لا خبر لها عند سيبويه قال الشارح وبطل مذهب المازني والمبرد ما حكاه سيبويه من ان من قال لا غلام افضل منك لم يقل في لا غلام افضل منك الا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع ويجوز الغاء لا العاملة عمل ان بليس بما لا تعمل فيه من جميع مواضعها كقوله ع تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزعما قضى الله واقيا ان لم تقصد الدلالة بجعلها على نصوصية العموم وامامع القصد الى التنصيص على العموم فتعمل عمل ان كما تقدم ولا تعمل عمل ليس باب لا الافعال الداخلة على المبتدا والخبر ويشكل على ذلك حبت ان زيدا قايم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه وافعال التصيير نحو صيرت الطين خزفا وكوحسبت زيدا عمرا الداخلة عليهما ان والمنع دخولها (اي دخول كان عليها لاشتمال المبتدا على ذلك لانه اشتمال الخبر على استفهام غير مانع في الباب نحو اين كيتك واين ظننت عمرا واما المبتدا

فلا قبح فيه ويدل على ذلك جعله المسئلة بعدها قبلة القبح مع التقدم على الجميع وانما قبح تقديمه لان ناصبه فعل يدل عليه الجملة فلم يقبح تقديم حفا في قولك زيدا اني حفا ظننت بقبح تقديم هذا فاد المصنف ولذلك لم يعمل لانه لو عمل وهو موكد لاستحق التقديم بالعمل والتاخير بالتاكيد واستحقاق شيء واحد تقديما وتاخيرا في حالة واحدة محال ويقل القبح في نحو متى ظنك زيد ذاهب بنصب ظنك مفعولا مطلقا موكدا لاصل متى زيد ذاهب ظنك وقد سبق ان القبح في نحو متى ظننت زيد ذاهب قليل فقلته هنا اولى وان جعل متى خبر الظن فاخرج المصدر عن التوكيد وتقدير كونه مقدما من تاخير فجعل مبتدا والظرف خبره رفع المصدر حينئذ لانه مبتدا لما قلنا وعمل وجوبا فينصب المفعولين لانه اذ ذاك ليس بمصدر موكد ولا بد له من لفظا بالفعل ولكنه مقدر بحرف مصدري والفعل كما تقول متى ضربك زيد افاد قبل هلا جاز الفاء كما في قولك متى ظننت زيد قايم اذا قدرت متى ظرفا لقايم اولظننت فالجواب ان ظننت في المثال المذكور قد تاخرت عن محول معمولها اوعن معمولها فضعفت واما هنا فانما تاخرت عن معمول حامل اجنبي وهو الاستقرار فان قيل بل هو معمول للظن اذ هو خبره فالجواب ان المعتبر هنا العمل الذي هو من جهة اصل الفعل ومعنى الحدث لا ذلك العمل فانه باب اخر الا ترى ان خبر المصدر يتقدم عليه نحو حسن قيامك مع قولنا ان المبتدا عامل في الخبر ومع قولنا ان للمحول المصدر لا يتقدم على المصدر وجاز الاخفش اعمال المنصوب في الامر نحو ظنا زيدا منطلقا والجار والمجرور ظرف مستقر في محل نصب على الحال من المنصوب وفي المصاحبة مثلها في نحو خرج على قومه في زينته ولا يكون لغو متعلقا بالاعمال اذ لا معنى له والمعنى على الاول انها اجاز اعمال المصدر المنصوب مصاحب للامر اي للدلالة على الامر والاستفهام نحو اظنا عمرا اذاهب وعد الا ينبغي ان يكون نحو قول هذيل فقط بل قول الجميع لان ظنا زيد اقايما بمنزلة ضربا زيد اهو قياس ولذا اظنا عمرا واقاعدا وتخص ايضا الافعال القلبية المتصرفة لاغير المتصرفة نحو خرج فهم وهب بتقدير معنى لا لفظا الى ذي استفهام نحو علمت ازيد قايم ام عمرو واطلق المصنف الاستفهام فشمل الاستفهام بهل نحو علمت هل زيد قايم وفيه خلاف فاجازه قوم ومنعه اخرون مع اتفاقهم على جواز علمت ازيد قايم ام عمرو قال ابن الحاجب فالمجيزون نظروا الى صورة الاستفهام في الموضعين والمانعون نظروا الى ان معنون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك العلم فيحصل تعلق العلم بشيء على صفة فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفته وهي كونه عندك لان ذلك هو الذي يقال في جوابه واما اذا قيل هل زيد قايم فليس جوابه نسبة قيام الى زيد او غيره حتى يصح ان يقال تعلق العلم بذلك حينما تعلق مع ام وانما جوابه نعم اولا فهو غير متعين وكيف يصح تعليق العلم بذلك والجواب ان المعنى مع نعم زيد قايم ومع لا زيد قايم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم ولا مفيدين بمحل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به هو الجواب وهو الصحيح للتعلق باستقام او الى مضاف اليه اي مضاف الى ذي استفهام نحو علمت غلام من عندكم كما ان المصنف في غنية عن ذكر هذا لان الاستفهام يشتمل وقد ذكره او الى تالي لام الابتداء كقول الشاعر، وتقد علمت لتاتين منيتي، اذا المنايا بالانفس سهاما، وفي العزة ان لام القسم لا تعلق او الى تالي ما وان النافيتين نحو وظنوا ما لهم من محيص لقد علمت ما هولا ينطقون وتظنون ان لبثتم الا قليلا واحترز بالنافيتين من غيرهما كالموصولة وان المخففة من الثقيلة اولا نحو اظن لا يقوم زيد وهو من امثلة ابن السراج ولم يذكرها الفارسي ويسمي ما ذكرناه من تعدي الافعال القلبية معنى لا لفظا الى ما ذكر تعليقا اخذا من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتحيزها وجودها فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا وفسره المصنف في الاصطلاح بانه ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب واورد ان من التعليق ما هو على سبيل الجواز كما ياتي في مسئلة زيدا ابو من هو وقبل التعليق ترك العمل في اللفظ

المذكور

والمغراوي

كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق او الى تالي لام القسم مج

لاني التقدير سائغ وهو كالاول انتهى وفيه نظر وانما انبنى العمل بحسب المحل والتقدير مع التعليق لان النصب يظهر في التابع نحو عرفت من زيد وعمرو ذلك من اموره واستدل عليه ابن عصفور بقول كثير، وما كنت ادري قبل عزة ما البكا، ولا موجعات القلب حتى تولت، بنصب موجعات وليس بقاطع لاحتمال ان تكون ما نافية والبكا مفعولا به والتقدير لا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل او انه الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحالة انه لا موجعات القلب موجودة الا البكا ويشاركهن اي الافعال القلبية فيه اي في التعليق مع الاستفهام نظر قلبية كانت نحو فانظر ايهم اباه ام برد او بصرية نحو فلينظر ايها ازكى طعاما قال الاستاذ ابو جعفر بن الزبير لم يذهب احد الى تعليق النظر يعني البصرية سوى ابن خروف وتبعه ابو الحسن يعني ابن عصفور وقد ذكر سيبويه تعليق انظر ثم حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر وابصر نحو ابصر خليلي هل ترى من ظعائن، والاظهر هنا انها من الابصار بالعين، ومثل له المصنف بقوله تعالى فستبصر ويبصرون بالتاء المفتوحة ويحتمل جعل اي موصولة والنار زيدة وصدر الصلة محذوف اي ايكم هو المفتون فلا تعليق اذن وتفكر كقوله، تفكر ايا ه يعقوب ام قد وسال نحو يسيل ايان يومه القيامة يسالون اي ان يوم الدين وما وافقهن قال المصنف اشرت به الى نحو اما ترى اي برق هاهنا يعني اما تبصر حكاه سيبويه وما اختاره من جعل ترى هذه بصرية هو راي المازني وفصلها شراح الكتاب على انها علمية قال ابن عصفور وهو اولى حينئذ نقول المصنف يعني انها تبصر من كلامه لا من كلام سيبويه قال واشرت به ايضا الى نحو ويستنبئونك احق هو يعني لانه يعني يستعلمونك فهو طلب للعلم او قاربهن كقولهم ايكم احسن هذا قال المصنف يريد لان المراد بالبلوى الاختبار وهو سبب للعلم فهو قريب منه وكثيرا ما يعلل السبب معاملة المسبب لما لم يقاربهن خلا فا ليونس فانه جعل من ذلك قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي استفهامية عنده والضمة اعرابية وننزع معلق عن العمل او قد سبق ذلك في باب الموصول وقد تعلق بغي كقوله، ومن انتم انا نسينا من انتم، وربكم من اي ربع الاعاصر، قال المصنف لانه ضد علم والضد قد يحمل على الضد واعترض بان ضد العلم الجهل لا النسيان وضد النسيان الذكر ولم يذكر النحاة تعليق نسي وينصب مفعول نحو علمت زيدا ابو من هو او في من رفعه لان عامل النصب مسلط عليه ولا ما يمنع من عمله فينصب وهو المختار لكن يجوز رفعه على الصحيح وهو مذهب سيبويه ووجهه ان الاسم المذكور مستفهم عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد فهو من معاملة ذي الاستفهام لفظا واحسن من هذا ان يقال زيد هو نفس الاب والاب هنا الصدر لاضافته الى ماله الصدر فهو من معاملته وقد ورد السماع بمذهب سيبويه قال الشاعر، فو الله ما ادري غزيم نسوته، اشهدان قاضاكم يتضوع يريد ابو يريد برفع غزيم وان كان الاولى نصبه وزعم ابن عصفور ان التعليق اولى لان الاعتنا بالمعاني اولى من الاعتنا بالالفاظ واجيب بالمنع اذ لم يخل رعاية اللفظ بجهة المعنى كما في مسئلتنا بل رعاية اللفظ اذ ذاك لحق ورفعه ممتنع بعد ارايت بمعنى اخبرني فتقول ارايت زيدا ابو من هو بالنصب فقط نص عليه سيبويه قال لانك لو قلت ارايت ابو من زيد او ارايت زيد ثم ام فلان لم يحسن لان فيه معنى اخبرني عن زيد انتهى والدليل على ان ارايت بمعنى اخبرني انك تقول ارايت زيدا ما صنع فيقال سافر اقام كتب قرا ولا يكون ولا يقال لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره لقيل ذلك لانها حينئذ لطلب التصديق كما يقال اجاء زيد فتقول نعم او لا وكلام سيبويه يشير الى ان ارايت بمعنى اخبرني لا تعلق وقد صرح به ابو علي في التذكرة واعترض بورودها معلقة كثيرا كقوله تعالى قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله تدعون ونحوه في القران كثير وافصل ابن عصفور عن محل الجملة الاستفهامية وهي في موضع المفعول الثاني قلت قد سبق في باب اسم الاشارة ان الجملة الاستفهامية لا محل لها على ما اختاره الرضي وابن هشام ان لها محلا فلا سلم ان العامل معلق عنها بناء على قول الزمخشري ان التعليق هو ان يقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه

حرق اذا ما القوم ابو افكاهة

لاجل الاستفهام ع

قد على اعراب علمت زيد ابو من هو

ارايت بمعنى اخبرني

ذلك بان قدر المفعول محذوفا اختصارا والتقدير ارايتكم عذابه فلان تعليق فان قلت هو معلق من ع

على الكلام على قوله تعالى قل ارايتكم شركاءكم الاية

جميعا وسيأتي قريبا ومثل هذه المسئلة قوله تعالى قل ارايتم شركائكم الذين تدعون من دون الله ارونى ماذا خلقوا من الارض اي اخبروني فشركا وكم مفعول ثان بارونى ورفعه محتمل وما ذا خلقوا ما الاستفهامية في محل النصب على انه مفعول ثان لارونى وارونى قال الزمخشري بدل من ارايتم ورده ابو حيان بانه لم يقترن بهمزة الاستفهام كما قرنت الاولى بها وبان البدل في الجمل لم يثبت وبان البدل عندنا يحل محل الاول فيصير المعنى هنا فيعاد والاوجه الثلاثة مردودة اما الاول فلانه جيء بها تاعرة لا وجود لها في الخارج ولو ثبت لم يكن هنا لان الاستفهام فيه غير حقيقي واما الثاني فالبدل في الجمل ثابت قال تعالى اسمعكم بما تعملون امدكم بانعام وبنين الاية واما الثالث فالعامل موجود وهو قل وقد جاء قل ارونى الذين الحقتم به شركاء كما اني اقول اذا ثبت مجيء البدل في الجمل سقط هذا السؤال اذ الجمل تارة تكون ذات محل من الاعراب وتارة لا تكون ذات محل فتكون البدلة بحسب المبدل منها الاتري الى مجيء البدل في الاية في جملة الصلة ولا محل لها من الاعراب قطعا ويحمل قولهم البدل على نية تكرار العامل على انه مخصوص بالمعربات لفظا او تقديرا او محلا فان قلت البدل من جملة التوابع فيلزم ان يكون له اعراب اذ التابع ما كان ثانيا بلا واسطة بما سبقه من جملة واحدة قلت والعطف ايضا من جملة التوابع ولا شك ان الجملة الثانية من قولك جاءني زيد واكرمته معطوفة على الاولى وهي مستأنفة فلا محل لها فما كان جوابا لك عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت وقول ابي حيان وانما ارونى معترض او المسئلة من باب التنازع فيه نظر بالنسبة الى الشق الثاني اذ ليس بين العاملين ارتباط يتنازعان عليه والاسم المستفهم به والمضاف اليه ما بعدهما مالهما دون الافعال المذكورة وذلك لان الاستفهام والمضاف اليه لا يعمل فيهما ما قبلهما فلا تؤثر فيهما العوامل السابقة شيأ بل يبقى على حالهما على ما كانا عليه قبل دخول العوامل السابقة ويعتبر ما كان لهما بالنسبة الى ما بعدهما فيحكم بثبوته لهما مع وجود العوامل السابقة ويعتبر ما كان لهما بالنسبة الى ما بعدهما فيحكم بثبوته لهما مع وجود الافعال المذكورة وذلك مثل اعلمت ايهم صديقك فلا تتسلط اعلمت وانما يتسلط على ما بعد اسم الاستفهام فيجعل بعده خبرا يقتضي انه مبتدأ اذ الحكم مع وجود علمت بان اسم الاستفهام مبتدأ وما بعده خبره كما كان قبل دخول علمت وكذا اعلمت ايهم ضرب فاسم الاستفهام مفعول بما بعده وهو مصدر في قولك علمت اي قيام قمت وظرف مكان في علمت ايهم ابن خالد وظرف زمان في نحو علمت متى ضربت زيدا وحال في نحو علمت كيف ضربت زيدا وعلى ذلك فقس المضاف الى اسم الاستفهام والجملة بعد العامل المعلق عن العمل في موضع نصب باسقاط حرف الجر ان تعدى به اي بحرف الجر لو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فليتظروا ايها ازكى طعاما يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول الى اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم او وطن حتى يضمن معنى احدهما فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة التقديرية على الاول محاكى بها وعلى الثاني في موضع المفعول به للسرح على الثالث ليست من باب التعليق البتة وفي موضع مفعوله ان تعدى الى واحد نحو عرفت من ابوك ومنه على رأي المازني والمصنف اما تتوجه اي برق ههنا لان الرؤية فيه عندهما بصرية وسادة مسد مفعوليه ان تعدى الى اثنين نحو علمت ازيدا منطلق ام عمرو وبد من التنبيه بينه وبينها ان تعدى الى واحد نحو عرفت زيدا ابو من هو لكن من اي اقسام البدل هو فقيل هو بدل كل والاصل عرفت شان زيد قاله ابن عصفور وقيل هو بدل اشتمال مثل عرفت زيدا خبره واختاره ابن الضايع وذهب جماعة الى انه حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم حكاه ابن حيي عن الفارسي ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس

وفي

وفي موضع الثاني ان تعوب الى اثنين ووجد الاول لا ان لم يوجد فانما تكون سادة مسد المفعولين كما سبق ومثال هذه المسئلة علمت زيدا ابو من هو وهل الفعل معلق عن الجملة الاستفهامية في هذه الصورة او لا قال جماعة من النحاة نعم هو معلق وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان كما هو صريح كلام المصنف وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه هو قائم واطلب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود بان الفعل معلق وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهم عندك الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المفعولين بين مجيء ما له صدر الكلام وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق وحال التطبيق رفع الاضطراب والتوفيق بين كلاميه على ما هو مقرر في حاشية المغني فراجعه ان شئت قلت ما الراجح من هذين الرايين قلت رأي من ذهب الى انه من باب التعليق بدليل قوله تعالى سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة الا ترى ان سؤال التي يراد بها طلب العلم لا المال انما يتعدى الى الثاني بالجار والمجرور فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن الى الجملة في نحو ظننت زيدا ابوه قايم لزم تعديه الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت انه معلق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن كون الفعل ناصبا لاحد المفعولين لفظا اذ انه ما لم يؤمن كونه معلقا عن الاخر والله اعلم بالصواب ويختص ايضا الافعال القلبية المتصرفة ورأي الحلبية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى عن ظننتني وعلمتني ورأيتني وكذا بقية افعال القلوب المتصرفة قال الله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان راه استغنى والحرز بالمتصرفة من هب وتعلم فلا يقال هبك محسنا ولا تعلمك صنعت كذا قاله ابو حيان وفي منع هبك محسنا نظر وما اظنه الا مسموعا من كلامهم والحق بها في ذلك رأي الحلبية كقوله تعالى حكاية اني اراني اعصر خمرا ورأي البصرية كقول عايشة رضي الله عنها فقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قال المصنف وهذا في رأي البصرية شاذ ومنه قول قطرب ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي قلت وكان عليه ان ينبه على الشذوذ وكلامه في المتن يوهم على السواء ان ما عمل به من المحتمل للحديث والبيت محتمل لان يجعل الرؤية فيه قلبية وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون موثرا وان يكون المفعول به متاثرا منه واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كرهوا اتفاقهما لفظا فلم يقولوا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فكيف لم يقولوا ضربني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى لا تفاقهما من حيث كان كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافة الضمير زيدا كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به ليس بالمنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به كذا قال الرضي ووجه ابن الحاجب ذلك بطريقة اخرى فقال انما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعاله القلوبية نحو ضربت نفسي لما تقرر في المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني وضربتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب من المغايرة بينهما ولم تقع حركة المضمر رافعة لهذا الالتباس مع قيام هذا الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس اذ انا بالعدول عن ذلك الغالب بخلاف علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها المغايرة بل عدم الاتحاد بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان ذلك الغالب الذي عينوا الاصل لاجله منتفيا فجوزت هذه يعني افعال القلوب على اصلها وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغيير لها وقد يعامل بذلك محكم كقول الاخوه ذممت

كقول حران العود لقد كان ذبي من ضربتين عدمتني وعما الاني منهما متزحزح وقد مر

على اضطراب كلام الزمخشري في قوله اتاكم ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورتي هود والملك

سلم

فيها

وكلامه

وما الحق بها الناظم من لسي وجوز تعدد ضمير الغايب

على اللغة ، ثم قوله تعالى انا بلغنا ان عندك
اكبر احدها الاولاد بها وانا بغيرها غير جائز على اللغة الفصيحة

مطلب نسخ وجمعه وتنكيره وتصغيره

للاحكام ، والنحوة وربع تنكيرا يجب على الحد
فاضبط به

قال الصنعاني جلى الله تعالى ذكره ما نصه بعد ان نقل كلام الجوهري
الذي يعلم منه ان الصحيح المشهور في نسخ
كتب بالتاء المثناة فوق ثم قال ما نصه
ملائكته الليل والنهار يتعاقبون فيكم
الحديث بالتاء المثناة فوق ثم قال ما نصه
انتهى ، اقول وقد ورد بهذا الحديث بزيادة
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون
في صلاة العصر وصلاة الفجر ، الحديث
وقد وقفت على الحديث بهذه الزيادة
في مسند الامام احمد بن حنبل رضي الله
عنه ،

والثاني وما خص بقسم او استثنا وظاهر كلامه ان الجار والمجرور معا في موضع رفع والمحذوف
ان المحكوم له بذلك هو المجرور فقط سواء كان الجار زايدا نحو ما ضرب من احد او غير زايد نحو
سير بزيد وحكي الشاذ من العرب ان حرف الجر في موضع رفع قال وهو مبني على قوله ان الباء
في نحو مررت بزيد في موضع نصب قلت ولا يخفى ان هذا قول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد
فلا ينبغي الالتفات بذكره او مصدر غير محدود التوكيد نحو ضرب عشرون ضربة او كل الضرب
وخرج بقولي له من اخيه شيء لان المراد شيء ما من المفعولية او بسببه وليس هذا المجرور
التوكيد وقد ترك المصنف ان يشترط التصرف في المصدر ليخرج نحو سبحان الله واشترطه في
الظرف ولا فرق بينهما واشترط ان يكون غير مجرور التوكيد لان النايب عن الفاعل يجب ان
يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه فلو قلت ضرب لم يجز لان ضرب
مستغن بدلالته على الضرب عن قولك ضرب ملفوظ به نحو سير سير طويل او معمول عليه غير
العامل فيه مع كونه غير ملفوظ به نحو قمت فاستحسن فالنايب عن الفاعل ضمير مصدر مستكن
في استحسن دل عليه بغير العامل فيه وهو قمت من حيث هو متضمن للقيام وقمت غير عامل
في هذا النايب وانما العامل فيه استحسن او ظرف زمان او مكان مختص بوصف او غيره تقول
سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا يقال سير وقت ولا جلس مكان لانه غير مختص متصرف
من جهة كونه غير ملازم للظرفية ولا بد ان يلازم الظرفية فيكون غير متصرف فخرج بذلك
نحو جلس ثم وقعد عندك وفي نيابة غير متصرف او غير ملفوظ به خلاف
والخلاف في المسألة الاولى هو الاخفش اجاز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل مع بقايه
على النصب فيجوز عنده جلس عندك وجلس بعيد فان قلت لم يحكوا خلافا في المصدر غير
المتصرف وحقه ان يجيزه فيه فيقدر في سبحان الله كونه عامله المحذوف مبنيا للمجهول
قلت المصدر الذي لا يتصرف لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا فلا تظهر
فايدة لتقدير فعل المجهول بل لا يصح البتة لان افعال الانشا لا تكون الا مسندة الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم والخلاف في المسألة الثانية السماع اجاز ان يقال جلس هواي مكان وينبغي
ان يقيد محل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة التي ذكرناها واما اذا قيل
اجلس اليوم احد في المسجد الجامع فقلت جلس تريد ذلك المكان المتقدم ذكره فلا يتوقف
في جوازه احد ويكون محل الخلاف ان تقول جلس من غير تقدم ذكر مكان كما في مسألة المصدر
المختلف فيها التي ترك المصنف ذكرها وهي مشهورة فان بعض النحاة اجاز مرتبا على ان
يكون النايب ضمير المصدر وبعضهم يمنعه لعدم الفايدة كما مر ومحل الخلاف فيما ينبغي ان
يكون مقيدا عا اذا لم يات بعد ضمير المصدر وقالت متى يعتل عليك ويعتلل يسوك وان تكشف
عوامك تندب المراة يعتلل هو اعتلال عليك فزعليك نيابة الضمير المستتر لوجود آلة الدال
عليها ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل فيجوز قولك اختير
الرجال زيدا كما يجوز اختير زيد الرجال فالرجال منصوب على اسقاط الجار وزيد منصوب
بنفس الفعل والاصل اخترت زيدا من الرجال ثم حذف الجار وقبل اخترت زيدا من الرجال
فلا يمتنع ان تنيب المنصوب باسقاط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وكان
ينبغي للمصنف ان يعد هنا خلافا لاكثرهم فان الجمهور على منع المسألة فان قلت لا حاجة الى
ذلك لانه سيقول بعد المسألة فاك قلت لا حاجة الى ذلك لانه سيقول بجواز المسألة الثانية
الاتية وفاقا للاخفش والكوفيين وهو راجح الى المسألتين جميعا فيشعر ذكر بان من عداهم
من النحويين قايل بالمنع قلت الظاهر انه انما يريد بالوفاق المسألة فقط ولولا ذلك لقال
في المسألتين كما هو دابه كثيرا عما يشرد به استقرا طويقته في هذا الكتاب وحينئذ فيوهم
كلامه ان الاولى وهي مسألتنا التي نتكلم فيها عارية عن الخلاف وليس كذلك بل المنقول
فيها الجواز عن الفرا والمنع عن الجمهور وهذا انما يقتضي التوقف في جعل الوفاق
راجعا الى المسألتين جميعا يقولون بجواز الاولى وانما الجواز منقول عن هذه الفرا كما ذكرنا
وفاقه فيتحقق ان الكوفيين

ولا يمنع ايضا نيابة غير المفعول به وهو موجود وفاقا للاخفش والكوفيين فيجوز في مثل ضربت
زيدا يوم الجمعة ان تنيب الظرف فترفعه وتترك المفعول على حاله من النصب فتقول ضرب
يوم الجمعة زيدا او اختار الاخفش هذا القول استدلالا بالقراة الشاذة في بعض ما كانوا يكتبون
بناء يجزي للمفعول ونصب قوما وفي لولا استدل عليه القران بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت
فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وبابيات لحن والكل متاول عند المانعين ومن التاويلات
ما هو قريب ومنها ما هو بعيد ولم يتعرض المصنف لمسألة ما اذا عدم المفعول به وفيها خلاف
قال المبرد وفي بتساوي مراتب البواقي في الجواز واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابن معط
اقامة المجرور وابو حيان اقامة ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه
بالالتزام بخلاف المصدر والزمان ولا يمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا وهو اشمل
الثاني من باب ظن والثاني والثالث باب اعلم والثاني من باب اعطى ان امن اللبس نحو اعطيت درهما فوكد هنا ان تقديم الثاني
زيدا عمرا فهما لايقام الثاني لوجود اللبس فلم يكن غير الاول حملة فيما يتصور فيه وقوعه كذلك لان اللبس يحلل ان يحل اعطيت
الثاني ظن وثالث اعلم او شبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور خلافا لمن اطلق المنع في باب ظن ظن والى المفعول الثاني
وتمم صنع اقامة الثاني من نحو قولك ظننت زيدا قايما والثالث نحو قولك اعلمت زيدا عمرا في باب
منطلقا قالوا لانه مسند الى المفعول الاول في باب اعلم فلو اقيم مقام الفاعل والفاعل مسند
اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز قال الرضي وفيما قالوا نظر لان كون
الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد
عمرا فانا نجد مسندا الى ضرب وضرب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ لم يجز
وهذا لا يكون الشيء مضافا اليه بالنسبة الى شيئين كالكلام في قولك فرس غلام زيد على ان
كلام المصنف يقتضي ان من خالف في اقامة الثاني من باب اعلم والضمير فيما يقتضيه من ذلك
فان ابن عصفور والابدي والجزولي زعموا انه في باب اعلم لا يجوز اقامة غير الاول لان المفعول
الصحيح والمعا الثاني والثالث فشبيهان بمفعوله اعطى واذا اجتمع المفعول به مع غيره وجب
اقامة المفعول به وانت خبير بان كلام المصنف يقتضي ايضا تجويد الثاني من باب اعطى الاخلاف
فيه انه يجوز اقامة الثاني اذا امن اللبس وقد صرح بهذا المفهوم في شرح هذا الكتاب
وفي غيره ذكر من كتبه وليس كما قال فان الخلاف في المسألة ما تقرر صرح به الشارح وغيره ولا
ينوب خبر كان المفرد خلافا للفرا حكى السيرافي عنه في شرح الكتاب انه اجاز في كان زيد اخاك
كما يجيء اخوك ويرد عليه امور احدها انه سمع والثاني انه فايدة فيه والثالث انه يستلزم وجود
شيء من غير مخبر عنه وتوهم انتفا المحذور بان يقال حذف للعلم به كما حذف الفاعل في ابزل
للمطر يندفع بانه لا بد من تقديره ضرورة انه لا بد للمخبر عنه من مخبر عنه لفظا او تقديرا وصيغة
الفعل تاباه ولا يمتنع خلافا للكسايي فانه اجاز في امتلات الدار رجالا ان يقال امتلئ رجال
واستدل عليه بان العرب قالت خذه مطيبة به نفس وقالت من الموجوع راسه
والمسغوه راسه والموقوف امره قلت ومجي ذلك في الصفات دون الافعال في السعي
دون الاجنبي دليل على ان الرفع عن نصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز ويؤيده ذلك
ان كون التمييز معرفة لم يثبت على الصحيح ولا مانع ان يمنع كون المثال الاخير وهو الموقوف
امره من هذا الباب ولا يجوز كين يقام واجعل يفعل خلاف له وللفرا وفي شرح المصنف انها
اختلفا في توجيه ذلك فالكسايي يخرجه على انه في يقام ضمير المجهول والفرا يخرجه على الاستغنا
عن المسند اليه قلت وهذا من الفرا مشكل لانه انكر على الكسايي في باب التنازع لما قال انه
ذلك لان الفعل هنا كان مبنيا للفاعل واما هنا فهو مبني للمفعول لانا نقول لا ذلك ايضا في نحو
ضرب وقتل غلامك فصل في كيفية بناء الفعل للمفعول اعلم ان الفعل الذي لم يسم فاعله في تاويل ذلك عند المحققين
من باب المفعول والفاعل يضم مطلقا اول فعل النايب اي سواء كان ماضيا او مضارعا نحو ضرب
ويفعل ذلك مع ضم ثانيه ان كان ماضيا مزيدا اوله تا نحو تعلم وتدحرج وتصورت وتوطن
ويضم اوله مع تالثه ان افتتح بهمزة وصل نحو انطلق واستخرج ويحرك ما قبل الاخر

اجز حذف حرف الجر وانصب كما
وسم وكن مجوزا وجه زينبا

مع اختار الاستغفار صدق اذ دعا
حكاها ابو حيان للخير قد سعى

المفرد

باب

باب حذف الفعل وابقاء منصوبه

اذا تقضى الكلام الوصف بمعنى

او ذكر بنوع

قولهم تكون اضمارا قبل الذكر في الفعول
قلنا انما جاز الحذف في هذا المفعول لانه فضلة
وانما يجوز هذا الحذف اذا لم يكن المحذوف
قبل الذكر مشغولا بالعامل ليكون بينه
وبين ما يعود اليه الضمير مناسبة في اللفظ
اسناد الاضمار ٤٤

قبل الذكر والاستعانة على زيد تلا يجوز هذان الهاهنا ٤٤

وباقعد الاذيبع ٤

مسئلة في تخريج ما ظاهره فضلة لازمة

فصل

مفعولا

يكون مفعولا مطلقا وغيره والواقع لبيان كم
والرجوع لفظه مفعولا مطلقا لما ذكرناه
باب المفعول المطلق كما بناني المصدر وكسبه
فيضمى جنبه ان المفعول المطلق يكون نوعي
المصدر وبسببه وعددي

فصل

الواقع مفعولا مطلقا من مصدر ما يجري مجراه اي مجري المصدر من
بعض صفاته واسمائه ايضا كما يأتي في اخر الباب وقوله من مصدر وما يجري مجراه نسبي
لواقع لا لفعله مطلقا والمعنى حينئذ باب الواقع من المصادر وما يجري مجراها مفعولا مطلقا هذا
تقتضي ان المصدر وشبهه قد يكون من غير ذكر وليس بصحيح فان قلت فقد ذهب
ابن الحاجب الى ان الجملة الثانية في نحو قلت زيد منطلق منصوب لفظا ومحلا
بالقول والصحيح معا كما قاله ازهري لوقوعها موقع مفرد اسمه كذا في التصريح
وحاصله انه اذا اريد معنى هذا التركيب فيلزمها قام الاهور فعند الاخر لا يسمع بهم ولا يصح كذا في التصريح
ادعاه وانه اذا اريد معنى هذا التركيب فيلزمها قام الاهور فعند الاخر لا يسمع بهم ولا يصح كذا في التصريح
العربية في ذكر المصدر ثم اعلم ان المسموع عليه وجه لا اشكال فيه من جهة القواعد ولم يسمع
بعض صفات واسماء اخرها ذكرها بابا في اخر الباب وقوله من مصدر وما يجري مجراه نسبي
فيذكر وجه جميل لها لا ان ذكر الله المعرفي ويجعل في تتابع ثلاثة من نوع
بالقوة او بالفعل فان التتابع في ثلاثة فان التتابع في
اكثر منها قلت استند الفيومي ثم الدرين سعيد في شرح الخاصية ثنا هارون ثنا نوح الخليفي
ثنا هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به قال ابو عيسى هذا حديث
حسن صحيح وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث منهم ابو هريرة وغيره قلت
ما ذهب اليه الاوزاعي من ان الجملة الثانية في نحو قلت زيد منطلق منصوب لفظا ومحلا
بالقول وليست معمولة له ولا لمعموله ولا لمعمول معموله ولا لمعمول لمعموله ولا لمعمول
لمعمول معموله ولا لمعمول لمعمول لمعموله ولا لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله ولا لمعمول
لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله ولا لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله ولا لمعمول
لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله ولا لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله
ولا لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله ولا لمعمول لمعمول لمعمول
لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله ولا لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول
لمعمول لمعموله ولا لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعمول لمعموله ولا

افعل هذا الايمانى بك ويجوز ان يكون منه حفظا فى قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد قال الزمخشري وحفظا حاصل على المعنى انا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا لها من الشياطين كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح الاية ويجوز ان يضمر الفعل العامل اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب قلت وقد اقتضى تقديره ان المفعول له على

منه ؛

عجز الفعل تقدير عندهم
تقديرية في محرم

بطلاء

منعه لانه لم يرد ذكر الوقت
نفسه الا اذا كرر فيه فيتعين ان يكون ذا

وضعه لغوي الا ان يستفاد انها الان منه او نظيره فما يجوز فيها عن الكفي يجوز فيها عن موضوعها بذلك فلا يقبح الفعل في جميعها لعدم ادلة خصته ممنا قال سيبويه وعالا يختص يكون فيه وعما لا يختص فيكون الاستعمال فوق سيبويه عليه
يصح جوابا بالكل منها او يختص باحدها وكذا يختص بوم وانت تريد يوما آتيا وانما يذكر للمضي مثل
اتى وانما يراد هو او الابد لا تقل لغيبة الجمعة او الابد ولا تقل لغيبة الجمعة او الابد فتقول الزمان على
ربيعة اقسام مختص ومعدود وكم رمضان والصيف والشتاء يصح جوابا بالكم ولمتى وارمعدود
فوائد الاول الزمنة وجميع الاعيان والمكان لكن فيها راجح فلم يجئ الا في كم فيها بل اتفق ها ما قد يخفى
فان قلت ليس ابدا كذلك مع نحو ما زيد الا ابدا قلت لا اذ الابد لا يستغرق في ما يستقبل
لا استغراق جميع الازمنة بل جميع الازمنة بل يشمل كل زمن من ازمنة عرفا اتفاقا للصوم
للجنب وفاته ولا تقل لصمت ابدا وتقول لا صمت ابدا وقد يعد لتلبس مبالغة بمعاملة المنقطع
معاملة المتصل فتقول سرت الجمع وانت لا تريد التعميم وانما قصدت المبالغة مجازا وكذا تقول سيبويه
عليه الابد والدهر والازل والليل والنهار ولم يرد الدهر جميع الازمنة لكن ذكرناه من طريق المبالغة وهذا
كما تقول اتاني اهل الدنيا وانما هاتك ناس قليل لكثير من لجميع اهل الدنيا مبالغة وما سوى
ما ذكر من جواب متى والذي ذكر من جواب بها هو اعلام الشهور والتي لبعض انها لفظ شهر ورمضان
والبعل والنهار فان يقع متى سئل بها عن جميع هذه الازمنة كما ذكرته فما يصلح ان يكون جوابا لمتى فهو جواب
كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه دون ليله والثاني بعكسه والكل يصح ان يقال
التعميم والتبعيض كالليوم والليلة واسماء الشهور الا سبوع ويكفي ذلك ان صح الظرف بهما
فيقال في ذلك كتب ما بين فصحت واما ما يصلح جوابا لمتى وهو ما كان مختصا سواء كان معدودا او لا فقال انقع لسيبويه
انه لكم في كون الظرف يوم الاحد مثلا لم يصح الا مرين وصح ابن خروف واعلم ان ما ذكرناه من طريق المبالغة يشترط ان يكون
اسم شهر غير رمضان اليه لفظ شهر اذا قيل متى سرت فقلت رمضان وجب ان يكون السير
واقعا فيه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
الصوم في جميعه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
هذا الشرط الذي يذكره المصنف كما تقدم في جميعه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
الصوم في جميعه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
انه مذهب البصريين ان ما كان في العدل فجميعه بمنزلة عين الظرف فيه فذهب الكوفيون جوازه
الوارد منه بالمنصوب لانه لا ظرف ما انتصب على انه ظرف وانما انتصب بما قبله بوسطي واذا انتصب بها
فقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في سرت ثلاثة ايام سرت فيها لان سرت فيها
لفظ شهر ايام بعضن كون العمل واقعا في جميعه لم يجز ان تكون فاعلا ومبتدا مثلا وانما يصلح
وهو موضوعه الوقت الماضي لا زمنه الذين كفروا الاذن يفاد ان لها ما صلح لا استغنا عنه كما
ظرفا كما فقد نصره الله اذا خرجه الذين كفروا الاذن يفاد ان لها ما صلح لا استغنا عنه كما
يوما وجمعة الاوضع صلح الا استغنا عنه نحو بعد اذ هذا بنا فاذ ثلاثة الاذا نائبة في الاول
وهو موضع ماهي فاذ اليوم مضاف اليه اذ وكلاهما اسم زمان وراي معنى لقولك يوم وقت كذا
فلت لعمل الاضافة لبيان مثلها في شجر الاراك اي يوم هو وقت كذا او سبابي فيه كلام في باب
الاضافة ان شاء الله تعالى ادفع منعه لها كقولك اذا كنتم فقلت وقت كذا او اذا كنتم فقلت كذا كثير في التنزيل
وذلك لان الظرف اسم جامد وقد ورد فيه اذ كقوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل ومثل ذلك كثير وهو الاذ
فوق بين الجوهر والجوهر كون الواحد عدد او الاخر غير عدد فان قيل متى سرت فقيل يوم الجمعة لم يجز
يجزا لانه غير مختص ويصح في جواب كم لانه عدد اذ الشهر اذا اطلق ولم يقيد بشيء كان اسما لتلك الليالي
بما ولم يخالف في ذلك الا الزجاج فزعم ان الجوهر كشهر الجوهر فيكون الجواب فيه وفي بعضه وتاول
كلام سيبويه تاويلا بعيدا ومن نصوص سيبويه ولو قلت شهر رمضان صار بمنزلة يوم الجمعة
وما جواب متى فهذه نفرقة بينه وبين ما قبله ويدل على ان الشهر جنس اضيف خرج عن كونه
اسما للعدد ثلاثين يوما الا بيانا في نفسه قال الشارح ومقتضى كلام المصنف جواز اضافة شهر
الى جميع اسماء الشهور وهو قول الاخفش الصغير وقيل يختص ذلك بما في اوله راء وهو ربيع الاول
وربيع الاخر ورمضان ولم تستعمل العرب مع عين ذلك وقد تستعمل مع دال نحو ولا اعطرف الا به
قلت صدر كلام مر يقتضي جواز اضافة شهر الى كل الشهور وقد تستعمل مع عين ذلك وقد
والبعل والنهار يعقبونه بالا لعهد والدوام الا ستغراق فيتناول بفعل الفعل الذي جميع ذلك

في الاصل هي الاسماء وظروف ما يصلح جوابا لكم وما يصلح جوابا لمتى وجميعها وتقسيطا وكذا ما يصلح جوابا لمتى ان
كان اسم شهر غير رمضان اليه لفظ شهر ذكر ما يصلح جوابا لكم وما يصلح جوابا لمتى ولم يبين اولا ما الذي
يصلح جوابا لكل منها او يختص باحدها وذلك لانتفاء هذا القيد عليه فتقول الزمان على
اربعة اقسام مختص معدود وكم رمضان والصيف والشتاء يصلح جوابا لكم وابا لمتى ولا معدود
ولا مختص فلا يصلح جوابا لواحد منها كمتى ودوت وغير مختص فيصلح جوابا لمتى دون كم كمتى يوم الجمعة
وثلاثة ايام وانسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيصلح جوابا لكم دون متى كم يوم الجمعة
وشهر الصفا في الى احد اسماء الشهور كقولك سهر رمضان شهرين ولا يصح سرت الى رمضان
للجنب وفاته ولا تقل لصمت ابدا وتقول لا صمت ابدا وقد يعد لتلبس مبالغة بمعاملة المنقطع
معاملة المتصل فتقول سرت الجمع وانت لا تريد التعميم وانما قصدت المبالغة مجازا وكذا تقول سيبويه
عليه الابد والدهر والازل والليل والنهار ولم يرد الدهر جميع الازمنة لكن ذكرناه من طريق المبالغة وهذا
كما تقول اتاني اهل الدنيا وانما هاتك ناس قليل لكثير من لجميع اهل الدنيا مبالغة وما سوى
ما ذكر من جواب متى والذي ذكر من جواب بها هو اعلام الشهور والتي لبعض انها لفظ شهر ورمضان
والبعل والنهار فان يقع متى سئل بها عن جميع هذه الازمنة كما ذكرته فما يصلح ان يكون جوابا لمتى فهو جواب
كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه دون ليله والثاني بعكسه والكل يصح ان يقال
التعميم والتبعيض كالليوم والليلة واسماء الشهور الا سبوع ويكفي ذلك ان صح الظرف بهما
فيقال في ذلك كتب ما بين فصحت واما ما يصلح جوابا لمتى وهو ما كان مختصا سواء كان معدودا او لا فقال انقع لسيبويه
انه لكم في كون الظرف يوم الاحد مثلا لم يصح الا مرين وصح ابن خروف واعلم ان ما ذكرناه من طريق المبالغة يشترط ان يكون
اسم شهر غير رمضان اليه لفظ شهر اذا قيل متى سرت فقلت رمضان وجب ان يكون السير
واقعا فيه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
الصوم في جميعه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
هذا الشرط الذي يذكره المصنف كما تقدم في جميعه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
الصوم في جميعه بخلاف جمعة التعميم لاجزائها كلها ليلا ونهارا ولذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع
انه مذهب البصريين ان ما كان في العدل فجميعه بمنزلة عين الظرف فيه فذهب الكوفيون جوازه
الوارد منه بالمنصوب لانه لا ظرف ما انتصب على انه ظرف وانما انتصب بما قبله بوسطي واذا انتصب بها
فقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في سرت ثلاثة ايام سرت فيها لان سرت فيها
لفظ شهر ايام بعضن كون العمل واقعا في جميعه لم يجز ان تكون فاعلا ومبتدا مثلا وانما يصلح
وهو موضوعه الوقت الماضي لا زمنه الذين كفروا الاذن يفاد ان لها ما صلح لا استغنا عنه كما
ظرفا كما فقد نصره الله اذا خرجه الذين كفروا الاذن يفاد ان لها ما صلح لا استغنا عنه كما
يوما وجمعة الاوضع صلح الا استغنا عنه نحو بعد اذ هذا بنا فاذ ثلاثة الاذا نائبة في الاول
وهو موضع ماهي فاذ اليوم مضاف اليه اذ وكلاهما اسم زمان وراي معنى لقولك يوم وقت كذا
فلت لعمل الاضافة لبيان مثلها في شجر الاراك اي يوم هو وقت كذا او سبابي فيه كلام في باب
الاضافة ان شاء الله تعالى ادفع منعه لها كقولك اذا كنتم فقلت وقت كذا او اذا كنتم فقلت كذا كثير في التنزيل
وذلك لان الظرف اسم جامد وقد ورد فيه اذ كقوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل ومثل ذلك كثير وهو الاذ
فوق بين الجوهر والجوهر كون الواحد عدد او الاخر غير عدد فان قيل متى سرت فقيل يوم الجمعة لم يجز
يجزا لانه غير مختص ويصح في جواب كم لانه عدد اذ الشهر اذا اطلق ولم يقيد بشيء كان اسما لتلك الليالي
بما ولم يخالف في ذلك الا الزجاج فزعم ان الجوهر كشهر الجوهر فيكون الجواب فيه وفي بعضه وتاول
كلام سيبويه تاويلا بعيدا ومن نصوص سيبويه ولو قلت شهر رمضان صار بمنزلة يوم الجمعة
وما جواب متى فهذه نفرقة بينه وبين ما قبله ويدل على ان الشهر جنس اضيف خرج عن كونه
اسما للعدد ثلاثين يوما الا بيانا في نفسه قال الشارح ومقتضى كلام المصنف جواز اضافة شهر
الى جميع اسماء الشهور وهو قول الاخفش الصغير وقيل يختص ذلك بما في اوله راء وهو ربيع الاول
وربيع الاخر ورمضان ولم تستعمل العرب مع عين ذلك وقد تستعمل مع دال نحو ولا اعطرف الا به
قلت صدر كلام مر يقتضي جواز اضافة شهر الى كل الشهور وقد تستعمل مع عين ذلك وقد
والبعل والنهار يعقبونه بالا لعهد والدوام الا ستغراق فيتناول بفعل الفعل الذي جميع ذلك

وضعه

الى اضافة شهر الى اسماء الشهور

وعلم انه يصح اضافة لفظ شهر الى جميع اسماء الشهور

اذا نحن فيم سوقه نتقف وقد تقدم انشاده وبينما لكوله وبينما المروي الاحيا مغتبط اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير وقول الاخر بينما المرابي قنون الامالي اذا زايد المنون يوالي ومنها اي من الثانية مذ ومنذ وهي اي ومنذ بثبات النون الاصل لان ذال مذ تضم ملاقاة ساكن وليسه لك الالان اصلها منذ بالضم فان قيل لعلهم كسروا الكسر بعد ضم قلنا عارض مثل ثم الليل فلا يعتبر وايضا فان بني يحر يضم ذال مذ قبل متحرك مثل مذ يوم الجمعة باعترا ر النون المحذوف فتقط الاصلية وايضا قالهم اذ اصغر وا مذ قالوا مئيذ رجوعا بها الى الاصل بسبب التصغير فان قلت لعل المصغر منذ لا مذ قلت قد ثبتت فرعية مذ عن منذ بما ذكرنا اولا فعهد فيها التصرف بالحذف والتصغير نوع من التصرف فادعاوه فيما عهد فيه اولى من ادعايه فيما لم يعهد فيه قيل كل منهما مستقلة فليست منذ اصلا ومذ فرعا به قاله ابن مالك مستدلا بان التصرف لا يليق بحرف وشبهه قالت الشلوبين فيم وضع في رب وان اجيب باختصاصه بالمضعف ورجوعه اونجاء في سوف وكيف وما الاستفهامية وقد يقال ان ضمة الذال في مذ لاتباع ضمة الذال في منذ فيسقط الاستدلال اصلا ورأسا وقال ابن الدهان مذ محذوف منها ولكن ليس النون وانما المحذوف لامها لكثرة حملا على الغالب في الاسماء ولان الحذف من الاواخر اولى ويضافان اي مذ ومنذ الى جملة فعلية وهو الكثير او اسمية وهو قليل كقوله وما رأيتها منذ يومان او منذ يومان فالمبتدا محذوف اي هما يومان وكان ينبغي للمصنف التنبيه على ذلك مصرح بحذفها ولا يشترط في فاعل الفعلية اذ ذاك ان يكون زمانا ولا لغيره او محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى نحو وما رايته مذ يوم الجمعة او كم كوما رايته مذ يومان فالمرفوع بعدها اسم زمان صالح لان يجاب به متى او كم وهو فاعل بفعل محذوف وهذا قول المحققين من الكوفيين وسيأتي بقية المذاهب واحترز باشتراط كون الفاعل وقتا يجاب به متى او كم من ان لا تكون وقتا اصلا كزيد او وقتا ولا يصلح ان يجاب به شيء منهما كحين ورغد وزمان قلت وفي كلامه مناقشة من حيث انه يوهم ان الجملة الفعلية اذا كان فعلها مذكورا ان لا يشترط في فاعلها الوقتي ان يكون صالحا لان يجاب به متى او كم وليس كذلك وقد يجاب الوقت ولا يشترط فيه اذ ذاك صلاحيته لجواب متى او كم كقول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ ازمان وقول الاخر لمن الديار بقنة الحجر اقوين منذ حجج ومنذ دهر او يجوان ما يستفهم به عنه اي عن الوقت نحو منذ كم يوما وقفت فيم حرفين حال من ضمير يجوان العايد الى مذ ومنذ اي انهما يجوان ما ذكر من الوقت في حالة كونهما حرفين وهذا هو الصحيح وذهب بعضهم الى انهما اذ ذاك اسمان مضافان محتجا بثبوت الاسمية في الرفع والاصل عدم الاشتراك معنى منذ الذي لابتداء الغاية ان صح ذلك الاسم المجرور بها بالمتي اي كون معرفة او كالمعرفة وبقي عليه ان يكون ما مضيا نحو ما رايته مذ هذا اليوم وهذه الليلة او بعضي من والى معا ان كان اسم الزمان حالا معرفة نحو ما رايته مذ هذا اليوم وهذه الليلة يوم الجمعة اي الذي مضى والا بكون كذلك فمعنى في ان كان الزمان حالا معرفة نحو ما رايته مذ هذا اليوم وهذه الليلة او بعضي من والى معا ان كان اسم الزمان معدودا او بكونه نحو ما رايته مذ ثلاثة ايام وفي كلام المصنف اجمال كما رأيت وقد يغني عن جواب متى في الحالين وهو حال كون مذ ومنذ ظرفين وحال كونهما حرفين مصدر معين الزمان نحو ما رايته مذ قيام زيد بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويجوز رفع المصدر المذكور وجره واحترز من مصدر مبهم الزمان مثل قدوم رجل اوان وصلتها لانهما محكوم لهما بحكم مصدر معرفة مثل ما رايته مذ ان الله خلقني فيجعل ما موضعها بما مع به على لفظ المصدر من رفع وجر ويكون ذلك على حذف مضاف اي مذ زمان ان خلقني الله قال ابن عصفور ويجوز ان تكون ان وصلتها بتاويل المصدر الموضوع موضع الزمان مثل خفوق النجم وليسا قبل المرفوع في نحو ما يوم الخميس مذ يومان مبتدا بن وما بعدها الخبر ومعناها الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا او الى للمدة ان كان ماضيا بل يكونان ظرفين مضافين لجملة فعلية حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يوم الخميس او مذ كان يومان كما هو مختار الاخ

وقد

معلل الظروف المبنية الا تركيب كم تضمن لمعنى فيها وشبه النون ساكنة بعد المبهم الثانية مر

واما الاستفهامية

واستشهد المصنف على الاضافة الى العقلية بقوله
ما نال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار
ويروى خوافق تلتقي في ظل معترك الجماجم مثار
قالت اما مة ما الجمل كما حها منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع
وعلى الاضافة للاسمية بابيت الذي انشده التاريخ

اي مذ زمن قيام زيد ح

معلل الوجب لتقديرها المبتدا في قولك ما رايته مذ يومان

منا الظروف المبنية الآن

قول كذا استدراك رح اي بينما المضاف في الشرح كان حينا استشهد المصنف ايضا بقوله عليه الصلاة والسلام انتم ترون ربكم كما ترون هذا القمر فانا اجتنب ذلك والاسلام ثم رأيت الآن فقد اتبع نظائرا لا سيما فلو انها احدى يدي رزيتها ولكن يدي بانت على زهاء يدي فالبيت لا اسي على ان زهاء لك قدري فيه على اعراب قيس وقال

الفتح والكسر الاان ح

من آن يأتين ح

وقد سبق خلافا للبصريين لكن ليسوا جميعا قايلين بانها مبتدا ان كما تشعر به عبارة المصنف بل هم فريقان منهم من يقول وهو الاكثرون هما مبتدا ان كما مر واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي ومنهم من يقول بانها ظرفان مجرور بهما ما بعدها ومعناها بين وبين مضافين لمعنى ما القيته مذ يومان يعني وبين لقايه يومان واليه ذهب الخفش والزجاج والزجاجي ولا يخفى ان الكلام على راي المصنف كلام واحد مشتمل على جملتين وعلى راي الجماعة كلامان وعلى جملة مذ ومنذ لا محل لها من الاعراب لانها خرجت مخرج الجواب لسوال تقديره عند من قال مذ ومنذ مبتدا ما امدذ لك وعند من قدرهما خبرا ما بينك وبين لقايه وقال السيرافي هي في موضع نصب على الحال قال ابن هشام وليس بشيء لعدم الرابط قلت بل هو شيء لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقايه يومان فالرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا وقد استبان لك انه كما يحق المصنف ان يقول وليسا قبل المرفوع مبتدا ين خلافا للاكثر البصريين بل ظرفين منصوبين بفعل استقر لا به على انهما خبران خلافا لبعض البصريين وانما اختار المصنف القول بكونهما ظرفين على الوجه المذكور لوجوه احدها انه اسهل على ما ثبت من استعمالهما ظرفين في ما رايته من خلقه الله والحمل على ما ثبت اولى والرجوع بالمختلف فيه الى المتفق عليه اولى الثاني ان الظاهر كون الكلام جملة واحدة لا جملتين الثالث ان في ذلك دعوى جملة سوان مقدرة وترجيحه بان الابتدا ما معرفة او نكرة ذات مسوغ وكلاهما منتف هنا منظور فيه لان المصنف قال في نحو ان ما معرفة لكونها بمعنى قولنا الذي فكذا يقال هنا هما معرفتان بمعنى الامد والمدة وقد يستشكل القول بانهما مبتدا ان فيقال ما الموجب لتقديم هذا المبتدا وهلا قيل يومان مذكما قيل يومان امدذ لك وجاب بانهم اجروها مجراها حاضة في انها لا تدخل الا على الزمان واعترض على الجزئيين الاخيرين بان المعنى بيني وبين لقايه يومان كما قدروه وبين زمانية هنا كيف يكون الشيء ظرفا لنفسه والجواب ان هذا يرد على قولك بيني وبين لقايه يومان وهو جايز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك وسكون ذال مذ قبل متحرك نحو مذ يومان اعرف من ضمها والضم لغة عنى او لغة بني عبيد من عني ومنها اي من الظروف المبنية لا لتركيب الا ن لوقت حضر جميعه كوقت الان حال النطق به او بعضه كقوله تعالى الان خفف الله عنكم وقوله تعالى فمن يستمع الان كذا مثل له الشارح وظرفيته غالبة لا لازمة اذ قد استعمل غير ظرف في بعض اللغات ففي الحديث انه عليه الصلاة والسلام سمع وجبة فقال هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الان حتى انتهى فاعرب المصنف الان مبتدا وحين خبرها وبنى لان تضمن معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا قول الزجاج او لشبهه الحرف في ملازمة لفظ واحد قال ابن الشجري لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة وقول الرضي شبه الحرف بانه يلزم في اصل الوضع موضعا واحدا وبقي في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسايرالاسما تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنوع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه حرف التعريف وهو اللام كما مس واما اللام الظاهرة فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وقد يعرب على اي استدلالا بقول الشاعر كانما ملان لم يتغيرا وقد مر الدليل على بعد ما عصر اراد من الان فحذف نون من وكسر نون الان لعدم التقاء الساكنين وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال ان تكون الكسرة بناية ويكون في بنا الان لغتان الفتح الكثر واشهر قلت فيه نظر وليس منقولا من فعل خلافا للفرا فانه زعم ان اصله الفعل ادخل عليه الالف واللام الموصولة فمعناه الوقت الذي حان وقرب قال وهذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال فانها فعلان استعمالا للاسما وتركا

وجوه دليل الاول
الخلاف ؛

هنه ؛ على الاستثنى منه وعلى ما
على الاستثنى منه ؛

تنبيه ؛

مقرر ؛

وايضا ؛

ذلك ما يقول في ضربت القوم الا زيدا ضربت القوم الا زيدا ضربا ضربت القوم الا زيدا ضربا ضربت القوم الا زيدا ضرب

لا التاسعين فيبدل ما يليها اي الاسم الذي يلي الا مما تليه بالتاء الفوقية اي مما تليه كلمة الا ان
كان الذي يليها معنيا عنه اي مما تليه الاولى مثل قولك قام القوم الا محمدا الا اباعبد الله اذ الملت
هذه كينونة فما يلي المكررة للتوكيد هو ابو عبد الله ومايليه هو محمد فتبدل اباعبد الله من محمد (ل)
انه معنى عنه من حيث هو كينونة فاكتفا بحسب المعنى ولو قلت قام القوم الا اباعبد الله
كان ذلك معنا عن ذكر الاسم الاول ولا يكن ما يلي الا التاكيدية معنيا عما تليه هي بان يتخايرا
معنى عطف بالواو نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا او هذا احد المواطن التي يتعين فيها الواو
وسياتي ذكرها في باب النسق وقد اجتمع القسمان في قوله مالك من يضحك الا علة الاريسه
والا رملة صح و رملة معطوف على ريسه بالواو ولانه غير معنى عنه اذ المراد تفصيل العلل
بالواو هه ولا يتصور ذلك بواحد والريسه والوصل ضربان من السير واعلم ان الا التاكيدية
هذه لا يلزم ذكرها بل لك ان تطرحها في كل من القسمين اعني البدل والعطف فتقول قام القوم
الا محمد اباعبد الله وقاموا الا زيد او عمرا وقضية كلام المصنف ان التاكيد ثابت قبل ثبوت البدل
والنسق والامر بالعكس ثبت البدل والنسق ولكانت الا موكدة لا موسسة وان كررت
الا لغير توكيد ولكانه المقصود بها التاسيس ولم يكن استثنا بعض المستثنيات من بعض
شغل العامل بعضها اي بواحد منها اتفاقا ولكان حقه ان يقول بواحد لكنه عدل في الاضافة
وان بين اولوية الاولى بذلك ان كان مفرغا ونصب ما سواه على الاستثنا وجوبا لامتناع
شغل العامل باكثر من واحد وامتناع البدل فلم يبق الا النصب على الاستثنا كوجباني الا زيدا لا
بكرا الا خالدا قال الرضي ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فتعطفه على ما
اشتغل به الفعل وليس اضمار العاطف بالقياسي المشهور وان لم يكن الا استثنا مفرغا فلجميعها
اي لجميع المستثنيات النصب على الاستثنا وجوبا ان تقدم نحو ملجاني الا زيدا الا عمرا
الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال شي منها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى
منه فلاحدها سواء كان الذي وفي للمستثنى منه او غيره ما لم مفردا من لابد الا والنصب
على الاستثنا وللبواقي من المستثنيات النصب وجوبا بعد الابدال لان المبدل منه مرة
لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالمساقط واما قولك اعجبني زيد اخوك
جماله فالبدل الثاني من البدل الاول وعثمان المسئلة ما جاني احد الا زيدا وال

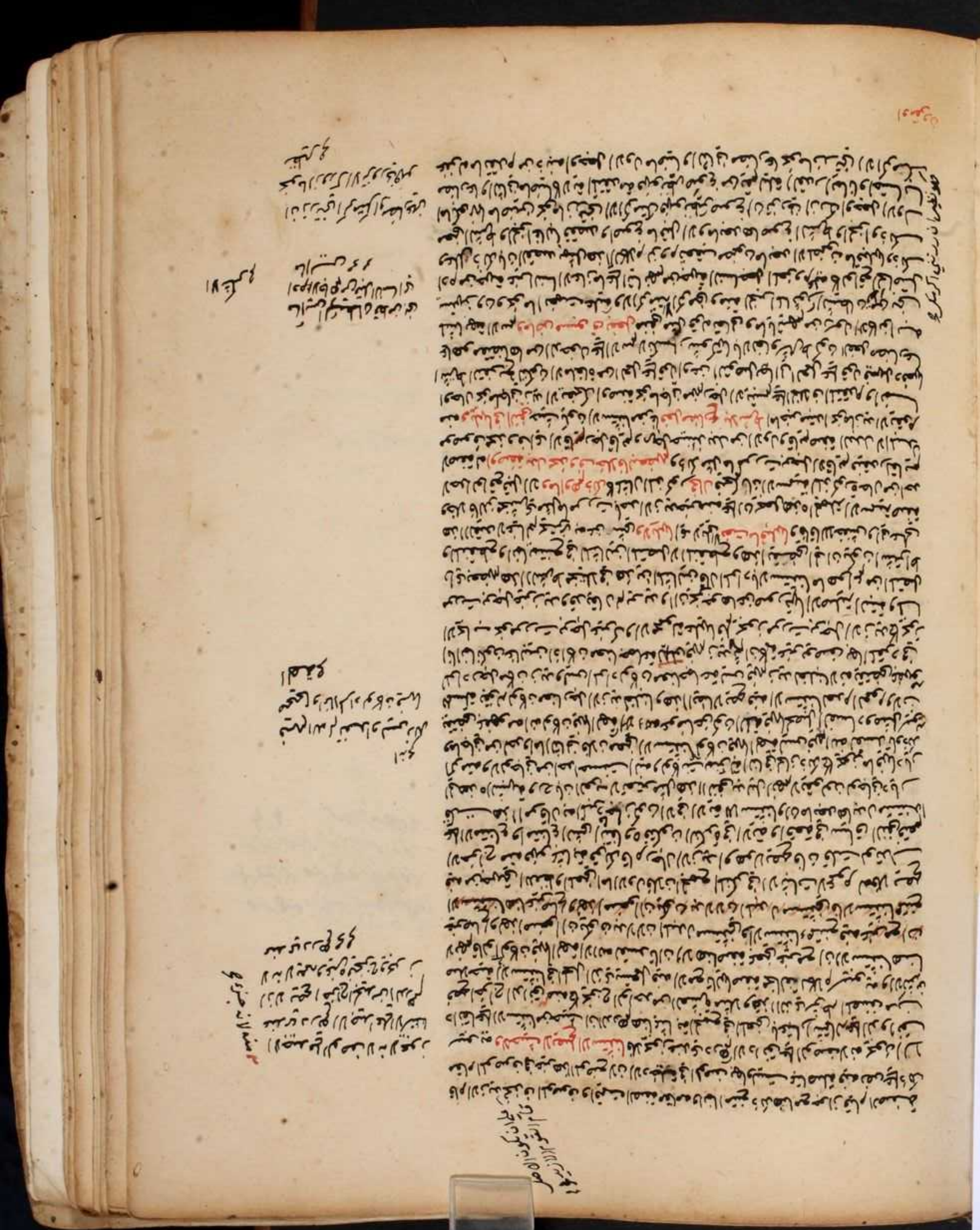

وقبلانا صح وقد رده ابن هشام بأن هذا سبب عام ما ترجمها لمعنى
من ذا ما خاصا فاطبة بجد كلامه عليه
العلامة والسلام دهقنا طا وناظر
من كلام الزوس والمعنى انه ج

باب ج

المستثنى /

وفي الترجمة المصنف من كلام المرسي كل
فعل مجمله الاثبات وذكر هنا وذكر هناك ومعناه
على سبيل ما عدا الشاء وذكر هنا وذكر هناك على
العلاوة والمعنى عليها قال المرسي ليس ما دخل
فيه ليس هنا فيما نفيت على سبيل دون
فيه ليس هنا فيما نفيت على سبيل دون
فيه ليس هنا فيما نفيت على سبيل دون

على ان لا سيما قد يجعل بمعنى خصوصا

وقد يجيء معرفا اي علما صورة المعرف بالاداة كقوله لبيد فارسلتها العراك ولم يذدها ولم يشفق
علي نغص الرخال العراك الزحام والضير في ارسلها للابل والنغص مصدر قولك نغص البعير
اذا لم يكمل به وكذا نغص الانسان اذا لم يتم مراده ماخوذ من قولهم نغص الله عيشه تنغيصا اي
كدره والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطف الى الحوض ويدخل بين بعير عطشا
بين ليشرب منه ما فاته من تمام شربه وفي تخريج مثل ذلك باعتبار الاعراب ثلاثة اقوال
احدها ان هذا الاسم المنصوب ليس حالا في الحقيقة وانما الحال عامله وهو الفعل المقدر
اي تتحرك العراك قاله الفارسي الثاني مثله الا ان المقدر اسم لا فعل اي معتركة العراك وعلى
هذين القولين قال في العراك لتعريف الحقيقة الثالث ان الاسم المذكور ليس منصوبا بعقد
لا فعل ولا اسم فاعل وانما هو واقع موقع اسم فاعل منتصب على الحال قاله جماعة وزعم
ابن حزم قاله مذهب سيبويه فيكون العراك واقعا موقع معركة والظاهر ان الى هذا
القول زايدة ومن ثم اولى المصنف معرفا بان معنا على صورة معرفة او بالاضافة يعني
او معرفا بالاضافة اي كصورة معرفة بها كخوضرب زيد اوحده فهذا وان كان معرفة في اللفظ
الا انه في معنى قولك منفردا قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا بعد في ان الشيء يكون لفظه
لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك وضارب زيد وحده يحتمل ان
يكون مصدرا محذوف الزوايد اصله ايحاد قال صاحب الصحاح تقول رايته وحده وهو منصوب
عندهم على المصدر في كل حال كانك قلت ايحادا اي لم ار غيره
ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس يحتمل وجها اخر وهو ان يكون الرجل في
نفسه منفردا كانك قلت رايت رجلا منفردا انفرادا ثم وضعت وحده موضعه قلت
فهو على الاول حال من الفاعل والاصل رايت زيدا موحدا له بروبتي اياه وهو على الثاني حال
من المفعول ويظهر انه اذا اريد اكد مصدر وحد يحد وحدا ووحده فقد حا فذلك فليس مصدرا
محذوف الزوايد ومن اي ومن المعرف بالاضافة اي الجاي على صورة المعرف بها عند الجاين
العود من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم نحو جاء القوم ثلاثتهم وجاوا عشرتهم
وما بينهما من الالفاظ الستة فينصبون ذلك كله على الحال وان كانت واردة على صورة المعرف
بالاضافة لوقوعها موقع النكرة اي معدودين بهذا العدد قال الشارح ومذهب سيبويه
في هذا كله في وحده من انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانك
قلت مثلثين وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون حالا بنفسه ورد بانه لا يقع
صفة الا نكرة وفيه نظر وذهب المبرد الى انه يقدر من لفظ الثلاثة فعل ينقل مررت
بالقوم فثلثتهم قلت ولم يحرر في تنزيل هذا المذهب على المقصود من هذا التركيب
فتامله ويجعله التميمون توكيدا فيعربونه باعراب المتبوع رفعا ونصبا وجرا واجاز
المصنف في الحاشية وشرحها ان يكون بدلا والظاهر ما ذكره هنا وهو قول النحويين لان بدل
الكل لا يحتاج الى ضمير يرجع الى المبدل منه والتوكيد المعنوي يستوجب الضمير وقد
اجمعوا هنا على الضمير اذا اتبعوا وهل ثم فرق في المعنى بين جعل هذه الاعداد حالا كما يقول
الجازيون وجعلها توكيدا كما يفعل التميمون ظاهر كلام المصنف في الشرح يقتضي ان المعنى
فيهما واحد فانه قال النصب عند الجازيين على تقدير جميعا ويرفعه التميميون على تقدير
جميعهم فظهر ان لا فرق عنده الا من جهة الصناعة وربما عومل بالمعاملتين الى اليه والتاكيد
مركب العدد كخوارايت الرجال خمسة عشرهم فيجوز ان يكون منصوبا على الحال او التاكيد فان
قلت كيف يطلع على هذا والغالب على المضاف البناء وحينئذ فلا يعلم هل ابتعوا او نصبوا
قلت لا يخفى انه يحمل كلام من تكلم بذلك على ما ظهر من لغته في الكلمة المعربة فمن ثم يعلم
ذلك وقضيضهم بقضيضهم اي منتصب على الحالية قال الرضي والاولى ان يقول المصدر بمعنى
اسم الفاعل اي قاضبهم بقضيضهم اي معقوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع
الازدحام كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضيضهم مبتدا وبقضيضهم خبره ومعناه

وبقضيضهم

كافة

كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد قضيضهم بعضيضهم نصبا ومررت بالقوم قضيضهم بقضيضهم جرا وقد
يجيء المؤول بنكرة عليها كقولهم جاءت الخيل بداد فبداد علم جنس وقع حالا لتاولها بنكرة كانهم
قالوا جاءت الخيل متبددة وقد نص المصنف هنا على شيئين التاول والقلة فحمل الموضعين السابقين
لاقلة فيهما وعلم ان الانواع كلها مؤولة فان قوله قد يجيء المؤول بنكرة عليها يعد بما تقدم ذكره ماؤل بنكرة والله
اعلم فصل في الكلام على المصدر حيث يقع حالا ان وقع مصدر موقع الحال تنوهو حال لا معمول
صاحبه محذوف خلافا للمبرد والاخفش وذلك مثل قوله تعالى ثم ادعوهن ياتينك سعيا وادعوه خوفا وطمعا
وادعوهم جهارا وقالت العرب قتلته صبرا ولقيته فجاة واتيته ركضا وحيته مشيا وسرت اليه عدوا وهو
كثير والذي يوجب ان المصدر في ذلك كله وقع موقع الحال لا معمول لشيء محذوف ويدل على ذلك وقوعه خبرا
ونعتا نحو زيد صوم وهذا رجل عدل ولا يمكن في ذلك تقدير عامل فلذلك ينبغي هنا ان يحمل بعض الناس ذلك
كله على حذف مضاف اي اتيان سعي وعدو وطيع ودعاء جهار وقتل صبر وقتالي فاء واتيان
ركض ومجيء مشي وسير عدو وكذا يقدر مع المصدر المعرف فيقدر في ارسلها العراك تزي طلب جهده
طلب جهده وفي قام زيد وحده قيام وحده وفي جاء الجائي العنبس مجيء الجبا وفي دخلوا الاول فالاول
وفي كلمته فاه الى فيّ كلام فيه قال ابن هشام وهذا تقرير حسن سهل ولم يتعرض المصنف الى ذلك على
مذهب الاخفش والمبرد وهو ان المنصوب في ذلك مفعول مطلق لفعل مقدر قبل الجملة الفعلية
مجيء الى والتقدير في قتلته اصبر صبرا وكذا سايرها وكان ينبغي لمن قدر ذلك ان يحرز بينهم الخلاف
هل يقدر المحذوف جملة او مفردا وكان الاحسن للمصنف ان يقول المعمول مطلق لحال محذوفة
ينص على حقيقة نوع المعمول واعترض في شرحه مذهب المبرد والاخفش بانه ان كان الدليل
على الفعل المقدر لفظ المصدر المنصوب فينبغي ان يجوز واذا ذلك في كل مصدر وله فعل ولا يقتصر على السماع
ولا يمكن ان يفسر الفعل الاول لان القتل لا يدل على العبور ولا اللقاء على المجاة ولا الاتيان على الركوب
قال الشارح وذهب الكوفيون الى انها مفاعيل مطلقة منصوبة بالفعل المتقدم وانت في موضع
الحال لان معنى قتله صبرا وكذا اباقيها قتلت عليه مع ظاهر اذ الصبر على القتل هو الحبس عليه فاذا
القتل اعم من الصبر عليه لانه تارة يكون معه وتارة يكون بدونه فليس معنى قتلته صبرا ولا يطرح فيما هو
نوع للعامل نحو اتيته سرعة وتمثيله للنوع بالسرعة مناف لرده على من قال في ضربته تاديبا ان تاديبا
نوع بانه لو قيل كاد تاديب ضرب لم يصح وهنا ايضا لو قلت كاد سرعة اتيان لم يصح خلافا للمبرد فانه
طرده وذلك وجوز القياس عليه واستشكل بان الحال نعت في المعنى فكما لا يطرد النعت بالمصدر لا يطرد
وقوع الحال به قال ابن هشام والذي يظهر لي انه يطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا
فان الحال لا يقل شبهه منه بالنعت لكثرة ما ورد من ذلك فان قلت ما وجه ما ذكره هو وغيره من
ان الحال اشبه بالخبر من النعت مع ان شبهها بكل منهما انما هو من حيث المعنى اما شبهها بالخبر
فلان في ذلك جاء زيد راكبا اثبات ركوب زيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل الشعبة وفي
الخبر على سبيل الاستقلال واما شبهها بالنعت فلان التركيب المذكور في معنى جاء زيد الراكب
فهي في المعنى كالنعت بالنسبة للموصوف الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال
اتصاف المنعوت به وذاك كذلك فمن ثم استدل شبهه بالخبر دون النعت قلت يمكن ان يوجه بما
قاله السكاكي في معاني المفتاح من ان حكم الحال ابدا ان يطرح حكم الخبر مع المخبر عنه الا تراك اذا التفت
هو من تقول هو الحق بينا بقي الحق بين وحالي في قولك جاء زيد راكبا بقي زيد راكبا وضربت في قولك
ضربت اللص مكتوفا بقي اللص مكتوفا فيحد الحال وذي الحال خبرا ومخبرا عنه وذكر ابن الحاجب
غير مثلات فبان قاله ابن الحاجب هشام رحمه الله يقتصر فيه وفي غيره على السماع ولا يتعدى
الاين ثلاثة انواع فلا يقتصر فيها على السماع نحو انت الرجل علما وهو المصدر الذي بعد اسم مراد به الكمال
فيه او ما بعده عند المصنف كما وقع فيه المصدر موقع الحال باطراد وقال ثعلب الرجل ماؤل بالعالم
وعلما مفعول مطلق كما في قولك انت العالم علما والاظهر ما خرجه عليه ابو حيان من ان المصدر في مثله

بلغ مقابلة مع القراءة

ارسالا العراك ع
وخول الاول فالاول ع

سعيي ع

الي ع

مع ذي الحال ع

شيأ ٤

ولا ان الاخير من قبل الجواز دون ضرورة الاعراب
بين الصفة وما هو صفة وجعلها ٤ وذكر بعكس الترتيب

الاصل ٤

بحيث يا زيد نوحا وا سحق له بي فكما حجزنا
وعانق يد عمرو با نونيه فاحمد اجتماعهما غير ممتنع
وهذا اسلم من انا قائم

مرجوحا فيذا بعد الاستفراغ فيه نظر ضمير في الكلام جاء بعد العدد والمعدود مع اتحادهما عاملهما
واتحادهما وتعدده واتحادهما وتعدد عاملهما وتعدده يجوز اتحاد عاملهما
عامل الجار مع تعدد هما واتحادهما وتعدد عاملهما وتعدده يجوز اتحاد
إلا في أن يتحد الجار ويتعدد المجرور فيمتنع نحو مررت بزيد وعمرو
بخلاف وبالعكس نحو مررت بزيد وعمرو وبهما لما ذهب سيبويه من أن
وابن جني جار أو ينتهيها المصنف فيما سيأتي الغير والغيرة وتنكيرهما
لا يجدي بهما شيئا لما ذهب سيبويه من أن الجار وصفا لا الغير
فيمتنع نحو مررت بآخر فرس لا بغير فرس لعدم الوصفية وغير الأولى
بخلاف نحو مررت بآخر فرس وبغير فرس لوصفية الثانية وكونه
لا يجدي بهما لما ذهب سيبويه من أن الجار وصفا لا الغير
الجار ويتعدد صاحبه ويتحد لما مر وهو ليس بمتفق عليه بل قال
فيه ابن الحاجب كذا قيل وليس بجيد لأن اسم تفضيل نحو هذا أسلم
طالبه أن في قوة مصدرين فإذا قلت الصاحب هنا أولى منه وطيا ومالي أسلم
الأولى وزيادة وكذا تعدد وحلا تعدد وفاقا لبعضهم أي واحد منهما
بين المفضل عليه والعامل أن المضاف وهو هنا بأن فاقد يجوز تعدد الجار واتحاد عامله
وإنما وصاحبه أو تعدده لأن أولى لا أن المقصود من هذا الكلام ذكر جواز تعدد الجار
فلكن المصدر به ويجوز ذكر المتعلق والمضاف عدم جميعا وإنما وصاحبه
قيم المثنى وإذا المراد به فيهم المتعرف فيهما وفي المثنى نحو في الكلي يجوز
الجار كما مر أيضا هذا وإنما قدر المضاف لأن المتعلق بالمضاف لا بالمضاف إليه
وليس بين المراد هذا وإنما قدر المضاف فيهما لأن المتعلق بالمضاف إليه
باب كهو مثلا عقب بعض ذ تقول بدرهم وبنصف درهم وإذا أظل العطف وجب
المعنى فلا يكفي قدر وا الذي هو مذهب الفتى صاعدا لما فيه من الفصل
قال أبو حيان وهو قول الزجاج والعطف بالفاء كل منهما في موضعه لأن
ثم واحدة فالفور والفاء للتعقيب وقد قال كل منهما في موضعه
الأقرب فعلى هذا إذا قلت ضربت زيدا فالكاف من زيدا فاعل ضربت
الفاعل أو بيانه إياه وهو الصحيح وجوز الزمخشري في نحو قام زيد أن يكون
وكونها من إذا في إذا قلت لقيت زيدا مصعدا فالمراد من الحالين المتلازمين
الصاحبين والثاني للأول منهما فمصعدا أحاد من المعمول ومجموع الحال من العامل هذا رأي
الأكثرين وقال في موضع آخر إن الحال من زيدا فاعل ردت كونه حالا من
الفاعل أو بيانه إياه وهو الصحيح وجوز الزمخشري في نحو قام زيد أن يكون الحال من

النحوي الذين ظلوا هذا الانبش مثلهم قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النحوي ويحتمل التفسير
السابعة الجملة التابعة لجملة ذات محل ابن هشام وتقع في باب النسق والبدل خاصة قلت ليس
كذلك بل تقع ايضا في باب التأكيد نحو زيد قام ابوه ولنا جملة ثامنة لم يتعرض للتنصيص عليها احد
قبلنا ابن حروف فيها اما وهي الجملة للمستثناة فانه قال كما تقدم في قوله تعالى ليست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر يعذبه الله عذابا ويعذبه الله الجر والجملة في محل نصب على الاستثناء
المنقطع وتاسعة وهي الجملة المسند اليها نحو سواء عليهم انذرتهم الاية اذ العرب سواء جعلوا والتزموا
مبتدا او نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر لاصل ان تسمع قبلها مقام السماع كما ان الجملة
في نحو ويوم تسير الجبال وفي نحو الله نزهتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك وعاشرة
وهي التي استدركتها في باب الموصول وهي الجملة التي تقع صلة لال اما في السعة حيث تكون فعلية مصدرة
بمضارع كما يقوله ابن مالك او في الضرورة حيث تكون غير ذلك كما يقوله الكل واما الجمل التي لا محل
لها من الاعراب فتسع احدها الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كقولك ابتدا زيد قام ولا فرق
بين ان تكون مفتتحا للنطق كما مر ولا كدعائية من قولك مات فلان رحمه الله التاسعة المعترضة
وقد مرت بامثلتها التاسعة التفسيرية وقد مرت الواحدة جواب القسم نحو تالله لاكيدن
اصنامكم الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفا كذا قالوا وقد
علمت ان جملة جوابه الشرط ينبغي ان لا يكون لها محل وقد عرفت انه ينبغي استثناء الالف
واللام حيث تقع في الضرورة او الشعة عند من يقول به كما مر السابعة التابعة لما لا محل له
كقولك قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة كذا قيل وفي التعبير بالتابعة في هذا المقام
مناقشة باب التمييز ويقال ايضا المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين
وهو اما اي اسم لقرينة الفصل الاولى اعني الفصل الذي قدمه امام الكلام في المعربات حيث قال
مدلول اعراب الاسم ما هو به عمدة او فضلة او جزءا وساق التمييز في اقسام الفضلة فهذه قرينة
تشعر بان مراده بما هنا الاسم وان كانت صالحة لان يراد بها ما شيء من الانواع وهذا احد الاوجه
التي فارق فيها التمييز الحال اذ الحال يقع جملة وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما فهاهنا
نكرة مراد بها الاسم وهو جنس يشمل التمييز وغيره كالحال وثاني منصوبي استغفرت الله
ذنبا والمشبه بالمفعول نحو زيد حسن وجها بالنصب وما اضيف اليه من التمييز نحو رطل زيت
ومنوا سمن واسم لا الجنسية نحو لا رجل ظريفا عندك وكذا صفته في المثال المذكور نحو حسن الحال
بقوله فيه معنى من وخرج ثاني منصوبي استغفرت الله ذنبا بقوله الجنسية لانه وان كان على
معنى قولك استغفرت الله من ذنب لكن من فيه ليست جنسية اذ المراد بالجنسية البيانية او الاستغراقية
كما ستعرفه وليست من المذكورة فهذه واحدة منها وخرج المشبه بالمفعول في نحو قولك زيد حسن
وجها بقولك من نكرة فان فيه ما في حسن وجها الا النكرة ومن ثم اعني من جهة اعتبار قيد التنكير
في التمييز احتجنا الى ان نركب دعوى تشبيه القاصر بالمتعدي في المثال المذكور ويلبغي لمن
يجوز تعريف التمييز ان يسقط باب الصفة المشبهة اذ لم تدع ضرورة الى ادعائه ومن
ثم سمعهم يقولون في حسن زيد وجها ان وجها تمييز ولا يجيزون كونه منتصبا بالمفعول
لعدم ضرورتهم اليه وخرج ما اضيف اليه من التمييز بقوله منصوبة ومقتضى كلام ابن الحاجب
ان المخفوض يسمى تمييزا فانفرد للتمييز بتسميته وخرج اسم لا التبرية بقوله فضلة لانه وان
كان فيه معنى من الا انه عمدة لا فضلة وهذا مما يرشد الى انه اراد بمن الجنسية ما هو اعم من البيانية
والاستغراقية لان التمييز انما يقدر فيه من البيانية واسم لا المخرج بقوله فضلة انما يتضمن
من الاستغراقية وخرجت لا المذكورة بقوله غير تابع قال المصنف واخرجت بهذا القيد ملحقا
تابعا للعدد من جنس المعدود نحو قبضت عشرة دراهم بتنوين عشرة نحو اثني عشرة اسلاما واخرجت
ايضا صفة اسم لا المنصوبة نحو لا رجل ظريفا والثاني جيد دون الاول لان المبدل منه ليس
على معنى من فكذلك بدله بعين ما قلناه في الموصوف والصفة هنا اذا اثبتنا للصفة معنى
من التشاريح لما تكلم على قوله غير تابع بما حكيناه عن المصنف قال بأثره وفيه نظر قلت ان

كان

كان وجه النظر الذي اشار اليه هو ما ذكرناه من انتقاد التمثيل بمثالي تابع العدد وهما قبضت عشرة دراهم
واثني عشرة اسلاما ظاهر وان كان وجه النظر ما جعلناه اخراج صفة لا المنصوبة بهذا القيد من حيث
ان صفة العدة عدة فهي خارجة بقوله فضلة او من حيث ان الذي يجاء معنى من هو الموصوف
لا الصفة فكلاهما مردود اما الاول فلان المراد بالعدة لحرجزي الاسناد والصفة ليست كذلك واما
الثاني فلان الموصوف اذا كان عاما كانت صفته عامة ايضا والعموم انما سري للاول من جهة من
المباشرة له في التقدير وسرى الى الثاني بها على طريق التبعية فالثاني ايضا جاء معنى من وانما قال المص
انه اخرج بقوله غير تابع اسم لا المنصوبة فقيدها بما اذا نصبت لا بها ان رفعت او فتحت خرجت
بقوله اولا منصوبة وبيتين اما جملة نحو نصب زيد حرفا وبيتين بعد هذا والاولى ان يقال ويجيء
اما بسبة في جملة او ما ضاهاها ما يتبين لك عند الوصول الى الكلام عليه ان شاء الله تعالى
ثم اعلم ان كل جملة انطوت على ابهام فان التمييز يقع مفسرا لما فيها من الابهام الا في مسئلتين احداهما
ان يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على خلاف ما استعمله العرب عليه فلا يقال ادهشت
زيدا ولا اغضبت رجلا ولا مررت انسانا لان هذه العوامل انما وضعت على ان تصل الى هذه
الاشياء بحرف الجر لا بنفسها ولان ذلك يودي الى ان لا يجوز تعدي هذه العوامل الى ما وضعت
متعدية اليه لانا اذا اقطنا بالتمييز لم يجز ان تتعدي هذه الى معمولها فان قلت ينتقض بنحو امتلا الاناء
ماء وتفقا الكبش شحما قلت هما خارجان عن القياس فلا يرد النقض بهما والثانية ان لا يودي
التمييز الى التدافع في ذلك الكلام فاذا قلت ضربت امراة زيدا لم يجز ان يقال في ذلك
ضرب زيد امراة لان الكلام بني على ان الفاعل فلا يجوز ان يذكر فيه وبعضهم لم يعتبر
هذا الشرط فقال في قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة ان كلالة تمييز وان اصل التركيب
وان كان كلالة تركت رجلا على ان تكون الكلالة اسما للوارث نفسه لا للموروث ثم قيل
وان كان رجلا يورث كلالة على التمييز واما مفرد اعددا نحو احد عشر كوكبا او مفهم مقدار له
وللمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء الذي يعرف به قدره ويبين ويشمل ما يعرف به قدر المكيل كالقفيز
والصاع تقول عندي قفيز برا وصاع عسلا والموزون كالدانق والمثقال والمنا والرطل او المزروع
والممسوح كالذراع وقدر كاحة وقدر شبر ونحو ذلك او مثلية نحو ما يسرني ان لي مثل احد ذهبا وهذا
يدل على ان مفهم المثلية ليس مقدارا لكن ان عطف مفهم المقدار على العدد اذن بان العدد ليس
مقدارا ويسمى به يقول في كل منهما انه مقدار او غيرية كقولهم لنا غيرها شاة او نحب نحو وجه
رجلا ومثل في المفصل التمييز المفرد غير الواقع مقدارا بله درة فارسا وحسبك به ناصرا وفرده
ابن الحاجب بان المعنى لله در فروسيته وحسبك نصرته فليس من تمييز المجمل كقولك يعجبني حسن
زيد ابا اي حسن ابوته والحق ان هذا من تمييز ما يضاهي الجملة كما سياتي وقد يعتذر عن
المصنف بما ذكره بعد عن الرضي بالنص متعلق بيجيء والباء للاستعانة كما في كتبت بالقلم
او للسببية كما في اهنت زيدا بالسوط اي تمييز بسبب النص اي كونه ناصا على جنس المراد وفهم من هذا انه لا يميز بمثل
ولا بغير ولا بأي لا يفهن لا يفي بتخصيص جنس المراد واجاز الجرمي ورعشرون اما رجل ومنه
سيبويه مع اجازته عشرون مثلك وعشرون غيرك اما الاولى فنص عليها واما الثانية فحكاها
عن يونس حكاية راضي عنها ويظهر ان مسئلة اي اولى بالجواز لانها مضافة الى جنس يبين
وهي ابدا معطاة حكم ما يضاف اليه ولعل وجه الامتناع عنده ان ايا الدالة على الكمال انما ثبت
استغراقها لها حالا او نعتا لا تمييزا بعد تمام اي بعد تمام الاسم المحتاج الى التمييز ومعنى تمامه
ان يكون بحيث لا تمكن اضافته معها وذلك انما يكون ما فيها قدر زائدة ثم سمعا وقال
الشارح مثل لله دره فارسا وفيه ما قد علمت او تنوين نحو عندي رطل زيتا وحكى عن عبد القاهر
انه قال في قولهم ما في السما مقدار راحة سحابا ان انتصاب سحابا من وجهين ان ما قبله
تام بالتنوين والاضافة فان اراد انهما عاملان فيه معا فغير صحيح اذ عند ازدحام العوامل
الفعلية انما احدها فما ظنك بالاسما العاملة وان اراد انك بالخيار في ان تنصب العمل

صفة ٢

فظاهر

صفة ٣

ومن ثم تسمعهم يقولون في حسن زيد وجها
ان وجها تمييز ولا يجيزون كونه منتصبا
بالمفعول لعدم ضرورتهم اليه

مبينة

تام آخره ٥

بل قدر تسع ٥

مطلقا من غير تفصيل كما
بيناه السادسة الواقعة
صلة للاسم او حرف حر ٥

صفة ٣

قلت ٥

سابق ٥

عامر ٥

الكناة ٥

ذكرك ٥

والجمع وبابنيه ٥

وابنى ٥

هذه ٥

ابى رجل ٥

واما فى قوله انشده ابن جنى فى قوله
وويلمه ان قتله لمسلم ... بغير حلال الحيرتين قتيل
فمنظور فى كان الضمير ٥

المضاف صرحا هذا الكلام المحسن في شرحه ونقله الشارح وأقره قلت لا نسلم ان الاضافة المقدرة كالملفوظة بدليل ثبوت التنوين مع الاول دون الثانية ولو انتفض في جعل ما هو مضاف في التقدير الى غير التمييز مضافا الى التمييز لانتقض ما بنا من تنوين هذا الاسم المقدر الاضافة كذلك ونحوه اي نحو عشرين ما وذلك مثل متفقين ومختلفين فحسبا ولم المصنف حاجة الى اخراج هذين المثالين ونحوهما لان التمييز فيهما عن نسبة لا عن مفرد لكنه جرى على اسلوب واحد ونحو من بعض الامثلة الآتية من قبيل التمييز عن المفرد او تنوينا مقدرا مرفوعا غير ملاق ما لكونه ممنوع الصرف اذ هو صفة من باب فعلان فعلى والتمييز في هذا عند عنه عن النسبة لا عن المفرد واحد عشر درهما لانه مبني لاجل التركيب والتمييز في هذا عن المفرد باتفاق فانا اكثر مالا وهذا ايضا عند غيره من التمييز عن النسبة لا عن المفرد ويقع هذا المثال في بعض النسخ بحذف انا وليس بجيد لان اكثر مالا لا يتعين للنصب واما اذا قال بما لك زيد اكثر مالا فيكون الجر واجبا فلا بد من تقديم اسم يدل على ان اكثر مجرور لاجله ذات عشرين المال ليمتنع اضافته الى المال ونحو هذين الامثلة فنحو ملاء ما هذه الجرة ملاء سمنا ونحو احد عشر بقية اخواته ونحو انا اكثر مالا لا يحصى كثرة مالا فالتنوين في ذلك كله مقدر منع من ظهوره اما البناء ومنع الصرف وعند الاضافة يقدر حذف ذلك التنوين المقدر لكن الاضافة تمتنع فيما كان من قبيل شتى من الامثلة الثلاثة اما نحو ملاء ما فللعلة التي ابداها في ممتلئين وقد عرفت ما يرد عليها وذلك واما نحو احد عشر فلان العدد المركب لما حاط بالتركيب امتنعت اضافته لتميزه لئلا يحمل ثلاثة اشياء كثيرة واحد فان قيل فانه يضاف الى مستحقر انتفا فانا نقول هذه احد عشر كوكبا قلت العدد يلزمه ذكر التمييز لفظا او معنى ويقل معه ان يذكر المستحق له ولا يلزم من اجتناب ثقل كثير الوقوع اجتناب ثقل قليل الوقوع وقال الرضي انما تركوا الجر في نحو احد عشر درهما لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان بجعلا لثلاثة اسماكاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك فمجانفة المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وقال الشلوبين ابو حيان عندي ان نحو احد عشر ونحو ملاء لا تنوين فيهما لان الاول مبني والثاني غير منصرف قلت وظهر لي انه كلام متجه فان التنوين مختص في انواعه ولا شيء منها يصلح تقديره فيما ذكر اما تنوين التمكين فلا لكن اعتبار في مبني ولا ممنوع الصرف للمنافاة الظاهرة بينهما وبينه لانه الدال على امكنية الاسم لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يقدر في المبني وغير المنصرف مع ذلك واما تنوين التنكير فانما يدخل في بعض المبنيات وقرائن معرفتها وذكرنا فلا تعلق لغير المنصرف به لانه معرب ولا مدخل له في احد عشر ونحوه من المبنيات المركبة لان التنوين لم يقدر فيها لافادة هذا الغرض وضع لاجله واما بقية انواع التنوين فبطلان اعتبارها في هذين الشيئين اعني مركبا لعدد وغير المنصرف امر واضح فان قلت لعلهم اراد وا بالتنوين الاسم مقدر التنوين انه في محل اسم متون كما يقال المبني في موضع رفع ونصب وجر فيحكم بذلك لمحله فكذا يقال في التنوين فيقدر تنوين التمكين ولا منافاة لانه انما قدر باعتبار الاسم الذي دفع المبني او غير المنصرف في محله قلت يمنع من اعتبار ذلك ظاهر قوله التنوين يقدر في كذا محمل نحو احد عشر ظرفا للتقدير وهذا لا يكون باعتبار المحل الا ترى انك لا تقول الاعراب مقدر في الاسم المبني وكيف وانت تسلب عنه الاعراب لفظا وتقدرا نعم يقال هو في محل رفع مثلا بمعنى انه في محل لو وقع فيه اسم معرب لكان معربا بالرفع وهكذا واما نحو ملاء فقوله يقدر فيه التنوين بنا في اعتبار المحل كما بينا في ذلك في قولنا الاسم المقصور يقدر فيه الاعراب او يكون ما به التمام نون تثنية نحو رطلا زيت ومنوا من عسل او نون جمع تصحيح مثل حسنون وجوه وهذا على ما درج عليه من ان مثل هذا منتصب على تمام الاسم ولم يذكر نون شبه الجمع فعلم ان نون لا تحذف اذا اضيف الى مميزه فلا يقال عشرو درهم على انه قد جاء قليلا وقاس عليه بعض النحويين فاجاز ذلك في بقية العقود او مضافا اليه صالحا لقيام التمييز مقامه يعني او يكون ما به التمام اسما مضافا اليه المميز بشرط وهو صلاحيته

للحذف وقيام التمييز مقامه نحو عندي افضل الناس رجلا فانه يصح زيدا فضل رجل بخلاف نحو لله دره فارسا وملاء الارض ذهبا فانه لا يجوز ان يقال لله دره فارس ولا ملاء ذهب لان الاول يصير تعجبا من فارس ما ولا يحسن التعجب من المجهول وليذا يمتنع ما احسن رجلا واما الثاني فلانه يجهل المحمود به فلا يحصل المقصود من الكلام في غير ممتلين او ممتلين غضبا يعني ان نون التثنية والجمع المصحح تحذف في غير هاتين الصورتين لعين ما سبق من العلة في امتناع اضافة ممتلئ ما وملآن ما فيتنبأ استثناء ما تقدم فلا وجه لتأخيره عن مسئلة الاضافة ثم كان حقه ان يعطف بالواو ويقول في غير ممتلين وهذا ايضا من التمييز عن المفرد لا عن النسبة كما يتبهت عليه مرات ويجب اضافة مقدم المقدار اي اللفظ الذي يكون مقدما للمقدار ان كان في الثاني معنى اللام كقولك رطل زيت حيث تريد بما لرطل الآلة نفسها لا شيئا مقدارا بها فان الاضافة فيه حينئذ على معنى اللام كما في ثوب رجل فيمتنع النصب على التمييز لفقد ما يقومه وهو كونه على معنى من وكذا اضافة بعض لم تتعين اي لم تتعين فتاوه مفتوحة على انه مضارع تغيرت وحذفت احدى التاءين على الخلاف في مثله لما سنذكره تسميته بالتبعيض وكوحب رمان وغصن ريحان وجزء قطن وحوض مقل وسقف نخل فان هذا لم يتحد له اسم بالتبعيض اي حيث انفصاله عن المجموع فان حب الرمان كان مسمى بذلك مع اتصاله بمجموع الرمانة وذلك الاسم باق له بعد الانفصال وكذا بقية الامثلة فمثل هذا يجب فيه الاضافة وان كان على معنى من وما ذاك الا لانها من التبعيضية ومن التي في باب التمييز هي التي لبيان الجنس فانتفى اذن كون الثاني عين الاول فلا يكون تعيينا له وانظر اي شيء لم تقل التحاة في خاتم فضة ونحوه اذا اضيف ان الاضافة على من التبعيضية اي هل اجوز وا كونها تبعيضية وكونها بيانية كما يجوز في رطل زيت ان يكون اضافته على معنى من او على معنى اللام بحسب ما يراد بر على فان تغيرت تسميته به اي بالتبعيض كخاتم فضة وسوار ذهب فانه قبل انفصاله عن المجموع الذي كان منه لم يتحد له تسمية ولكنه بعد انفصاله على الحالة التي صار اليها تجدد له اسم وهو الخاتم والسوار وقوله تغيرت يرشد الى ملحظنا عليه المضارع من قوله مالم تغيرا نه مضارع تغيرت درجت الاضافة والجر نحو خاتم ذهب على التنوين والنصب نحو خاتم ذهبا وكون المنصوب حينئذ تمييزا ولي من كونه حالا وفاقا لابي العباس وخلافا لمن وهم وقوع الحمل على النصب على التمييز على كونه حالا وفاقا للبيرة ثم هذا طلاق في محل التقييد فانه نص في الشرح على انه هذا نحو خاتم تملك حديدا يتعين فيه الحالية لتعرف الاسم وانما رجح التمييز من جهتين جموده وحق الحال الاشتقاق وتنكير صاحبه وحقه على تقدير الحالية العكس واعلم ان هذا الكلام فيه اشارة الى انه ثم من يخالف فيما ذكره من الحكم ولا شك ان المخالفة متحققة غير ان المخالف وهو سيبويه ومن تبعه يقول في حالة النصب التمييز في مثل ذلك لانه ليس بعد مقدارا ولا شبهه ويعينون الحالية للنصب وهذا المذهب لا يفهم على التعيين من عبارته اذ هو محتمل لان يكون المخالف يقول النصب متعين للحالية كما ذكرنا او يقول النصب على الحالية اعم منه على التمييز ولا اعرف احدا ذهب الى هذا الا اني رايت الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله ذكر هذا الراي من قبل نفسه وذكر انه قال ما نصه والذي يظهر لي ان الحالة حينئذ راجح منها مع النكرة لا انها متعينة اذ لا وجه لذلك وانما ضعف التمييز عنده من نعاه وهو سيبويه واتباعه لانه ليس بعد مقدارا ولا شبهه والى ان عند من خالفه لجمودها ولزومها وتنكير صاحبها ولكنا قد بينا ان التنكير هنا مفتقر لعدم توهم الصفة والاشتقاق غالبا ان لا لازما ويجوز اظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل من تمييز المقدار وغيره كقولك من بر ورطل من زيت وشبر من ارض ولنا مثلها من شاء وغيرها من ابل ورجحه من رجل وحسبك من رجل ودره من فارس وخرج بقوله في هذا الفصل المذكور في الفصل الاتي فلا يجوز اظهار من في نحو طاب زيد نفسا وعرست الارض شجرا وقيد هذا الحكم المخصوص بهذا الفصل وهو جواز اظهار من بقوله ان لم يبن عدد المخرج نحو احد عشر درهما

تقدير الاضافة ح

ويبقى ح

ويبقى نحو انا اكثر منك مالا لانه لفصل المميز بسببي وعلامة السببي كما قالوا المضوصلا حيته للفاعل بعد تصيرا فعل فعلا فيقدر اكثر مالا كثر مالا فان لم يصلح لذلك تعينت الاضافة نحو زيد اكثر مال رجل ح

وممتلين ح

وكون النصب ح

يتعين

الذي ح

وا را لمضيفة مما لا يضاف اليه ممزه عشرون واحد انه فلا تقل عشرو درهم بل عشرون بدليل هذا هو المشهور ومثل الكسائي ان من العرب من يقول عشرو درهم وزن هذا احسن ت نحو لي مثلها اشهد

للحذف

احد عشر ؛

ثالثهم

فيه عن المذهب وعن غيره وعن ابن كيسان وعن ابن درستويه وعن غيرهم

واستخرج اهلها قيل وصيف من استحاث التي اذا اضاع التراب وبيث من اثباته اذا استخرجه بعد ضياعه **وهو جاري بيت بيت** اي بيتا لبيت وعامل الحال ما في جاري من معنى المجاورة فلا يجوز تقديمها قاله بعضهم وصاحب الحال الفاعل والمفعول فان التقدير هو مجاري مثلا صقبين ولا يضر كون الياء مضافا اليه لانه مفعول في المعنى ولك ان تجعله حالا من الفاعل وحده او من المفعول وحده اي ملاصقا او ملاصقا واعلم ان بيت بيت ليس اصله العطف ولذلك كفة كفة بدليل انهم قالوا اكفة عن كفة كما سيأتي فالاحوال اذن ثلاثة اقسام **ونفثه كفة كفة** بفتح الكاف فيهما اي كفة منه وكفة مني والمعنى لفثه متكافئين وهما في الاصل مصدر كففته ثم ركبا واستعملا بمعنى الوصف الحامل وصاحب الحال الفاعل والمفعول معا وعامل الحال الفعل من لفثه وهو فعل متصرف فيجوز تقديمها عليه **واخبرته صحرة بحرة** وهما مصدران معناهما الانكشاف وصحرة من الصحراء وبحر من البحر فمعنى اخبرته صحرة بحرة اخبرته منكشفا **واحوال اصلها الاضافة كيادي بدا** بسكون الياء من الاول وعوام الفهر من الثاني تقول فعل هذا يادي بدا اي على ابتداء وبدء وبجاء غير مهموز على لغة بدي يبدي وسكنت الياء كما سكنت ياء معدي كرب وبدا مصدر كفرح وشر ولا تنوين فيه لاجل التركيب **وبادي بدي** غير مهموز ومفتوح قصدا للتخفيف كمعدي كرب وبدي بلا همز ايضا ويقال بالهمز وكذا ضبطه الجوهري في اول الكتاب بالخط والوزن بقوله عما فعيل وبالباب لانه ذكره في باب الالف المهموز وقال في باب الهمز وتقول افعل ذاك بادي بدء وبادي بدي اي اولا والهمزة الاصل وانما تركت لكثرة الاستعمال ويوجد في بعض نسخ التسهيل بادي بدي بلا همز فيها كما قدمناه ووجهه انه مبني على الفتح ثم سهل ولا يلتفت تنوين فتحذف ياؤه لاجله واما من قال بادي بدء فعلى الاضافة لا على التركيب وكذا من قال بدأ وابدي سبا وايادي سبا والايدي الجماعة والايادي الجماعة وسبأ غير مهموز للتخفيف ثقل التركيب **وقد يجيء بالاضافة الثاني من مركب الظروف من بيت بيت وتاليه** وهما كفة كفة وصحرة بحرة **ويتعين ذكر** اي جرا الثاني بالاضافة **للحلول من الظرفية** كقوله ولولا يوم يوم ما اردنا جزاكم ولا القروض لها وفاء وفي الحديث انها كانت خيلا من وراء وراءه قال المصنف والاولى جرا الاول بمن والثاني بالاضافة وينونان وهو يريد ونه بضمتين على بناء الاول لقطعه عن الاضافة وجعل الثاني توكيدا له وانما لم يحن فتحهما معا على التركيب لانه قد خرج عن الظرفية بدخول من عليه هذا كلامه فان قلت ليس التركيب مخصوصا بالظرفية حتى يحمل الخروج عنها على ما تعاد بدليل الاحوال التي مر ورد تركيبها قلت جيء في معنى الظروف لانها متضمنة معنى في على ما تقرر في باب الحال **وقد يقال بادي بدء** بالاضافة والهمزة فيها والثاني على صيغة فعل كقفل فخرج بعض الاحوال عن التركيب الى الاضافة كما وقع ذلك في بعض الظروف فكما تخفف بدا دال التركيب تثقل بالهمز وبادي بدا بهمزهما معا والثاني على زنة ذهاب **وبدي** بالهمز على زنة شريف **وبدء ذي بدي** فيوفق بمصدر موازن لضرب مضاف الى ذي مضافة الى مصدر ما كضرب مذكورا كما هنا **وموثا** بالتاء كما في **ذي بداة** او على وزن فعالة بفتح الفا كنحو ذي بداة وقد يقال سبا بالتنوين على انه اسم للحي لا للقبيلة واما من ترك التنوين فقال ابدي سبا او بادي سبا فيحتمل ان يكون ذلك للتركيب او لمنع الصرف وانما لم يفتح الياء نصبا لانه كمعدي كرب اصله التركيب **وحاء باء** بكسر التا المثلثة فيهما من غير تنوين **وحوثا بوثا** بالواو والتنوين فيهما تشبيها بالاصوات المنكرة ويقال ايضا حيث بيث ولم يذكرها ويقال ايضا حوث بوث بالواو مع ترك التنوين وتركهما ايضا فاوهم ان الواو لا تكون الا مع التنوين وهذه المسئلة وقع تنوين التنكير فيها في غير اسم الفعل واسم الصوت لكن مشبه الشيء ينزل منزلته **وكفة عن كفة** بالتنوين فيهما وجر الثاني بعن **والحق بهذا الباب** لا بهذا اللفظ الاخير وهو كفة عن كفة **وقعوا في جيف بيض** بفتح وكسرها وهو هما مهملة وباء موحدة اي وقعوا في فتنة واختلاط لان الفتنة اذا وقعت بالقوم فمنهم من يهرب فيجبن ومنهم من يقع فيفوته الغرض والحيض من حاض اي فر ومنه ما لهم من محيص اي من مفر والبيض من باض يبوض مثل قاف يقوت وريا ومعنى وعيا ولكن قلبت آلواو ياء تبعا مثل الغواية والعشاء بكسر اولها فقلبت الواو في بيض قياسا

وجمل بيض ع

اوابي بيته ع

كما مبنات واما اخرها فيبنى عليها ذكر اورده هما المصنف وقد يكسر وعلى كسر الاخر فلك ان تنونهما على قصد النكرة ومنهم من يقول وقعوا في حوص بوص بالواو ولم يذكرها المصنف ايضا وعليه ابدال الواو من جنس الثاني لكن اتباع الثاني للاول اقيس من العكس فلهذا ترجحت تلك وضعفت هذه ولات قلب الثقيل خفيفا اولى من العكس لقصد التخفيف **واحاد باد** بفتح الاخر من كل منهما لخمسة عشر وهو اسم مشترك يطلق على عشي وذباب وصوت الذباب وداء في اللبن ارز وفيه لغات اخر احدها كسر اخر الجزئين على انهما اسمان كل منهما مستقل وبينا بناء على لالتقا الساكنين الثاني فيقال خاد باد بينا الاول واعراب الثاني كبعلبك في احدى لغاته الى بعة خاد باد كبعلبك بينا الاول واعراب الثاني الا انه يجيء من حيث بناء الاول هنا على الكسر لالتقا الساكنين الخامسة الجزئية على زنة القرطاس السادسة خاد باد بهمز اخره على زنة قاصعا فلا ينصرف وقد اهمل المصنف هذه اللغات مع ان عادته استقراء مثلها فان قلت لم جعل توكيدهم وقعوا في حيص بيص وحوص بوص والخاد باد ملحقا بهذا الفعل قلت لان كلا من هذه الالفاظ ليس بفعل ولا حال فهو خارج عن موضع الفصل فجعله ملحقا به **باب كم وكاين وكذا كم اسم لعدد مبهم** جنسا ومقدارا وبين الاول بالتمييز والثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبدا لكم عشرون ام ثلاثون فالتمييز رفع الابهام الحاصلة له كم من حيث الجنس والبدل التفصيلي الذي هو ثلاثون ام عشرون وثلاثون بين الابهام الحاصلة له كم من حيث المقدار وانما حسن ذكر الاسم هنا مع وضوح كونه مذكورا توطئة لقوله لعدد **فيفتقر الى ميز** كما افتقر العدد اليه وترتب هذا الحكم على ما تقدم امر ظاهر فحسن احتمال الفاء الجملة الثانية **لا يحذف الا دليل** كما تقول مثلا كم عندك اذا جوبي ذكر الدانير اي كم دينارا عندك وانما غيرها من الاعداد فانه دال على كمية معينة فيجوز ان لا يوقف له بتبيين البتة لان فيه فائدة ما من جهة دلالته على تلك الكمية المعينة وان جهل الجنس **وهو اي الميز اما استفهم بها** اي بكم **كبيض عشرين واخواته** اي مفرد منصوب فان قلت لم اثر ذكر العشرين على الاحد عشر مع انها اول مراتب العدد الذي يميز بمفرد منصوب قلت لكان خفة لفظها وثقل لفظ المركب والامر فيه سهل قالوا وانما كان ميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد ميزه منصوب مفرد فكذا ميز ما هو كناية عنه واعترض بانه حمل على الوسط دون غيره ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعد دقوت بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد ميزها ونصب كميزه فقيل كم درهما لما قيل احد عشر درهما قلت وهو ضعيف والاولى الاحالة في مثله على السماع والاضرورة الى ارتكاب مثل هذا الوجه الضعيفة المتكلفة **لكن فصله** اي فصل الميز من كم نحو كم لك غلاما **جاز هنا في الاختيار وهناك** اي في باب العدد جاز في الاضطرار كقوله اعلى انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجير حولا كميلا ووجه الجواز هنا ان طلب هذه الجملة للتمييز اشد ولهذا لزم كونه مذكورا او في قوة المذكور **وان دخل عليها** اي على كم الاستفهامية **حرف جر فجره** اي جر الميز **جاز** نحو بكم درهم اشتريت عبدك وعلى كم جذع بيتك بتشكك وهذا داخل تحت الاستدراك فالمستدرك جملتان مسلتان وجوه هنا بمن في حال كونها مضمرة وجوبا فلا تظهر قال وانما جاز جر ايضا ميزها بحرف والظاهر وجه وجوب الاضمار للجار **لا باضافتها** ليخلو الا في اسحق الزجاج وانما امتنع الجماعة من القول بان المجرور باضافة كم الى التمييز كما ذهب اليه الزجاج لانها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا قالوا ابن خروف قلت وقد يقال ان تمييزها بمنزلة تمييز عدد لا يخفض عن قولا واحدا فلم خفض بها وقال المصنف لو نصبت ما بعدها مرة وخفضته مرة لزم تفضيل الفرع على الاصل بعني انها بمنزلة العدد الذي ميزه منصوب دائما ونصبها لتمييزها بطريق الفرعية فلو خفضت التمييز ايضا لزم مزية الفرع على الاصل قال وايضا لو كانت صالحة للجر بها اذا دخل عليها حرف الجر لصلحت للجر بها اذا عريت من حرف الجر قلت قدير بهذا الاعتبار وهو متفق حيث لا يدخل عليها **ولا يكون ميزها جمعا** لتكون الكناية على حسب الفرع وليس لنا في الاعداد الصريحة ما يلحق به

للتمييز

ما اسلفنا من قصد التطابق بينها وبين ميزها عند دخول الجار عليها ع

على المدح والذم ايضا ابدا ذا بالاجماع على ما حكاه بعض النحويين فاعلا يجب ملازمة لهذه
الصيغة في افراده وتذكيره وغيرها من تثنية وجمع وتانيث فتقول حبذا زيد اي افراد المخصوص
وتذكيره الى غير ذلك وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا
الهندات وانما لم يطابق المخصوص لانه جرى مجرى المثل نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم
طريقة واحدة وقال ابو علي ذا احسن شائع فلا يختلف الفاعل في نعم بعني اذا كان ضميرا وقال
ابن كيسان انما كان كذلك لان الاشارة فيه ابدا الى مذكور محذوف والتقدير عنده حبذا حسن
زيد وحبذا احسن امراة وكذا في التثنية والجمع وردا بان دعوى الدليل عليها لا سيما ولم يتكلموا
به في موضع ويبين التركيب موليا فعلية حب فيكون مع ذا مبتدا بمنزلة قولك المحبوب
والمخصوص خبره فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد خلافا للمبرد وابن السراج ومن
وافقهما وانما كان المصنف محتاجا لها الى ان يقول فيكون مع ذا اسما لكنه تبرع بذكره فائدة
اخرى مستلزمة للمراد وينبغي لمن اجاز في زيد الفاعل كونه الا ولخبرا اذا قال بان حبذا
اسم ان يبين ذلك هنا وتعريف حبذا بانها في تاويل ذي الاداة فالمعرفة على ضربين التعريف
وموصولة بصوتحه كهذا قال المصنف ولا يهم ما ذهب اليه المبرد وابن السراج من ذلك
لانهما مقران بفعلية حب وفاعلية ذا قبل التركيب وانما بعد التركيب لم يتغيرا معنى
ولا لفظا قلت لا يتاتى ما قالاه الا بحذف التغير في المعنى فلا ادري كيف وقعا
فيما قالاه المصنف ولا اسمية ذا فيكون مع حبت فعلا ويصير الفاعل كبعض حروف الفعل
نحو ذا كله هو الفعل فاعله المخصوص خلافا لقوم منهم الاخفش وخطاب قال المصنف وهذا
قول الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين
ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك ويدخل عليهما لا فيحصل لحب موافقة
بيس معنى واعلم ان حب توافق نعم وبيس في الفعلية على الاصح في المعنى بالاضافة وفي النقل
الى الانشاء بعد الخبرية وفي الجمود وفي افادتها للذم لبيس
بنفسها بل بواسطة دخول لا وانه لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وتخالف مخصوصها مخصوصا
فيما سيذكر ويذكر بعدها المخصوص بمعناها مبتدا مخبرا عنه بمثلها فاذا قلت حبذا اكلك
لك ان تجعل زيدا مبتدا مخبرا عنه بالجملة الفعلية المتقدمة عليه او خبر مبتدا لا يظهر كالوجهين
الذليل مران في مخصوص نعم وبيس وقيا سر قول ابن عصفور وجه ثالث وهو انه مبتدا حذف
خبره وذكر بعضهم انه بدل ولخر انه عطف بيان ويردهما لزوم ذكره ويرد البدل انه لا يحل
محل الاول ويرد البيان وروده نكرة ولا تحل فيه النواسخ ولا يقدم لانه اجري مجرى المثل
قال المصنف في الشرح وقد اغفل اكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا
الباب وعلى امتناع سبع ابتدائية وهو من المهمات وقد يكون قبله او بعده تبيين مطابق
بخلاف باب نعم على الوجه الراجح فورود ذلك قبله كقول الشاعر الاحبذا قوم سليم فانهم
وفوا اذا تواصوا بالاعانة والصبر وورود ذلك بعده كقول الاخر حبذا الصبر شيمة لامرئ
تام مروءة موليح بالمعالي وكقولك حبذا مقصودا زيد فيما ورد من ذلك قبل المخصوص وكقول
الشاعر ياحبذا الملال مبدا ولا بلا سرف في اوجه ابرار واعلانا فيما ورد من
ذلك بعد المخصوص وما ذكره المصنف من ان المنصوب بعدها يكون تمييزا وحالا هو
الحق وقال الاخفش والفارسي حال دائما وقال ابو عمر وابن العلاء تمييز دائما وقال ابن عصفور
حال ان كان مشتقا وتمييز ان كان جامدا وقال بعضهم تمييز ان كان جامدا او حالا ان كان
مشتقا مقيدا كقولك يا حبذا الجنة نزلا فتمييز والمصنف جوز وقوع التمييز بعدهما
ولم يعرف بينهما فيحتمل انه قايل بقول ابن عصفور او بالقول الاخر وربما استغني به
اي بالمنصوب على التمييز والحالية او بدليل اخر عن المخصوص فالاول نحو يحبذا ربا اعبد
ربنا والثاني نحو الاحبذا لوما الحيا اي حبذا فلانة او فلان والكلام دال على انه مبهم
قصد قصدان لا يبينه فكان التقدير يحبب له تسميه بدليل لوما الحيا اي اسميه

نقوله

نقوله لوما الحيا هو الذي اشار اليه وقد تفرد حب عن كلمة ذا فيجوز حينئذ اي حين افرادها وعدم
الاتيان بكلمة ذا نقل ضمة عينها الى ما قبلها كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام
بضم الحاء ويجوز اقرارها على حالها من الفتح وقد روي بالوجهين قوله فقلت اقتلوها
عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل روي بضم الحاء وبفتحها ومن اعجب ما سمع
قول الجوهري بطا ذا خروجا وبطان ذا لغة اي بطو فنقلت فتحة بطو الى ما قبلها
بطان حين ادت عنه ونقلت ضمة الطاء الى الباء وانما صح فيه النقل لان معناه التعجب
اي ما ابطاه وكذا اكل فعل غير جلي الغاية مراد به مدح او تعجب كقولك عوف الرجل
زيد مما وضع على فعل بالفتح ثم حول بالضم لافادة التعجب وكقولك عظم الرجل زيد مما هو
مصوغ في الاصل على فعل فلا تحويل فيه وكقول الشاعر حسن فعلا تقاد به النوق
المملو بالبس والعطا الجزيل وكقول الاخر لم يمنع الناس مني ما لدثت ولا اعظم
مالدا واحسن ذا الا يا ولا معنى لاختصاص المصنف المدح بالذكر دون الذم مع مساواته
له في الحكم ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى
على ان فعل الجاري مجرى نعم وبيس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على
جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا ولم
يتضمنه بل فعلا كان او اسما وقد يجر فاعل حب ببا زايدة تشبيها بفعل افعل تعجبا
كقول الشاعر وحب بها مقتولة حين تقتل وهذا ليس خاصا بحب بل كل فعل ثلاثي مضمن
معنى التعجب يجوز فيه ذلك حكى الكسائي مررت بايباس جارياهن ايبانا وجدن فعلى هذا
تقول اقض بالرجل زيد فان قلت قد نص المصنف في باب نعم وبيس على ان فاعل فعل
المضمن تعجبا يجر بالباء وهذا يندرج فيه حب وغيرها من كل فعل يصدق عليه الضابط المذكور
فما الذي دعاه الى النص على هذا الحكم وهلا اكتفى بما ذكره في ذلك الباب قلت دعاه
الى ذلك انه حكم هناك بكثرة الايجار بالباء وهو في حب قليل لا كثير فلو اكتفى بالاول للزم
الاخبار بخلاف الواقع فلذلك افرد ها بالذكر مخرجا لها عن ذلك العموم وافاد بذلك ان
العموم المذكور مخصوص بهذه الكلمة فانتظم الكلام في الموضعين على وجه سالم
من الحشو والله اعلم باب التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند
الشعور بامر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولهذا لا يجوز
على الله تعالى لانه عالم الغيب والشهادة لا تخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز
وجل نحو ما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه ثم التعجب
له الفاظ كثيرة تدل عليه نحو ناهيك به وسره وواها له وويلة رجلا وبالها ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة سبحان الله ان المومن لا ينجس لكن المنبوب عليه في
هذا الباب فعل وضع لانشاء التعجب وهو اما الواقع في قولك ما افعله او في قولك افعل
به ينصب المتعجب منه في مثل قولك ما احسن زيدا مفعولا به لامتناعها بالمفعول به كما قال
الفراء ومن وافقه من الكوفيين ان نصب المتعجب منه على احد النصب في زيد كرم الاب
بواز ان فعل لفظا كاحسن في المثال المذكور او تقديرا نحو ما خير اللبن وما شر فعلا لا اسما
خلافا للكوفيين غير الكسائي وكثير منهم يهمل استثناه والفتحة عند الكوفيين في نحو
ما احسن زيدا فتحة اعراب وهو خبر عن ما وانما انتصب على الخلاف كما قالوا في زيد
عندك وبعضهم يرى الفتحة بنائية لان افعل ضمن معنى التعجب فبني والصحيح الحكم
بفعليته للزوم مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما اقفرني الى عفو الله قال المصنف ولا يرد
بانها على الكفي ولا ريدني فانه يقال فيهما عليك بي وريدني وستغنى عن نون الوقاية
بانها بخلاف ما اقفرني فان النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها وقد تقدم
في ذلك كلام في الباب الاول من الكتاب مجرا به وبفاعله المستتر فيه عن كلمة ما
المتقدمة دايمة لا تتاخى اصلا لانها واقعة في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة ولهذه

اجنبي ع

للاسراء ع

من ع

قوله تعالى ع

بكرة ع

عمن لا اقصة عن الزجاج ع

الى انتهاء ع

باكسفرد ع

صفات المدح وان كان ذكر لبس مقتضى الاشتقاق بدليل وراه فصل بعضهم بها بعض
العرف مبنى لم يقيد به بخطا منعلقه بقوله او لزيادة به الاما قدمناه وجنس فلا يحتمل كخوف
منه ان رأيا فقدا استعملت
اى الفضل وانت ذا نلت زيدا لكم
انا نسبة الخ ؛

اسماء

هناك شدوا وفيها ؛

هذا ؛

فبعد وان قالوا ذكر بالقياس على القياس فانا استقرأ فقود زيدا استخرجا فقد كالذى
وشبهه هنا في باب التفضيل اسم ناصب مصدر الفعل الخروج ابيه اى اقواما
قعده ذلك الشروط او بعضها يجيبا وهو عند المصنف من تبيين المفرد وعلى هذا
عليه وههنا بحث وهو ان افعل له التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل
زيادة المفضل عليه فيه فيلزمه فيكل صورة توصل فيها ما تكذب ان تكون زيد اشد
وزيادة ويطرد في المفضل وقد يتخلف بانتفاء المفضل فانكر قد تقصد اشتراك زيد
مثلا في شدة وان لم يستحق زيد شدة بالنسبة الى استحقاق عمرو لا اشد
فيه ولك قلب زيد اشد فصوة اى بالنسبة الى استحقاق عمرو لا اشد
من الحجر وقولك قلب زيد اشد فصوة من الحجر وغلب حذف هزة اجيز انما
استحقها فيه فحذفها بكثرة الحذف وحركوا الفاء منه بحركة الهمزة وكذا
شذ ايم ينبغى الاصل ايمن وفيها الاوفاء الراجح • فقيل همزة قطع
وقيل همزة وصل وهو مذهب الفراء وقد اختلف فيها على اقوال اخر
وقولا ابو فدلا به سيبويه عن الخليل وعن الكسائى بحذف همزة ايم
ان يكون واما اشد ضرب زيد فانا لا نجوز هنا وقالوا نادرا ما ضربه وما اشده
لكن منهم من يجوز الغاء هنا وحذف الالف منه لالتقاء الساكنين فقال منهم وما
واما ما شئت فليس فيه التقاء الساكنين فالالف ثابتة عند الجميع وانما كان حذفها
فى باب انعم لانها فيه حرف معنى لانها للتعيين فاشبهت الالف التى فى باب التفضيل وليس افعل
التفضيل عاريا من الاضافة واللام الا قرا وانشذ بعضهم قوله
بحوطها ليلى وقد شبت زيد ما بل غيرى فانه اشتق لوصوف قام به معنى ليدل على ذلك المعنى بزيادة فى
للمفضل عليه وهذا هو الاصل فى افعل التفضيل اعنى ان يكون معه ما يقتضيه وهو
من التفضيل على غيره ولا يكون الا كذلك هو الوصف المبنى على افعل المعنى تعدى لهذا المعنى
الابتداء فصارت كانها من تمام الكلمة ولهذا لا يفصل بينها بمعمول
كما ستراه فيما يأتى من هذا التقسيم الاكثرى كثرة تقتضى جمعها وتأنيثه تثنية
الاصل جميعا صيغة المفرد المذكر كغيره فى تثنيته الفضول واولى واولا وجمعه
اولو الهمزات افضل من هذا التقسيم الاكثرى كثرة وهى افعال افعال وافعل
وليس مرادنا افعل التفضيل الكثرى فيشمله ولا بقى
مومه المفضل بحرد بمن فلا يقال زيد افضل لكن عمرو ولكن يقال زيد افضل من عمرو وهو كثير والمفضل
الذى اولى بالموصوف وقد يتجانبه اى يستحق المعنى والمفضل افعل التفضيل فالاول
فى الشعر والسبق على الطلب والثانى كقول الشاعر • فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
الغالب والمغلوب وهكذا سابر افعال المغالبة فاعلم قال ابن هشام وليس بعض
افعل التفضيل بافعال الزيادة فيها على اصله عند اولى لان التفضيل اصله ان يكون فى الاجمل
من التفضيل الذى هو الزيادة مستعملا كثيرا بمعنى تصيير الشئ على صفة من وجه من وجوه

صفات

وقيل بالتمييز والتشبيه بناء على جواز تعريف التمييز والحق انه لا يجوز مع التعريف الا التشبيه
وهو واضح ولا مع التنكير الا التمييز لان الاصل عدم التشبيه فحيث (ملكن التمييز المتفق
عليه السالم من النحو زلم يعدل عنه **وجرا الا ان مجرورا المقرون بال مقرونا** بها ايضا
كالحسن الوجه بجر الوجه ولا يجوز ان يكون على غير ذلك فلو قلت الحسن وجه فالمسئلة
ممتنعة **او مضافا الى المقرون** كزيد الحسن انفة الوجه **او مضافا الى ضمير المقرون**
كمررت بالرجل الحسن وجهه وهذا التركيب مما يتوقف في صحته فان الذي منع من
جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف وهذا المعنى موجود
في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذ العود الى ما فيه الى لا يمنع من كون الضمير رابطا
اذا رفعت **ويقل كحسن وجهه** باضافة الصفة الى معمولها **وحسن وجهه** بتنوين الصفة
ونصب المعمول **وحسن وجه** بتنوين الصفة ورفع المعمول ووجه قلة الثلاثة ان في
الاولين زيادة ضمير غير محتاج اليه في الثالث خلوا عن ضمير محتاج اليه ورفع ابن الحاجب
بحمد الله في شرح المفصل كلام غريب هنا فانه قال لم يمنع حسن وجهه يعني بالاضافة لاصالحه
الحمل وظن ان الناس يمنعونها فقال وخالف سيبويه فيها جميع الناس وعلل المنع باضافة
الشيء الى نفسه وبان الوجه مضاف الى ضمير الموصوف فكان اضافة الصفة الى الوجه اضافة
الشيء الى نفسه وبرد الاول بجواز حسن وجه باتفاق وان للحسن دالا على معنى في الوجه لا نفس
فليس بحبس ومنع وبرد الثاني بجواز زيد ضارب غلامه باتفاق انتهى وفيه امور منها
ان سيبويه منع المسئلة كما منع الزجاجي ولكنه جوزها في الشعر فقط صرح بذلك في كتابه
والمبرد منعها مطلقا في الشعر والنثر ووافق سيبويه جماعة من البصريين والمتاخرين
ووافق المبرد جماعة على المنع مطلقا في الشعر والنثر قال ابن الضايع وقول الزجاجي ان
جميع النحويين خالفوا سيبويه ليس بصحيح بل خالفه المبرد ومن تبعه ووافقه اكثر النحويين
ومنها ان الحسن هو نفس الوجه بمعنى انهما صادقان على شيء واحد في هذا التركيب وليس منع
الاضافة مختصا بمثل حسن اعني باب الترادف والا لم تمنع اضافة الموصوف الى الصفة
وبالعكس ومنها ان التعليل الصحيح ليس ما ذكره بل قال ابن الضايع الاصل الرفع ثم حول
الاسناد فانتصب الوجه على التشبيه ثم اضيف قلت وانما كان كذلك قصد الرفع
الاستكاري في الظاهر لان اضافة الصفة الى مرفوعها مرمستنكر فجعلوه في صورة المفعول
الذي هو اجنبي من نصبه ثم اضيف اليه حتى لا يستنكر ثم قال وقد تبين ان هذا ليس من
اضافة الشيء الى نفسه كما توهم الزجاجي فان زعم ان الاضافة من رفع فخطأ ولهذا انما قال
سيبويه وقد يجوز حسنة وجهها في الشعر ليعلم انها اسندت الى الضمير الموصوف
وانما وجه الضعف انه لما حصل الربط كان حق الربط بضمير الرفع كان حق المعمول نصبه
او خفضه ان تاتي به كالاجنبي فيكون معرفا بال وهو الاكثر ومضافا لنكرة وهو قليل فلما كرر
الضمير ضعف وتخصيص سيبويه لجواز ذلك بالشعر غير ظاهر فقد وقع في الحديث صفرو شاصا
وشتر اصابعه وفيه ايضا في صفة الوتجال اعور عينه اليمنى فالحق قول المصنف انه يجوز
بقلة **فصل** في الكلام على الوصف لما فرغ من كونه تابعا وخبرا وحالا واعلم من كونه
صفة مشبهة وغيرها بالنسبة الى مطابقتها لصاحبها وعدم مطابقتها له وقد جرت العادة بذكر
هذا الفصل في باب النعت وهو اولى لانه لا يختص بالصفة المشبهة بل هو لعموم الصفات
والذي لحظه المصنف انه ايضا لا يختص بالصفة التابعة بل الواقعة خبرا او نعتا كذلك فلا
خصوصية واذا حملت ال في قوله الصفة على الجنسية فلا اشكال **اذا كان معنى الصفة**
وليس المراد بها التابعة في الاعراب ولا الصفة المشبهة التي الكلام فيها بخصوصها وانما
المراد بها ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فاذا كان معنى الصفة بهذا الاعتبار
ثابتا **لسابقها نفعت ضميره** كزيد قايم ومررت برجل قايم وجاء زيد راكبا وزيد حسن
وهند حسنة اي في غير ذلك وقد يقال انما يكون معناها له بعد رفعها ضميره فكيف يجعل الرفع

سابقا

سابقا على كونه ومراده بما ذكر ان تكون الصفة ليس بعدها اسم يصح نسبتها اليه فلو جعل المص
هذا هو المفهم اتضح الامر وترتب رفع الضمير وغيره كما بعده لكن فلو صرح به لكان حسنا
وطابقته في افراد وتذكير وفروعهما وهي التثنية والجمع فرعا الافراد والتذكير والتانيث
فرع التذكير وذلك كمحمد حسن ابوه ومررت برجلين حسنين وبرجال حسنين وبنساء
حسنات **ما لم يمنع من المطابقة مانع** لكون الصفة لا تذكر كرجعة او لا تونث كحايض او لا
تثنى ولا تجمع كفعل من وكالمصدر قال بعض الشارحين في اصح اللغتين قلت ليست
المطابقة لغة فصيحة بل هي امر نادر في كلمات مسموعة **وكذلك ان كان معنا هما لغيره**
ولم ترفعه كمررت برجلين حسني العلمان او حسنين علما نا وبرجال حسني العلمان
او حسنين علما نا وبامراة حسنة العلام او حسنة علما ما **فان رفعت تعين المطابقة**
مجريا الفعل المسند اليه اي الى ذلك الغير يعني ان الصفة حينئذ ما يعطى الفعل المسند
الى ذلك المرفوع فتقول مررت برجلين حسنين علاما ها وبرجال حسنين علما نهم
كما تقول حسنا علاما ها وحسنوا علما نهم على راي اهل هذه اللغة وكان حق المصنف ان يقول
في المطابقة وعدمها فان عدم المطابقة لازم في لغة الجمهور بالنسبة الى التثنية وراجح عند
الجمع بالنسبة الى التانيث اذا كان المرفوع بجاري التانيث او حقيقيه وقد فصل وجب المطابقة
في التذكير والتانيث عند الجميع في غير ما استثنى وتتوجح فيما يمكن جمعه جمع تكسير **وان امكن**
تكسيرها كفايم وقاعد حينئذ اي حين اذ ذهبت رجعة لما بعدها **سببة الى جمع فهو**
اولى من افرادها فتقول مررت برجل قيام علمانه وقعود اخواته اولى من قولك قايم علمانه
وقاعد اخواته وهذا قول المبرد والجرمي وقال الجمهور والمختاره المتاخرون والابد الارجح
الافراد والقول الاول يشهد له كثرة مجي اسماء به كخشعا اصابهم بخوجون وكقوله
اقعدوا الديه بالصريم عواذله وقول امري القيس • وقوفا بها صحبي علي مطيهم • يقولون
لا تهلك اسى وتجمل • والقول الثاني يشهد له القياس لانها كالفعل ومنه خاشعا ابصارهم
وقيل الاولى الجمع ان تبعت جمعا والافراد ان تبعت مفردا نحو مررت برجال حسان
قومهم وبرجل حسن قومه **وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم** ان امكن ذلك **على لغة يتعاقبون**
فيكم ملايكة فتقول جاني رجل قاعدون علما نه ورجلان فاضلان ابواهما على لغة من يقول
فاما اخواك وقالوا اخوتك فتجعل الالف والواو علامة لاضيرا وقد مر الكلام على هذه اللغة
قال الرضي لكن ضعف قاعدون علما نه اقل من ضعف يقعدون علما نه لان الالف والواو في
الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدها علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الالف
والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامة للمثنى والمجموع ولو كانا فاعلين
لم ينقلبا في حالتي النصب والجر كخوارايت قاعدين وقاعدين بلهما في المشتق مثلهما في غير
المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما قيدنا قوله وتجمع جمع المذكر السالم
بامكان ذلك احترازا من نحو مررت بقوم سابقة جبلهم وعالية ابنيتهم اذ لو اردت
هنا ان تجمع جمع سلامة المذكر لم يمكن **وقد تعامل الصفة غير الرافعة ما هي له**
ان قرنت بال معاملتها اذا رفعته وشمل قوله غير الرافعة الناصبة والخافضة والظاهر
ان محل السماع انما هو الخافضة فانه حكي مررت برجل حسنة العين ووجيه تنزيلا الى
منزلة الضمير مثل فان الجنة هي المأوى وتنزيلا المرفوع هو بمعنى منزلة المرفوع لفظا فكانه
قيل حسنة عينه وعلى هذا فيقال مررت برجل حسان الغلمان وكريمة الام وبامراة كرام
الاباء وكريم الاب كما تقول حسان غلمانه وكريمة امه وكرام اباؤها وكريم ابوها ومنه
قول الشاعر • بايلة حرس الدجاج صهيلها • ببغداد ما كانت عن الصيح تغفلي • وللفارسي
فيه توجيهان احدهما ان الاصل حرس دجاجها ثم كثرت الصفة فقيل حرسا دجاجها ثم تعقل الاسناد
وبقي اللفظ بحاله لان المعنى لم يتغير وهذا التوجيه موافق لما في الاصل والثاني انه
انما قاله لان لها عنده بيت بليلة واحدة بل ليال متعددة من طولها قال ابن الضايع

برجل حسن ج
وباسرة حسنة وبامراتين حسنتين ج

نعطي ج

والجمع

د دجاجها ج

وهذا الترجيح في هذا الموضع حسن جدا وقال ابن عصفور وفي بعض نسخ التسهيل هنا ولا تعمل الصفة المشبهة
ما فقده ولا تعمل عن معمولها فيمتنع ان تقال زيد ضارب في الدار بجر الدار وتصبه بالضارب
فيما حكوه من مذهب الجمهور وقال البسطي ان معمولها يجوز جره بحرف
في المعنى نحو هذا ضارب في الدار زيد وقال المصنف اذا رفعته لا حاجة انه تعمل قوله معمولها
لهم الا بواب وفي شرح الكافية لا يجوز الجر بحرف الا ان يكون مرادفا لما كان المعمول مجرورا
الا كثر وذلك حسنا والا ما ينسبك وشبه بقبال ضارب وضاربه ضاربه الا ان ما كان المعمول مجرورا
فوصفها قليل وهو ما يأتي وقولهم مجبن قال الشاعر فقلت لهم ان الرحيل مجبن لضعف العمل وانما فيه
المال ناسج بيع وقال الاخر اربك سفن الناس مثل السفر والموت منهل لم يكن وارد لقد
ليجيب يستقي لسمن كان شانها وبسعد من في علوها بساعد وظاهر كلام المصنف في الاصل
الوصاف فانه عمل وذكر مع نصبه بمنع اعماله في المفعول وفي الشرح اذا ردت الصفة الى فاعل بمعنى
انه قال العرب لا يرفعون ما شئت هذا ما بيت انما يقال في لا ستقبال وظاهر ان
ذلك يشترط في نحو هذا المثال المعنى الذي ذكرناه وصفا ثابتا بل وصفا ما منقطعا كما لفعل فيقال في الماضي وشك
الانصاف بالمعنى لان الصفة لغير المثلث لا تكون الا حينئذ صيغة اسم فاعله كما ذكر
الذهن ونحوه فلا ترد اصلا ورد بمثل قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون اي سيموتون وان كنتم
فلا يرد الى فاعل ورد بمثل قوله تعالى وقد خاب من حملها اي ظلم وقوله وما ربك بظلام
لعبيد الى ما هو كذلك لان ظلاما ليس بصيغة اسم الفاعل لا تحرفه عن ظلم الى صيغة المبالغة
ما يتوهم وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل لا تحرفه عن ظلم الى صيغة المبالغة
الى مرفوع صفتها المعنى بعد تجرد الاسناد دون نصبه اما ما جاء منتصبا بالمفعول ان كان معرفة فوعلى
التمييز ان كان نكرة كقول ابن برد واحة يطير عنه بمثل ما طارت لهن مذاعيف وان ليكن تمييز
الانتفى باخ وكقول الاخر ومن يك منجل العزائم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد هذا
في الاوزم واما في المتعدي فكقوله عما لا ترام لقلب فلانا واما ان ليس صفة بل
وان كان اسم الفاعل مصروفا عن فعل متعد الى واحد فهذا الذي اهمله المصنف
فيه امتنع اذ لا يجوز هذا الوجه اذا كان له ثان يرجع الى الاول بضمير او ظاهر
فتمنع هذا الوجه الا ان سوغ يجوز الا وان لفقده وقال الفارسي في قوله تعالى ان ربك فعال لما يريد
وعصاهم ابن عصفور وان اي الربيع تفصيلا اخر فقال لا يجوز ان تحذف المفعول اقتصارا ولا تمنع في
جوزه فلا يقال ضارب الاب عمرا وحفص بعضهم الخلاف بكاد ذكر المفعول واما اذا لم يذكر فقال
لا حظ في فجواز التشبيه بحذر لحم القلب ولا اصح ان يعمل اسم مفعوله المتعدي لواحد
من هذا الباب اي باب الصفة المشبهة مطلقا في رفع السببي ونصبه وجره مطلقا
في الصفة كمرور بالعبد الرفيع والرغيب والبغيض وظاهر قول المصنف الاصح ان في الكلام
خلافا كما قال ابو حيان ولا اعلم احدا منعها وقد يعمل ذلك اي اتباع الصفة المشبهة
نفع السببي ونصبه وجره بحامد لتاليه بشتق ويقال ورد نا منهلا عذبا وماء باردا وعسل
الماء وزيدنا نفع اسد ارضا بهم واسد الانصار وساهر ناما وانا لنا قارا ونهارنا يجعلون
وسجمان وجسما ان وكرما ورد ذلك في اسماء الاجناس كرجل هاشم اي ابوه وقبيلته امه وهاشمي
الاب نجمي الام وفي المغة لابن الدهان اسد في قوله مررت برجل اسد لا يرفع الظاهر
فاما قوله تعالى عذاب اليم بما كانوا يكذبون فمجاز عند الخليل في الكلام وعند سيبويه في الشعر
بعدها ولا في اسود احمر ونحوها هي وصلتها لا يسد ان مسد المفعولين ولا ان المخففة
تقديرها المصدرية لا ان المصدرية المخففة من الثقيلة في الكلام خلافا لابن

وان ذيدت في احدهما لزم ترجيح من غير مرجح قال ابن هشام وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم
احدهما وذ الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك قلت لعل كلام ابن مالك محمول على ما اذا تاخر
العامل عن معمولية جميعا فتمشي ما ذكره من ان زيادتها في احدهما ترجيح بلا مرجح وكلامه يشعر
به عند التامل وبهما في نحو روف لكم حيث يكون العامل باقيا على قوته لم يعوض لضعف بتاخير ولا
فرعية ومنه قول الشاعر احجاج لا تعلي العصاة منا ولا الله يعلي للعصاة منا فزاد اللام في
احد المفعولين مع تاخرهما وهو شاذ لقوة العامل وفتح اللام مع المضمر لغة عقيل وخزاعة رجوعا
بها الى الاصل مع المضمر الذي يرد الاشياء الى اصولها وخزاعة اجروها مجرى اباها فكسروها مطلقا
وفي الكامل للمبرد كسر واللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمر خوف اللبس نحو لأنت هذا تريد
فيعلم انه يخاطب زيدا وان هذا تريد فيعلم قبل مجيء الاصل انه زيد نفسه لانه ملك له فاذا جاء
الضمير رجعوا الى الفتح لزوال اللبس باختلاف الضميرين قالوا ان هذا لك وان هذا الك قال
بعض الفضلاء والاصل في البناء لا سيما بناء الحروف هو السكون لخفته ولكونه عدما والعدم هو
الاصل في الحادث ولما تعذر ذلك في حروف المعاني المبنية على حرف واحد لوقوعهم الابتداء بالساكن
كان من حقها ان تبنى على الفتحة لكونها اخت السكون في الخفة وان كانت الاخت بالاعتبار المجوز
بها الكسر وانما بنيت لام الجر وباو على الكسر اما اللام فليلا تلتبس بلام الاشداد لا سيما في مثل
لهؤلا فابقيت لام الابتداء على الاصل اعني الفتح وكسرت لام الجر لتكون حركتها على وفق اثرها
واما الباء فلانها لازمة للحرفية والجر اي ملاصقة لها غير منفكة عنها بمعنى انها لا توجد بدونها
وكل الامرين يناسب الكسر اما الحرفية فلانها تقتضي عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته
اذ لا يوجد في الفعل ولا في غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف الا نادرا كحيث واما الجر
بجداي لتكون حركتها موافقة لاثر ها الذي تعلم بخلاف كاف التشبيه فانها لا تلزم الحرفية
وان لزمت الجر بخلاف الواو فانها لا تلزم الجر وان لزمت الحرفية اذ قد تكون عاطفة ومن ثم
اعتذر بان واو القسم لا يلزم الجر في نفسها لنيابتها عن الباء فقد اعتبر خصوصية القسم وليس
بلازم وحينئذ لا يحتاج الى هذا الاعتذار في تاء القسم لانها بدون الخصوصية لا تلزم الجر
ما لم يعتبر خصوصية التشبيه وكلام الزجاج ان الباء انما كسرت للفصل بين ما يجر وقد يكون
اسما كالكاف وبين ما يجر ولا يكون الا حرفا كما انتهى وفتح اللام مع الفعل لغة عكل وبعض
كنانة من قرا وما كان الله ليعذبهم وكانوا فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام الجر مختصة بالاسم
الظاهر فتحمي الشابه ما يدخل على الفعل وتساوي لام التعليل معنى وعلة كي مع ان مصدرة
غالبا نحو جئت كي تكرمني اذ قدرت النصب بان ومضمرة بالظاهر في النادر عند الضرورة كقوله
فقالت الكل الناس اصبحت مانحا ، لسانك كيما ان تغر وتخدعا وما اختها اي المصدرية كقوله ، اذا
انت لم تنفع فضر فانما ، يراد الفتى كيما يضر وينفع وما لا استفهامية كقولك لسايلا عن العلة
كيم فعلت وفي الوقف كيمة كما تقول لما فعلت ولمه وقد عرفت ان المصنف اهمل التنبيه على
شذوذ دخول كي ان المظهرة وانه خاص بالضرورة فعليه بسببه مواخذة ثم هذا مواخذة
ثم هذا الذي ذكره هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان كي ناصبة دائما ويرده قولهم
كيمه كما يقولون لمه وقول حاتم ، واو قدت ناري كي يبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في البيت
داخل ، لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعلها فذا
ويلزم منه كثرة الحذف والخروج عما لا استفهامية عن الصدر وحذف الفاء في غير الجزاء وحذف
الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير
وجوه يومئذ ناضرة فذهب كيما يعود ظهره طبقا واحدا كما يسجد وهو غريب لا يحتمل القياس
عليه ونقل بعضهم عن الاخفش ان كي حرف جر دائما فيها حينئذ ثلاثة اقوال احدها انها
حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين الثاني انها حرف جر دائما وهو قول الاخفش الثالث
انها تكون حرف جر تارة وناصبة للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين وهو الصحيح ومنها
بالا الصاق وهو اصل معانيها ولم يذكر لها سيبويه غيره قال وانما هي للالصاق والاختلاط

لانها تجر

على ع

ثم قال فيما اتسع من هذا اني الكلام فهذا اصله والالصاق مثل بان حقيقي نحو امسكت الحبل بيدي قال ابن جني
اي الصقته به ومجازي نحو مررت بزيد قال الزمخشري اي التصق مروري بموضع يقرب منه وللتعدية
والمراد بها هنا هي التعدية التي تذكر للهمزة في اكرم زيدا وللتضعيف في نحو فرحت عمرا وليس المراد
منها مجرد توصيل العامل الى المجرور بواسطة الحرف اذ التعدية بهذا الاعتبار للخصوصية بالباء هي
محققة في جميع موارد حروف الجر قال المصنف باء التعدية هي الداخلة بعد الفعل اللازم فاصيره قاصرا
الهمزة في ايصاله الى المفعول ونحوه ابو حيان بانها ورودت مع المتعدي نحو صككت الحجر بالحجر ودفعت
بعض الناس ببعض وللسببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل ومثل هذا ايقان لها بان التجريد
واسقط المصنف الاستعانة نحو كتبت بالقلم واورد رجوعها في السببية ووجه ذلك بان مثل هذه الباء وقع
في القران الكريم ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء
السببية ان يصح اسناد معدى الى مصحوبها مجازا كما يقال كتبت القلم وقطعت السكين وخرج الماء
الثمرة في وخرجنا به من الثمرات وللتعليل قال المصنف في الشرح وهي التي يصلح غالبا في موضعها اللام
كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتظلم من الذين هادوا وحرمنا عليهم قالوا وانما قلت غالبا
احترازا من نحو عصيت لله اذ كان ميتا وانظر هل يلزمه في التعليل ما قرر منه حيث لم يعبر بالاستعانة
ثم الضابط الذي ذكر للسببية متات هنا الا تري ان الاتخاذ سبب ظلمهم انفسهم والظلم سبب التحريم
ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا وكان حقه ان يسقط التعليل لاندراج امثلته تحت امثلة السببية
وبين الاسنادين انه يقال حرم عليهم الظلم طيبات احلت لهم وظلمهم اتخاذ العجل الى ان الظالمين
المذكورين نشا الفعل بسببهما وكانا ايقاعه في الوجود وللمصاحبة وهي التي تخلفها ومصحوبها
الحال نحو قد جاءكم الرسول بالحق ومحقا نحو اهبط بسلام اي مع سلام ومسلما بالغ وقد حصلوا
بالكفر اي مع الكفر وكافرين فان قلت لا يظهر في قولهم رجع بخفي حنين الا استحضار تلك الصورة
هنا يوخذ الحال منه قلت بل يصح الاستحضار فيه بالحال ايضا لانه في معنى قولك رجع خائبا قال
ابن هشام وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل
اي سبح حامدا به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا تري ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير
من الصفات وللظرفية وعلامتها ان يحسن في موضعها نحو ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة لتمرون
عليهم مصبحين وبالليل هي كثيرة في الكلام لكن هل تقع للظرفية المجازية قال المقربون في قوله
تعالى ولقد نصركم الله ببدر اي شكوا في الامداد ر قال ابن هشام لا اعرف بمعنى الباء للظرفية المجازية
في غيره فان صح قوله في الاية لتعين المعنى الذي ذكره فيكون سماعيا اذ لا تقاس بزيد خير ولا
بعمرو اديب كما يقاس بقي الق هي اصلية في الظرفية فيقبل التجوز قلت في حديث المغرور بنفسه
بالزنا ايك حنون والظاهر ان الباء فيه للظرفية المجازية وقد يجعل من قوله تعالى بايكم المفتون
على راي الاخفش ان تكون الباء للظرفية مع انها مجازية وللبدل نحو فلولا انه كان من المسبحين
للبثن في بطنه الى يوم يبعثون قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا ، وكقول الاخر ، يلقى غزيمكم من غير عسر تكم
بالبذل بخلا وبالاحسان حرمانا اي تفعلون ذلك مع انكم غير معسرين وفي الحديث ما يسرني
بها حمر النعم اي بدلها وللمقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات احسانه
بضعف وقولهم هذا بذاك قال ابن هشام ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما تقدرها
باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال بالجميع في الجنة بحمل احدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض
قد يعطي مجانا واما السبب فلا يوجد بدون المسبب وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية
لاختلاف ما حملي الباء جميعا بين الاول لهذا كلامه قلت ان اراد بالجميع اهل السنة والمعتزلة
وهو ظاهر كلامه فهو مشكل اذ المعتزلة قائلون باستحقاق المطيع الجنة عقلا فيكون العمل الصالح
عندهم موجبا الجنة وسببا في دخولها حتما لا يتخلف فكيف يثاني عما قولهم ان تكون الباء سببية
في لن يدخل احدكم الجنة بعمله نعم ان اراد بالجميع اهل السنة فقط امكن وللموافقة عن قال بعضهم
ويختص هذا المعنى بالسوال نحو فاسئل به خبيرا ونحو سئل سايل بعذاب واقع ولكنوا
علقمة ، فان تسالوني بالنسا فاني ، خبير بادواء النساطبيب ، وقيل لا يختص بذلك بدليل قوله

لها ع

فكلا اخذنا بذنبه ومنه ليتيت
بزيد الاسد اي بسبب لقاي اياه ع

للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول
اي سبحه حامدا اي نزهه عن ما
لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل ع

مع ومخلفها ع

من ربكم اي مع الحق ع

يسقي نودهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الذين يختمون بهذه الباء عوضها في شققت السنام بالشفرة يجاب ان الغمام جعل كالآلة التي يشق بها قال والظاهر والسماء منفطر به وتاول البصريون فاسبل به جنيوا على ان الباء سببية ونحوا انها لا تكون بمعنى عن اصلا قال ابن هشام وفيه بحث لا يقتضي قولك سئلت بسببية ان المجرور هو المسئول عنه والواقعة على نحو ومنهم من ان نامنه بقنطار اي على قنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل وجعل المصنف من ذلك واذا مروا بهم يتغامزون اي عليهم كما قال تعالى وانكم لتمرون عليهم والاولى ان يجعل الباء في الآية للالصاق لا للاستعلاء كما قال الجماعة فان قلت كل منهما مجاز فما وجه الترجيح قلت ارتكاب اخف الامرين وذلك لان ما ارتكبه المصنف يلزم عليه التجوز من وجه واحد وجهين استعمال الباء بمعنى على وهو مجاز وجعل على للاستعلاء الحقيقي وهو مجاز وما ذكره الجماعة انما يلزم عليه التجوز من وجه واحد وهو استعمال الباء للالصاق المجازي ومن ذلك قول الشاعر اربّ يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب فالباء التي في الصدر بمعنى على بدليل ما وقع في العجز ولموافقة من التبعيضية وفي هذا المعنى خلاف ومن ذكر الاصمعي والفارسي في التذكرة ونقل عن الكوفيين ونقل به العتبي والمصنف واستدلوا عليه بقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي منها ويقول الشاعر شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ويقول الاخر فلثمت فاها آخذا بقرونها شرب النزيف ببرد ماء الحشرج قيل ومنه وامسحوا برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقليلا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسكوا برؤسكم بالماء ومنه بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول ان لثاتك تضرب الى سمرة وكانك مسحتها بعصوف الاثمد فقلب محولي مسح وقيل في شربت انه ضمن معنى روين ويصح ذلك في يشرب ونحوه وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت بالماء العسل وقد صرح ابن جني بانكار ان يكون الباء للتبعيض واعترض بانها شهدت على نفي فلا تقبل واجيب بان الشهادة على النفي ثلاثة اقسام في امر عام بالقطع كقولك ان العرب لم تنصب المضاف اليه وفي امر مظنون نشأ عن استقراء صحيح كقولك ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة وفي امر شايع غير منحصر كقولهم يطلق زيد امرأته من غير ليل فالثنتان شهدتا على النفي في الاولين مقبولة وفي الثالث مردودة وكلام ابن جني من الثاني المقبول لانه شديد الاطلاع على لسان العرب وتزاد الباء مع فاعل وزيادتها معه على ثلاثة امور لازمة وجايزة في الاختيار والواردة في الاضطرار فاللازمة هي المصاحبة لفاعل افعل في التعجب عند سيبويه وجمهور البصريين نحو احسن بزيد وقد مضى الكلام على ذلك في بابه والجايزة في الاختيار في فاعل كفى بالله وكيلا وهي غالبة فيه وقد تتجرد عنها كقول سحيم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وقول الاخر وبخبرني عن غايب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا فان كان كفى بمعنى احرى واغنى او بمعنى وفى لم ترد الباء في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير الى انها قاصرة لا متعدية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك ولعلي احرر ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى والواردة في الاضطرار كقول الشاعر الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وكقول الاخر مهما لي الليلة اوربي بنعلي وسرباله وقيل في الاول ان الباء متعلقة بتيهي وان فاعل يأتي مضمر والمسئلة من باب التنازع وقال ابن الحاجب في الثاني الباء متعدية لها تقول ذهب بنعلي قال ابن هشام ولم يتعرض لشرح الفاعل وغلام يعود اذا قدر ضميرا في اودي قال ويصح ان يكون التقدير اودي هو اي ذهب كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن ولا يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب

(الزاي)

الزاني وتزاد ايضا مع مفعول وزيادتها معه غير مقيسة على كثرتها نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فايمد به بسبب ومن يرد فيه بالحاد قال العتف وكثرت زيادتها في مفعول عوف وشبهه وقلت زيادتها في مفعولي كقول حسان رضي الله تعالى عنه تبلت فوادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر نحن بنو صبية القنا نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج اي ونرجوا الفرج والتاويل متطرق الى كثير من الشواهد التي اوردوها في هذا المقام فقد قيل ضمن تلقوا معنى تفضوا وبرد معنى بهم ونرجوا بمعنى نطمع وقد ورد في مفعولي كفى المتعدية الى واحد ففي الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقال حسان رضي الله عنه فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وقيل اضافي في البيت زايدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على الجمل قلت يلزم عليه الابدال من ضمير الحاضر مع ان البدل ليس محيطا وهو قليل وتزاد ايضا في غيرهما اي في غير الفاعل والمفعول كالمبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم وخرجت فاذا زيد وكيف بك اذا كانت كذا ومن الغريب ادعاء بعضهم فيما اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر ان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الغني يصاب ببعض الذي في يديه وكالخبر وزيادتها فيه ضربان مقيسة وغير مقيسة فالاول في خبر ليس وما الحجازيتين نحو ليس الله بكاف عبده وما ربك بظلام للعبيد وفي زيادتها بعد ما التميمية خلاف منع الفارسي والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم والثاني في الخبر الموجب كقوله فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع فظاهر وقد تقدم الكلام في باب لا التي لنفي الجنس على انه ليس من محال زيادة الباء فلا حاجة لاعادته ومنها في للظرفية حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا كوفكر في العلم وانا في حاجتك لكون التفكر والعلم والحاجة شاملة للظرف والمفكر والمتكلم مشتمل على ذلك اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بتلك الاشياء منجوا بها وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم ونحو عليهم القود في امم ونحو يجازون عن سيآتهم في اصحاب الجنة اي مع اصحاب الجنة وللتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة حبستها وللمقايسة وهي الداخلة بين متروك سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الدنيا في الاخرة الا قليل ومنه قول مهلهل حين قتل بجير ابن الحارث بن عباد بكليب عدة حتى ينال القتل آل همام وقال ايضا كل قتيل في كليب عدة حتى ينال القتل آل همام العدة والسرحين وسلح الطير وفلان عدة اي قدر والحلام الجدي يوخذ من بطن امه وقال الاصمعي الحلام والحلان صغار الغنم ولموافقة على نحو اصلبنكم في جذوع النخل وقال الشاعر وقال الاصمعي الحلام والحلان هم صلبوا العبد في جذع نخلة والاولى ابقاؤها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وهي من باب الاستعارة التبعية ولموافقة الباء كقول الشاعر ويركب يوم الروع ابناء فارس هم يصبرون في طعن الاباهر والكلى والاولى ايضا ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في الشان ومنها عن للمجاوزة ولم يذكرها البصريون بمعنى سواء نحو سافرت عن البلد ورميت عن القوس والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن شيء ورميا سبب ايجاد مصدر الفعل المتعدي بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وكذا غيره من امثلة المجاوزة ولهذا يعدي بها ما دل على انصراف حسي او معنوي نحو رجل وصل واعرض وسلا وناى وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لاه ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني وذلك لان المعروف ان يقال افضلت عليه وللاستعانة نحو رميت عن القوس كذا مثله المصنف لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاها الفراء فيه رد على الجويني في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس وقد يقال ان عن في رميت عن القوس للمجاوزة على باصلها ولا داعي الى ان تجعل بمعنى الباء وللتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة

ذلكن ع

اي مع اسم ع

ان يقال ع

مطلب الشهادة على النفي لا تقبل

مهما ليه ع

مودي ع

وكونه ع

عنده ع

والجبر ع

الاسار

وبالنصب ٢

لتقسم ٤

فصل ٤

ولا يحذف نائب الفاعل ولا غيره مما عمدته كذلك ولا يقتصر على أحد مفعولي ظن وأخواتها ولا على أحد مفعولي أعلم وأخواتها ولا على أحد مفعولي أعطى وكسا ولا على أحد مفعولي علم وأخواتها ولا على أحد مفعولي أرى وأخواتها ولا على أحد مفعولي حسب وأخواتها ولا على أحد مفعولي ما صيغ من أفعل التعجب ولا على أحد مفعولي ما صيغ من أفعل المفاضلة ولا على أحد مفعولي ما صيغ من فعل على وزن فاعل المشارك لأفعل التفضيل ولا على أحد مفعولي ما صيغ من فعل على وزن فاعل المشارك لأفعل التعجب

الى ان تعرف المضاف بالمضاف اليه اذا كان معرفة ليس امرا عاما بل لابد ان يستثنى من ذلك اربع صور
اشار الى الصورة الاولى منها بقوله **مالم يوجب فانه نكرة وتوعه موقع مالا يكون معه معرفه**
فتاوله منصوب بيوجب ورفوعه مرفوع على انه فاعله هي الفعل وما من قوله مالم يوجب بمصدرية
ظرفية يعني ان تعرف المضاف بالمضاف اليه المعرفة ثابت مدة عدم ايجاب وقوعه موقع مالا يبدء
من تنكيره فتاوله بنكرة ووقوع ذلك في منصوبات ومخفوضات كقوله ٠ ابا الموت الذي لابد انني
ملاق لا ابالك تخويفني ٠ وفعل ذلك بجهده وطاقته ووحده وكم ناقة وفصيل ورب رجل وليته
فالمضاف الى المعرفة في الصور كلها وقع موقع شيء لا يكون معه معرفة اما في ابالك فظاهر لان
اسم لا التبرية لا يكون الا نكرة واما في فعل ذلك بجهده وطاقته ووحده فلكونه وقع في موقع
الحال ولم الخبرية فما لا يضاف الى معرفة وكذا رب لانجر معرفة فلما وقع المضاف الى المعرفة في هذه
المواقع اوجب ان يورد بنكرة قال ابن هشام وجوز ارب رجل واخيه ربه يقول الهذلي
واذا المنية انشبت اظفارها ووجه الجمع انه اضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على
ذكر بذكر شيء من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم بالمثال المذكور يريد بالمضاف التنكير ودل
على ذلك باستحالة في سياق ما يستلزم التنكير واعلم ان المصنف قال في مسئلة لا ابالك خلافا
لما ذكره هنا في موضعين وذلك لانه قال اذا ادعي ان الاضافة محضة لزم تعريف اسم لا او غير
محضة لزم مخالفة النظائر لان الاضافة غير المحضة انما تثبت فيها المضاف فيه عامل في محل المضاف
اليه نصبا او رفعا او معطوفا عليها ما لا يكون الا نكرة فتامله والصواب ماهنا فان قولنا رب
شاة وسخلتها الاضافة فيه محضة ولكن منع من افادتها التعريف مانع اخر غير انتفاء المحضية
او عدم بالرفع عطفا على وقوعه وهو فاعل يوجب والحصر اولم يوجب تاوله بنكرة عدم **قبوله**
تعريفا لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب قال بذلك ابن السراج والسيرافي وارتضاه الشلوبين
وهذه هي الصورة الثانية من الصور المستثناة وبيان الابهام فيها ان غير زيد يشمل كل موجود
ماعداه وكذا في مثل زيد ورد بان كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب تنكير غير ومثل كما ان
كون غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة ولم يتعرض الشارحون الى تحقيق شدة الابهام
فحسبك فتامله ودعهم يسبونه والمبرد الى ان سبب تنكير هذه الالفاظ وامثالها ان اضافتها
للتخفيف لشبهها بانها باسم الفاعل الذي بمعنى الحال الاتري ان غيرك بمنزلة مغايرك ومثلك
بمنزلة مماثلك وحسبك بمنزلة محسبك اي كافيك يقال احسبني هذا الشيء اي كفاني قال
المصنف في الشرح فلا تزول باضافة هذه وامثالها الى المعارف من الابهام الا مما لا يعتد بزواله
وقد يعني بغير ومثل مغايرة ومماثلة خاصة وهما حالتان فيحكم بتعريفهما والكثير ما يكون ذلك في
غير اذا وقع بين ضدين نحو فليكن الخلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب
واجاز بعض النحاة منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المخصوص عليهم لوقوع غير فيه بين ضدين
وليس ذلك بلازم لقوله تعالى غير صالحا غير الذي كنا نعمل بنصبهما حالين لكونه بعد لا او لم
تكن اضافته غير محضة وهذه هي الصورة الثالثة من الصور المستثناة وهي ان تكون
الاضافة غير محضة كوجاهة ضارب زيد الان او بعد فهذه الاضافة وان كانت معرفة لا تفيد
تعريفا لانها غير محضة وغير المحضة انما تفيد التخفيف فقط قلت ويظهر ان الصواب
لما اسقطه المصنف كلمة غير ودلك لانه لم يكن مجرورا بالعطف على العامل المجرور بل من قوله فيما
تقدم مالم يوجب تاوله بنكرة فاذا ثبتت مع ذلك لفظة غير لزم الحكم بانتفاء التعريف عند كون
الاضافة مع تعريف المضاف اليه محضة وهو باطل وذلك لان معنى قولنا اذا لم تكن الاضافة
غير محضة نفي كون الاضافة غير محضة فيثبت كونها محضة بالضرورة فكانه على هذا
التقدير قال ويتعرف به ان كان معرفة مالم تكن الاضافة محضة **ولا شبيهة بالمحضة** وهذه
الصورة الرابعة من الصور المستثناة اي ان المضاف الى المعرفة لا يتعرف عند كون الاضافة
ليست شبيهة بالمحضة **لكونه** التمييز اي المضاف **صفة مجرورها مرفوع به في المعنى**

لانه في الصناعة فاعله لا يجوز ان يضاف الى المرفوع حتى يكون منصوبا بدليل تحمل المضاف في ضمير الموصوف
وبدليل التاء التي في مررت بامراة حسنة الوجه وقد كان التذكير قبل ذلك واجبا **او منصوب**
فالاول نحو مررت برجل حسن الخلق محمود الخلق والثاني نحو مررت برجل مكرم زيد فالاضافة
فيهما في نية الانفصال والمعنى في المثالين الاولين مرفوع في المعنى وفي الثالث منصوب وان يقل
او منصوب في المعنى اشارة الى ان الاول ليس بمرفوع على الاطلاق بل يقيد بما قدمناه بخلاف الثاني
فانه منصوب لفظا ومعنى فلا يتقيد باحدهما وخرج بالصفة المصدر وبالمرفوع والمنصوب نحو
سعي عامة وكرام الناس فانك قلت اجاز الزمخشري في رب العالمين كون رب مثل سهم
وضم وكونه مثل عدل فعلى الاول هو صفة مشبهة فاضافته غير محضة فكيف وصفت به المعرفة
قلت ليست الصفة مضافة الى معمولها نحو حسن الوجه وانما هي اضافة الشيء الى ما له تعلق
به ومثل قولك في اسم المفعول فلان مضروب العبد تريد ان العبد ضارب له فانه ليس معمولا
له لكونه لا يطلب فاعلا وانما يطلب مفعولا لم يسم فاعله وهو الضمير المستكن في مضروب العايد
الى فلان وانما اضيف اليه لاجل الملابسة **وليس في هذا المصدر المضاف الى مرفوعه الى كونه**
او منصوبه خلافا لابن برهان فانه ذهب الى ان اضافة المصدر الى المرفوع او المنصوب
غير محضة قال المجموعي لان المجرور به مرفوع المحل او منصوبه فهو كحسن الخلق وضارب العبد
ورافقه على ذلك ابن الطراوة وسياتي رد هذا المذهب **ولا افعل التفضيل ولا الاسم المضاف**
الى الصفة خلافا للفارسي في المسئلتين وذلك لانه ذهب الى ان اضافة المحلى افعل التفضيل
غير محضة وقد يدل قبله شيخه ابو بكر ابن السراج وهو مذهب الكوفيين وطايفة من
المتاخرين كالجزولي وابن عصفور وابن الدريس واستدل الفارسي بان افعل لا يضاف
الا الى ما هو بعضه فلو لم يقدر فيه الانفصال لزم اضافة الشيء الى نفسه وسياتي الكلام عليه واما
الاسم المضاف الى الصفة نحو مسجد الجامع وصلاة الاولى وجانب الغربي فذهب
الفارسي ايضا الى ان الاضافة فيه غير محضة وذهب جماعة الى انها محضة وسياتي مختار المص
بل اضافة المصدر وافعل التفضيل محضة وذلك لان عدم محضية الاضافة انما يكون لمجموع
امرين كون المضاف اليه مرفوعا بها في المعنى او منصوبا واسم التفضيل فاقد الشرط الثاني
والمصدر فان الاول واستدل المصنف على ان اضافة المصدر محضة من اوجه احدها ان
اضافة الصفة الى مرفوعها او منصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز ان
ينوي انفصالها باعتبار اخر بخلاف المصدر الثاني ان الصفة المذكورة واقعة موقع الفعل
المؤول والمصدر واقع موقع حرف مصدري موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه
فليكن الواقع موقعه كذلك قلت يشير الى ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفي وصلته في
مثل قولنا اعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف فانه بمنزلة صنعك وهذا لا يمكن انه امر
مقول للمناقشة لكن لا يظهر لي الدليل عليه فان المصدر لا يجب اضافته بل يجوز ان يضاف وان
لا يضاف ويذكر المعمول بعد ذلك مرفوعا كما في قولك اعجبني ضرب اللص وجوه فلم لا يجوز تقدير
هذا المصدر المسبوك من الموصول الحرفي والفعل مصدرا منكرا وفاعل الفعل الذي كان صلة
مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر فتامله الثالث ورود السماع باتباعه **بالمعرفة** كقوله
ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا ٠ من عهدت فيك عذولا ٠ وبهذا يبطل مذهب ابن برهان
قال المصنف والدليل على ان اضافة افعل التفضيل محضة من اوجه احدها ان الحامل على اعتقاد
عدم المحضية في اضافة الصفة الى مرفوعها او منصوبها وقوعها موقع الفعل ووقوع الثاني
موقع مرفوع ذلك الفعل او منصوبه وهذا معقود في افعل التفضيل قلت وقد بينا
في ذلك الباب على ما يمكن المناقشة به في هذه الدعوى فتنبه الثاني ان ما اضيف من افعل
التفضيل الى معرفة لا ينصب الا معرفة ولا ينعت به الا معرفة الثالث ان رب لا تدخل
عليه ولا يجمع فيه بين الاضافة وال وله ينصب على الحال غالبا ولو كان نكرة لجاز فيه والاشارة
بقوله غالبا الى قول المراة للنبي صلى الله عليه وسلم انا لنا اكثر اهل النار فهو معرفة مو ول

صلاصنيه ج

وذو الضلع وذو رعين وذو يزن لقبان لملكين

وكونها ضميرا او علما لضمير عالم قليل وما سواه كثير وكل مثال اخرنا لزم الاضافة معنى لا لفظا
ولكنه ليس مثالا بد لك في جميع موارد استعماله وانما يكون لذكر في حالة كونه غير واقع توكيدا
او نعتا فان وقع تاكيدا او نعتا لزمه الاضافة لفظا ومعنى وستعلم عليه في محله من التوابع
ان شاء الله تعالى وهو اي كل عند التجرد من نوي الاضافة فلا تدخل عليه ال وكذا بعض لانهما
معرفتان بنية الاضافة فلا تدخل ال عليهما لانها تعارض معرفين بعلم معرف واحد ويؤيده مجيء الحال
منهما موحدة مع تجريدهما فانا لو مررت بكل قائما وببعض جالسا اخذا من هب سيبويه والجمهور
قال الشارح وذهب الفارسي الى انها نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان نصفا وثلثا وسدسا
معارف لا تهن في المعنى مضافات وهن نكرات وردهان العرب تحذف المضاف وتنزيده كقوله
• كجلمود صخر حطه السيل من عل • ووجوزنا هم يجيئون بالحال من كل وبعض كثيرا وقد ذلك
على ان العرب لحظت المضاف اليه المنوي فيهما ولم تلحظه فيما ذكروا واجاب ابن هشام عن
الزام الفارسي بان كلا من النصف والثلث والسدس ونحوهن له معنى صحيح في نفسه واما
كلمة كل فلا معنى لها الا بما اضيفت لتعميم شيء فكان معناها في غيرها كلا معناه وفيه نظر وشذ
تنكيره وانتصابه حالا حكى الاخفش مررت بهم كلا كلا فان قلت فعلى هذه اللغة يصح خلو ال
الزوال ما يعارضها لفظا ومعنى قلت قد يمتنع ادخال ال على هذه اللغة بدليل امتناع القبل
والبعد وان جاز كنت قبلا ماشربوا بعد اياي الغالب واستكنى ها للفظ لم يوقف بالادا ه
ويتعين اعتبار المعنى اذ اعتبار معنى ما اضيف اليه كل فيجعل معناها لمعناه فما له من ضمير وغيره
ان اضيف نكرة فلذلك مجاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه
طائره في عنقه وقول لبيد رضي الله عنه الا كل شيء ما خلا الله باطل • وكل نعيم لا محالة زائل •
ومفردا مونثا في قوله كل نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق • وكل رفيقي كل رحل وانها •
تعالى القنا قوماهما اخوان • ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم
فرحون وقوله لبيد • وكل اناس سوف تدخل بينهم • دويهيه تصفر منها الانامل • ومونثا
في قوله الخر • وكل مصيبات تصيب فانها • سوى فرقة الاحباب هينة الخطب • وبرد
• وكل مصيبات الزمان وجدتها • فلا يكون عاطفي يوشكل هنا امور احدها قوله تعالى في وعلى
كل ضامر يأتين من كل فج عميق فالمضاف اليه مفرد والضمير العائد اليه كذلك وجوابه ان كلا هنا مرا
في معنى الجمع كما مر او بتقدير كل نوع ضامر لانه قبيح بأتي كل رجالا الثاني قول • عشر أجاد
عليه كل عين ثرة • فتركن كل حديقة كالدرهم وجوابه ان مراده ان الاعين تركن لانكل ولحوة
تركت فالضمير يعود لكل عين بلا شك فهو كل عين من المجموع اي مجموع الاعين اذ اتوك كل
حديقة كالدرهم منسوب الى مجموع الاعين والجود منسوب الى كل فرد من افراد الاعين
وعلى هذا فيقال لجاد على كل رجل فاعتني اذا كان العني انها حصل من المجموع فان حصل
من كل واحد منهم قلت فاعتناني ولكن هذا التفصيل لم يقل به المصنف وانما فصله
ابن هشام وقد يجاب بجواب اخر يشمل الاثنين وهو ان يقال الظاهر اعتبار المعنى انما هو
بالنسبة الى ما يقع في جملة كل لا في جملة اخرى غير جملتها فيجعل ياتين استئنافا لا صفة وتركن
ليس من جملة كل فخرج ذلك عن ان يكون مما الكلام فيه الثالث قول فاطمة الخزاعية تبكي اخوتها
• خوي لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا • كل ماشي وان امروا راد والحوض الذي
وردوا • فالظاهر ان الحي فيه ضد الميت وليس المراد به القبيلة فالمضاف اليه مفرد والضمير
من قوله امروا راد وا وليس لذلك وانما ضمير ورد وافعايد الى الاخوة فليس مما يعترض به
وجوابه انا لا نسلم ان المراد بالحي فيه ضد الميت لا القبيلة سلمنا ان المراد به ضد الميت لكن
لا نسلم ان اسم الفاعل من قولها راد وا الحي جمعا بل هو مفرد ولا عبرة بوجوده في بعض
النسخ مكتوبا بالواو والالف لان كتابته كذلك مبنية على حمله وهو مصنوع واما الضمير من قولها
وان امروا فهو من جملة اخرى معترضة وان اضيف كل الى معرفة فوجهان رعاية لفظ كل
وهو الافراد والتذكير ورعاية معناها بحسب المراد وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في

السموات

السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم اتيه يوم القيمة فردا فان ابن
هشام والصواب ان الضمير لما يعود اليها من خبرها لا مفرد امذكرا على لفظها نحو وكلهم اتيه الاية
وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام يا عبادي كلكم جائع الا من اطعمته الحديث
وقوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسول عن رعيته وكلنا لك عبد ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد وكل اولئك كان عنه مسولا وفي الاية
حذف مضاف واضمار يدل عليه المعنى لا اللفظ اي كل فعل الخ واجاب كان المكلف مسولا عنها عنه
وانما قدرنا المضاف لان المسؤول عن افعال الحواس لا عن انفسها وانما لم نقدر ضميرا كان راجعا
لكل لئلا يخلو مسولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه لما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل
ونائبه لا يتقدمان على عاملهما واما قد احصاهم فجملة اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل
وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع هذا كله اذا كان المضاف اليه مذكورا فان قطعت
كل عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو قول كل يعمل على شاكلته فكلا لهذا بدئه
ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين قال ابن هشام والصواب ان التقدير يكون مفردا نكرة فيجب
الافراد كما لو صرح به ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد
ولكن فعل تنبيها على احتمال المجاز وفي فيها فالاول نحو قول كل يعمل على شاكلته كلا من باسه كل قد علم صلاته
وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين
وكلا نوا ظالمين اي كلهم قلت قوله انه يجب الافراد ان كان التقدير مفردا نكرة كما لو صرح به مثل
لقوله قبل ذلك ان الصواب فيما اضيف الى معرف نكرة التفرقة بين ارادة الكل الافرادي
والكل المجموعي فيفرد الضمير في الاول نحو كل رجل يشبعه رغيف ويجمع في الثاني نحو كل رجل
يحملون العظيمة واني ادوما لكلا وكلتا اجود من تثنيته وبهذا الاخير ورد القرآن
قال الله تعالى في كلتا الجنتين اتت اكلها وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلا هما حين جد الجري بينهما
قد اقلعا وكلا انفيهما رابي • ومثل ابو حيان لذلك بقول الاسود ابن يعفر • ان المنية والحتوف
كلاهما • يوفين بالمية يوفيان سوادي • قال ابن هشام وليس بمتعين لجواز كون يوفيان خبرا
عن المنية والحتوف ويكون ما بينهما اما خبرا اول واعتراضا ثم الصواب ابو في الخبر لانه يقال
ان المنية توفي نفسها قال وقد سالت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم بان كلاهما قائمان
انها الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيد اقيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا
فالوجهان والمختار الافراد وعليه فاذا قيل ان زيدا وعمرا قائمان قيل كلاهما قيل قائمان وكلاهما
فالوجهان ويتعين الافراد في نحو كلانا كفيل صاحبه وقول الشاعر • كلانا غني عن اخيه حياته • ومن
ان امتنا شد تفانيا • وضابطه ان ينسب الى كل منهما حكم الاخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث
اذ المراد كل واحد منا كفيل صاحبه وكل واحد منا غني عن اخيه فلو ثني الخبر لورد هذا المعنى
بل لم يثبت البتة فصل في الكلام على الموع الذي عقد له الفصل السابق وبيان
ما له اذا افرد لفظا من اعراب وبناء ما افرد حتى الازم معنى الاضافة اي ما وضع على لزوم
الاضافة معنى ان نوي تنكيره اي لخرج عن اصله فاستعمل غير مضاف لفظا ولا معنى كقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات • وقول الاخر • ونحن قبلنا
الاذة راسنوه • فما شربوا بعدا على لذة خمرا • فمعنى كنت قبلا كنت قبلا كذا ومعنى
فما شربوا متاخرا ولا ينوي فيهما تقدم على شيء بعينه ولا تاخر عن شيء معين وانما المراد في
هذه الحالة مطلق التقدم والتاخر من حيث هو واما في حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتاخر
على شيء بعينه او نوي لفظ المضاف اليه كقول الشاعر • ومن قبل نادى كل مولى قرابة • فما
عطفت مولى عليه العواطف • كذا رواه النقاش بكسر اللام اي ومن قبلة لك وقرا المحدثي
والعقيلي بفتحها على الامر من قبل ومن بعد بالكسر فيهما وحكى الفراء في معاني القرآن ان من العرب
من يقول من قبل بالخفض وحذف التنوين للاضافة وكلا في النصب كقوله • اكاليها حتى
اعوس بعد ما يكون سميرا او بعيد فاهجعا • اي بعيد سمير وحكى الكسائي افتى في تمام ام

الى ج

اجتماع ج

باجماع ج

اليه اي انها انما وضعت ج

جمعا ج

ان ج

ذلك ج

بعد اما شربوا ج

كلانا

لفظا ج

ج انشاده ج

اسفل والتقدير اتوق هذا تمام اسفل والشاهد في فوق اذ لم ينون واما اسفل فغير منصرف وليس مضافا لا لفظا ولا تقديرا وعطف على المضاف اسم عامل في مثل المجرور كقوله قبل وبعد كل قول يعتنم • حمد الاله البر وهاب النعم • فقبل مضاف الى مجرور تقديره قبل كل قول وقد عطف على هذا المضاف اسم عامل في مثل المجرور وهو كل قول المذكور وهذا قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاصل قبل كل قول بعد فانيا مضافة الى مثل المجرور وهو قول وبعده ثم حذف الضمير من الثاني ثم اقحم العاطف والمعطوف بين المتضايفين ويرجح وهو اختيار ابن عصفور والاول اختيار الجرمي ولهذا لم يورد هذه المسئلة بنا فصل به بين المتضايفين ويترجح قول سيبويه ان حذف من الثاني للدلالة الاول وفيه السلامة من التكرار ويرجح قول المبرد الشاعر • بنونا وبنا تاكرام فمن نوى • مضافا فلينا ان لم يكن كفوا • وقول الاخر • مثل او انفع من ويل الديم • علقت اميلة نعم • اذ لا يفصل بين المتضايفين اذ كان الثاني ضميرا ولان معطوف انفع من مجرورها واما مثل فمضاف اليه وانما قال المضاف اليه وانما قال اسم عامل في مثل المجرور ليدخل مثل قوله عليه الصلاة والسلام اوجي الي انكم تفتنون في قبوركم مثل او قريبا من فتنة الدجال ومثل ما انشدناه لم يغير الحكم هذا جواب الشرط السابق وهو في جوابه في محل رفع على انه خبر المبتدا من قوله ما الذي لزم الاضافة معنى ومعنى هذا الكلام ان ما ثابت لها هو لازم الاضافة معنى في هذه الحالات المذكورة من اعراب وبناء فانه يبقى على تلك الحالة الثابتة له اعرابا كانت او بناء فما كان معربا فهو على اعرابه وما كان مبنيا فهو على بنائه كان في حينئذ وزعم الاخفش ان كسرتها اعراب لانها بنيت للاضافة فلما زالت اعراب كهو موجود وبا وجه تقدمت في الظروف هكذا اقال الشارح ضمني كلام المعلى على ما هو عليه ولم يتعرض الى الحقيقة وهو عند التامل مشكل وذلك انه اذا كان مراده بالحكم ما هو ثابت للكلمة من اعراب وبناء فان اراد مع ذلك انه ثبت الاعراب والتنوين جميعا انتقض باول المسئلة فان التنوين فيها يرجح ولم يكن ثابتا قبل التنكير وايضا فيصير ذكر القسم الثالث غير صحيح لانه يصير المعنى انه ما كان ثابتا بهذا القسم من الاعراب وعدم التنوين يثبت له بعد الاضافة وتعويض التنوين من المضاف اليه وفيه ما لا يخفى وان اراد بالحكم الاعراب فقط لم يعلم وجوب ترك التنوين وهي ما اذا عوض لفظ المضاف اليه واولها بعة وهي مسئلة ما اذا عطف على المضاف اسم عامل في المجرور والخامسة وهي التي اشار اليه بقوله وكذا لو عكس هذا الاخير اي بعطف مضاف الى مضاف اليه مجرور على اسم عامل في المجرور ومن شواهده قول ابي بردة الاسلمي رضي الله عنه غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع غزوات واثماني هكذا اضبطه الحفاظ في صحيح البخاري ثماني هكذا ابا ثبات الياء دون تنوين والاصل واثماني غزوات ومنه قول الشاعر خمسي ذود او ست عوضت منها غاية غير ابكر وافال وان لم يثبت التنكير ولا لفظ المضاف اليه ولم تثبت التنوين ولا العطف بين المضاف على المضاف كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالضم على قراءة الجماعة وتقول ابد الله ابدا ولو حذف احسب قال الشاعر اقب من تحت عريض من عل • وذكر المصنف في علة البنا انها اشبهت الحروف لفظا لجمودها اذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع ولا تفتقر الى غيرها في بيان معناها وكان مقتضى هذا الشبه ان تبنى دايما قطعت عن الاضافة اولم تقطع لكنها اشبهت الاسماء التامة الدلالة بان اضيفت صريحة واضافة في حكم الصريحة وبان جودت تجويدا صريحا عند فصل التنكير فوافقتها في الاعراب فاذا قطعت عن الاضافة ونوي معنى الثاني دون لفظه اشبهت حروف الجواب في الاستغنا بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك المذكور الى بنيت وفي البسيط اذا بنيت على معارف لانك لا تذكرها حتى يتقدمها كلام او شيء واقع فتقول كان هذا من قبل اي من قبل ذلك وقال بعضهم هي نكرات وانما بنيت من قبل شيء وقوله ان لم ينو به ما لا يلزمه الاضافة معنى احتراز من لفظ يلزم الاضافة معنى لدلالته على امر نسبي ولكنه ينوي به ما لا يلزم الاضافة من الاسماء التامة الدلالة بقول المصنف والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة استعمالها عن مضاف كثلث وربع ونصف ومثل وشبه فلا بنا بن بالقطع

عن

البرمكي

ن

اسما الزمان

بلفظ الحما والخطي الرسم سولع وقول الاخر ليالي اقتاد الهوى ويقودني يجول بنا ريعانه ويحاول

بفتحها فيشكل

اضافة

وقد سالني سايل عن معنى البيت الشارد

خزيي بكسرها اي ذرهان وتجوز الفتح على انه مضارع اخزى يخزى اخزاه الله والمعنى الفقير ووجه صلاحية هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام قليل فاشار بها الى البيت المشار له بهذا الحكم حيث قيل

فمتى ما هذا حين الكرم فنبي حين المضاف الى الجملة

ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه بانشاد

ذ بتكرار البيتين هو مع ما ذكر مهمت الصبا اذ قبل فيه نسيم

الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد

من شرح المغني للشارح

الثانية

اضافة

الى البيتين

٢١٠

عن الاضافة نويت او لم تنو وخالف ابو حيان في مثل هذا لا يقطع اصلا عن الاضافة لفظا وبرده ان في الحديث مثلا بمثل تنبيه انشد الامام ابو محمد عبد الملك بن هشام • فاوصيكم بالله والبر والتقى • واعراضكم والبر بالله اول • البر بكر الثاني ورفعه بجعل الخبر فضمة اول بنا لانه ظرف لا وصي وبجاز الرفع فضمه اول اعراب اذ لا يجر بالعاطف واما تجويز الزمخشري وجماعة في مثل ومن قبل ما فرطتم في يوسف كون ما فرطتم مبتدا ومن قبل خبره فمردود عليهم ويجوز ايضا كون فرطتم عطفا على ان وصلتها اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم ويلزم من ذلك فصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وابو علي مغتفر في السعة والاحسن تقدير ما زايدة فان قلت ما السبب في كون الغايات لا تقع اخبارا اذا قلت وكذا لا تقع صفات ولا صلات ولا احوالا اذا نص عليه سيبويه وجماعة من المحققين قلت لانها ضعيفة الجانب من حيث حذف ما يحتاج اليه حذفا لم يقع فيه النظر الى المحذوف بالكلية بل هو منوي ملاحظة وافتقارها اليه ثابت فاراد وا ان يكون عاملها لفظا ثابتا ظاهرا ليتقوى جانبها ولا يجعل عاملها محذوفا على جهة النذور ولا يظهر اصلا ليلا يجمع عليها الاحتياج من الجهتين فلا يحتمل ذلك فصل في الكلام على ما يضاف الى الجملة من اسما زمان وغيره تضاف اسما الزمان ظروفا كانت او غير ظروف المبهمة يشمل ما لا اختصاص له البتة كحين ووقت وما يدل على مختص بوجه ما نحو نهار وليلة وعشية قال الشاعر • عشية ما بي حيلة غير انني • وقول الاخر • ازمان قومي والجماعة كالذي • منع الرحالة ان تميل هميلا غير المحدودة صفة تاكيدية على ما زعم ابو حيان وليس كذلك لان نحو شهر مبهم وهو محدود فدلالته على المكية خاصة فقد خرج بهذا القيد ما كان محدودا من اسما الزمان وانه كان مبهما غير ان ذلك بشكل بمثل قوله • مضت سنة لعام ولدت فيه • ولكن قد يقال ان ترك التنوين فيه للضرورة والجملة صفة ولهذا جاءت بالضمير ولكن هذا الجواب انما يمشي على تقدير ان تكون الرواية فيه بكسر الميم واما ان ثبت انه يروى بها نفسه فيشكل لان اسم مبني حينئذ فان لم تكن الاضافة موجودة فلا وجه للبنا الى الجمل الخبرية على الشمول على ضمير راجع للمضاف والمضاف اليه المقدرين فتبني وجوبا ان لزمت الاضافة ظرفا وجوز بناءها ان لم يلزم الاضافة وصدر الجملة المضاف اليها بفعل مبني كقوله • على حين عاتبت المشيب على الصبا • وقلت الما اصح والشيب وازع • والمقتضي لرجحان المناسب التشاكل بين المتبوع والتابع كما تقدم بيانه فيما عليه من الاشكال قريبا فان صدرت تلك الجملة المضاف اليها باسم كقوله • تذكرت ما تذكر من سلمى • على حين التواجع غير دان او فعل معرب كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم جاز الاعراب في الظرف المضاف الى هاتين الجملتين باتفاق وجاز ايضا البنا خلافا للبصريين وفاقا للكوفيين وغسك البصريون بان سبب البنا مع الماضي قصد المشاكلة فلا وجه للبنا مع الاسم او الفعل المعرب ورده المصنف بانه لو كان سبب البنا قصد المشاكلة لكان بناء ما اضيف الى اسم مبني اولى لان الاضافة الى المفردة اضافة في اللفظ والمعنى بخلاف الاضافة الى الجملة فانها في التقدير الى مصدر والصحيح مذهب الكوفيين لورود السماع به قال الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين بالفتح في قراءة نافع وهذا يوم لا ينطقون بالفتح في قراءة عيسى ابن كثير وقال الشاعر • اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني • نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر • قال ابن هشام وقد سالني سايل من ابن تهب الصبا فانشدته • الم تعلمي يا عمرك الله انني • كريم على حين الكرام قليل • واني لاخزى اذا قيل مملق • سمحي واخزى ان يقال بخيل • ولم يبين وجه استخراج الجواب من هذين البيتين اللذين انشدهما وفيه غموض فنقسه قال المصنف واذا ثبت البنا قبل ما هو معرب بطريق الاولى وهو الاسم فالبنا قبل الفعل المعرب اولى لان اصله البنا وقد ظهر بما تقدم ان سبب البنا ليس قصد المشاكلة هو شبه الظرف المضاف الى الجملة بحرف الجزاء في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت وان قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين وان عليه وبدخولها عليه حدث له افتقار اليها والى ما بعدها فتبني حين وامثاله بان وجعل ذلك سبب البنا وان صدرت الجملة المضاف اليها بلا التبرية بقي اسمها على ما كان عليه وقد يجر ويرفع حكي الاخفش اتيتك يوم لا حر ولا برد بالاوجه الثلاثة فالفتح بنا لانه اسم لا التبرية

الجرمي

الصفة نحو يرى ما ترجون به الى الله او بعد تمامها فان قدر من تلك الجملة فهي صفة والا اضيف اليها اورده ابن عصفور بالبيت الذي انشدناه فان وقع متاخرا مع الاضافة قلت ولا وجه للرد بذلك فانهم لا يمنعون الاضافة عند مجيء الضمير بعد تمام الجملة مطلقا وانما يمنعونه حيث يقدر الضمير من تلك الجملة مضافا اليها لخلوها من الضمير والبيت من القسم الاخير على ما مر بان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف ويجوز في راي (الاكثرين) ما اضيف الى مبني من اسم ناقص مالم يشبه تام الدلالة

واما ان قدر من كلام اخر جاز كون الجملة صفة

قال الشارح المراد بذلك غير وبين ودون وشبهها من الاسماء التي لا تتم دلالتها على ما يراد بها الا بما تضاف اليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها النعت والتعريف والجمع وتعدم اشتقاقها والاشتقاق منها فان ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعل سبب البناء لكنه انتفى في الاضافة الى معرب واعتبر ذلك في الاضافة الى مبني قصد المشاكلة وبعضها احق بالبناء من بعض لكونه ازيد مناسبة كما ترى في غير من نحو غيرنا موقع الا وموقع لا نحو قاموا غير زيد وزيد غير بخيل ولا جبان وحكى الفراء ان بعض بني اسد وقضاعة يعربون غيرا على الفتح اذا وقعت موقع الا تم الكلام قبلها اولم يتم نحو ما قام احد غيرك وما قام غيرك وانشد الكسائي

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ... حمامة في غصون ذات اوقال

ومن شواهد بناء دون قوله تعالى ومنا دون ذلك بفتح نون دونه وهو في موضع رفع بالابتداء ومن بناء بين قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون بفتح النون وهو في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ومثله قول الشاعر

ولم يترك النبل المحاذف بينها ... اخا لا يرجى وما ثوده الهند

كذا اضبطه من يوثق بضبطه بفتح النون والجري قوم منهم الزمخشري وابن عصفور ومثلا مجيء غير في جواز البناء عند الاضافة الى مبني واستشهد بقراءة الحرميين والبصريين وحفص انه لحق مثل ما انكم تنطقون بفتح اللام على انه فتحة بناء وقراءة بعض السلف ان يصيكم مثل ما اصاب قوم نوح وبقوله

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم ... اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

على ان مثلهم مبتدا قال المصنف ولا ينبغي لمثل ان يجري مجرى غير لانه وان وافقه في ان دلالته على معناه لا تتم الا بما يضاف اليه فقد خالفه بشابهته التام الدلالة في قبوله التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه وكل ما استشهد وابه على البناء مخرج على الاعراب احسن تخريج اذ يحتمل ان يكون حق في الاية اسم فاعل من حق يحق ومثل حال من الضمير المستكن فيه واما مثل ما اصاب فمنصوب على المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير عاد على ما في قوله ومما توفيني الا بالله واما اذ ما مثلهم بشر فتقدم الكلام عليه في فصل ما الحجازية قال المصنف وانما يحتاج الى هذا اذا جاء غيرا وما بعده في المواضع المذكورة وهو وان كان اشهر من بناء مثل فهو ضعيف عندي لان الاضافة فيها ناشئة فلا ينبغي ان تكون سببا للبناء لانها من خصائص الاسماء قال المخرج قول بني اسد وقضاعة ما جاءني غيرك بفتح الراء على ان يكون المراد ما جاءك احد غيرك فنصب غيرك على الحال والا استثنا وسوغ حذف الفاعل انه بعد نفي العموم فيه مقصود وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير كقوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن اي لا يشرب الشارب ومن وقوعها بعد النهي قراءة هشام ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله اموتا اي ولا يحسبن حاسب وعلى هذا يحمل قوله غير ان نطقت واما قوله ومنا دون ذلك فعلى حذف الموصوف اي صنف دون ذلك وعلى هذا يحمل قوله غير ان نطقت واما قوله ومنا دون ذلك فعلى حذف الموصوف اي صنف دون ذلك وعلى هذا يحمل وحيل بينهم اي حول بينهم وقول الشاعر المخالف بينها اي خلافا فحذف الموصوف اي هنا انتهى كلام الشارح الذي نقلته باختصار من شرح المصنف قلت وفيه ان كلامه في المتن معلم ان في المسئلة خلافا وان ما ذكره هو راي الجل قال ابن هشام ولا اذكر في المسئلة خلافا ولكن المصنف نفسه خالف في الذي اشبه تام الدلالة واخرجه هنا ولم يذكر في اخراجه خلافا فليتامل وفيه ان الفاعل حذف فيما ذكره من القرات والحديث والنظم وليس كذلك فالفاعل لم يحذف في شيء من ذلك وانما اضمر عايدا على ما يفهم من السياق فان قيل قد بقي عليه تمام ما في الجملة ما في قول الشاعر مالك عندي

غير

غير سهم وجعبة ... وعنوك شديدة الوتن ... تريد بكفي كان من ادمي البشر ... فالجواب ان المضاف اليه اسم محذوف اي بكفي رام كان والمسئلة من حذف الموصوف مع كون الوصف جملة

فصل في الكلام على حذف المضاف وما يتعلق بذلك من الاحكام

يجوز حذف المضاف للعلم به اما بدليل عقلي نحو وجاء ربك واي اتاه امره لاستحالة المجيء او بدليل غير عقلي نحو ليوسف فنا لا تبتئس اي مكان فتال اي مكانا صالحا للقتال ملتقطه بعض السيارة كقوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية وكصيب من السما اي كذي صيب فحذف المضاف والتفت اليه بدليل الذي كنا فيها فاعيد الضمير الى القرية لا الى المضاف المحذوف وهذا من الاطراد وقد اجتمعا في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون كذا قيل وفيه بحث اما الاية فلا دليل فيها لانه لو صرح بالمضاف المحذوف لم يتعين الامر ان يقال فيها اما اولا فلان الكون في الحقيقة انما هو في القرية لا في الاهل واذا كان كذلك فالضمير انما يعود الى الوجه الذي استحقه وليس في الاصل مستحقا للمحذوف فنقل عنه الى غيره بل هو المذكور ايضا فانه لو قصد المجاز واعادة الضمير على الاهل على حد قوله تعالى ادخلوا في امم لصح عود الضمير المذكور الا ان الى لا هل على حد قوله تعالى ادخلوا في امم لصح عود الضمير المذكور واذا الرسل اقتت وقولهم الرجال واعضادها فمن زعم ان الضمير راجع الى المذكور دون المحذوف واما او كم من قرية اهلكناها فالاستدلال به واضح لان الاهلاك لاهل القرية لا للقرية فالاصل ان يقال اهلكناهم فعدل عن ذلك لاختيار المذكور واما قول الزمخشري انه لا يمتنع ان يكون مهلكة بالحقيقة فلا حذف فيه وانما الحذف في اوهم قايلون واهلها فغير مفهوم هو لان المراد تخويف هولاء فاذا اوقع الاهلاك بالاصالة والحقيقة على القرية لم يلزم اهلاك اهل القرية فلا يحصل التخويف المراد على ان لقايل ان يقول لا نسلم ان الضمير من قوله اهلكناها وقوله فجاءها عايد الى القرية ولم يجوز ان يعود على المضاف المحذوف كما في قولهم الرجال واعضادها على ما مر قياسا ان امتنع استبداده اي استقلاله مع قطع النظر عن مثل واسئل القرية لعدم استبداد القرية بالوقوع المسؤل عليها حقيقة وانت بصير بان هذا هو الشرط المتقدم في اول الفصل من حيث المعنى والا يمتنع استبداده بان يمكن استقلاله مع عموم اعتبار الحذف فسماعا اي حذف المضاف اذا ذكر يكون مقصورا على ما سمع ولا يتعدى به محل السماع كقول الشاعر

وما في تميم يبتغي مثله بها ... دشاعة سلمى يا لسلمى لنا معا

اي ابو سلمان فحذف المضاف واقيم المضاف اليه للضرورة والمازني واحد المازنية وهي من الدروع البيضا وقال الاصمعي المازنية السهلة اللينة حكاها الجوهري في الصحاح وقول الاخر

فهل لكم فيها اتى طيب بها ... اعني النطاسي حذيما

اي ابن حذيم وكقول الاخر

عشية مر الحارسون بجرمها ... قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

اي ابن هوبر وسؤال وهوا نه كيف يجتمع قولهم في هذه المسئلة مع قولهم في باب التوكيد اذا قيل زارني زيد يحتمل ان تريد غلام زيد او اباه او نحو ذلك مع ان المذكور هنا يمكن استبداده بالحكم وقد يخالفه في التذكير ان كان المضاف مثلا كقول حسان رضي الله عنه

يسقون من ورد البريص عليهم ... بردى يصفق بالرحيق السلسل

اذا كان المعنى مثل بردى وقد يحذف مضاف ومضاف اليه ويقام ما اضيف اليه (الثاني او ما اضيف اليه صفة) محذوف مقام ما حذف فيهما ان مسئلتان مشتركتان في حصول حذف المضاف والمضاف اليه فيهما ويختلفان فيما اقيم مقام المحذوف فالاول اقيم فيها ما اضيف اليه الثاني كقوله تعالى تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران اعين الذي يغشى عليه ومنه قبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول وجعل ابن هشام في المغني من ذلك قوله تعالى فانهما من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب قلت وليس بمتعين لجواز ان يكون من تعليلية اي تعظيمها ناشئ من التقوى وعليهما فلا حاجة الى تقدير مضافين والثانية اقيم فيها ما اضيف اليه صفة الثاني محذوفة كقوله

ولا الحجاج صاحب عينتين ... مثل عيني بنت ما تغلب

اطرفها حذرا القصور اي يريد ولا الحجاج صاحب عينين مثل عيني بنت ما تغلب فحذف المضاف والمضاف اليه وهما صاحب عينين وحذفت صفة الثاني

قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم ومنها قوله تعالى واسئل القرية بتقدير الاولى

الحي

وهناء

الثاني

وهو مثل واقيم ما اضيف اليه مثل وهو عيني مقام ماحذف فيهما حذفت ثلاثة اسما متجاورة وفي الثاني قبلها حذف اثنان متجاوران وعبارة المصنف توهم في هذه المسئلة ان المضاف والمضاف اليه حذفا معا وكذلك عبارته في المسائل بعدها وليس كذلك وانما يحذف فيهن مضاف فقط ثم يقام المضاف اليه مقامه ثم يحذف ذلك الثاني ومن هنا اكتفى النحويون عن قولهم هذه المسائل بقولهم قد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه والذي رامه المصنف استقرأ التراكيب الواقعة في كلامهم

مضاف ج

بالنسبة الى تعدد المحذوف وقد يقام مقام مضاف محذوف الى محذوف قائم مقام مايليه رابع كقوله

• بعض الاكياد القلوب • باعين وجرة حسن عين • التقدير يمثل العين ظبا وجرة فهذه اربعة اسماء مضاف اولها الى ثانيها وثانيها الى ثالثها وثالثها الى رابعها وقد يستغني بمضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث كقوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول التقدير بعض من اثر حافر فرس الرسول فحذف الثاني والثالث واستغني عنهما بالاول والرابع وقد يقال المضاف الى المضاف الى الرابع هو الثاني وذلك محذوف مستغنى عنه لاثابت مستغنى به وقد يكون التركيب هكذا وقد يستغني بمضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث ولكن الثابت فيما رأيته الان هو ماكتبته ويجوز بالمضاف المحذوف اثر عاطف متصل او منفصل بلا مسوغ

الى المضاف ج

بمضاف مثل المحذوف لفظا ومعنى مثال المتصل قولهم ما مثل ابيك وامثل ابيك يقولان ذلك وقول

الجر ج

الشاعر • اكل امرئ تحسبين امرءا • ونار توقد بالليل نارا • انما مثل ابيك ومثل ابيك يقولان وكل امرئ وكل نار فحذف بعد العاطف المتصل مثل الثابت لفظا ومعنى ومثال المنفصل بلا قولهم

السابق

ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء شحمة فحذف بعد العاطف المنفصل بلا نظير المضاف السابق لفظا ومعنى وهو كلمة كل ومثله قول الشاعر • ولم ار مثل الخير يفعل الفتى • ولا الشر

ياتيه امرء وهو طايع • وقال الشارح والجمل في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس وظن بعضهم ان الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي او استفهام وليس ذلك بشرط بل يجوز مع عدمهما وربما

جر المضاف المحذوف دون عطف كقوله رحم الله • اعظم دفنوها بسجستان طلحة الطلحات • اي اعظم طلحة الطلحات وهو عند البصريين مسموع والكوفيون يقيسونه ومنه قولهم مورت باليمين يتم فلان بخفض يتم قال المصنف فخفض عيا تقدير اي يتم فلان وحكاه الفارسي واجاز غيره ان يكون بدلا عيا حذف مضاف تقديره يتمي فلان وقال السيرافي الخفض عيا اضمار من اي من يتم عدي ومع عاطف مفصول بغيره كقراءة من قرا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كقوده المصنف عرض الاخرة فصل في الكلام عيا الفصل بين المضاف والمضاف اليه يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة ان تعلقا به مثل الفصل بالظرف قول الشاعر

ماما

• لما رات شايكا استعبرت • لله در اليوم من لامها • فصل بالظرف المتعلق بالمضاف ومثال الفصل بالجار والمجرور قول الاخر • لانت مهتاد في الهيجا مصابرة • تصلي بها كل من عاد اكبرانا • ففصل بها متعلقين بالمضاف قال المصنف في الشرح فندا من لحق الفصل لانه فصل بمعمول المضاف وصرح بجوازه في الاختيار كقوله عليه الصلاة والسلام في حق ابي بكر رضي الله عنه هل انتم تاركوا لي صاحبي قلت يحتمل عدم الاضافة بان يكون النون محذوفة لحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من احد وقول الشاعر • ولسنا اذا تابون سلما بمذعني • لكم عنوانا ان شئتم شئتم • قال وفي كلام من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعى لها في رداها والا

بالظرف وكقول الاخر هما اخوا في الحرب من لا اخا له وهذا في الفصل بالمجاور

يتعلقان بالمضاف فيضعف اي فالفصل بهما يقع بضعف كقوله • لما خط الكتاب بكفه يوما • يهودي يقارب او يزيل • فندا في الفصل بالجار والمجرور وقلت الذي يظهر ان التعليق في هذا المضاف لان اخو بمعنى ناصر فيكون من القوي لا من الضعيف ومثله في الضعف الفصل بمعمول به متعلق بغير المضاف كقول جرير تسقي امتيلحا بذي المسواك والوصف بمخبتين فصار مملة مجازة موصوف بعضها الى بعض فالاك اصفا للماء وارق له والامتياح الاستيكاك ولذلك المسيح مصدر ماح فاه ولو قال ممجول لغير المضاف لكان خيرا لان التعلق في عرفهم انما يقال في الظرف وشبهه وكذا الفصل بفاعل مطلقا سواء كان العامل المضاف فيه كقوله

• الجب ايام والده به اذ بلاه فنعم ما جلا • (وكان معمولا للمضاف كقوله نري امسهما الموت تعمي ولا تعمي ترعوي عن تفضل اهوانا العزم اي ولا ترعوي ان تبغضني اهوانا العزم ونري في اول البيت بالنون لا بالياء كذا رويته وتعمي وتعمي بهم اولها من اصمى واني تقول اصميت الصيد اذا اقتلته واثبت قراة واتممت الصيد اذا رميته فمات وهو غايب تحنك والمعنى ان سهام هذا الشخص تقتل بها الغزلان بحيث يموت من نصيبه وهو بمراه ولا تهمل ان يخيب فيموت بعد الغيبة عنه وبدا كقوله • كان بروقن ربا عصام • زيد حماره ق بالليمام • ونحت كقوله تخوت وقد بل المرازبة سيفه • من ابن ابي شيخ الاباطح طالب • اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح وقد ذكرني الكافية الفصل بما كقوله • هما خطتا اما اسار ومنة • واما دم والقتل بالحر اجدر • وفصل ملغى في المعنى لا في العمل كقول الشاعر • باي تراهم الارضين حلوا • اي باي الرضين تراهم حلوا فان كان المضاف مصدرا جاز ان يضاف نظرا ونث الى فاعله مفعولا بمفعوله اما في النظم فلقوله • فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة • وكقول الاخر • تنفي يداها الحصى في كل هاجرة • نفي الدراهم تنقاد الصياريف • فمن رواه فان نكاحها احل شيء • فان نكاحها مطر حرام فبين رواه بنصب الدراهم وجر تنقاد وخرج مطر ولا ضرورة في شيء من ذلك واما في النثر فلقراءة ابن عامر رضي الله عنه وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وهي ثابتة بالتواتر ولا عبرة بما ارتكبه الزمخشري في هذا المحل من السفاهة التي لو وقفت لسكبت عنها واما عوده في ذلك كثير من النحاة بان مثل ذلك يجوز في الشعر والكلام قال المصنف وتوجيه هذه القراءة في قياس النحو قوي وذلك من وجوه احدها كون الفاصل فضلة فانه يبذل لك سماح لعدم الاعتداد به والثاني كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدرا التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم تستحمل العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استحماله لانهم قد فصلوا بالاجنبي كثيرا فاستحق غير الاجنبي ان يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقا وربما فصل اسم الفاعل المضاف الى المفعول بمفعول اخر وجار ومجرور واما الفصل بينهما بالمفعول اخر فكقراءة بعض السلف ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بجر الثاني ان لم يخلف فصل به بينه وبين مفعوله الاخر المضاف اليه وهو رسله واما الفصل بينهما بالجار والمجرور فكقول النبي صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي وقد تقدم ما عيا الاستدلال بذلك قال الشارح وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالقسم في النثر حكى الكسائي هذا غلام والله زيد قلت وكانه ذكر هذه المسئلة استدراكا عليه وليس باستدراك حقيقة لانه نص عيا هذه المسئلة في اخر باب حروف الجر فصل في الكلام عيا اعراب المضاف الى ياء المتكلم وعيا احكام تختص ببعض الكلمات المضاف الى ياء المتكلم الاصح بقاء اعراب المعرب اذا اضيف الى ياء المتكلم ظاهرا حال من الاعراب في المثنى مطلقا اي في الحالات الثلاث رفعا كحا، غلامي ونصبا كرايت غلامي وجرا كمررت بغلامي وفي الجموع عيا حده اي حد المثنى وهو جمع المذكر السالم غير مرفوع فشمل حالتي النصب والجر نحو اكرمت مكرمي واساءت الى مسيئي ذلك لان رفع المثنى بالالف ونصبه وجره بالياء وهما موجودان في الحالتين الثلاث ونصب المجموع عيا حده وجره بالياء وهي موجودة فالحكم عيا كل من الصنفين بالظهور في تلك الحالات وفيما سواها اي ما سوى المثنى والمجموع عيا حده حال من الوصول المجرور بفي يريد بذلك انه يحكم عيا المضاف المجرور من نحو مررت بغلامي ان اعرابه ظاهرا فتكون الكسرة التي عيا الميم في هذه الحالة علامة الجر وهذا مخالف لرأي ابن الحاجب في المسئلة فانه يقول بان الاعراب فيه تقديري في هذه الحالة كما هو تقديري عند هما جميعا في حالتي الرفع والنصب وقرر ابن الحاجب الدليل عيا ان ذلك بما بسطه ما ذكره الرضي في شرح الكافية حيث قال وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة للكلام وهو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته في نفسه اولا والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق

وقول الاخر ج

تصحيح ج
خاص بالشعر والصحيح جواز مثل ذلك في النثر بهذه القراءة وبحكم بها دليلا وقد حكين في النهاية عن الكوفيين ج

نيب وعدوه ج

مجرورا ج

فان قيل لم لا يجوز ان يكون
معربا بالاعراب التقديري
حال الرفع لوجود سبب ضعيف

ذكر ج

(قبل ١)

لي سماع قلت وقد نقل بعضهم ان ابن مسعود قرا كل الخبيث آتي اكله فيمكن ان يستشهد بها لذلك
وبالاضافة الى الظاهر الموكد عن الاضافة كقول كثير • كم قد ذكرتك لو اجزي بذكركم • بالله
الناس كل الناس بالقمر • وقول الفرزدق • انت الجواد الذي ترجى نوافله • واجد الناس
كل الناس من مضر • واقرب الناس كل الناس من كرم • يعطي الرغائب لم يهمم بها قتار • وزعم
ابوحيان انكلا الموكد بها لا تضاف الا الى ضمير راجع الى الموكد وزعم ان كلا في هذه الابيات وقعت
مثلها في اطعمنا شاة وليست توكيدا قال ابن هشام وليس كما قال الذي منعت بها دلالة
على الكمال لا على عموم الافراد قلت وجعلها في الابيات دالة على الكمال امدح لان التفضيل على
اهل الكمال هو المعتد به واما ادخال ذوي النقص في المفضل عليهم فليس في ذلك مدح معتبر
• اذا انت فضلت امرأ ذا بناصة • على ناقص كان المديح من النقص • ومن الابيات المشهورة
في هذا المعنى • الم تران السيف ينقص قدره • اذا قيل هذا السيف خير من العصى • •
ولا يستغني بنية اضافة اي اضافة كل خلافا للفراء والزمخشري فانهما اجازا قطع كل الموكد بها عن
الاضافة لفظا والاستغنا باضافتها نية تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها المصنف على ان كلا حال
من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة
لفظا وتقديرا لتنصيرنكرة فيصح كونها حالا والاجود ان يقدر بكل بد لا من اسم ان وانها جاز ابدال
الظاهر من ضمير الحال بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتن ثلاثتكم فان قلت يلزم عليه ابدال كل
العوامل وهو شاذ قلت اضا يكون كذلك على القول بان العامل البدل مقدر واما على القول بان
عامل المبدل منه فلا يلزم ذلك ولو سلم فقد يقال انما يكون ابدالا كل للعوامل شاذا اذا كانت
على الهيئة التي تكون بها توكيدا وليست هنا كذلك ولا يثنى اجمع ولا جمعا خلافا للكوفيين ومن
وافقهم كابن خروف قال هو القياس على تثنية اخم وخمرا ومن منع تثنيتها فقد تكلف وادعى
ما لا دليل عليه قال المصنف والصحيح المنع لاستغنا العرب بكلا وكلتا عن تثنيتها ويتبع كلا اجمع
فيقال قبضت المال كله اجمع وكليهما جمعا فيقال هرمت الدار كلها جمعا وكلهم اجمعون نحو
فسجد الملايكة اجمعون وكلهن جمع حاجات الزينبات كلهن جمع وقد يغنين اي اجمع
وفروعه عن كل كقوله تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين قال فبعزتك لاغوينهم اجمعين
وقد يتبعن بصيغة المبني لما لم يسم فاعله من الاتباع والضمير النايب عن الفاعل عايد الى اجمع
وفروعه بما يوازنهن من كتع وبصع وبتع فيقال اجمع اكتع ابصع ابتع وجمعاء كتعاء مشتق
من قولهم يوم كتيع اي كامل وتكتع الجلد تقبض وابصع بالصاد المهملة قال الجوهري وقد يقال
بالمعجمة وليس بالعالب قال والبصع اي بالمهملة سمعته من بعض النحويين ولا ادري صحته
وقالوا ابي مني تكرع ولا تبصع اي ولا تروي ففيه معنى الغاية وابتع من قولهم فرس بتيع اي
طويل العنق مع شدة هكذا قيل ولا يخفى ان هذا تكلف ظاهرا وقد حمل ذلك بعضهم على ان ادعى
ان هذه الالفاظ لا معنى لها مفردة وانما تفيد تقوية الاول كما في قولهم حسن بسن وشيطان
ليطان وتطاير ذلك بذا اتوتيب اي يوتي بكتع ثم ببصع ثم بتبع اود وه بتقدم ايهما شيت وظاهر
هذا الكلام التخيير وقال المصنف في الشرح ان الاحسن الترتيب وفي شرح الكافية انه ايضا الاكثر
وقد يغني ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع كقوله • تحملي الزفاء حولا اكتعا • وقول الاخر
• تولوا بادر وابرزوا تقونا • بنعمان بن زرعة اكتعينا • وقول الاخر وسايره بادالي الشمس اكتع •
وقال ابن عصفور الاولان من باب الضرورة واولهما اقبح لان فيه ضرورتين والكتع في الثالث
بدل لا توكيد ويرده ان الكتع لم يستعمل تاليا للعوامل ثم ما الفرق بينه وبين الاولين وقد يما
نصب اجمع وجمعا حالين حكى الفراء اجمعني القصر اجمع والدار جمعا بالنصب وذلك على
تاويلها بشكتين وقد اولت كل بالنكرة مع انها انما تستعمل مضافة في الغالب في قولهم كريت
بهم فما نصب على الحال فانه يجوز ذلك فيها لانها في الاصل لحق واولى وهو اوضح على راي من زعم
علمية اجمع وما تصرف منه لان الاعلام تبت لها جواز التنكير وجمعا كلها على الاصح وذلك
ان الفراء لم يجز في اجمعين وجمع ومن صحح النصب القاضي عياض وقال انه حال وقيل هو

توكيد

مثلي

كل شاة

كلهم

كتعا بصعا بتعا ولدا البينهم

اجتمعوا

كلاهما

توكيد لفظي منصوب محذوف اي اعنيكم اجمعين وهو مبني عليا جواز حذف الموكد وبا في الخلاف
فيه ولا يجيز البصريون الحالية في شي من هذه الالفاظ لانها معارف وكلام المصنف يوهم انه لا خلاف
في اجمع وجمعا وليس كذلك وقد ترادف جمعا مجتمعة فلا يفيد توكيدا ومنه الحديث كما
تنتج البهيمة بهيمة جمعا قال ابن الاثير اي سليمة من العيوب مجتمعة الاعضا لا جدع
بها ولا كي وجاز الشلو بين مثل ذلك في اجمع وحمل عليه قول الشاعر • اريي عليها وهي فوق
اجمع • هو بامن قول الكوفيين انه توكيد للنكرة وهو حسن لان مراده بايله وصف الفرس بانها
طويلة بدليل قوله • وهي تلا ثة اذرع واصبع • فكانه يقول ومن ادلة طولها انها نوع مجتمع لم ينقص
منه شي ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه الا اذا اتحد معنى عامليهما كذهب زيد
ومضى عمر وكلاهما قال الاخفش مات زيد وعاش عمر وكلاهما ليس بكلام بخلاف انطلق زيد وذهب
عمر وكلاهما قال ابوحيان القياس منع هذه ايضا لتوارد العاملين على معمول قلت وقد مر ان
الاخفش يرى ان العامل في النعت والبيان والتوكيد هو التبعية لا العامل المتبوع ويسقط
في باب النعت على جواز مثل ذلك جاء زيد وابي عمر والعاقلان وان العامل التبعية ثم نقل المصنف
في شرح الكافية عن الاخفش ان العامل احدهما ويجب ان يكون الاول ويكون الثاني تاكيدا
له ومن هنا صح له ان يسمي الاسمين معطوفا لان الثاني انما يذكر مع العامل توكيد للعامل
الاول ولولا هذا التاويل لكان متهما لعطف الجمل ولم تتم العبارة التي في الكتاب وان افاد
توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين وفي شرح المصنف ان بعض الكوفيين اجاز وان لم
يفد وهذا ابعد جدا وكيف يجيز عاقل التكلم بشي مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح
العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد واعلم ان المنكرة تارة يكون معلوم المقدار كعشرة ايام
وليلة وشهر وتارة لا يكون كذلك كرجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فعلى الاول الخلاف
في امتناع تاكيده كما نقل المصنف في شرح العمدة والاول فيه خلاف فذهب اكثر البصريين المنع
وذهب الاخفش منهم مع الكوفيين الى الجواز واختاره وليس ببعيد لا حقان تعلق الفعل ببعض
ذلك المجرود فتحصل فايدة التوكيد واستشهد واعلم ذلك بقول الشاعر • يا ليتني كنت صبيا مرضعا •
تحملني الزفاء حولا اكتعا • وقول الاخر • قد صرت البكرة يوما اجمعا • وقول الاخر • ثلثت حولا كاملا
كله • لا تلتقي الا على منهج • على هذا الايشترط تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم ولا يحذف
الموكد بفتح الكاف وهو المتبوع ويقام الموكد بكسر الكاف وهو التابع مقامه اي مقام المحذوف
على الاصح وهو قول الاخفش والفارسي وابن جني وثعلب وموافقيهم قال ابن هشام في مغني
اللبيب وهذا اول من ذكره الاخفش منح في الذي رايته زيد ان يوكد العايد المحذوف بقولك
نفسه لان الموكد مزيد للطول والمحذوف مزيد للاختصار وتبعه الفارسي فرده في كتاب الاغفال
قول الزجاج في ان هذا ان لساحران ان التقدير ان هذا ايهما ساحران فقال المحذوف والتوكيد
بالاسم متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصايص لا يجوز الذي ضرب نفسه زيد
كما لا يجوز اضمام اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف
عامل المضمر الموكد كضربت زيدا الا ان يقصد به تقوية ايضا فان سيبويه سال الخليل عن
نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف تنطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما
ساحليان انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما وانا قهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول
العرب ان محلا وان مرتحلا وان ما لا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه موكد بان وفيه نظر فان
الموكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما قال الاخفش من حذف العايد
في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو
قايم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يوكدون وانما حذف الشي لدليل وتوكيده فلا تنافي
بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت ولا يفصل بينهما بما خلافا للفراء فانه اجاز مررت بقومك
اما اجمعين او بعضهم وهو مشكل فانه ان كان بعضهم عطفا على اجمعين فباطل لانه لا يكون
موكدا بل مخصصا وان كان عطفا على قومك فلم يوت لا ما بتقييم ولان اما غير سايغة

كلاهما

الخلق

واحد

ومعطوفا عليه

حاملة وتقرر معناه والحذف
منافٍ لذلك وهو لا كلهم ممن
للخليل وسيبويه ٢ مج

الا التوكيد ولا جاز ان يقال
الحاء اجمعين وهو الحق
لكنه حديث فتامل جدا

واذا قدرا ما بهم اجمعين كما قبل يجاء تقدير سيبويه والخليل فالمقاسمة بين الطرفين وبين بعضهم
لكن يبقى النظر في كون القوم موافقا يجاء حذف المؤكد وبقاء التاكيد واجرى في التوكيد مجرى كل ما
افاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل والعبد والرجل فقد سمع من كلامهم اخصبنا
ضرعنا وزرعنا ومطرنا سهلنا وجبلنا وضرب زيد يده ورجله وسمع ايضا ضرب زيد ظهره
وبطنه وهذا في الاصل من بدل الاشتمال او بدل البعض ثم استفيد من المعطوف عليه معا معنى
فاجرى مجراه في التوكيد فالمعنى في الاولين اخصبت اموالنا كلها ومطرنا اما كنا كلها يجاء حذف
المضاف من المتبوع والمعنى في الثالث والرابع ضرب زيد كله لانه اذا بدا كر ذلك في مقام
ارادة الاحاطة والشمول وزان استعمل مثله لاني هذا المقام فلا يجري مجرى التاكيد وانما يكون
من بدل البعض لكن يبقى النظر في شيء وهو انا اذا قلنا مطرنا سهلنا وجبلنا مثلا وجعلنا ذلك
تاكيدا باعتبار كل فالتاكيد انما هو مستفاد من مجموع الثاني والاول كما مر ونحوه فدفع كل واحد منهما
يجاء انفراده بما اذا هو فتامله ولا يلي العوامل شيء من الفاظ التوكيد وهو باق يجاء حاله في التوكيد
الاجمعا وعامة مطلقا اي في الابتداء تقول جميعهم وعامتهم يجدونك ومررت بجميعهم وعامتهم
وذلك لقلة استعمالها في التاكيد واحترز بقوله وهو يجاء حاله في التوكيد من نحو قولك طابت نفس
زيد وقرت عينه فحذفوا منهما في هذه الحالة في التوكيد فان مدلولهما في هذه الحالة
الروح والعين الباصرة والمراد بهما في التاكيد ذات الشيء والا كلا وكلتا في الابتداء نحو كلهم
اتيته يوم الجمعة قوداً قيل ان الامر كله لله وعن بعض العرب كلاهما بالفاء وفي التنزيل كلتا الجنتين
اتت اكلها وقال الزاجز كلتاهما قد قرنت بزايده مع عينه اي عينا لابتداء بقلة بان يرد فاعلا
او مفعولا او مجرورا قال الشاعر فبعد رعيناها كلتانا وهو ناها هل وقالوا اليها وثمرا وقدوه سيبويه
اعط وقال الاخفش فقد موا ماية واستاخروا ماية وقتادة واعلى طبقتها عودا ومن ثم غلط
ابن الحاجب من قال في قوله الشاعر ثلاثتهن قتلت عمدا انه كان يمكنه نصب كل بقلت فلما
لم ينصب دل على انه ليس بضرورة فقال اذا اضيفت كل الى المضمر فلا يقع كل الا توكيدا او مبتدا
قلت وانما كان كذلك لان المبتدا عامله معنوي فليس ببعيد من التوكيد فانه عين لنفسه في انه
لم يباشر عاملا لفظيا وهذا الذي قاله به يرد ايضا يجاء من قال في كلهم لم اصنع انه ليس بضرورة
لتمكن الشاعر من نصبه واسم كان في نحو قوله الامام علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه فلما بتيتنا
الهدى كان كلتانا علي طاعة الرحمن والحق والتقى ضمير الشان لا كلتنا حملا يجاء الكثير فانه اذا
جعل اسم كان ضمير الشان كان كلتنا مبتدا مخبرا عنه بقوله علي طاعة الرحمن والجملة خبر كان
فلم يخرج كل عما هو الكثير فيها واذا جعل كل اسما كان استحالا لها يجاء ما ثبت لها بقلة فانما حينئذ
ليست بتوكيد ولا مبتدا فالعدول عن الاول الى الثاني من غير ضرورة خروج عن نهج الاستقامة
لفظا ومعنى معرفة كان او نكرة انتا لا توكيد نحو طعمنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت
بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة لا
مضافا الى معرفة فتقول كل رجل قايم وكل امراة قايمة وكل رفيقين متعاونان وكل غلمان
اشتريتهم صالحون وكل ما اتخذ منهم صوالح هذا في كل المضاف الى النكرة بالنسبة الى خبره واما لو كان
ما فيه الضمير من جملة اخرى فانه لا يلزم اعتبار المعنى كقوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت
وهو اعلم بما يفعلون ومن هنا يظهر بطلان اعتراض ابي حيان يجاء المصنف فيما تقدم بقوله
عنيتره اجادت عليه كل عين ثوة فتركن كل حديقة كالدرهم فان كان ما اضيف اليه كل معرفة
لم يجب مراعاة المعنى بذلك اعتبارا للفظ واعتبارا للمعنى نحو كلهم قايم او كلهم قايمون
وقد مر الكلام يجاء هذه المسئلة في باب الاضافة وسقنا كلام ابن هشام في ذلك فتذكره
ولا تعوض في اجمعين الى اتحاد الوقت بل هو كل في افادة العموم مطلقا خلافا للفراء
فانه زعم في مثل قولك قام القوم اجمعون انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت واحد
وليس كذلك عند البصريين فانه عندهم انما يفيد التوكيد فقط ولا تعرض فيه الى اتحاد
الوقت ولا الى عدمه ويدل لهم قوله تعالى حكاية لاعوانهم اجمعين اذ من المعلوم ان

اعوانهم

وبمعنى المعطوف

وغيره

وكلاه

انواعهم كلهم لا يكون في وقت واحد فصل في الكلام يجاء التوكيد اللفظي والاحكام المتعلقة به
التوكيد اللفظي اعادة اللفظ مرة او اكثر كما في قوله عليه الصلاة والسلام نكاحها باطل باطل وقال الشاعر
الا يجاد حبذا احبذا تحملت فيه الاذى وقع الاسنة اذ وقع بالتكرار ولا يزيد يجاء على ثلاث مرات قال واما
قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتاكيد بل
كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قيل هذا
القول ثم يذكر الله تعالى معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اي بهذا فلا يجتمعان يجاء معنى واحد
فلا تاكيد وكذلك قولي لاي ريكما تكذبان في سورة الرحمن او تقويته بموافقه معنى كما في قول
طفيل العنوي فقلن يجاء القوم اوفى ولم يشرب اجل جيرانا كانت ابيحت دعاثره وفي
كلام المصنف مناقشة من وجهين احدهما ان قوله بموافقه معنى ظاهره في افادة المرادف وفي اصول ابن
الحاجب ان بطلان من قولك زيد عطشان فطلبان ليس بمرادف بدليل انه لا يفهم وكل من المترادفين
يصح افراده والجواب ان هذا توكيد لفظي وهو خارج من تعريف المصنف الثاني انه لو كان حقه ان يقول
تقوية اللفظ باعادته او بذكر موافقه ليدل بهم باختصاص التقوية بمسالة المرادف واعلم ان التوكيد
اللفظي يجري في الالفاظ كلها ولذلك قال المصنف اعادة اللفظ فشمل الاسم نحو جاء زيد زيد معرفة
كان كنكرة او نكرة نحو فنكاحها باطل باطل والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم والمركب جملة
كان كقوله ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لكل الله لكل الله او شبه
جملة كقول الكميت ولادة السوء قد طال مكثهم مختام ختام العنا المطول وهنا فايدة وهي انه قد علم
اشتراط اتفاق معنى المؤكد والتاكيد اللفظي واورد بعض الفضلا يجاء هذه القاعدة اشكالا فيما اذا قال
الزوج انت طالق انت طالق وقصد بالثانية التاكيد فانه لا يقع الا واحدة والحالة هذه فقال الجملة
الثانية لا جايز ان تكون خبرية لان الجملة الخبرية عين الانشائية وشرط التاكيد ان يكون من جنس
الاول ولا ان تكون انشائية والا وقع طلقتان واجاب عنه القاضي تاج الدين السبكي باختيار انها
الانشائية ولا يلزم ما ذكر فانها انشاء للتاكيد ولا يقع بانشاء التاكيد شيء وليست بانشاء لا يقع فاشتركت
مع الاولى في اصل الانشاء وافترقتا فيما انشاءاه وفيه نظر وان كان المؤكد به ضميرا متصلا او حرفا غير
جواب لم يعد في غير ضرورة الا يمثل عامده اولا مفعولا يحتمل قوله المؤكد به ان يكون معناه الذي
يقع التاكيد به اي في التاكيد اللفظي فلا ضمير في المؤكد وبه في موضع رفع ويجوز ان يكون في المؤكد ضمير
مستتر ويكون قوله به في موضع نصب والباء راجعة الى التوكيد اللفظي اي وان كان المذكور التاكيد
اللفظي وهذا اولى ليحسن قوله لم يعد اذ لا يحسن ان يقوله بعد ان ذكره التاكيد لانه يصير هكذا فان كان
التوكيد ضميرا متصلا او حرفا جوابيا فان كان الاخير اي حرفا جوابيا فانه تكريره بلا شرط في النثر والشعر فتقول
في جواب من قال ازيد قايم نعم نعم قال الشاعر لا لا افوه بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا ومعاهدا
وحكم ما كان مستقلا حكم هذا القسم كقولك جاء زيد وكقول الشاعر فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك
اتاك اللاحقون احبس احبس وان كان ما يقصد تاكيده ضميرا متصلا او حرفا غير جواب فانه لا يجاء
الا منفصلا بمثل ما هو متصل به اولا او مفعولا وذلك اذا اردت توكيد الضمير من قولك قمت بمثله
فلا بد ان توصله بمثل ما هو متصل به اولا فتقول قمت انت وكذا اذا اردت توكيد الحرف في مثل قولك
الدار زيد فيها فلا بد ان تصل الحرف بمثل ما هو متصل به فتقول الدار زيد فيها قالوا واشار المصنف
بقوله في غير ضرورة الى مثل كلام المصنف يوهم ان الضرورة راجعة الى كلتا المسئلتين اعني مسئلة
الضمير ومسئلة الحرف الذي ليس بجواب وليس كذلك في نفس الامر فانه لا يجيء احد قصيدة الا في
الضرورة ولا غير ما تم اقول من اين لهم في مثل قولنا قمت قمت ان التاكيد للضمير المتصل ولم لا يجوز
ان يكون التاكيد المجموع الجملة وكذلك في مثل زيد في الدار يجوز ان يكون المؤكد مجموع الحرف
ومجروره لا الحرف وحده قال الشارح واشار الزمخشري في المفصل الى انه يجوز في تاكيد الحرف
غير الجوابي ان يقال ان ان زيدا قايم قال المصنف وقوله مردود لعدم امام يستند اليه وسماع
يعتمد عليه ولا حجة له في قول الشاعر ان الذي بحكم مامرء من قد اجاره قد ضيعا

حبيب

فثلك

علي الاستفهام اي انت طالق ثلاث طالق
اذا كان تاكيدا والجواب عنه

ابوع

ثمود

قول الشاعر فلا واسد لا يلقى لما بين
ولا لما سهم ابدا دوا وقول الاخر
وصاليات كما يوشفين قمت

قمت

في الدار

فانه من الضرورة وقوله او مفعولا انما يعود الى المحرف غير الجواني ولفظه لا يعطيه ظاهر كقول
الشاعر ، حتى يراها وكان وكان ، اعناقها مشنوءة وذنات يقرن ، جعلوا الوكد هو كان فقط وفيه
ما قد عرفت وكقول الكميت ، ليت شعري هل ثم هل اتيتهم ، ام تخونن من دون ذاك الردى ،
ومن الفصل المسوغ الفصل بوقف كقوله ، لا ينسك الا سي تاسيا فما ، ما من حمام احد معتما ، وان
عدا ولا يعهو فظاهر احتيج عند الوكد بضمير فقولك مررت بزيد به نرجح على قولك مررت بزيد
ومنه قوله تعالى في رحمه الله هم فيها خالدون فالاشارح وبعضهم يعرب نحو به وفيها مستدلا
وفصل الجملتين بتم ان امن اللبس اجود من وصلها نحو كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان بني هشام استاذنوني ان ينكحوا بنتهم
عليا فلا اذن ثم لا اذن ثم لا اذن وثم الواضحة في هذا المحل للتدرج في الارتقاء واحتزن بقوله
اذا من اللبس من ادخصل ليس يشتك الحرف الفاصل حينئذ نحو ضربت زيدا لانك لو اتيت بثم هنا
او هم ان الثاني غير الاول ويؤكد بضمير رفع المنفصل المتصل مطلقا اي سواء كان المتصل مرفوعا
نحو قمت انت او منصوبا نحو اكرمتك اياك او مجرورا نحو مررت بك انت فاما المرفوع فهو من باب
تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا لان الضرورة داعية اليه الخ لغة لانه لا يجوز تكريره
متعلقا بالعامل ليلا يصير المتصل غير متصل واما المجرور فانما اكد بالمنفصل لانه لا ضمير المجرور المنفصل
حتى يؤكد به فما سيجيء له للمرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب
ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياك لكنهم تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته
هو للمرفوع المتصل لغوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصوف فيه الكوفيون
ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما تقدم في باب المضمر وجعل المنصوب المنفصل
في نحو رايتك اياك توكيد الا بدلا وفاقا للكوفيين قال المصنف يجوز في المتناسبان مجيء واحد
فان قلت انت توكيد اجماعا فلا مناسبة واعترض بانهم لم يجعلوها ايجاب التوكيد بل على
اجازته واجازة البدل وهذا مذهب البصريين لكن ينبغي ان يقولوا بترجيح التاكيد في نحو قمت
انا وقمت انت لان البدل في قوة المباشرة للعامل والمرفوع المتصل لا يلي عامله بخلاف التوكيد
بل لو قيل بتعينه لكان حسنا ويؤيده انك لا تسمع الناس يقولون في مثل اسكن انت وزوجك
الجنة اذ انت غير توكيد باب النعت وهو التابع جنس يشمل جميع التوابع
المقصود بالاشتقاق فصل يخرج بقية التوابع وانما قال المقصود بالاشتقاق ولم يقل التابع المشتق
ليخرج ما كان في الاصل مشتقا ثم غلب كالصديق تابعا لابي بكر فانه عطف بيان لا نعت لانه مشتق
في حال تابعيته غير مقصود وقوله وضعا او تاويلا تقسيم للاشتقاق فالاشتقاق وضعا نحو
مررت برجل كريم وتاويلا نحو مررت برجل ذي مال اي صاحب مال وهذا تمام الحد وجرى
المصنف في ذلك على ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الاشتقاق في النعت وابن الحاجب رحمه
الله لم يشترط ذلك فلم يوتكب التاويل في غير المشتق لانه عدول عن الاصل من غير ضرورة ندعو
اليه وقال معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه كما كان الاكثر في هذا المقصود
المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق والاسما
التي وقعت صفات وهي غير مشتقة مثل وقع صفة مطلقة مثل المنسوب وذو المضاف الى الجنس
واشباههما كقولك مررت برجل تميمي وذي مال وبرجل بنات وتامر وامراة ذات جمال
ورجال او ذي فضل ومنهما وقع صفة في بعض احواله كابي في مثل قولك مررت برجل ابي رجل
ومعناه وصف الرجل بكمال الرجولية قيل وفيه معنى التعجب لا يشعر الا من شيء خارج عن
حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد اتهم امره فنوبي بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى
في كمال الرجولية الى حد يجب ان يستغهم عنه لخفائه وليس المراد انها في حالة الوصف بها
استفهامية اذ الا استفهام لا يجامع الوصفية فالوجه ان يحمل على انها استفهامية في الاصل
ومثل اسما الاجناس اذا جاءت معرفة باللام تابعة لاسم الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل
فقولك الرجل هو هنا عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع

واما

واما استعمل هنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على المعنى
لتقدم ما دل على الذات وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة باسم الجنس المعرف باللام
لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسم
الجنس لبيان حقيقة الذات المشار اليها ومثل اسم الاشارة في وصفه بذي اللام قولهم يا ايها
الرجل ومنه اسم الاشارة في قولهم مررت بزيد هذا فان هذا فيه يدل على معنى في ذات زيد
وهو كونه مشارا اليه فثبت ان الاشتقاق ليس شرطا في النعوت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ
المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة هذه طريقة ابن الحاجب وغيره من المحققين واما الذين
يشترطون الاشتقاق فيؤولون هذه الالفاظ ويقولون تميمي موول بمنسوب وذو مال
موول بصاحب مال وابي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل موول بهذا المعنى وزيد
هذا ابن بزيد المشار اليه ثم شرع المصنف في ذكر معاني النعت فقال مسوقا للتخصيص كنحو
والصلاة الوسطى منه ايات محكمات ولم يفرق المصنف بين التخصيص والتوضيح وفرق بينهما
في باب عطف البيان ومعنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك
لان رجلا في قولك جاءني رجل صالح مثلا كان موضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع
فلما قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف
اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل العالم او تعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين
والعاصين ويحشر خلقه الاولين والاخرين او تعميل نحو مررت برجلين عربي وعجمي وهذا من
قبيل التخصيص عند الجماعة او مدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او ترحم نحو انا نريد انا بيس الفقير او ابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة وينبغي
ان يعلم هذا ان يقول او شك ومثل له بهذا المثال اذ لم يعرف المتكلم حقيقة الامر في ذلك وكان شاكا
او توكيد كقولك ضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها واحدة فلم يفد النعت الا مجرد
التوكيد ومنه نفخة واحدة وقول الشاعر ، زعمت امامة اني اهامت ، بعدها سوها
الاصاغر خلتي ، وقد يقال الاصاغر ، ابلغ من التصغير فيما يفيده من معنى الصغر فيكون
النعت حينئذ مخصصا وفي شرح الدرة لابن الحباز ويجيء النعت ايضا للاعلام والمخاطب بان
المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لكل رايت قاضي بلدنا يقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه قلت
ولا يكون هذا للتوضيح لان مرادهم بالتوضيح الايضاح للمخاطب وهو بالعرض في مثالنا عالم
بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا يكون لمجرد المدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بانه
عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه وقال بعضهم قد يكون النعت لافادة رفعة معناه
كقوله تعالى يحكم بها النبيون الذين اسلموا فاجري هذا الوصف على النبيين عليهم السلام
ليستفاد بذلك عظم قدر الاسلام ويوافق النعت منعوته المتبوع في التعريف والتنكير
فان كان المتبوع معرفة كان هو ايضا معرفة وان كان المتبوع نكرة كان هو نكرة ايضا وذلك لان
في النكرة ابهاما وفي المعرفة ايضاحا والنعت هو المنعوت في المعنى فتدافعا وجوز قوم نعت
النكرة بالمعرفة فقال قوم من الكوفيين اذا كان النعت لمدح او ذم او ترحم وجعلوا منه ويل لكل
همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على ان بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا وقال الاخفش
يجوز نعت النكرة بالمعرفة اذا تخصصت النكرة بصفة وجعل منه واخران يقوما ان مقامهما
من الذين استحق عليهم الاوليان فقال الاوليان صفة اخران لتخصيصه بالصفة التي هي يقوما ان
مقامهما وما بعد ذلك ولا متمسك له فيه لامكان جعل الاوليان بدلا ان او خبرا مبتدا محذوف
وقيل يجوز وصف المعرفة بالنكرة مطلقا وقال ابن الطراوة يجوز ذلك اذا كانت الصفة خاصة
بذلك الموصوف كقول النابغة ، فبت كاني ساورتني ضئيلة ، من الرقش في انيابها السم
ناقع ، وليس بقاطع لاحتمال تخريجه على غيره ذلك وامره اي امر النعت في الافراد وضديه وهما
التثنية والجمع والتذكير والتانيث على ما ذكر في اعمال الصفة ولا يخفى ان لهم عشر حالات هي تجر
الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

٢١٩

لا حروفه واستديم النعت بها دون شرط او في دون حال وهو ما تضمن معنى الفعل لا حروفه
ووصف وقتا دون وقت فالجاري ابدا كلوذعي بالذال المعجمة فانه جري يجري ذكي فطن وجوشع
بجيم مضمومة فواسكانة فشينين معجمة مضمومة فعين مهملة بمعنى غليظ وصمصم بصاد مهملة مفتوحة
ساكنة وآخره ميمان مفتوحتين بينهما حاء مهملة ايضا بمعنى شديد وشمردل بشينين معجمتين فميم كلاهما مفتوح
فواسكانة فدال مهملة مفتوحة فلام بمعنى سريع وذي بمعنى صاحب وفروعه ذوا وذو و
وذات وذوا تا وذوات فاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صواحب واسما، النسب المقصود
نحو مشتي وبصري نحوي ولغوي واحترز بالمقصود من قمري ونحوه من الاسما التي فيها مثل هذه
الياء المشددة وغلب استعمالها دالة على اجناس لا يقرض فيها النسب والجاري في حال دون
حال على قسمين مطرد فيكون قياسيا وغير مطرد فيكون سماعيا لا يتعدى محل وروده فالمطرد
اسما الاشارة غير المكانية نحو مررت بزيد هذا وبالزيدين اوليك بخلاف ثم وهنا ونحوهما
فانه لا يوصف بها وذو والموصولة وهي ذو الطائية مثل مررت بالرجل ذو قام وفروعها
نحو بالكرامة ذات الرمكات الله به اي بها واحوانها المبدوءة بهمزة وصل نحو الذي واللذان
والاولي واحترز بالمبدوءة بهمزة وصل مما ليس كذلك ومما فانه لا يوصف ورجل سعني
كامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية وليس مخصوصا بلفظ رجل بل اسم الجنس
يكسب بعضا المعنى كورايت اسدا اي كاملا او مضافا الى صدق نحو هذا رجل رجل صدق
او الى سو نحو هذا رجل رجل سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق
في الحديث وذلك لمحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب
صدق وخل صدق للحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصد والاعرابي قالوا
كذب عليك كذا قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اي العسل
بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف والاضافة في نحو رجل صدق ورجل
سو الملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر الشيء
فمعنى رجل صدق رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار مع صفته صفة
للاول واي مضافا الى نكرة تماثل المنعوت معنى سواء كانت مماثلة له لفظا او لا نحو مررت برجل
اي رجل وبرجل اي انسان فتكون دالة على معنى الكمال فمعنى قولك اي رجل كامل في صفات الرجال
وكل وجد وحق مضافات الى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت نحو انت الرجل كل الرجل وجد
الرجل وحق وكذا انت رجل كل رجل وجد رجل وحق رجل يوصف بهن النكرة كما توصف للمعرفة
ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل
ان ما سواك من الرجال هزل ومعنى حق الرجل ان ما سواك من الرجال باطل وهما من باب
جرد قطيفة وغير المطرد الوصف بالمصدر وهو شايع كثير والغلب فيه ان يكون بمعنى
الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو حبل رضى اي مرضي قال بعضهم هو
على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول
مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه والعدد وحمل الرضي هذا من القياس وهو الظاهر فقال
ومن القياس الوصف بالمفاعيل نحو عندي رجال ثلاثة قال عليه الصلاة والسلام الرجال كابل
مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي عشرون قفيزا من ولذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير
ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والعالم اسماء معنى لازم
يتنزل منزلة المشتق نحو مررت برجل اسد اي جبري وبرجل حمار اي بليد ولبست ثوبا خزا
ملمسة اي ناعما وشربت ماء عسلا طعمة اي حلوا قال الشاعر وليل تقول الناس من ظلماته
سوا صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها
اي سودا اعاليها وكثفا ستورها وينصب اي المنعوت به حالا بعد معرفة كقول
الشاعر فاومات ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر ايما فتى وقد مر ذلك في باب
الموصول وماني نحو رجل ما شئت من رجل شرطية نحو وقوله الجواب تقديرا ما شئت من

فكانك قلت عندي رجل رجل صادق ح

الرجل ح

رجل فهو ذاك والجملة من الشرط وجوابه صفة رجل لا مصدرية منعوت بها خلافا للفارسي
فانه زعم انها مصدرية نعت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح قال المصنف وليس قوله بصحيح
لان المصدري لا يوكد به فعل ولا يقع نعتا والحالا فلو جعل نعتا في المثال المذكور لزم منه نقيضة
النظير وقال الرضي ما في هذا المثال ما يكره موصوفة بالجملة بعدها وموصولة وهي خبر مبتدا
محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي تشتهيه او شيء تشتهيه وانما استعمل ما دون
من لان ما للمبهم امره وان كان من ذوي العلم كقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا
وما تمحض فيه موضع الابهام فصل في الكلام على ما يجوز فيه الاتباع والقطع من
المنعوت واحكام اخر من احكام النعت يفرق نعت غير الواحد اذا اختلف والمراد به
ما دل على متعدد جمعا او اسم جمع او اسم جنس او اسمين او اسما متعاطفة فمن ثم صح الاستدلال
بقول حسان رضي الله عنه • فوا ثناهم منا جميع كما سبد الغاب مرداث وشيب • وقول
ابي حيان ان الجمع مفرد بدليل يوم التقى الجمعان مردود بنحو قوله • بين رماحي مالك ونهشل
وقوله • عند التفرق في الهيجا جمالين بالعطف متعلق بقوله يفرق ولا يكون العطف في هذه
الصورة الا بالواو اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح او ثم طالح لم يستفد الترتيب
في المرور بل في الوصفين وليس المراد انه مر برجلين احدهما بالصلاح قبل اتصاف الاخر بالطلاح واعترض كلام المصنف بان غير الواحد شامل لاسم الاشارة وقد نص سيبويه والمبرد
والزجاج وغيرهم على انه لا يجوز تفريق نعته المختلف فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير
قال الزياداي وقد يجوز ذلك على البدل او عطف البيان ويجمع اذا اتفق نحو مررت برجلين كريمين
وبالرجلين الفاضلين ويغلب بالتذكير والعقل عند التمويل وجوبا ولو قال عند الاجمال لكان
اشبه لقوله بعد وعند التفصيل ثم التغليب بالتذكير يقع في التثنية نحو مررت برجل وامراة
صالحين وجمع المذكر السالم نحو مررت برجل وامرأتين صالحين وبعض (مثلة التكسير نحو مررت
برجل وامرأتين سمراوين ويمتنع صواويم ونحو رصوم ولا تغليب فيه واما التغليب بالعقل فخاص
بجمع المذكر تقول برجل وافراس سابقين وعشرة سابقات وعند التفصيل اختيارا وقد ان لا تغلب
لكنه غير المختار فتقول على التغليب مررت بعبيد وافراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين
وسابقات فان تعدد العامل واتحد علم ومعناه ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا نحو جاء
زيد وجاء عمرو العاقلان واكرمت زيدا واكرمت عمرا العاقلين ومررت بزيد ومررت بعمرو
الظريفين فهذا مثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد ومعناه ولفظه ونحو ذهب زيد وانطلق
عمرو الكريمان ورايت زيدا وابصرت عمرا الفاضلين وسرق المال المجرم زيد وبلغ ابي عمرو المحسنين
فهذا مثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد ومعناه وجنسه فلا اتباع في ذلك كله جاز ومنع ابن
السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع او توكيدا
والاول هو العامل جاز الاتباع خلافا لمن خصص ذلك بنعت فاعلين وخبري مبتدأين
فلا يجيز مثل رايت زيدا واكرمت عمرا العاقلين ولا مثل الذي زيد او اوجعت عمرا اللذين على
الاتباع فان عدم الاتحاد في العمل نحو مررت بزيد وليت عمرا او في المعنى او في الجنس نحو مررت
بزيد واستغنيت بعمرو وجب القطع على اضمار مبتدا او النصب على اضمار فعل لائق
فيقدر بامدح او اذم واعني بحسب المقام الذي يقتضي ذلك وقال المصنف في شرحه لعموم ان
المنعوت اذا كان متعينا لم يقدر اعني بل اذكر ممنوع الاظهار لجمع الى المبتدا والفعل بحسب الواقع
ولكن انما يعطي ظاهر كلامه رجوعه الى الفعل فقيده دخل في غير تخصيص كالمدح والذم والترحم
واما اذا كان للتخصيص فلا يمتنع الاظهار ويجوز القطع بوجهيه وهما الرفع والنصب في نعت
غير موكد نحو مررت بزيد الخياط بالرفع والنصب ولا ملتزم والاحار على مشاريه فان كان
النعت موكدا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة او ملتزما نحو الشعوبي العمور وقد مر
الاعتراض بانه قد يعود نحو انه هو رب الشعري واجاز يا على مشاريه نحو مررت بهذا الرجل
فلا يجوز القطع فان قلت القطع قد يقيد بوجهيه فاذا نفي في هذه الصور لم يلزم استلزم

بالرفع ح

ان تقديم الجملة مخصوص بالضرورة وليس كذلك بل تقديمها في السعة شايع كثير **فصل** في تقسيم الاسم الى ما ينعت وينعت به وما لا ينعت ولا ينعت به وما ينعت فقط وما ينعت به فقط **من الاسماء ما ينعت به وينعت كاسم الاشارة** فالنعت به كقوله تعالى بل نفعله كبيرهم هذا اني اريد ان الحكم لاحدي ابنتي هاتين ونعته نحو جاني هذا الفاضل **ونعته مضمر بالخاصة** لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فاذا قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو واللام والمضاف الى احدها وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالذي يكتسب التعريف من معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريف المستعار فاقتضى ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مرادفه بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع هنا صفة ذو لام وان كانت زائدة وكلام المصنف شامل لها وقد اختص نعت اسم الاشارة بامور منها هذا او هو لزوم كونه محلى بالالف واللام ومنها اتصاله بالموصوف فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم قال ابن الحاجب ومنها ان لا يخالف متبوعه في افراد وغيره فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير او الرجل والمرأة **وان كان مضمرا مخصوصا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح** قال المصنف واكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في انه نعت ودعاهم الى ذلك التعطف البيان لان الاخص من متبوعه وهو صحيح وممن ذهب الى انه عطف بيان الزجاج وابن جني وابن السيد والسهيلي قال ابن عصفور ومن حمله على النعت لحظ فيه معنى الاشتقاق فكانه قال مررت بهذا الحاضر قلت وهو مبني على ان النعت لا يكون الا مشتقا او مؤولا به وقد عرفت من كلام ابن الحاجب ان التحقيق خلافه قال ومن حمله على البيان لحظ جموده فنقل عن النحويين انهم اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو وهو مشتق فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم موول بقولك الحاضر والمشار اليه واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور فيسا وي الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته للجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي يووله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يحمل معنى ما قبله تفسيرا له **ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا** اي سواء كان متكلما او مخاطبا او غايبا **خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة** وقيده بعضهم عنه بانه يكون لمدح او ذم او ترحم نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ويل وغضب عليه الظالم وغلامك اعطف عليه البايس المسكين وغيره الكسائي يجعل هذا النوع بدلا **ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم** وكاسم الجنس وانما لم يوصف بالعلم لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى ذكر لكل المعنى بالتسمية نحو حاتم واجر مشى بهما وقال الزمخشري في قوله تعالى ذلكم الله يجوز ان يكون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر يجوز في الشيء الواحد البيان والصفة ويجوز كون العلم نعتا وهو لا ينعت به كما عرفت ويجوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه قال ابن هشام **وما ينعت به ولا ينعت كالعامل السابق ذكرها** **فصل** في الكلام على حذف النعت وحذف المنعوت **يقام النعت مقام المنعوت كثيرا ان علم جنسه** كقوله عندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات والدليل الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات وعلم جنس المنعوت اما بالاختصاص للنعت به نحو دارت كاتبا وحاسبا ومهندسا او يتقدم ما يدل عليه نحو والنازعات الاية فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وهذا اولى من قول بعضهم ان يتقدم ذكر الموصوف كواعطني ما اولا وارد اوعلى المصنف مناقشات احدها ان تعبيره بالجنس هنا غير مستقيم فان المعلوم هنا هو النوع لا الجنس وجوابه ان كل شيء مما يسمى في

اللغة

اللغة جنسا سوا انحدت حقايق افراده او اختلفت الثانية ان اشتراط العلم هكذا على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام فيكون للجهل بالجنس مقصودا نحو رأيت طويلا لا تراه او شيئا طويلا **ونعت بغير ظرف وجملة كما مثلنا او باحدها بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور من او في** فمثال المجرور بمن قوله تعالى وان من اهل الكتاب لا ليومنن به وقول بعض العرب مناطعن ومنا اقام هذا فيما اذا كانت الصفة جملة واما ان كانت ظرفا فكقوله تعالى ومنا دون ذلك اي قوم دون ذلك ومثال المجرور بفي والصفة جملة قول الشاعر لو قلت ما في قومها لم يتيثم • يفضلها في حسب وميسم • اي لو قلت ما في قومها احد يفضلها في ذلك لم تكن انما ومثاله والصفة ظرف نحو ما في القوم دون زيد اي ما فيهم احد دون زيد **وان لم يكن كذلك اي بعض ما قبله من مجرور بمن او في لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر** كقول سحيم • انا ابن جلا وطلاع الثنايا • مجيء اضع العامة تعرفوني • اي انا ابن رجل جلا الامور وجيل جلا على انه منقول من قولك زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لاعرب منصرفا وهنا تنبيهات ان عثيلهم بقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليومنن به مشكل فانه ان كان التقدير وان من اهل الكتاب احد الا ليومنن فالجملة الاستثنائية لا تكون صفة ان جعلت الصفة القسم المجزوف وجوابه وان جعلت الجواب فقط لزم ان يكون له محل وان لا يكون له محل اذ هو نعت وجواب ثم على التقديرين يلزم اعتراض الا بين الصفة والموصوف وان كان التقدير وان احد من اهل الكتاب فليس الحد بعض ما قبله الثاني ان بعضهم اجاز في قولهم انا من افضلهم كان زيدا ان يكون زيد اخبر كان على انها ناقصة والجملة خبر لان ومن افضلهم صفة لاسمها محذوف لا اسمها محذوف والاصل ان رجلا من افضلهم كان زيد اعلى احد قوليهم مناطعن ومنا اقام فيظهر من هذا ان الشرط كون الموصوف بعض مجرور بمن ولا يشترط تقدمه ويويده ان تلك الاية لا تخريج فيما يظهر الا على ان يكون التقدير وان احد من اهل الكتاب مع ان المجرور بمن غير متقدم فينبغي ان لا يكون هذا الشرط معتبرا الثالث ان المصنف شرط في شرح العمدة مع من او في تقدم النفي كما مثل وجعل ابنه الشرط النفي ولم يشترط من ولا في وخص ابن عصفور من باذكر عن في ولم يشترط النفي ومثل مناطعن ومنا اقام يشهد له الرابع ان ظاهر قول المصنف النفي او في تساوي المجرور بمن وفي وظاهر كلامه في الشرح قلة ذلك في كلمة في **وربما استغني بنو ما عن موصوفات فجري مجرى الجوامد** فلا تقدر لها موصوفا متوهما انها من هذا الباب الذي ذكرناه فيه ولا تقدر فيها ايضا ضميرا مستترا كما يكون في الصفات كخوادم وبطح فلا تقول جعلت في رجله القيد الادهم ولا نزلنا المكان الابطح فلهذا قال لزوما **ويعوض مثل ذلك لقصد العموم** نحو لا يعاد رصيفه ولا كبيرة الا احصاها ونحو ولا رطب ولا يابس ونحو لا ساكن ولا متحرك **وقد يكتفى ببنية النعت عن لفظه للعلم به** نحو ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فايدة فيحينئذ لدراك الى معناه اي محمد قد مر مثل شيء اي سلطت عليه بدليل ما تدر من شيء اتت عليه الا جعلته الاية قالوا الان جيء بالحق اي الواضح والا كان معهوده كثيرا ومنه وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها اي السابقة ولولا ذلك كان مشكلا وذلك لان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء وجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه ولا يستقيم ان يقال الزيد ان كل واحد منهما افضل من الاخر لما يودي اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله تعالى هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحدة اكبر من الاخرى وذلك يودي ان يكون اكبر وغير اكبر فاذا قدرت الصفة كما قلناه ارتفع الاشكال فان التفضيل لا يكون شاملا للجميع وانما يكون للاية السابقة عليها ولا اشكال فيه واجاب ابن الحاجب بهذا وبوجهين اخرين احدها ان يكون المراد الاهي اكبر من اختها من وجه الثاني ان يكون المراد الاهي

بضغاثها

وقد يكون اثنان كل واحد منهما اكبر من الاخر من وجه

اكو من اختاها عندهم وقت حصولها لان المشاهدة الاية اثبا في النفس عظيما ليس للغايب منها
وانكان الغايب اكو فان الانسان يعظم عندهم مشاهدة الاية اثبا في النفس عظيما ليس للغايب
منها وانكان الغايب اكو فان الانسان يعظم عنده مشاهدة عصا تنقلب عقربا اكثر من عظم
علمه بانها تنقلب حية وان كان انقلابها حية اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظم
الشي في النفس والله اعلم هكذا وقع لي في اماني القزاز ومن حذف النعت ايضا قول الشاعر
لين كان يهدي برد انيابها العلى لا فقر مني انني لفقير اي لفقير مي باب عطف
البيان قال الشارح سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانه رد نه على نفسه وقيل لان اصله
العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فاصله وهو فحذف فتلاقى واو الضمير واو قمت زيد اسقام ذلك
ولذلك لا يكون في غير الاسماء الظاهرة وهو التابع جنس يشمل جميع التوابع الجاري مجري النعت
في ظهور به المتبوع فصل اخرج النعت وعطف النسق والبدل وفي التوضيح والتخصيص
فصل اخر اخرج به التاكيد جامدا او مئولته ذكر توكيد الاخراج النعت كذا قرره الشارح
وفيه نظر فتامله والمراد بالمئول منزلة الجامد ما كان صفة فصار على بالغلبة كالصعق وانت
حبر بانه لم يتوقف في باب النعت بين الموضح والمخصص بل ادرج الموضح تحت المخصص ورجع
هنا الى قوله الجماعة ويوافق المتبوع في الافراد وضديه وهما التثنية والجمع وفي التذكير
والتانيث ولاخلاف في شي من ذلك وفي التعريف والتنكير فيكونان معرفين كما يكونان منكرين
خلافا لمن الترم تعريفهما ونعم التلويح ان هذا مذهب البصريين قال المصنف ولم
اجد هذا النقل من غير جهته وذهب الفراء وغيره من الكوفيين والفارسي والزمخشري
الى تنكيرها والمختار ابن عصفور قال وذهب اكثر النحويين الى امتناعه وفي البسيط ان
يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب اليه الكوفيون لكن البصريين ابوا ان يكون الا بالمعارف
وخصص بعضهم بالاعلام والكنى وجعل زيتونة من قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة
عطف بيان وجعل بعض النحويين من ذلك رح الاجناس المنكرة على الاسماء نحو مررت بثوب
خز وباب ساج كذا قال ابن قاسم وخلافا لمن اجاز تخالفهما وهو ابن مخيش في فانه اعرب مقام
ابراهيم تابعا الايات بينات على انه عطف بيان قال المصنف وهو في ذلك مخالف للفريقين فلا
يلتفت اليه ولا يمتنع كونه اخص من المتبوع على الاصح من القولين قال المصنف نعم اكثر المتاخرين
ان تابع متبوع البيان لا يوفيه في الاختصاص بل يساويه او يكون اعم منه والصحيح جواز الاوجه
الثلاثة لانه بمنزلة النعت قال وهذا مذهب سيبويه فانه اجاز في ذا الجملة من قولك يا زيد
ذا الجملة ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا واعلم ان الصواب ان يقول ولا يجب كونه اخص
من المتبوع او لا يجب وقد تقدم ويجوز جعله اي جعل عطف البيان بدلا ولا ينعكس لان
البدل لا يشترط موافقته لمتبوعه في تعريف ولا تنكير والمراد بهذا البدل بدل الكل والمعنى
انه كان عطف بيان جاز ان يجعل بدل كل الا اذا اقترن بال ايا وضعا كالبسع او استحسانا كالحسن
والحسين او غلبة كالصعق فلا يجوز في شي من ذلك ان يجعل بدل كل بعد منادى نحو يا زيد
البسع يا غلام الحسن والحسين ويا حارث الصعق وانما لم يجز البدلية في هذه الصورلات
ما فيه ال لا يباشر حرف النداء والبدل في نية تكرير العامل ويرد على المصنف نحو يا زيد المنطلق
ابوه اذا كان ذلك علما له فان حرف النداء يباشره في هذه الحالة ونحو يا رب انه فكان عليه
ان يستثني مثل ذلك او تبع مجرورا باضافة صفة مقرونة بال وهو اي والتابع غير
صالح لاضافتها اي لاضافة تلك الصفة المقرونة بال اليه اي الى ذي ذلك التابع كقوله انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعه فبشر عطف بيان ومتبوعه البكري ولا يجوز
ان يكون بدلا لان متبوعه مضاف الى الصفة المحلاة بال الى الجنس والام وهو اعني بشرا خال
منها فلا يصلح ان تضاف اليه الصفة المذكورة فلو جعل بدلا لخرج المجرور ربنا على انه
في نية احلاله محل الاول والواو من قوله وهو واو الحال وكذا اذا افرد اي لم
يكن مضافا ولا شبهه تابعا لمنادى فانه ينصب بعد منصوبه كقوله يا اخوينا

لا اقترام

المصنف

قول وهذه ذكر مخالف لما نعلم مراد الزمخشري بالبيان البدل على طريقة الاخفش كما بان اول البدل عند ابراهيم العلوان

كل

عبد

عبد شمس وقوله فيتعين هنا البيان ويمتنع البدل لانه لو قيل يا عبد شمس لم يقل الا وقوله كما يقال
يا قوم وبيا هذا فاذا قلت يا اخانا بعمرو ان نصبت بعمرو فبيان وان ضممته فبيان او بدل بناء على
ان ترك التنوين هل هو لمنع الصرف او لبنا وينصب ويرفع بعد مضموم نحو يا سعيد كوزا
وكونا ويتعين اعرابه حينئذ عطف بيان اذ لو كان بدلا لوجب بناؤه على الضم وجعل الزايد
عطف بيان اولى من جعله بدلا لان الاصل ان يكون المتبوع كالمطرح وان لا يكون التابع
كانه من جملة اخوي ولان يكون الغرض من ذكر التابع التبيين اولى من الغرض من ذكره
زيادة التقرير فالحمل عليه اولى وقد يقال بل جعله بدلا اولى لان تبعية البيان على خلاف
القياس لجموده ولما حق الجامد ان يكون اولا تابعا ومن ثم لم يذكره الزجاجي في الجمل ولم يعقد سيبويه
بابا في كتابه فان قيل مشترك الالزام فان جعله بدلا مثل ذلك فالجواب ان البدل في نية تكرار
العامل فهو كغير التابع كما ذكر المصنف ان البدل جايز فيما يعرب بيانا الا فيما استثناه اراد
ان بين جواز الوجهين فيما يجوز ان فيه هل على السوا او متفاوت الرتبة وبقي قسم يفهم
من كلامه وهو ان جعل الاقص بيانا بدلا اولى وقسم لا يوخذ من كلامه اصلا وهو تعيين البدل
في نحو يا سعيد كوز ويا عبد الله كوز والحاصل ان الاقسام اربعة متعين البيان ومتعين الابدال
وراجح البيان وراجح الابدال وليس في القسمة مستوعبا لها ولنا مواضع اخر يتعين فيها البيان
غير ما ذكره المصنف منها نحو قولك هند قام عمر واخوها ونحو مررت برجل قام عمر واخوه ونحو
زيد اضربت عمرا اخاه وذلك لان البدل في النقدير من جملة اخوي فيلزم عدم الارتباط
في الكل على تقدير البدلية ومنها نحو يا ايها الرجل علام زيد ونحو اي الرجلين زيد وعمر ومجاني
لا اخو تك زيد وعمر ونحو زيد افضل الناس والرجال لان البدل في نية احلاله محل
الاول لترتيب المحذور عليه فتامله باب البدل ويسمى عند الكوفيين تكرارا
في نقل ابن كيسان وترجمة في نقل الاخفش وهو التابع جنس يشمل جميع التوابع المستقلة
بمقتضى العامل فخرج بقية التوابع الا النسق بل ولكن وانما قال تقديرا لان متبوع البدل
هو المستقل لفظا وقوله دون متبع مخرج للمعطوف بل ولكن ويوافق المتبوع ويخالفه في التعرف
والتنكير فبقيد المعرفة من المعرفة نحو اهد نا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم والنكرة من
النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدايق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو انك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطية واشترط الكوفيون
في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ وان تكون النكرة موصوفة ووافقهم ابن ابي الربيع
على الثاني وحكى بعضهم ايضا اشتراط اتحاد اللفظ في ابدال المعرفة من النكرة والصحيح عدم
الاشتراط لشهادة السماع بخلافه واما ابدال النكرة من النكرة فلا يشترط فيها اتحاد اللفظ قطعا
لكن ان اتحد اللفظ شرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية
كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر السبب المجثو وكذا في ابدال
الفعل من الفعل كقول الحماسي ، رويد بني شيبان بعض وعيدكم ، تلاقوا غدا خيلي على
سعوان ، تلاقوا جيادا لا يحد عن الوغى ، اذا ما عدت في المارق المتدانى ، تلاقوهم
فتعرفوا كيف صبرهم ، على ما جنت فيهم يد الحدثان ، وهذا احد ما يفرق به بين البدل وعطف
البيان على ما ذهب اليه ابن الطراوة والمصنف وابنه من ان عطف البيان لا يكون بلفظ
الاول وتحتهم ان التي لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر من اوجه احدها انه يقتضي
ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك وبهذا منع سيبويه يا ايها المسكين ويا ايها
دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استوفت للتبيين
والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به عامل يشغل بالاول
كما قدمناه اتجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفايدة وبهذا ذكر اجازوا الوجهين
في قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما والثالث
ان البيان يتصور مع كون المكرر مجرورا او ذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبضم

كون ؟

هو ؟

تجاك ؟

محل ؟ وبنائه

محل وبنائه

مجموع قولنا واما حرف عطف ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر في موضع اخر كما مع ايا ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى وقال انها ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمر وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه والبدل له نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل عما قبلها ولا الا خلافا للاخفش والفرا واني عبيدة فانهم جعلوها عاطفة بمنزلة الواو في الشريك في اللفظ والمعنى وجعلوا من ذلك ليلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخافون لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتابعهما الجمهور على الاستثناء المنقطع ولا ليس خلافا للكوفيين او البعد او بين على خلاف بين النقلة فانحد الطايفتين جعلوها حرفا عاطفا بمنزلة لا سواء استدلوا على ذلك بنحو قوله • اين الفرار والله الطالب • والاشرم المغلوب ليس الطالب • وخرج على ان ليس با في على كونه فعلا ناقصا اسمها والطالب اسمها والخبر محذوف قال المصنف وهو في الاصل ضمير متصل عاد على الاشرم اي ليسه الطالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف الاتصال قال ابن هشام ومقتضى كلامه انه لو لم تقدر به منفصلا لم يحذف وفيه نظر ولا اي بغير الهمزة بلا هي حرف تفسير وما بعدها عطف بيان خلافا لصاحب المستوفي وفي كتاب الجمل لابن خالويه وزاد في ابو عمر وهي الزاهد عن ثعلب والمبرد ومعنى كلامه انهما ذكروها في احرف النسق فقد استفدنا من ذلك ان المبرد وهو امام كبير من ائمة البصريين ان العاطف لا يحذف وهذه يصح حذف فيها الا ترى انك تقول عندي عسجد اي ذهب ثم تحذف فتقول عندي عسجد ذهب والثاني ان المتعاطفين لا بد ان يتغايرا وهما مع اي ليسا كذلك ولا هما مردود اما الاول فلانسلم ان العاطف لا يحذف اذا امكن استقلال الكلام بدونه بان ينتقل اعراب المحذوف الى وجه اخر صحيح كما في الاخبار المتعاطفة وكما في الصفات المتعاطفة وكما في الفاظ عطف بعضها على بعض والثاني عين الاول وليس بمشتق فانه يصير توكيد اخوانها اشكوا اليّ وحزني الى الله واليك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فان مثل هذا الوقع في غير القران لجاز حذف العاطف وصار الثاني موكدا للاول ومثله قول الشاعر • وهند اتى من دونها النأي والبعد • وقول الاخر • و قدرت الادنى لراهبة • والتي قولها كذبا ومينا واما الثاني وهو قولهم لا بد ان يتغايرا المتعاطفان فهذا ليس امرا مستمرا بل المعطوف تارة يجب كونه غير الاول كما في زيد او عمرو وتارة يجب ان يكون عين الاول صدقا وان اختلفا مفهوما وذلك في عطف الجنس وعطف النعت والاول تارة يجب كونه المعطوف بها عين الاول فالستة الاوايل اي فالاحرف الستة الاوايل فذكر باعتبار الاحرف في الموضعين فاثبت التاء في العدد وقال الاوايل اذ هو جمع الاول ولو قال فالست الاولى صح باعتبار الكلمات ولو قال فالست الاول او الست الاوايل صح ايضا ولا يخفاك الوجه والمراد بهذه الستة الواو والفا وثم وحتى وام واو تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى واكثر النحويين يجعل ام واو مشركتين في اللفظ فان ما بعدهما تابع لما قبلها في اعرابه لا في المعنى فان كلا منها لاحد الشيئين او الاشياء والتشريك في المعنى يقتضي ثبوت ذلك لهما جميعا وليس كذلك قال المصنف والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القايل زيد في الدار ام عمر وعالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفايه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتها في المعنى كما شركتها في اللفظ وكذلك او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاب بها لاجل من شك وتخيير وغيرهما وتشرك بل ولا

لفظا

اى

فما يراد بانها حرف عطف وقد ردوا هذا القول بوجهين احدهما

بل يحذف

لفظا لا معنى نحو قام زيد بل عمرو ولم يذكر لكن لانه لا يراها عاطفة كما تقدم وكذا ام واو ان اقتضيا اضرابا بشرطه كان لفظا لا معنى وقضية هذا الكلام انها عاطفة مع اقتضايهما الاضراب وسياتي الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى وتكون الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية بين جاز ان اي بالكثرة ولهذا كان راجحا على بقية الاحتمالات نحو فاء نجيناه واصحاب السفينة والتاخير بكثرة نحو واوحينا الى ابراهيم واسماعيل الاية والتقديم بقلة نحو غوث ونحي وقد هذا التفصيل لا يعرف لغير المصنف والمعروف من كلامهم ان الواو للجمع المطلق او المطلق الجمع من غير ترتيب ولا معية فاذا قلت جاء زيد وعمرو احتمل الفعل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين فيما نقله بعضهم ومرادهم بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او وام وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان او مكان ونقل عن قطرب والربعي والفرا وابي عمر والزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية الاجماع على انها للمعية ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو تقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول نحو سجدي واركعي ونحو غوث ونحي والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اتى بالواو ومرة بثم وتشرك الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعل فاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قايم وعمرو قاعد وما يتخيل من انه لا فايدة في الاتيان في الجمل بالواو لانها لو لم تجئ لعلم حصول مضمون الجملتين فيدفع بان فايدة الواو في مثل ذلك النص على حصول الامرين معا وبدون الاتيان بها لم يكن النص على ذلك حاصلا بل كان حصولها ظاهرا مع احتمال كون احد الامرين حاصلا والثاني وحده بان يكون الاول غلطا وان كان احتمالا لكل واحد من هذين الامرين مرجوحا فارتفع بالواو وصار نصا في المقصود وقد تخرج الواو عن اصلها فترد عاطفة في اللفظ دون المعنى ومعناها معنى الها نحو قت شكوك وشكوه على احد الاحتمالات وبعت الشاة شاة ودرهما وفي كتاب الكتاب ان سيبويه قال في هذا المثال ان الواو بمعنى الها قال هذا القايل فخروج الواو هنا عن اصلها كخروج الهمزة وام الى الشوبة وابها وايتها الى الاختصاص والمسئلة تستغني من قولنا ان الواو تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وكذلك اذا قيل بان الواو تاتي بمعنى او يستغني ذلك ايضا وانظر تمام الكلام اذن في درهما النصب من قولنا بعت الشاة شاة ودرهما وتنفرد ايضا الواو وعن غيرها من احرف العطف بعدم الاستغنا عنها في عطف لا يستغني عنه كواختصم زيد وعمرو وتقاتل بكر وخالد وهذا ان زيد وعمرو وهذا من قوي الادلة على عدم افادتها للترتيب كما مر ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول في امرئ القيس • قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول فحومل • الصواب بين الدخول وحومل لانه محل واجيب بان التقدير بين اماكن الدخول فحومل كقولك جلست بين الزيدين فالعربين ويرد على المصنف ان هذا الحكم تنفرد به الواو دون ام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغني عنه شانك الواو وفي ذلك فلا ثبت دعوى الانفراد وهو المطلوب وتكون ان يعطف بها بعض متبوعها تفصيلا وهذا هو المراد بعطف الخاص على العام نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ونحو من شر ما خلق ومن شر غاسق اذا وقب ومثل الشارح لذلك تبعا لغيره بقوله تعالى من كان عدوا لله وملايكته ورسله وجبريل وميكال قال التبريزي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وفيه نظر لان المعطوفات اذا اجتمعت فاما ان تقول

اذا

انها للترتيب

عنها فاخرجها ما كانا فيه ويبغي ان يكون ذلك على احد القولين في معاد الضمير من قوله عنها وهو القول بانه الجنة والمعنى على القول بانه الشجرة فتكون الفا للترتيب المعنوي ونحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه وغسل رجليه وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال وقد تكون الفا للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمون ما دخلت عليه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكرهم الثنى او مدحهم بعد جريان ذكره وتسويغ الاكتفا بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة كما الذي يطير فيغضب زيد الذباب اوصفة كمورت برجل يبكي فيضحك عمرو او نحو كقوله ، وانسان عيني يحسر الماء تارة ، وتارات يجم فيغرق ، ففي هذه المواضع الاكتفا من الجملتين بضمير واحد للربط مع ان القاعدة يقتضي ان يكون في كل جملة ضمير يربطها لكن السببية التي افاد تها الفا نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفي منها بضمير واحد كما يكتفى به من الجملة الواحدة وقال ابو البقا العكبري في قوله تعالى الم تر ان الله ينزل اصبحت وهو معطوف على ما تقدم فلا محل له اذن هذا كلامه قال ابن هشام وفيه اشكالان احدهما انه لا مسوغ في الظاهر لتقدير ضمير الفصل والثاني تقدير الفعل المعطوف على الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا والمحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدا كما قالوا في وتشرب اللبن فمن يرفع ان التقدير وانت تشرب وذلك اما لقصد هم ايضاح الاستيناف واما لانه لا يستانف الا على هذا التقدير والالتزام العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني ان الفا نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منها بضمير واحد وحسن فاغنى عن الواو ما كان محمولا عليها في الجملة الواقعتين خبرا والمحلي لذلك المجموع واما كل واحد منها فجواز الجزم فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب ان تدعي ان الفا في ذلك وفي نظائره من كون ما بعدها يطير الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفا كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فيحسن اليه ويكون ذكر ابو البقا العطف تجوزا او سهوا هذا كلام ابن هشام وظاهر كلام المصنف يقتضي ان العطف الفا فيما ذكره لم يخرج عن العطف وقد تقع الفا موقع ثم فتكون للترتيب مع المهملة كالايتين اللتين تقدمت تلاوتهما الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة الى اخرها وقد مر تخريجهما على وجه يبقى معه الفا على اصلها قبل وقد تخرج الفا عن افادة الترتيب اصلا فتجيء لمعنى الواو وكقوله ، يسقط اللوي بين الدخول فحومل ، وقد سبق انه على معنى انه بين اماكن الدخول فاماكن حومل فالفا معناها كما في جلست بين العلم فالزهاد وذهب بعضهم الى ان الفا في ذلك بمعنى الى والمعنى بين اماكن الدخول الى حومل قال ابن هشام وكون الفا بمنزلة الى غريب وقد ستانس له عندي بحي على سه في نحو قوله ، وانت الذي حببت شعبا الى بدا ، الى وطاني بلاد سواها ، اذ المعنى لعمري قبدا وها موضعان وبدا على ارادة الترتيب قوله بعده ، حللت بها اهلة ثم حلة ، فهذا خطاب الى واد بان كلاهما ، وهذا معنى غريب لم ار من ذكره الى هنا كلامه قلت وقد تعقبته في الحاشية التي كتبتها عليه بانا لا نسلم ارادة الترتيب في البيت الاول لاحتمال ان تكون الى فيه للحية كما يقول الكوفيون او باقية على معناها المشهور متعلقة بمحذوف ان لم تقل بقولهم والمعنى وانت التي حببت شعبا مع بدا او مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في الاول اذ حلولها بامد المكانين بعد حلولها بالاخر لا يقتضي بان للمكان الاول حبب اولا بسبب حلولها فيه وان الثاني حبب اليه بعد ذلك لحلولها به اذ من الجايز ان يكون حبه للمكانين حصل في ان واحد بعد حلولها فيه على الترتيب الواقع في البيت الثاني انها هو ثم لا با لفا وبدا بيا موحدة فدال

سهلة

وتسويغ

فيبدو ع

انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة الاصل فيه فصبح والصير للقصد وتصبح جبر ٩ او تصبح ع

سهلة على وزن قفا وعصا موضع بين طريق مكة والشام وشعب منهل بين طريق مصر والشام كذا قال ابو عبيد البكري في معجمه في مادة الجامع الدال وقال في مادة الشين والعين المعجمتين شعب بفتح اوله واسكان ثانيه بعده باء معجمة بواحدة موضع تقدم ذكره وتحديده في رسم بدا وهي قرية الزهري الفقيه وحدث ابن ابي اويس قال لخرج عبد الله بن السايب المخزومي نحو اليمن ومعه ابنه فنزلا على عذايها فقال عبد الله بن السايب ، لما علوا شعبا تبينت انه ، تقطع من اهل الحجاز علايق ، فقال ابنه ، فلا زلن حسري اظلعا لم رحلنا ، الى بلد نا قليل الاصادق ، فقال ابوه امه طالق ان تغدينا او تعشينا الا على هذا البيت قال الشارح وذهب الجوهري الى ان الفا تكون للترتيب اللاحق الاماكن والمطر نحو بين الدخول فحومل ومطرنا مكان كذا او قد تقع ثم موقعها اي موقع الفا كقوله ، كهز الرديني تحت العجاج ، جرى في الانابيب ثم اضطرب ، اذ الهز مني جرى في انابيب الرمح فتعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه وقد يحكم على الفا والواو بالزيادة وفاقا للاخفش اما زيادة الفا فكما في قولهم اهوك فوجدحكاه اللحياني وكما في قول الشاعر ، وقايلة خولان فانكح فتاتهم ، واكرومة الحيين خلو كما هيا ، وقول الاخر ، ارواح موضع ام بكور ، انت فانظر لاي ذاك تصير ، وقيد الفراء في الاعلم وجماعة جوازا لزيادة في جبر المبتدا بكونه امرا كما في هذين البيتين او نهيا نحو زيد فلا تضرب وقال ابن برهان تزاد الفا عند اصحابنا جميعا يعني البصريين كقوله ، لا تجزعي ان منفسا اهلكته ، فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ، والمنقول عن سيبويه انه لا تثبت زيادة الفا اصلا واما زيادة الواو فكقوله ، ولقد رقصتك في المجالس كلها ، فاذا وانت تعين من يعنيني ، وكقول الاخر ، فما بال من اسعى لاجبر عظمه ، حفاظا وتوبي من سفاهته كسري ، حفاظا مصدر حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا رقبته قلت ويمكن ان تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه مقدر حذف للدلالة عليه اي فما بال من اسعى لجبره مرارا فيهمل ويتوبي كسري فيما ملني بالرضد من معاملتي له فاراقب مصلحته ويهملني واجبره ويريد كسري وحمل على الزيادة حتى اذا جاورها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزايدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاولى او الثانية زايدة على القول الاول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان اكتفا بترتيب اللفظ كقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ، ثم قد ساد قبل ذلك جده ، وكما في قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجبني حكاه الفراء وهذا ابقاء لحكم الترتيب عليها في الجملة واخراج لها عن اقتضا المهملة اذ لا تراخي بين الاخبارين على ان من النحاة من خالف في اقتضا ثم للترتيب تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذكم وصالكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وبيت السيادة الذي استشهدناه واجيب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطفة على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الرابع ان خلق حوا من ادم لم يجر عادة بمثله حتى يتم ابنا بترتيبه وتواخيه في الاعجاب وظهورا لقدرة لا الترتيب الزماني وتواخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب المخبر به وانه يقال بلغني ما صنعته امس اعجبني لا خبر عظيم ، فاذا وانت تعين من يعنيني ، وكقول الاخر ، فما بال من اسعى لاجبر عظمه ، حفاظا وتوبي من سفاهته كسري ، حفاظا مصدر حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا رقبته قلت ويمكن ان تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه مقدر حذف للدلالة عليه اي فما بال من اسعى لجبره مرارا فيهمل (مرة ويتوبي كسري فيما ملني بالرضد من معاملتي له فاراقب مصلحته ويهملني واجبره ويريد كسري وحمل على الزيادة حتى اذا جاورها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزايدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاولى او الثانية زايدة على القول الاول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان اكتفا بترتيب اللفظ كقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ، ثم قد ساد قبل ذلك جده ، وكما في قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجبني حكاه الفراء وهذا ابقاء لحكم الترتيب عليها في الجملة واخراج لها عن اقتضا المهملة اذ لا تراخي بين الاخبارين على ان من النحاة من خالف في اقتضا ثم للترتيب تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذكم وصالكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وبيت السيادة الذي استشهدناه واجيب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطفة على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الرابع ان خلق حوا من ادم لم يجر عادة بمثله حتى يتم ابنا بترتيبه وتواخيه في الاعجاب وظهورا لقدرة لا الترتيب الزماني وتواخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب المخبر به وانه يقال بلغني ما صنعته امس اعجبني لا خبر عظيم ، فاذا وانت تعين من يعنيني ، وكقول الاخر ، فما بال من اسعى لاجبر عظمه ، حفاظا وتوبي من سفاهته كسري ، حفاظا مصدر حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا رقبته قلت ويمكن ان تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه مقدر حذف للدلالة عليه اي فما بال من اسعى لجبره مرارا فيهمل (مرة ويتوبي كسري فيما ملني بالرضد من معاملتي له فاراقب مصلحته ويهملني واجبره ويريد كسري وحمل على الزيادة حتى اذا جاورها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزايدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاولى او الثانية زايدة على القول الاول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان اكتفا بترتيب اللفظ كقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ، ثم قد ساد قبل ذلك جده ، وكما في قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجبني حكاه الفراء وهذا ابقاء لحكم الترتيب عليها في الجملة واخراج لها عن اقتضا المهملة اذ لا تراخي بين الاخبارين على ان من النحاة من خالف في اقتضا ثم للترتيب تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذكم وصالكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وبيت السيادة الذي استشهدناه واجيب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطفة على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس توحدت اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الرابع ان خلق حوا من ادم لم يجر عادة بمثله حتى يتم ابنا بترتيبه وتواخيه في الاعجاب وظهورا لقدرة لا الترتيب الزماني وتواخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب المخبر به وانه يقال بلغني ما صنعته امس اعجبني لا خبر عظيم ، فاذا وانت تعين من يعنيني ، وكقول الاخر ، فما بال من اسعى لاجبر عظمه ، حفاظا وتوبي من سفاهته كسري ، حفاظا مصدر حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا رقبته قلت ويمكن ان تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه مقدر حذف للدلالة عليه اي فما بال من اسعى لجبره مرارا فيهمل (مرة ويتوبي كسري فيما ملني بالرضد من معاملتي له فاراقب مصلحته ويهملني واجبره ويريد كسري وحمل على الزيادة حتى اذا جاورها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزايدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاولى او الثانية زايدة على القول الاول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان اكتفا بترتيب اللفظ كقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ، ثم قد ساد قبل ذلك جده ، وكما في قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجبني حكاه الفراء وهذا ابقاء لحكم الترتيب عليها في الجملة واخراج لها عن اقتضا المهملة اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت قلت يريد ان اعتبار الترتيب في الاخبار فيها ممكن ووجهه في البيت ان سيادة الاب

قوله تمسكا بقوله تعالى الخ هو سهو في التلاوة وصوابه على الكلام في قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة الخ

وان كانت ع

متقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص به من سيادة ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى الجد ثم قال وقد اجيب عن الاية الاولى ايضا بان سواء عطف على الجملة الاولى او الثانية ولجاب ابن عصفور عن البيت بان الجد اتاه السود من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي • قالوا ابوا الصقر من شيبان قلت لهم • كلا لعمري ولكن منه شيبان • ولم اب قد علا بابن ذري شرف • بما علت برسول الله عدنان • ولم يتعرض المصنف لهذه الافادة ثم وقد قال بها الاخفش والكوفيون وحملوا عليها ذكر قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم • وقول زهير • اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى • فثم اذا امسيت امسيت عاديا • وخرجت الاية على حذف الجواب اي لجاوا الى الله تعالى واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفا فان قلت اللازم زيادة الفاء كما قال احد الحرفيين فلم تحيت الفا للزيادة قلت لانه مقرر قد عهد زيادتها ولم تعهد زيادة ثم • فصل • في الكلام على المعطوف العطف بحتى وام واو وبل ولا ولكن ولما ولكن المعطوف بحتى بعض متبوعه نحو قدم الحجاج حتى المشاة فيما تابع فيه بعض من المتبوع الذي هو جمع ونحو اكلت السمكة حتى راسها فيما تابع فيه جزء من متبوعه الذي هو كل بعضه نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول حتى ولدها وضابطه ان حتى العاطفة تدخل حيث يحسن الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولا يرد عليه قول الشاعر • الا الحي الصحيفة يخفف رحله • والا رحيلي تحمله الفاها • بنصب (نحمل) على ان حتى عاطفة مع ان الاستثناء غير متات اذ لا يستثنى الفعل من الصحيفة والزاد لان الباقي الصحيفة والزاد في معنى ما ينقل والاستثناء بهذا الاعتبار صحيح وغاية له في زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء او نقص نحو ذكر الناس حتى الجمعوت وقد اجتمع الامران في قول الشاعر • فهروا كم حتى الفاء فائتم • فهابوكم حتى بلينا الاصاغر • وقوله بعيد ذكرها صفة لغاية واخرج بذلك نحو صمت الايام حتى يوما واكرمت القوم حتى رجلا وهذا اخراج بقوله غاية فلا حاجة الى زيادة هذا القيد وان عطفت حتى بما مجرور لزم اعادة الجار ذكر ذلك ابن الحباز واطلقه والمصنف قيد قبل ذلك بقوله ما لم يتعين العطف وانما لزم اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد فاذا تعين العطف لم يلزم اعادة الجار لانتفاء مقتضيه نحو عجبت من القوم حتى من بينهم وقول الشاعر • جود بمالك فاض في الخلق حتى • بايس دان بالاساءة وينا • كذا قال المصنف وهو حسن ورده (ابو حيان) وقال هي في المثال تجارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا امتنعوا اعجبتني الجارية حتى انها قال وهي في البيت تحتمل قال (ابن هشام) والقول ان شرط الجارة التالية ما فهم الجميع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر والذي قوله (ابو حيان) عليه ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى انها امتناع عجبت من القوم حتى بشيهم لان اسم القوم يشمل اباهم واسم الجارية لا يشمل انها قال (ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان يحل فيه الى معنى محل حتى العاطفة فهي به محتملة للجارة فتحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره بخلاف المثال والبيت السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة ثم اعلم ان العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونها البتة ويجعلون نحو جاء القوم حتى ابوك وزرتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها مجرور على اضمار عامل ولا تقتضي ترتيبا على الراجح من القولين وقد صرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتقتضي الترتيب والمهلة قال الجرجاني والمهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم المنيذ للمهلة قال الرضي والذي اراه ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء العالي اما في القوة او الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق العامل في المعطوف بها بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الناس كل اب لي حتى آدم

وقد

وقد يكون في اشياء تتعلق بتلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبياء والمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء ومن الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحجاج حتى المشاة وام قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة صالح مؤداها بأي نحو اقام زيد ام عمرو والمعنى اي المذكورين قام فقد لاح لك ان ايا لا تقع في موضع الهمزة فقط بل تقع في موضع الهمزة وام جميعا ففي كلامه مناقشة ويدل على ان ام مع الهمزة تفيد ما يفيد احدهما في حيزام والهمزة من اي تقول ايهم ضربت ازيدا ام عمرا وفي كلام المصنف مناقشة اخرى وهو ان تعريفه للمتصلة غير جامع لخروج ام الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا الثاني ان يتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وهو الاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها هذا اللفظ باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لا ترى انهما جميعا بمعنى اي وربما يتخيل ان اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وليس المراد من همزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها بل كما تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن والضابط انها الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها مع الهمزة الداخلة عليها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي بقيامك وقعودك قال المصنف في الشرح وخرج بالشرط المذكور يعني كون ام مسبوقة بالهمزة الموصوفة بما ذكر اربعة امور احدها ما تقدمتها همزة يصح في موضعها النفي نحو لهم رجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها ام لهم اعين الاية والثاني ما معنى (الكلام الذي هي فيه التقدير نحو اني قلوبهم مرض ام ارتابوا الاية الثالث ان لا يتقدمها استفهام كغير الهمزة قال (ابو حيان والحاصل ان الصور اربع صورتان معها همزة وصورتان ليس معها همزة ومعنى قولنا التقدير ان يكون مضمون الجملة ثابتا عكس المسئلة التي قبلها فان مضمونها منتفي فالتقدير هنا التثبيت اي اجعل الشي ثابتا مستقرا لا تقدير المخاطب قلت وقد وقع للمصنف في التوضيح حيث تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا ام ثيبا ما نصه وقد شاهد على ان هل قد تقع موقع الهمزة في الاستفهام بها عن التعيين ام بعدها منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزويجه اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع اذن موضع الهمزة لكن استغني عنها بهل وبنى بذلك لان ام المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة انتهى فيرد ذلك عليه هنا على ان القابل ان يقول لا نسلم انها في الحديث متصلة لجواز ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالتقدير بل اتزوجت ثيبا وربما حذفت الهمزة وثوبيت لقول الشاعر • فاصبحت فيم امالة لمعشر • اتوفى وقالوا من ربيعة ام مضر • وقول الاخر • لعمرك ما ادري وان كنت داريا • بسبع رمين الجمر ام بثمانيا • وقول الاخطل • كذبتك عينك ام رايت بواسط • غلس الظلام من الرباب خيالا • وقول الاخر • لعمرك ما ادري وان كنت داريا • شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر • قال ابن هشام وقد اولع الفقها وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح يقول سواء علي قمت ام قعدت ولم يذكر غيره ذلك وهو سهو وفي كامل المبرد لابن عصفور قرا من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهذا من الشذوذ وذهب بعضهم الى ان كلام انتهى كلام

نحو سواء علي اقمت ام قعدت فان ام فيه منقطعة قطعا وليست مسبوقة بهمزة يصلح موضعها لاي لان ايا لا تخرج عن الاستفهام مع التسوية بل الكلام خبر محض والحاصل ان ام المتصلة مختصة بنوعين احدهما ان تتقدم عليها همزة التسوية نحو

تقع بعد هل

وما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه ح

البتة خلافا لمن يقولون اقتراب الرابع ان يتقدمها استفهام ح

ليعلم ان الترتيب قد يكون خارجا وقد يكون ذهنا

موكدة لها وما بعد لا جواب على الخلاف

لانا بدة فلا يرد على كلام المصنف لانه مفروض فيما اذا كانت لان ابدة ثم قال الرضي وكذا الداخلة على بل بعد النفي والنهي موكدة لها وما بعد لا بل باق على الخلاف بين المبرد والجمهور **ولكن قيل المؤيد بعد نهي** نحو لا يقم زيد ولكن عمرو **او نفي** نحو ما قام محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله **كبل** في المعنى لا في العطف بدليل ما قدمه في اول الباب وحينئذ فلم قال قبل المؤيد لان المعنى المشار اليه لا يتغير بذلك والذي يتوقف على الافراد انما هو العطف وهو لا يراها عاطفة وقد سبق الكلام على ذلك في اوايل الباب **ويعطف بلا بعد امر** نحو اضرب زيدا لا عمرا **وخبر مثبت** نحو جاء زيد لا عمرو واحترز بالمثبت عن النفي فلا يصح ان يقال ما جاني زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي ومن تبعه نحو ما قام القوم الا زيد لا غيره ووقع في كلام الزمخشري وغيره من العلما مثل هذا التركيب ويظهر انه صحيح على انه يجعل الواقع بعد لا ليس معطوفا على المستثنى منه المنفي بل يجعل معطوفا على مقدر والتقدير قام زيد لا غيره ويد لعلى المجرور (الاستثناء من النفي فتامله وانت خبير بان المثبت اعم من نحو يقوم زيد لا عمرو وهو جايز بلا خلاف ونحو قام زيد لا عمرو وفيه خلاف ضعفه الزجاجي بناء على انه لا يعطف بها على معمول الفعل الماضي والصحيح الجواز قال امرئ القيس

كان ثبيرا حلقت بليونه ... عقاب تنوفي لاعقاب القوانص **او دعا** على ما صرح به سيبويه نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان هذا ليس من كلامهم وايده بعضهم بان الانشاء لا يقبل النفي وليس بشي لجواز بعتك العبد لا ثوبا وهذا الذي ذكره المصنف احد الشروط الثلاثة التي ذكرها غيره للعطف بلا الثاني ان لا تقترن بها طن فاذا قيل جاني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل والواو لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في ولا الداخلين الثالث ان تتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاني رجل لا زيد لانه يصدق عليه انه ليس رجل بخلاف جاني رجل لا امرأة وللشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في هذه المسئلة كلام حكاه عنه ولده في شرح التلخيص وانا اورده هنا برمته لما فيه من الفوايد قال وقع السوال عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب فان الشيخ ابا حيان منعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وبسط لذلك السهيلي في نتايج الفكر وقال لا شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها فقال السايل ان في ذلك نظر الامور منها ان قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك اذا اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشي على نفسه تاكيدا ولا مانع منه اذا قصد الاضراب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشي على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسا بل قد يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل زيدا كان تاكيدا وان اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهامه انه ليس غيره والتاكيد والالباس متنافيان في قام رجل لا زيد واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وجاء رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه فالجميع نراه الابعض واذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوا فمثله في ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله وملايكته الاية نظر لان يجبر يل اما معطوف على الملايكة او على رسله على القولين اذ لا قايل ان المعطوف الاخير معطوف على متوسط بل اما على الاول واما على ما قبله قولان سمعتهما من الشيخ ابي حيان والمراد بالرسل الانبيا لان الملايكة ان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملايكة تصرف عن هذا ولاي شي يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاضراب قد يقتضي مثل ذلك لا سيما والنفي الاول عام والثاني خاص فاسقوبد دعاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة السوال الذي سيل عنه الشيخ الامام تقي الدين المشار اليه فاجاب ما ذكره السهيلي وابو حيان ذكره ايضا الابدي في شرح الجزولية

قال

قال لا يعطف بلا الا بشرط ان يتضمن ما قبلها مفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاني رجل لا امراة وعالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا جاهل لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهو لا يدخل الا لتوكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جيت بغير فتقول مررت برجل غير جاهل ويجوز مررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني انتهى واذا ثبت انها لا تدخل الا لتاكيد النفي اتضح الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب اقتضى في قام رجل نفي المراة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما ما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلم يوجد نفي توكيد ه لان قوله تاكيد النفي لعل زيدا للنفي للوكد او لعل مراده انها لا تدخل في انشاء الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جات اول الكلام قد يراد بها اصل النفي لا القسم وقد خطر لي في ذلك امران غير ما قاله الابدي احدهما ان العطف يقتضي المغايرة في اطلاق اكثر الناس تقتضي المباينة وان كان التحقيق ان بين الاعم والاخص وبين العام والخاص وبين الجزء والكل مغايرة فحينئذ يمتنع العطف في جاني رجل لا زيد لعدم المغايرة اعني المباينة فان اردت برجل غير زيد جاز وليس مما نحن فيه ولو قلت جاني زيد ورجل فمعناه ورجل اخر لوجوب المغايرة وكذلك جاني زيد لا رجل فتقديره لا رجل اخر لانا نحافظ على مدلول اللفظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني ان مبنى الكلام على الفايدة وقام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل المحتمل لزيد وغيره لا فايدة فيه مع ارادة حقيقة العطف بل تقول فاسد لانك اذا اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد فطريقك ان تقول غير زيد وبهذا يتبين ان الفرق بين قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل في الامتناع الا ان يراد بالرجل غير زيد وبحث فيما ان صح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل والفرق بين العطف ومعنى غير ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض فيه للاول لانه تاكيد النفي بالمفهوم ان سلم وغير تقيد الاول ولا تعرض فيها للثاني الا بالمفهوم وقد ظهر ان هذين الوجهين احسن مما ذكره السهيلي والابدي لانهما بنيا ه على صحة مفهوم اللقب وقول السايل بينهما تباين وشاعر عموم وخصوص من وجه كانه تبع فيه الشيخ شهاب الدين القرافي وهو غفلة منه (وتسمح اطلقه لتعليم بعض الفقها من الحنفية له بالعلوم العقلية ولذلك مثل بالزنا والحصان وتلك كلها الفاظ متباينة المعنى والتباين اعم من التاني وقد اشار اليه البيضاوي في الفصيح والناطق والزنا والاحصان متباينان وكذلك الحيوانة والبياض ويظهر ان يصح قام كاتب لا شاعر لان الكاتب لا يصدق على شاعر ان معنى الكتابة ليس فيه شي من معنى الشعر والفقه والنحوي الصرف يريد ان يتاسى بهذه الحقايق واما قام الناس لا زيد ونحوه من عطف الخاص على العام فان اريد بالناس غير زيد جاز وان اريد العموم والخروج زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثنا فكان يخطر لي جوازه لكني لم ار احدا من النحاة عدا من حروف الاستثنا وامتنع ان اريد بالناس غير زيد مجازا بقرينة العطف ويحتمل ان يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص في الاول كاحتمال ارادة التقييد في الثاني ولا يتاتى احتمال الاستثنا في الثاني واظن في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى الا وامتنع قام الناس وزيد يجي زيد واضح واذا جوزت العطف هنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة لان العطف يستدعي مغايرة تحصل بها فايدة وعطف الخاص على العام وان اريد عمومه يحصل فايدة التقوية فلذلك سلكته هنا ومنعته في النفي وامّا استدلال الشيخ جمال الدين ابن مالك بعطف جبريل فلعلم يريد لانه مذكور بعده لان هذا الظهار هو الذي احتاج اليه في انه يقتضي تخصيصه (واما قول السايل لا شي يمتنع العطف الا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من ان لا يعطف بها اما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحا تاكيد للمفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي وقوله اسوء درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع لان العطف في ولا

مثل ما قام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره متناقض واذا ورد الاخبار بو

على عدم العطف على الضمير المجرور موجوح بلا شيوعن اطراحه لانه عدول عن الظاهر وكذا قال في قوله
تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام في قراءة الجر وهو ظاهر في المدعى قال الرضي ولا يجوز ان
يكون الواو للقسم لانه قد يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تسألون به وضم السؤال
لا يكون الا مع الباء قلت قد يمنع كونه قسم سؤال كما ذكره بعضهم بل هو قسم اخبار واستشهاد كما انه
قبل والارحام انها لتطلع على ما يفعلون واستدل المصنف ايضا بقول الشاعر فاليوم قربت تهجونا
وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واشد شواهد احو على ذلك كثرة تما على ان
ذلك ليس من الضرورات قيل وينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف
غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرور بها
فلا يقال لولا كوزيد بالجر أو لو رفعت على توهم انك نطقت بضمير الرفع ففي جواز ذه نظر كذا قال
الشارح وذهب الجرمي والزيادي الى ان الضمير المجرور ان اكد بضمير جاز العطف عليه بدون اعادة
الخافض نحو مررت بك انت وزيد والا امتنع ومذهب البصريين وعليه المحققون المنع مطلقا سواء
اكد او لم يؤكد وما ورد مما يخالف ذلك فهو شاذ او مؤول ووجهه ان اتصال المجرور بحاره اشد من
اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله من عامله ولا ينفصل من
جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فلكونه عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن
ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا باعادة ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك
وليس للمجرور ضمير منفصل كما هو مقرر في باب الضمير حتى يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما فعل في
المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد وحرفا نحو مررت
بك وبزيد كذا في شرح الحاجبية للرضي قال ولا يضار العامل الا سمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب
الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا المال بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بيان
بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان الجنسية امر يقتضي طرفين فصاعدا
الا ان يراد الثاني لهذا الغرض فقط فانه ليس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلامها
واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود ثم اورد سؤالا فقال
فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول ان المجرور عطفا على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف
على المجرور ولجواب بان النظر الحكيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو
المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف لفساد المعنى
قلت ولا يمكن العاوه البتة ضرورة انه معرب منصوب واقع بعد حرف عاطف فينطلق
في نصبه بما وقع وعلى اي وجه هو فتأمله ثم قال وفي نحو مررت بك وبزيد ان امكن ان يكون
للباء الثانية معنى اذ يمكن ان يكون استوفى معنى الجر والمجرور ولم يكن ذلك في بين الثانية الا انا
لما عرفنا ان الباء الثانية مختلة للغرض الذي اختلت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون
المجرور عطفا على المجرور وهنا كما في مسئلة بين واذا تقرر هذا فكلما ان تقول المعطوف مجرور مع
تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل ذكره اعني العامل الاول لان وجود الثاني كالعدم قال
سيبويه في نحو لا ايا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة قلت يلزم عليه الفاء الجار
واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور ثم قال والاولى
ان يحمل جره على العامل المحذوف الزيادة نحو كفى بالله شهيدا فانها لا تلغى مع زيادتها
انتهى كلامه فاجاز الاخفش العطف على عاملين لا مطلقا بل ان كان احدهما جارا واتصل
المعطوف المجرور بالعاطف نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا
الحجرة عمرو واستدل على ذلك بقوله تعالى ولختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات في قراءة من نصب ايات فانت الواو من
قوله واختلاف مناب ان وفي كما ذه قيل وان في اختلاف الليل والنهار وما انزل الله الخ ومنه قول
الشاعر * اكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا * ومثله في الشعر كثير فان فقد الشرط الاول
وهو كون احد العاملين جارا فقد ذكر المصنف الاجماع على منع العطف اذ ذاك فلا يجوز نحو كان احدا
للعامل

طعامك زيد وتمرا عمرو واي كان الكلام تمرا عمرو على ان تكون الواو نائبة مناب كان والا فان المصنف نقل
ابن الحاجب جواز العطف على عاملين مطلقا مذهب لم ار احدا حكاه غيره مع اجتهادي في الكشف
عنه ولذلك قال ابن عمرون شيخ المصنف قلت وهذا الا يضر ابن الحاجب فهو حد ثقة وقد
نقل فتقبل نقله فكيف يسوغ للمصنف نقل الاجماع بعد اطلاعه على وجود الخلاف بهذا النقل وهل
وهذا الا لما منه لنقل ابن الحاجب مع ثقته وعدالته بلا شك وليس ذلك بالانصاف وقد قال
الشيخ بهاء الدين ابو حيان وما قاله المصنف من الاجماع غير صحيح بل الذي ذكره الفارسي
في بعض كتبه عن قوم من النحويين وان فقد الشرط الثاني وهو اتصال المعطوف المجرور بالعاطف
لم يجز الاخفش نحو ضربت زيدا بسوط وبرمانا عمرا ثم بدا وضربت يوما بعود ودرهما وكذا
لو اتصل بالعاطف غير المجرور نحو في الدار زيد وعمرا والحجرة فانه لا يجوز عنده ايضا ومن اجاز
ذلك مطلقا اجاز مثل هذه الصورة ولا يشترط على مذهب الاخفش تقدم المجرور فسواء عنده
ان في الدار زيدا والحجرة عمرا او اشترط قوم منهم الاعلم الشنتمري ان يتقدم المجرور في
المتعاطفين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وستوى اخر الكلام واوله في تقدم المجرين على الجار
عنها قال الرضي ويلزمه نحو بزيد مثل زيد خرج غلامه وعمرو واخوه وان زيد اخرج غلامه وبكرا
اخره لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وابن الحاجب جوز ايضا بالقيد الذي ذكره الاعلم
وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المرفوع او المنصوب وباقي المعطوف على
ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد او الحجرة عمر لكن لا للعلة التي
ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو
المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس ان العطف على معمولي عاملين
مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم
من تجويز الصورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون
غيرها والحاصل ان في المسئلة اربعة اقوال احدها قول الاخفش انه يجوز ان كان احد العاملين
جارا واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء والثاني الجواز مطلقا
واختاره بعضهم الثالث انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء والثالث الجواز بشرط
تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب الاعلم وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل كما سبق
الرابع ما ذكره المصنف حيث قال والاصح المنع مطلقا ووجهه ان العاطف كالعامل ولا يقوى ان
يكون حرف واحد كالعاملين وما اوهم الجواز كالشواهد التي استند اليها المجيزون مجرور بحرف
مدلول عليه بما قبل العاطف فتقديره في الدار زيد والحجرة عمرو وتقدير في الحجرة عمرو فالمجرور فيه
ليس بطريق العطف بل بحرف جر مقدر وكذا سائر ما استدلوا به مما هو مثل ذلك **فصل**
في الكلام على ما يحذف من حروف العطف وتقدم المعطوف بالواو وحكم المتعاطفين فيما يرد بعدها
وتخالفهما بالاسمية والفعلية والفصل بين العاطف والمعطوف **قد يحذف الواو مع معطوفها دونه**
لقرينة اما الاول وهو حذفها مع المعطوف فكما تقول اشترك عمرو في جواب من قال لك من اشترك
هو وزيد والتقدير اشترك عمرو وزيد وكما في قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل دليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل
المقدر اوليك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ومنه لا تفرق بين احد من رسله
والذين امنوا بالله ورسله لم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد وقيل احد فيها ليس بمعنى واحد
مثله في قبل هو اسد بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو ولا تقدير
وردة بانه يقتضي حينئذ ان المعرض بهم وهم اليهود فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد
صلى الله عليه وسلم وبين غيره في النبوة قال ابن هشام وفي لزوم هذا نظر قلت وجهه
النظر ان نفي التفريق بين كل الرسل تعرض بمن لم يفعل ذلك فيصدق بمن فرق بين البعض
فلا يلزم ان يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل قال والذي يظهر لي وجه التقدير وان
المقدر بين احد وبين الله كما في بديل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ومنه قول

ابن الحاجب ذكره ح

وان زيدا في الدار والحجرة عمرا ح

ورسله ح

العرب راكب الناقة عليهان اي راكب الناقة والناقة عليهان وقول الشاعر فما كان بين الخير لو جاءنا لما ابو بحر الايمان قلايل اي وبين وجوده ذلك الخير قوله تعالى يوم يأتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا وقد ذكر ان الزمخشري وغيره من المعتزلة بالا يخفى ان مجرد الايمان بد دون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع لان الله تعالى سوى بين عدم الايمان والايمان الذي يقترن بالعمل الصالح قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف والاعتراض بان اولا حد الامرين في سياق النفي يفيد العموم كما تذكر فيما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فقدم النفي ليكون للنفس التي لم تكن مؤمنا الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا الاستفهم ههنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل او هنا على المعنى الذي ذكره (المصنف يعني الزمخشري) وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن من قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف الامر بنحو على الاخر بالواو ثم سلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او عملت لا اذا عطف بالواو في اخر وهو ههنا قد تعذر لان الاول للتكرار فتعين الثاني والتخصيص ان العموم انما هو في نفي العطف بالواو في عطف النفي بلا او في عطف (النفي بما و نحوه او كسبت عطف على امنت اي لم تكن كسبت والجواب عن التمسك بان الاية من باب اللف (التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه خير فاتفق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين وبلايم مقصود الاية حيث وردت بحبر الذين اخلصوا اعمالهم وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدوا عنه اي يوم يأتي بعض الايات لا ينفعهم تلهفهم على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما حكاه ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها وهو العمل الصالح لم تكن امنت من قبل او لم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به الى هنا كلامه واما الثاني وهو حذف الواو ودون معطوفها فكقول المحطيئة • ان امرا رهطه بالشام منزلة • برمل يبرين جار شد ما اغتربا اي ومنزلة برمل يبرين ويحتمل كون الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد الكلت حبز الجا تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما دهمين ثلاثة ويخرج على اضمار او ويحمل البدل المذكور كذا في معني ابن هشام قال وقد خرج على ذلك ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول الحكيم ثم حول للبيانية والثالثة ولهيا الذين اذا اما اتوكم لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا وقلت وقيل بل هو الجواب وقولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ اك وقيل تولوا حال على اضمار قد ولجاز الزمخشري ان يكون استيناف اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسط بين الشرط والجزاء التي ومن مثل هذه المسئلة الحديث تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره وقول علي رضي الله عنه لابنته خصصه لا يغرنك هذه التي اعجبها حسنها حب النبي اياها وقول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت بعوس الود في فؤاد اللبيب • هذا قول الفارسي وابن عصفور وذكر كلا عند المانعين موول ومنع ابن جني في سر الصناعة حذف العاطف ومنعه السهيلي ايضا قال لا يحذف حرف النفي والترجي وانما حذف حرف الاستفهام لان للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر وشاركها في الاول وهو حذف مع حذف المعطوف عليه الفاء ام الفا فتمواذهب بكتابي الايه اي فذهب فالقاه وحوقار سلوني يوسف اي فارسلوه فاتاه فقال كذا في تسهيل ابي حيان وقد تضمنت الايتان حذف المعطوف تا

بالفائها مثالان لمسئلتنا هذه والمسئلة الثانية اعني حذف المعطوف عليه بالفا وظاهر كلام المصنف ان الفا لا تشارك الواو في الامر الثاني وهو حذفها بدون المعطوف عليه وقد قيل في علة النحو بابا بابا انه يتقدر بابا بابا وبيشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول واما ام فتكون (الشاعر • دعاني اليها القلب اني لامره • سميع فما ادري ارشد طلابها • تقديره ام غي وهذا انما يلزم على ما ذهب اليه الطواوة من ان الهمزة لا تكون ابدا الا معادلة بين شيئين اما مصرح بها كاقام زيد ام قعد او باحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلا يسال عنه وانما يسال عنه هل هو رشد او غي والمتعادلان في هذا القسم ضد ان حاصلا كاقام زيد ام قعد ويرد عليه انه لم يتم وزعم ان هذا الحكم وهو لزوم المعادلة مختص بالهمزة دون سائر ادوات الاستفهام ورد بان المعادلة بالمعنى الذي ذكره لازمة للتعيين الذي هو مقصود بكل استفهام ضرورة ان طلب التعيين انما يكون عند التردد بين شيئين او اشياء لا تردد مع انتفاء المستفهم اذا قال هل قام زيد فانما قال ذلك لانه تردد بين ثبوت القيام لزيد وانتفائه عنه فطلب تعيين احدهما الا ان طرفي المعادلة قد يخطر ان بالبال لا احدهما فيختص بالذكر لانه المقصود بالسؤال كقولك هل قام زيد ام قعد فالقيام وعدمه طرفان للمعادلة في هذا المثال الا ان السائل انما استحضر عند السؤال احدهما وهو القيام فذكره فاذن لا معنى لتخصيص الحكم المذكور باداة دون اداة مع تساوي الكل ويشاركها في الثاني وهو حذفها بدون المعطوف او كقول عمر رضي الله عنه صلى رجل في اثر ورد الي ان ارورقصص في اثر ورقبا ولي في ذلك بحث ذكرته في مصابيح الجامع تعليقي على البخاري ويعفى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا اي ويحذف المعطوف عليه مستغنى عنه بالمعطوف وذلك مع الواو كثيرا تقول بلى وزيدا لمن قال ما ضربت عمرا التقدير بلى ضربته وزيدا ومنه قول بعض العرب وبكرا واهلا لمن قال مرحبا بك فقوله وبك معطوف على مقدر دل عليه كلام المخاطب له اولا اي مرحبا وبك فحذف المعطوف عليه وبالفا قليلا نحو ان (اضرب بعصاك الحجر اي فضرب فانفجرت قال الشيخ بهاء الدين السبكي وطوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى ان اثر وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر بين ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاعله فانفجرت والفا اب قيمة فاضرب يكون على المجموع وهو دليل بيقا بعضه قال الشيخ بهاء الدين لكنه اقرب الى اللطيفة التي ذكرناها في الحذف وحوى الزمخشري ومن تبعه ان تكون هذه الفاء فاء الجواب والتقدير فان ضربت بها فقد انفجرت وفيه نظر اما اولا فلان فيه حذف اداة الشرط وفعله معا وفي جوازه نظر ستقف عليه في باب عوامل الجزم ان شاء الله تعالى واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون جواب الشرط المستقبل ماضي المعنى وهو غير متعقل وقد اورد هو اعني الزمخشري هذا السؤال بعينه في قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك وقال من حق الجزاء ان يتعقب الشرط وهو اسبق واجاب بان التقدير وان يكذبوك فقد كذبت موضح فتأسى استفنا بالسبب عن المسبب اعني بانك لست عن التاسي وهذه العبارة مما تحتمل ان يريد بها ان الجواب محذوف وفيه نظر لان الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا ويحتمل ان يريد ان المضارع فقد كذبت ضمن معنى تاسى وفيه نظر لان الجواب الفعل الماضي لا يستحيل في الانشاء اذا كان معه قد فيما يظهر لكن على كل من التقديرين لا يصح ذلك في فانفجرت لانه ان اراد ان الجواب محذوف صار التقدير فان ضربت (فانفجرت فقد انفجرت والطبع السليم ينفر من هذا وتجه وهو تقدير بما لا داعي اليه ولا دليل عليه وفيه حذف جملتي الشرط والجواب وتكلف ما لا يحتاج اليه وان اراد انه حذف الشرط والفا الداخلة عليه وقد تكلف بفي فانفجرت وهو الجواب ولزم كون الجواب ماضي المعنى مع كون الشرط مستقبلا كما مر فان ادعى ان فقد (انفجرت قام مقام انفجرت وضمن معناه فكيف يحمل (انفجرت في تقدير قد انفجرت الماضي لفظا ومعنى ثم يضمن قد (انفجرت الماضي لفظا المستقبل معنى ونحن ان اوجدنا قد الصادفة

عسكوا ج

على نفي ج

على ان اصل الحكاية ج

اليه ج

قيد كون مسالا ستوليها في القصد كقولك ارضى زيد ام سخط وقد لا يخطر بالبال ج

بي مح

نفي الحلاية في قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست

قال الشيخ ابو حيان وفيه تكلف ج

فتأمل فوضع ج

الجواب ج

مطلب في بيان شروط العطف على المحل

ولنختم بها الباب فنقول اعلم ان ذكرنا
فنقول ان تعطف عليا الكلام

باب ٤

ان المحل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصبه في مالك يوم الدين اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة قلت حاصله (انه ناقض حيث ادعى ان اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما تتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه ان لا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا بل الاقرب ان المصدر المضاف الى الفاعل إضافته محضة حمل على اسم الفاعل بمعنى الماضي واعمل حمل على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان العرض كونه مرادا به الزمن المستمر الشامل للازمنة الثلثة ولا منافاة بين الامرين غير ان هذا انما يتمشى (اذا لم نقل باشتراط وجود المحرز اما اذا قلنا به كما هو مذهب سيبويه ومن تبعه من المحرزاق لم يتأت الحمل على المحل لان الطالب للنصب في المسئلة المذكورة مستف كما مر والله تعالى اعلم بالصواب

يا النداء وهو بكسر النون وضمها الدعاء بأي لفظ كان اعم من ان يكون في اللغة واما في الاصطلاح فهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا **المنادى منصوب لفظا** نحو يا عبد الله **او تقديرا** نحو يا زيد ويا فتى ويا رقاش **بانا دي** فيكون مفعولا به ناصبه الفعل وقال المبرد وهو منصوب بحرف النداء السدّ مسد الفعل فلا يكون المنادي حينئذ مما انتصب على المفعولية بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يأتي بجملة وليس المراد احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزآ الجملة الفعل والفاعل وهما مقدّران وعند المبرد سد مصدر حرف النداء مسد احد جزئي الجملة وهو الفعل فقط والفاعل مقدر قال الرضي ولا منع في دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا واجب الذكر لفظا او تقديرا لانا لا نجد من المنادى بدا وقال ابو علي الفارسي ان يا واخواته اسما افعال واعترض بان من جملتها الهمزة ولا يكون اسم فعل اقل من حرفين قال الرضي ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة الاستعمال يجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى التوجيع واعترض ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضاف فيه ضمير المتكلم والجواب المنع بل كل اسم فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يتصرف في اسم الفعل شيء من الضمائر وان كانت الاداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير كما في اتصبر واوه بمعنى اتوقع واعترض ايضا بانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل بكلامها كالجملة الشرطية والقسمية والنداء لا بد له من منادى والصحيح عند هم مذهب الجمهور وهو ان المنادى منصوب بأدعو لا بأنادي **لازم الاضمار** فلا يظهر في وقت من الاوقات **استغناء بظهور معناه** فلا حاجة الى ذكره **مع قصد الانشاء** اذ ليس المراد الاخبار بان المتكلم ينادي وفيه اشارة الى الرد على من زعم انه لا يجوز تقدير الفعل اصلا اذ لو قدر لكانت الجملة خبرية وهو يخل لزوم كون الفعل مقصودا به الانشاء ومن ثم قال الرضي الاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت وناديت لان الاغلب في الانشائية مجيئها بلفظ الماضي **وكثرة الاستعمال** وهي مقتضية للتخفيف المناسب لالتزام الحذف **وجعلهم كعوض منه في الترخيم همزة** قال المصنف ولم اجعله عوضا لانه يحذف قلت لا نسلم ان العوضية تنافي الحذف بدليل قام الصلاة ولجابا اجابا وذلك لا ينافي ان يقال في ان التالي اقامة ولجابة للعوض من محذوف لكن الجمهور يقولون هي عوض من عين الكلمة ومعه ذلك قد حذفت في بعض اللغات فدل على ان الحذف غير منافٍ للعوضية كما قلنا وكون الهمزة لنداء القريب هو المعروف من كلام القوم ونقل ابن الخباز عن بعضهم انها للمتوسط وان الذي للقريب يا ثم ابن هشام وهذا اعرف لاجماعهم قلت يعني في الطلب فيما اما كونها للمتوسط فخرق الاجماع فيه ظاهر واما الطرف الاخر وهو ان الذي للقريب يا فلانهم اجمعوا على ان الهمزة للقريب فزعموا انه ليس للقريب حرف ينادى به سوى يا فيما ما يقتضيه الحصر المفهوم من العبارة المذكورة خرق لهذا الاجماع من هذه الجهة ايضا وقد اجيب في قوله الحرميين (من هو فات انا الليل بتخفيف الميم كون الهمزة فيه للنداء وهو قول الفراء وبعده انه لا نظير له في التنزيل وكونها للاستفهام وهو قول الجمهور اي امن هو بهذه الصفة **في البعد**

ل

خفية

حقيقة وحكما يا فالاول كقولك يا زيد اذا كان بعيدا منك حقيقة والثاني كقول الداعي يا الله ويا رب مع انه يجيب مع انه تعالى اقرب الي كل شخص من حبل الوريد لكن الداعي يفعل ذلك استحضارا لنفسه واستعدادا لها من الحق عز وجل وعلا قاله المرشي قال ابن المنير رحمه الله وهو اقتفاء الداعي فان الداعي يقول يا قريبا ليس ببعيد ويا خالقا يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا هو من الانتصاب منصب البعد ويقع في بعض النسخ زيادة قوله **او** قول الشاعر **يا جبلي نعمان بالله خليا** نسيم الصبا يخلص الي نسيمها **او هيا** كقولك للاخر **فاصاح** يرجو ان يكون حيا **ويقول** من فرح هيا ريا **او** يا لمر لم يذكره سيبويه وذكره غيره **واي** بالمد **واي** بالقصر في الحديث اي رب وقال الشاعر **الم تسمح** اي عبد في بدر ذي الضحي **بأحامات** لهن هزيل **وكلام** المصنف يقتضي انها للبعيد وهو قول محكي وثم قولان اخران قيل هي للقريب وقيل هي للمتوسط قال المصنف وجعلها ابن عصفور في المقرب للقريب كالهمزة وزعم المبرد وجماعة من المتاخرين ان اي كالهمزة في الاختصاص بالقرب ولم يعتمدوا الا على الواي والرواية لا تعارض بالراي فقد اخبر سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب وما سواها للبعيد قلت لكن الشان في كون الجماعة المذكورين اعتمدوا على الواي ولم يستند المصنف في دعواه عليهم ذلك اني اشاهد بل الظاهر انه مستند هم في ذلك التعليل المعتبر والافضل هذا لا يدرك بمجرد الراي **ويقل حذفه** اي حذف حرف النداء وهو يا بخصوصها من بين حروف النداء الكثرة استعمالها دون ورائها على الالسنة **مع اسم الاشارة** كقوله يشكل هذا لوعة وذكراه **وهذا** مذهب كوفي وحمل عليه قول المتنبي هذي برزت لنا فجئت سبيا **ثم** انثنيت وما شفيت نسيا **وخرجه** بعضهم على ان هذي مفعول مطلق اي برزت هذه البرزة وردّه المصنف بانه لا يشار الى المصدر المنعوتا بالمصدر والمشار اليه كضربته هذا الضرب قال ابن هشام ويرده بيت استشهد به المصنف وهو قول الشاعر **يا عمرو انك قد ملكت صحابتي** وصحابتك الخال ذاك قليل **قلت** يحتمل ان ذا ذاك يسمى بشار به الى الامر الذي تضمنه هذه الجملة ومعنى البيت انك قد ملكت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما الخالة واظنه وذلك الامر قليل في الاصحاب **ويقل حذف** حرف النداء ايضا **مع اسم الجنس المبني للنداء** اي الذي يصلح ان يبنى للنداء ليدخل مثل يا رجلا خذ بيدي وقد سمع من كلامهم اصبح ليل اي ادخل في الصباح قالته ام حدب زوجة امري القيس بترحاب به وكان معركا وبقال انه سألها عن سبب تفرقك السائله فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة ومن كلامهم ايضا طرق كرا وهو توضيح كرا وان يقولوا ذلك في رقبة يصيد ورنه بها يقولون اطرق كرا ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى قرى فلا تعجل انت ايضا ومثل ذلك قولهم افند محقوق قاله شخص وقع في الليل على سليك ابن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه فقال افند محنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقواي انت امن من ان اعتاك فقيم استحى لك في الانام ثم ضغطه سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلمة امثالا قال ابن الخباز بناء على راي البصريين وانما امتنع حذف حرف النداء عن اسم الاشارة مثل يا هذا الان اصله ان ينادي بأداة التعريف الموصلة مثل يا هذا او الا يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع نحو قولهم الصلة اما الله التعريفين مختلفان اولا لانهم قد رووا تعريف الاشارة منتفيا كما تقول بعضهم انتفا تعريف العلمية فبقي يا هذا فلو حذفوا يا لالتبس اقال وانما امتنع حذفه عن مثل يا رجل ويا امرأة لان اصلهما يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة فاستغنى بذلك عن الالف واللام لو لا ذلك على التعريف المستفاد من الالف واللام ولما حذفت الالف واللام استغنى عن المستغنى عن ايها لا يها وسمع **وصلة** اي نداء ما فيه الالف واللام **فبقي** يا رجل فلو حذف حرف النداء لكان الحذف فاعل وانما كان يا ايها الرجل هو الاصل لقولك يا رجل لان المقصود نداء المعرفة ومعلوم كراهتهم الجمع بين حرفي تعريف وقد علم ان تعريف الرجل بالالف واللام هو الاصل وان كان تعريفه بالالف واللام هو الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل هو الاصل لانه لا يقال الا لك يا فلان وقال الرضي وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء يعني من نحو يا رجل اذا داة النداء اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به

فيه فالضرورة تلجئ إلى العطف ودونه وان امتناع قولك جاء زيد وزيد روجوبه في قولك جاز بد وعمرو وبوضع ذلك الاجماع على جواز يا هذان زيد وعمرو ومعلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان المعنى الذي كان به زيد مخاطبا واجب كونه في الرجل بقي الاعتراض قايما ولذلك اجوبة اصحها لانسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم سلمنا ذلك لانه مخصوص بما كان عاملا في المعطوف عليه والدليل عليه انك تقول ضربت زيدا ضربتين وعمرا هما فلا يلزم تشريك عمرو مع زيد في الضربتين وان لزم تشريكهما في ضربت واذا ثبت ذلك فليس لنا عمل فلا يلزم تشريكهما فيما سلمنا تشريكهما فيها الا ان الشرط في جواز دخول يا على الثاني اذا اولبسته مفقود فلما وقع وقد فصل بينه وبين يا بالاول حصل شرط الجواز وانما قولك ايها في يا ايها الرجل وصداي في يا هذا الرجل فقد صح اجراوه على باب العطف فيما يمتنع ولكن اتفق ان الثاني ههنا حصل شرط جواز دخول يا عليه ولم يجب اجراوه وليته وهذا الكلام يا السليم في ان المعطوف يقدر فيه العامل الاول واما اذا قلنا بالانسحاب كالصفة وعطف البيان والتاكيد اندفع السوال من اصل وان اضيف تابع المنادي وجب نصبه مطلقا قال في الشرح اي سواء كان متبوعه منصوبا او مبنيا عليه فلست ادعو عليه نحو يا تيم يا ابو صاحب عمرو فانه مخصوص لا منصوب مالم يكن التابع المضاف كالحسن الوجه عما اضافته غير محضة فلو ما الحسن فيكون مع المنصوب واجب النصب ومع المبني جايز الوجهين ويقع ذلك في باب النعت نحو يا زيد الحسن الوجه وفي التوكيد يا زيد والحسن الوجه وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل في قول الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العيس ان رفع الضامر جايز صحيح على وجه الرفع والقاعدة ان المضاف ينصب واجاب بوجهين احدهما ان الضامر العيس موصول وصلة فيها في قوة الذي ضمر شد عيسه ولو كان الذي يقبل الحركة لم تكن الاضمة والثاني انه صفة لموصوف محذوف وهو في الحقيقة صفة اسم الاشارة اذ لا يكون صفتها الا اسم جنس فالاصل يا ذا الرجل الضامر العيس فانضامر صفته لمرفوع معرف فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضي وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فالموصوف ليس باسم اشارة ولا تكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضافا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى كذا قال ويحتاج الى وجه الفرق بين الامرين ويمتنع رفع النعت في نحو يا زيد صاحبنا مما كان المضاف فيه عاريا من الالف واللام خلافا لابن الانباري والكسايي والفرا والطوال من الكوفيين فانهم اجازوا رفع مثل هذا النعت وهو غير جايز لان اضافته محضة وقال المصنف لا ستلزامه تفضيل فرع على اصل وذلك لان هذا المضاف لو وقع منادى لم يكن بد من نصبه وتابع نعت المنادي محمول على اللفظ فاذا قيل يا زيد الطويل صاحب عمرو فان قدر الثاني نعتا للمنادي نصب لانه اذ ذاك نعت للمنادي لفظ به كما يلفظ بالنعت وان كان مع تابع المنادي صير حيي به الى العلة الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال فتقول يا زيد نفسه وياتيم كلهم بضمير الغيبة باعتبار الاصل قبل الندا فان الظاهر طريقة الغيبة ويا زيد بنفسك ويا تيم كلكم بضمير الحضور باعتبار الحال الحادثة بالندا ولو قال باعتبار اللفظ وباعتبار المعنى لكان احسن وعلى هذا يتجه قول بعضهم انه يجوز في الكلام يا ايها الذين امنتم ولكنه قيل لم يسمع لبلا يختص بالمخاطبين وفيه نظر لان مجيء ضمير المخاطب في ذلك نادر وانما ياتي التنزيل على الوجه وقد توهم بعض الناس انك اذا قلت يا ايها الذي قام وقعدت انه التفات وليس كذلك لان الالتفات خلاف الظاهر وهذا ظاهر باعتبار الوضع الاول وهو لفظ الظاهر للغيبة وظاهر باعتبار الاستعمال وهو تضمن الاسم معنى الخطاب فكل منهما موافق لظاهر ومثله انت الذي قام وقعدت ليس بالتفات والثاني في نحو يا زيد زيد مضموم او مرفوع او منصوب فالضم على اوجه احدها ان يكون منادى ثانيا ولم يجز المصنف فيه غير ذلك والثاني ان يكون بدلا نقله المصنف عن اكثر النحويين ورده بانه لا يتعد

لفظ بدل ومبدل منه لا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الاول كقراة وترب كل امة جايئة كلامة تدعى فكتبها بالنصب كل الثانية على البدل لما معها من زيادة التنبيه على سبب المجيء كما مر والثالث انه توكيد لفظي قال بعض المشارقة بناء على قولهم انه اعادة الاول بعينه والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل قال المصنف في الشرح وقال في شرح الكافية الثانية توكيدان على اللفظ والمحل وليا عطف بيان كما يقول اكثر النحويين لان الشيء لا يبين على نفسه وقدمر في باب البدل الكلام على ذلك في قول الشاعر * اني واسطار سطرن سطرا * لقايل يا نصر نصر او الاول في نحو قول الشاعر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر ومثله قول الاخر * يا زيد زيد اليعملات الذبل * تطاول الليل علينا فانزلي * تعدها مضاف اليه واحدا فالاول مضموم او منصوب والثاني منصوب لا غير اما على انه منادى مضاف (وباضمار اعني او توكيد او عطف بيان او بدل هكذا قال المصنف واما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد فكان مضموما واما النصب فيه على وجهين احدهما ان يراد بتيم الاول اضافته الى عدي المذكور اخرا ثم اكد تاكيدا لفظيا بلفظ تيم الثاني والتاكيد اللفظي ياتي ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا الثاني ان المراد يا تيم عدي المحذوف المضاف اليه اولا استغناء بذكره اخرا لانه هو الاتري انهم قالوا بين ذراعي وجبهة الاسد فحذفوا النون من ذراعين لكونه عندهم مضافا والا مضاف اليه الا ما تقدره من الاسد المستغني بذكره اخرا والحذف في يا تيم تيم عدي لجد ر لاتفاق المضاف والمضاف اليه جميعا في اللفظ وما تقدم فالمضاف والمضاف اليه مختلف فاذا جاز ذلك فيه مع اختلاف المضاف لاتفاقه المضاف اليه فهو مع اتفاقه المضاف والمضاف اليه اولى وما هو المحذوف منه فيه مذهبان احدهما ان المحذوف منه المضاف اليه هو الاول وتيم الثاني مضاف الى عدي المذكور وهذا هو الظاهر والدليل عليه (قالوا قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لا دي الى امرين محذورين احدهما التقديم والتاخير من غير فايدة والثاني الفصل بين المضاف والمضاف اليه والمذهب الاخر ان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف الى عدي محذوفا ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون المتاخر لفظا ومعنى دالا على متقدم والمنقول انه المتقدم بدل على المتاخر والجواب عما ذكره اصحاب المذهب الاول انا لا نسلم ان التقديم والتاخير لاستقامة الكلام فلا يمتنع بيانه لانه حذف المضاف اليه من الثاني وتيم الاول مضاف الى عدي المذكور فصار يا تيم عدي تيم فبقي تيم الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم تكن فيه اللام بالتنوين او الاضافة واخر عدي ليكون عوضا لفظا عن تمام تيم الثاني وتيم الاول يجوز ان يكون كذلك وهي الاسماء جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما لانه لم يتم ولم يعوض عن تمامه واذا اخرت وقلت يا تيم تيم عدي عوضت عن تمام عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة الى الاول كالتمام فلاجل ذلك كان التقديم والتاخير والفصل هذا جميع ما ذكره ابن الحاجب في اماكن متفرقة من كتبه في الكلام على احوال تعرض للمضاف الى يا، المتكلم اذا اضيف اليه منادى حال المضاف الى ايا ان اضيف اليه منادى كما اذا اضيف الى غيره اي غير منادى فحكم قولك يا غلام غلامي لحكم قام غلام غلامي في اثبات اليا وحذفها وغير ذلك وقد سبق الكلام على ذلك في مواضعه فلذا احال عليه (الا الام والعم المضاف اليهما ابن نحو يا ابن امي ويا ابن عمي فاستعملها اي الام والعم غالبا واما في غير الغالب فلم يسمع في محل من اللغات بفتح اليم فتقول يا ابن ام ويا ابن عم وفيه قولان احدهما ان الاصل (ما وعما فتح ما قبل الياء، فقلبت الفا ثم حذفت فاستغني عنها بالفتحة (الثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبني على الفتح او كسر هاوون ياء والاصل يا ابن امي ويا ابن عمي با ثبات اليا فحذفت (استغنا عنها بالكسرة وقرئ في السبعة يا ابن ام بهذين الوجهين قيل واجودهما الكسر وربما اثبتت اليا متحركة او ساكنة كقول الشاعر * يا ابن امي ويا شقيقي عن * عوتمما وانت غير مجاب * لشد ت من وراي كحي * بلغ الرهب او شبر ثاني او قلبت الفا كقول الشاعر * ليس في الاعلى يا ابن عما * نفس عن نفس ولكف الدما * قيل وقليها الفا اجود من اثباتها

والضابط ان تبلفظ بالمنادى على صورة اللفظ المفرد ثم يذكر ويقع ج

يا تيم عدي ج

فصل ج

الاصح ج

والمعقول ج

المجهور من الجرا للوصل مجري الوقف كذا قال الشارح وقد يقال اما بثونها في الوصل فمناسب لاجرا
الوصل مجري الوقف واما كسرها او ضمها فليس كذلك ويستغني عنها وعن الالف بما اخره الف وها
فتقول في ندبة عبدالله واعبد الله هكذا بدون الحاق الف الندبة والها ونقل ابو حيان عن
المغاربة انهم يقولون واعبد الليه بوصل الف وها بها اسم الله سبحانه ولا تحذف همزة وي
الف التانيث الممدودة خلافا للكوفيين فاذا ندبت امراة مسماه بليا قلت واليا به بهمزة بين
الفين والكوفيون يحذفون الهمزة فتحذف الالف ايضا لالتقا الساكنين فتقول واليا به فصل
في الكلام على ابدال الف الندبة يجب ابدال من الف الندبة مجانس ما وليت لا يلبغي ان يكون
المراد البدل النصي فقط وانما ينبغي ان يكون معناه يوتي بدلا من الالف يحرف مجانس لما وليته الالف
من كسرة او ضمة فتقول في ندبة غلام المضاف الي المخاطبة واغلامكيه او ياه فتقول في ندبة قومي
مسني به واقومية فالبدل من الف الندبة ياء لمجانستها يا، الضمير فالتي بساكنات تحذف اولها
وهو ياء الضمير او ضمته فتقول في ندبة غلامه واغلامهوه او واوه فتقول في ندبة قاموا مسمي
بهوا قاموه وقد عرفت وجه العمل فيه وانما فعلوا ذلك في هذه الصور الاربع ايثارا للرفع اللبس
اذ لو قلت في الاول واغلامكاه لالتبس بالذكر ولو قيل في الثاني واقوماه لالتبس بالمثني ولو قيل في
الثالث واغلامهالالتبس بالغايبة ولو قيل في الرابع واقوماه لالتبس بالمثني ايضا وربما حمل
امن اللبس عليها استغنا بالفتحة والالف عن الكسرة واليا كقول عمر بن ابي ربيعة في جواب تلك
المراة والبيكاه قيل ومثل هذه اللفظة النادرة لا ينبغي عليها قاعدة مع انه يمكن مشاكلته لقول
المراة فصحت واعراه ويحتمل ان يكون ذلك جاء على لغة من جعل كاف الخطاب مفتوحة للمذكر
والمونث وقليلا ما يحذف نون اسم مثني جاريا خلافا للبصريين فانهم يلتزمون فتح نون المثني في
ندبته فتقول وازيداه والكوفيون جوزوا هذا الوجه و وجها اخر وهو ان يقال وازيداه
بقلب الالف ياء قال المصنف وهذا (وفي الوجهين احدهما ان الاول يوهم ان المعظم من
الاعلام المختومة بالف ونون نحو سلمان الثاني ان اباحاتم حي في نداهن مثني يا هنانيه ولم
يحك يا هنانياه والقياس انها يكون على ما سمع قلت استدلاله بهذا الوجه الثاني لا يثبت
دعواه فتامل ولا تقلب بعد كسرة فعال فلا يقال في رقاش وارقاشيه بل وارقاشاه اذ
ليس كما يلبس ولا بعد كسرة اعراب فلا يقال في ندبة عبدالله واعبد الملكيه بل واعبد الملكاه
لانه لا يحدث بذلك لبس قلت وقد يحدث في بعض الصور ليس كما تقول في ندبة غلام لرجل
مسمي بسلم واغلام لرجل مسمي بسلم واغلام مسلماه فهذا يلتبس بغلام مسلمي لكن مثل هذا نادر فلم
يلتفتوا اليه ولا يحرك لاجل التنوين بكسر ولا فتح فلا يقال واغلام زيد ينه ولا واغلام زيدنا ه
بل يحذف التنوين فيقال واغلام زيداه كما سبق ولا يستغني عنها بالفتحة فلا يقال وازيدنؤ
وازيداه خلافا للكوفيين في المسايل الاربع قال المصنف وما رواه حسن لو عضده سماع لكن
السماع فيه لم يثبت وابن عصفور حاكما ان اهل الكوفة ان اهل الكوفة يحركون التنوين
فيقولون وازيدناه قال وزعم من لا وثوق بعلمه انه مسموع من كلام العرب باب اسماء
لازمة النداء فلم تستعمل الا منادا وهي فل وفلة يقال للرجل يا فل وللمراة يا فلة بمعني يا فلان
ويا فلانة وهما الاصل ولا يستعملان منقوصين في غير ندا الا في ضرورة كقوله * في لجة امسك
فلانا عن فل كذا قال المصنف وظاهر كلامه ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعني
فلان وفلانة وهما كناية عن علمي العاقل المذكر والمونث وقوله في فلان وفلانة هما الاصل
يقتضي موافقة الكوفيين في المسالة فانهم يقولون فل وفلة مرخمان من فلان وفلانة وابن
عصفور يقول انهما كناية عن علم من يعقل لكنه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة وهذا كله مخالف
لمذهب سيبويه فانها عنده كناية عن اسم جنس من يعقل فقل كناية عن رجل مقصود بالنداء
في قولك يا رجل وفلة كناية عن امراة في قولك يا امراة ولام فل محذوفة وماده ف ل ي وتقول
في تصغيره فلي اذا سمي به وليس اصله فلانا فرخم لان مادة فلان ف ل ن وليس فل المستعمل
في امسك فلانا عن فل هو المختص بالنداء بل هو محذوف من فلان لانك تقول في تصغيره فلين

قال

ضمير

هذا

قال الشارح هذا التخييص مذهب سيبويه ومكرمان بفتح الرا للحزين المكرم كذا قال الشارح وفي
الصحاح يقال للرجل يا مكرمان بفتح الرا للحزين المكرم كذا قال الشارح نقيض يا ملامان من اللوم قال
والمكرم نقيض اللوم وملامان بفتح الهمزة وقد عرفت معناه وملام مثله بدون زيادة الف ونون
ولوماني بضم اللام وسكون الهمزة مثله ايضا من اللوم ونوماني بفتح النون للكثير النوم قال
المصنف والمشهور ان لا يستعمل شي من هذه الخمسة في غير ندا وظاهر كلامه ان لا يقاس عليها ما سمع
من بنا، مفعلان وقال بعض المغاربة انه يقاس فيقال يا مكرمان ومحسنان في المذكر ويا مكرمانه
ويا محسنانه في المونث وزعم ابن السيد ان بنا، مفعلان مختص بالذم وان ما وقع في النسخ من قولهم
يا مكرمان بالواو تصحيف يا مكرمان بالالف قال الشارح وليس كما زعم كما سيبويه والاخفش وكذا
يا مكرمان وايا ملام ويا لوماني فلا يقاس عليها اجماعا والمعدول الي فعل بضم الفا وفتح العين
في سب المذكر نحو يا عدس ويا خبث ويا فسق ويا لكع قال المصنف والمسموع منه هذه الالفاظ
الاربعة ولا يقاس عليها وعدس معدول عن عادس وخبث معدول عن خابث وفسق معدول
عن فاسق ولكع معدول عن لكع بكسر الكاف وهو اللئيم الاصل وفي البسيط ان مذهب سيبويه
القياس على فعال وفعل في باب الندا والمعدول الي فعال فيما على الكسر في سب المونث نحو يا فساق
ويا خباث ويا لكاع قال الرضي وسبب بنايها على الكسر مشابهتها لفعال الامري وزنا ومبالغة وقال
الشارح تبعا للاخفش بن لمشابهتها نزال عند لا وتاءيثا وسياتي الكلام عليه في باب اسما، الافعال
والاصوات ان شاء الله تعالي وهو اي المعدول الي فعال في سب المونث في النداء وفعال الذي
بمعني الامر نحو نزال مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقا لسيبويه واحترز بالمجرد من غير المجرد فانه
لا يقال منه الا ما سمع نحو دراك بمعني ادرك قال الشارح واهمل المصنف شرطين في جواز بنا، فعال
بمعني الامر احدهما ان يكون الفعل تاما والثاني ان يكون متصرفا وظاهر كلامه ان الخلاف في النوعين
فاما المعدول الي فعال في سب المونث فلم يحكوا فيه خلافا فيما راياه واما فعال بمعني الامر
فالمبرد يخالف في قياسه وهو مسموع هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد اذ ليس
لاحد ان يبتدع صيغة لم تنقلها العرب وليس لنا في اباحة المبالغة ان نقيس فلا تقول في شاكس
شقاوز شكيس وغفير وقال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولي ان يتاول قول سيبويه وهو مطرد على
انه ان ورد بالاطراد تستعمل هذه الالفاظ في غير الندا قليلا ونحو قول ابي النجم في لجة امسك فلانا
عن فل واللجة بفتح اللام كثرة الاصوات ونحو قول الشاعر * اطوف ما اطوف ثم اوب * الي بيت
قعيدته لكاع حسن الضرورات وقد عرفت ان سيبويه لا يري ان فلانا المذكور في بيت ابي النجم هو
المختص بالندا فلا تكون الضرورة فيه من حيث كونه استعمل في غير الندا باب
ترخيم المنادي يعترض في هذا الباب ابي ترخيم غير المنادي فكان حقه ان يعرف الترخيم بتعريف
يشمل جميع اقسامه وقد عرفه الرضي بقوله وهو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه
حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التا والياء الاخيرتين
من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف
الياء في نحو غلام زيد المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا تري ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه
الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا لمجرد الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام يد ودم
لانه واجب قلت يرد عليه الرد فانه منقوض من الوسط وهو للتصريف واللعب قال عليه الصلاة
والسلام لست من الدد ولا الدد مني واستعمال كل من اللغتين جايز فقد ثبت لنا ان بعض
الكلمات حذف اخرها اعتباطا لا لعلة على سبيل الجواز لا الوجوب مع ان هذا الحذف ليس بترخيم
فصار التعريف غير مانع قال الشارح وانما قال المصنف ترخيم المنادي احترازا عن ترخيم التصغير
وسياتي في باب يجوز ترخيم المنادي مخرج ما ليس بمنادي وسياتي الكلام فيه المبني لا المعرب فانه
لا يرخم وسياتي الخلاف في المضاف وخرج بذلك المستغاث فانه معرب لكن ظاهر قوله
المبني يشمل نحو رقاش وحذام مما كان مبنيا قبل الندا ونحو يا مكرمان مما هو مختص
بالندا ونحو يا زيد او واعبدا وكل ذلك ممنوع فما كان ينبغي له هذا الاطلاق ان كان

ويا مكرمان ٤

الكثرة لا القياس عليه وقد يقال رجل مكرمان
وملامان وامراة ملامانة ٤

قال ابو حيان الترخيم التسهيل يقال صوت رخيم اي ليس بمتعل
قال ذو الرمة لها بطء منار الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هوآء لا تزر
وفعيل الزاده والاشتقاق اسهل

الايتان بحرف النداء يعني اذ المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز مع اي كما مر لانه لم يبق فيه معنى النداء الحقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في التعجب منه والمندوب فكونه مستعملا في الخالي منه بالكلية وحمل ظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كما بينا في النداء كما سبقت الاشارة اليه لكن مجموع ايها الرجل في باب الاختصاص في محل نصب لوقوعه موقع الحال من بين الرجال وهذا كما قيل في سواء علي اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة وجملة معطوف عليها الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم اخراي سواء ملك وقعودك ويقوم مقامها اي مقام اي الواقعة في النداء على ما هي عليه من الاتصال بها التنبيه ووقوع الوصف المقرون باللام بعدها منصوبا باسم دال على مفهوم الضمير معرف بالالف واللام مثل نحن العرب اقرى الناس للضيف او الاضافة مثل نحن معاشر الانبياء لا نورث وقد يكون هذا الاسم المنصوب علما كقوله انا بني ضبة لا نفر قال ابو عمرو نصبت العرب في الاختصاص اربعة اشياء معشر وال واهل وبني ولا شك ان هذه الاربعة اكثر استعمالا في باب الاختصاص وليس الاختصاص محصورا فيها بدليل قولها نحن بنات طارق نمشي على النمارق قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحوها لتوغل منقول عن قطع والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى ان ينصب انتصاب كوفا العرب قال الرضي والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى اهل هذا قلت هذا لا يدفع ما قاله ابن الحاجب اذ لنا مندوحة عن ان يجعل مثل ذلك منقولا عن النداء حملا على غيره مما وجد فيه مسوغ النقل قال الرضي ثم يقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته اللام وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل فلو كان بعد ضمير غائب نحو مررت به الفاسق او بعد ظاهر نحو الحمد لله الجميل فليس من هذا الباب بل هو منصوب على الذم كما في المثال الاول او على المدح كما في المثال الثاني **باب التحذير والاغراء وما الحق بهما** في وجوب حذف العامل قال الشارح لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف ولا شرحه وثبت في بعض النسخ التي على حاشيته **بنصب تحذر** مفعولا لاجله ولانه قال بنصبه تحذر والكاف للتعليل **اياك واياي انا معطوفا عليه المحذور** اي الشيء الذي يحذر وتبقى نحو اياك والشر واياي انا ومعصية الله والتقدير اباعد اياك من الشر واباعدني من الشر مني لكن الظاهر من كلام المصنف ان المتعاطفين ذكرا لاجل التحذير وان اللام جملة واحدة وان الصواب ان الاول ذكر لاجل التحذير والثاني للتحذير فانهما جملتان لا جملة واحدة والاسمان متعاطفان وغير المصنف لم يذكر الا التحذير دون التحذير واما ادراجا للتحذير فهو قليل بخلاف التحذير لانه الكثير كما ادرجه الجميع في التبويب واما لانه يقدر اياي باعدني لا اياي اباعد فيكون تحذيرا للنفس وينصب **تحذيرا اياك واخواته** اياكما واياكم واياكن **وشبهه من المضاف الى المخاطب** نحو راسك والحائط فالتقدير احذر راسك واتق والحائط ويكون تحذيرا بخلاف ما لو قلت راسه والحائط فالتقدير وقع ولا يكون تحذيرا **معطوفا على المحذور** نحو اياك والاسد ولذا لبنة وكونه معطوفا هو مذهب جماعة منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب بفعل اخر فيكون من عطف الجمل **بما يليق من نحو اتق او شبهه** نحو جانب بعده وحاذر واحذر وفاذا قلت اياك والشر فالناصب فعل محذوف يقدر بعده لانه لو قدر مقدما لزم ان يكون اصله باعدك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وملحق بها والناصب هنا ليس

لا ان قمت ام قعدت

ذاهب اي ان ذلك مما حذف فيه الحرف الذي قبلها دفعة لاعلى التوالي لكان مذهبا لا تكلف فيه فهو كقول اخر فقال ايجاز للمهم يوصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافي واستقبحه ابن السراج **ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صلة المنادى** احترازا مما لا يصلح للنداء كقوله **وان عليا من علية** قوله **ما مكة** من ورق الحمى فانه هذا وان حذف منه شيء في الاخر لكنه من الحذف الذي يستباح للضرورة لا بطريقة الترخيم كقوله **درس المنا بمتالع فابان** ان المنازل نوسمي به مجردا من الالف واللام لم يرخم بحذف الواو والالف واللام اتفاقا **وان خلا من علمية نحو انسان وغلام وهار تانيث** كقوله **لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره** طريف بن مال ليلة الجوع والحصر **على تقديري التمام** اي على جعل الباقي كلمة اسم تام لم يحذف منه شيء فيتناول نحو امل كما مثلنا وهذا جائز **باجماع وعلى نية الحروف** خلافا للمبرد ويشهد للجماعة ما خالف فيه ابو العباس المبرد قول الشاعر ان ابن حارث اه اشتق لرويته او امتدحه فان الناس قد علموا وقول ذي الرمة ديار مية اذ مي ما شفى انفا ولا بريء مثلها عجم ولا عرب وزعم يونس ان مية وميا اسمان فانما قال المصنف وهذا تكلف لا حاجة اليه قلت الظاهر ان مدرك يونس في ذلك الرواية والاولى هذا لا يدرك بالرأي واذا كان كذلك فلا تكلف فيه ومما يشهد للجماعة قول الاخر الا اصبحت حبالكم رماما واصبحت منك شاسعة اماما قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا البيت واضح فيما ادعاه كسيبويه ورده المطرد بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته يعني لان الرواية لا تدفع برواية اخرى واما قول عمرو ابن المشوح يد اقول ويلي ما تديم بخومه الا ليت صحبي شاهدي ومعاوياً فيحتمل الوجهين **ولا يرخم في غيرها** اي في غير الضرورة **منادى عار من الشرط المسوغة للترخيم الا شذوذا** من نحو يا صاح فانه نكرة مقصودة خال من هاء التانيث وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي وانه اجري مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الياء من صاحب قلت ما زاد على ان وسع دائرة الشذوذ وهو تعسف لا داعي اليه **واهل ذكر الى الاشهر** من القولين وهو ان اصل كرا كروان ثم رخم شذوذا لكونه نكرة مقصودة خاليا من هاء تانيث وجاء ترخيمه على لغة من لم ينو القول الاخر المبرد وهو ان الكروان ذكر الكروان فلا ترخيم فيه على هذا **وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف اخر المضاف اليه** كقول الشاعر يا عمرو لا بعد وكل ابن حرة سيدعوه داعي مية فيجيب ومذهب البصريين ان ذلك ضرورة قال ابو حيان لو قيل باختصاصه بكون المضاف اليه ذا تانيث وقوعا مع السماع لكان مذهبا غير بعيد والكوفيون يقيسون ذلك مطلقا فالاقوال اذن ثلاثة **وندر حذف المضاف اليه باسره** اي بجملته كقول عمرو بن زيد يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب او رايدا **الا تقيصا** يخاطب عبد هند اللخمي بمنزلة معدي كرب بحذف الاسم الثاني بجملته **وندر ايضا حذف اخر المضاف** كقول اوس ابن حجر يا علقم الخير قد طالت اقامتنا هل حان منا الى ذي الخير تسريح اراد يا علقمة الخير فحذف التاء وهي اخر المضاف **باب الاختصاص اذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه** نحو انا واني او يشارك فيه نحو نحن وانا تاكد الاختصاص بالاسم المنصوب الى الضمير اولاه اياه في حال كونه **معطيا ما نابه في النداء** من ضمها والمجيء بحرف التنبيه وهو هنا في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي اللام ونحوه ذلك من الاحكام **لا حرفه** اي الاحرف النداء فانه لا تدخل عليها في هذا الباب وسياتي اعتراض بان الاقتصار على الاستثناء حرف النداء من بين احكام اي يقتضي جواز وصفها باسم الاشارة ولا يحسن هنا مع هذا الاختصاص اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل انا اختص بالمسكنة من بين الرجال او التوجع بيان المقصود بذلك الضمير لا اللا فتخار ولا للتصاغر نحو انا المدخل ايها الرجل ونحن نقول ايها القوم وكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي ما هو مدلول عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص

وذكر انه حكي ان الحافظ الامام شمس الدين الذهبي رحمه الله قال معارضا لمصدر هذا البيت

، اذا قل الحديث على شخص ، واحببي موضعا تولي فاميلي ،
، اريد حياته ويريد قتلي ، فيا لخليل انصفني فظلمت انا وانشرته لنفسي ،
، خليلك ماله في ذا مراد ، قد مالت شمس في علياء محلي ، وحظي ان تعيش مدى الليالي ،
، وانت لاتمل وانت تملي ، قال فاعجبه قولي خليلك ماله في ذا مراد ايجا باكثيرا فيحتاج الى سماع

وان اراد لمنقد ديارمضافا الى اسم المحبوبة فذلك كثير تقول ذي الرمة ديار مية اذ هي ناعفتنا
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب بالنصار اعطى ودع وارسل واتبع وذكر واضع ولا تركب ولا توهم
وتعد واصبت واتيت ووطيت واحضر وذكر فسافي الافعال الناصبة للمفعولات المقدمة

تلت وهو معذور ودبار الاحباب
قال الشارح اذا اراد هذا التركيب ؟

على الترتيب بها في الذكر السابق فاعلم ان ناصب كلها وتمر اوظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كلها لانه لم يقدر له ناصبا وقد رغيره وزد في تمر فيكون من عطف العمل ودع هو ناصب (مرارا) نفسه فيحتمل ان يكون معطوفا على الفعل المتقدم ويحتمل ان يكون مفعولا معه وارسل هو ناصب الكلاب على البقر واتبع هو ناصب حشفا واما سوكيله فيحتمل ان يكون بتقدير وتريد سوكيله وتذكر هو ناصب زيدا من قولهم من ايت زيدا واصنع هو ناصب كل شئ والفعل المبني عنه من قوله ولا تركب هو العامل في الاسم الواقع بعدا من قولهم ولا هذا ومن قولهم ولا شتيمة حر والفعل من قوله ولا اتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا اولا زعماتك واما هذا في هذا التركيب فقد تقدم ان ابن الحاجب قال ان ناصبه محذوف اي ارضني هذا اولا اتوهم زعماتك ويجتمع هو ناصب لهل الليل واهل النهار وقد رابن الحاجب فاذكر تاني قال ومعنى هذا الكلام الا تزاحم الان في اهله ليلا ونهارا واصبت هو ناصب مرحبا واتيت هو ناصب اهلا ووطيت هو ناصب سهلا فعلى هذا هي ثلاث جمل وغير المصنف جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة واحضر هو ناصب عذيرك قال سيبويه احضر عذيرك وقال المفضل بن سلمة الضبي التقدير احضر عاذرك كانه استبعد مجيء المصدر على فعيل وليس صوتا كالبتم والزير والصليل والصرير والصهيل وقد تقدم الكلام فيه واذكر هو ناصب ديار الاحباب ويتعلق بهذا الفعل ما يستلزم عامله عامل ما قبله وهذا كله اتى به المصنف ليبين ادلة حذف العامل ايعم من ان يكون الحذف واجبا او جايزا ابدل تفسيره بعد اي واجب وجايز وابو حيان فهم ان هذا الكلام راجع الى تلك الامثلة المعينة السابقة فحمل اختلال اتبعه فيه الشارحون فحيطوا عشوا وسيبين لك ان شاء الله تعالى قال ابن قاسم ومثال ما (يستلزم عامله عامل قبله كل شئ ولا شتيمة حر ان تقدرهما ايت كل شئ ولا ائت شتيمة حر فالامر اتيان كل شئ يستلزم الامر باتيان شتيمة حر اذا كان مندرجا في عموم كل شئ فقد اخرجه عن العموم بالنهي فقد استلزم الامر به النهي عن شتمه قلت شتيمة حر محمول لتركب مقدرة منهيا عنها وقد لم يستلزمه (ايت المقدرة العاملة في كل شئ انما شتيمة الحر نفسها استلزمها المحمول الذي قبلها والكلام انما هو في استلزام احد العاملين الاخر لا في استلزام احد المحمولين الاخر وانما المثال الجيد (انتهى وانما خيل الكسم لان لا تنتهيا محمولا مقدرا اي عن التثليث والنهي عن التثليث يستلزم الامر بالتوحيد) او يتضمن معناه وضعا مثلوه بقولهم امر ونهيه قالوا لان الامر يتضمن النفي قلت وهذا اما من الطراز الاول انما الظاهر ان يكون العامل الاول متضمنا لمعنى العامل الثاني المقدر ويكون اي مثل لذلك بقولهم ما اكسى زيدا للفقر اثاب فان نصب الثاب بمحذوف والتقدير كساهم الثاب فاكسى وهو العامل الاول متضمن لمعنى كسا الذي هو العامل المقدر وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله مثلوه بقولهم الملابس على الظرف فان الظرف شريك الملابس فيما قدر من عامله وهو ارسل قلت وليس بجيد لان الظرف مشارك للملابس في عاملها باعتبار لفظه ومعناه معا لا باعتبار معناه فقط والصواب ان يمثل لذلك بنحو وزججن الحواجب والعيونا وقولهم علفتها تبنا وماء باردا فان العيون مشارك للحواجب في معنى عامل لا في لفظه وذلك لان عامل الحواجب هو الفعل من زججن وعامل العيون هو الفعل من قولك كحلن وهما لفظان

متباينان

ماء

متباينان للفظا مشتركان من حيث المعنى في التحسين والتزيين والسبي ليسا مشتركين في العامل من حيث اللفظ ان عامل تبنا الفعل من علفتها وعامل ماء الفعل من سقيتها وهما لفظان متباينان نعم يشتركان من حيث المعنى باعتبار الاناطة والاعطاء فان كلا من العلف والسقي انما تعلق به اوما هو في المعنى مشارك لما قبله فيما ناب عنه اي في الشئ الذي ناب عن عامله نحو ويل له وزيدا فالثاني وهو زيدا مشارك للاول وهو الضمير المجرور بالام في الويل الذي هو نايب عن عامله وهو الزم وذلك لان ويل نايب في المعنى دون اللفظ عن العامل المحذوف وانت خبير بان بعض هذه الامثلة التي ذكرناها الحذف فيها جايز لا واجب والعبارة منطبقة عليه فدل على صحة ما قلناه من انه اراد بهذا الكلام بيان ادلة الحذف مطلقا سواكان واجبا اوجايزا وظهر بذلك فساد ما قالوه لان لو كان كلامه راجعا الى تلك الامثلة السابقة والحذف فيها كلها واجب لانها مثل وشتيمة مثل لكان مناقضا لقوله هنا ولا يمتنع الاظهار وان لم يكثر الاستعمال فيجوز لك ان تقول مررت بنسوة زججن الحواجب وكحلن العيون وعلفت دابتي تبنا وسقيتها ماء باردا مثلا باظهار العوامل لان استعمال مثل هذا التركيب لم يكثر فيه حذف العامل فانت مخير فيه بين الاظهار والحذف اما ان كثر استعمال تركيب في كلامهم بحذف العامل وجب الحذف في مثله حينئذ ولم يكن لك اظهار العامل ليلا يخرج عن الاستعمال الكثير والحاصل ان الحذف في الباب عامله قياسي وهو باب التحذير والاغراء بعضه يجب فيه وبعضه يجوز فيه وسماعي يجب فيه الحذف وهو المثل وشبهه وسماعي يكون الحذف فيه تارة واجبا وتارة جايزا وهو الذي اشار اليه في اواخر باب تعدي الفعل ولزومه فليتنظر فيه وفي هذا الموضع وربما قيل على سبيل القلة كلاها وتمرا بالنصب الالف في الاول ونصب الثاني وكل شئ ولا شتيمة حر برفع كل ونصب شتيمة ومن انت زيد فيجوز ثلاثة اعتلة اي كلاهما في وزيدني وهذا راجع الى المثال الاول فيكون كلاها مبتدا والخبر محذوفا والجملة محذوف وعامل وهو في محل نصب مفعول به والمراد بالعامل ما تقدم ذكره في قولنا عامل ما قبله وهو الفعل من قولك زيدني وقد يقال ما ذكره المصنف ليس بمتعين لاحتمال ان يكون كلاها منصوبا بما ذهب اليه الفراء العلة من يلزمه الالف في الاحوال كلها فيقدر له ما كان يقدر في حالة كونه بايا بل يترجح هذا بسلامته مما يلزم من الاول من عطف الانشاء على الخبر مع ان ثبت ان هذا التركيب قاله من العرب من يعرب كلا بالالف رفعا وبايا نصبا وجرا ولا يلتزمها الالف في الحالات كلها تعين تخريجه على ما قاله المصنف وكل شئ ام ولا تركب وهذا راجع الى المثال الثاني فيكون كل شئ مبتدا وخبره محذوفا وهو ما ذكره المصنف من قوله ام ومعناه يسير وقد يا ابن يعيش بقولك يحتمل وشتيمة حر منصوب الجزء الاول كما كان قبل هذا منصوبا بالفعل من قولك ولا تركب ومن انت وكلامك زيدا او ذكرك وهذا راجع الى المثال الثالث فيكون زيد مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف اي كلامك زيدا او ذكرك زيد قيل وهذا على تقدير مضاف اي كلامك كلام زيد او ذكرك ذكر زيد قلت وانما ارتكب هذا التصحيح الجملي ولكن لا يستقيم باعتبار المقام الذي يستحيل فيه هذا التركيب وذلك لانه كما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل يقال لمن ذكر عظيما بسوء ولمن شتم نفسه برجل عظيم فالظاهر ان يقدر من كورك زيدا كما قدره ابن يعيش والاستفهام للتحقير والمعنى انك تستحقر في حالة كون مذكورك زيدا انك تطاولت الى امر ليست له باهل وهو ولي من تقدير المصنف لانه غير محوج اليه فيقول المصدر او اسمه باسم المفعول اي متكلمك زيدا ومذكورك زيد ومعنى متكلمك الشئ الذي تتكلم به والله اعلم باب

اسم الفعل ومعانيها اي معاني الابنية وهي جمع بنا والمراد ببناء الكلمة لفظها باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها المرتبة باعتبار كونها مادة الكلمة والمعاني جمع معنى والمراد بمعنى الكلمة ما يراد بها فهي بمعنى المفعول لما ضمها المجرد من الزيادة بنيا للفاعل لا للمفعول فانه مغير عن الصيغة المبنية للفاعل عند جمهور البصريين وهو مذهب سيبويه وان بنيا على ان صيغة المبني للمفعول اصل كما يقوله الكوفيون فالابنية ستة اذ للثلاثي فعل بضم الفا كضرب والرباعي فعلل بضمها ايضا كدحرج فعل بضم العين كظرف وفعل بكسرها كخوتم وخرنب وفعل بفتحها كفعل وضرب وهذا للثلاثي فهي ثلاثة ابنية بحسب الاصل لان اوله ملتزم فيه الفتح واخره

لا اعتداد به في البنية باعتبار هيئتها الثابتة لانه محل التغيير فلم يبق الا الوسط ولم يجئ ساكنا للزوم التقاء
الساكنين عند لحوق الضمير الموضوع المتحرك اخره فبقي اما يكون مفتوحا او مكسورا او مضموما فثبت ان
للقفي ان لا يزيد على ثلاثة ابنية وما خرج عن هذه الاوزان فمغير عنها نحو رد وشم وثب فهذه ٥
يتوالى في الظاهر اربعة احرف فعل بسكون العين وليس كذلك نظرا الى الاصل فان رد الاصل اصله
رد بفتح العين وشم اصله بكسر العين وثب اصله ثبب بضم العين وكذا قاد وخاف وطال اصلها قود
بفتح العين وخوف بكسرها وطوؤل بضمها وعلم بسكون اللام مخفف من علم بكسرها وظرف بسكون الراء
مخفف من ظرف بضمها وشهد بسكون الهاء وشهد بسكونها وكسر الشين وشهد بكسرها اصلها كلها
شهد بفتح الشين وكسرها وفعلل للرباعي نحو دحرج يقال دحرجت الدجاجة للدرك اذا
خضعت ودحرجت التي اذا دورته وانما لم يكن له بنا خماسي لان الفعل اثقل من الاسم وفرع
عليه ايضا فلم يبلغ حد الخماسي استثقالا وحطا لرتبته عن رتبة الاسم لابنية حماسية فلم يكن اذن
له الا بنية رباعية وهي هذه لان الرباعي لما كان اثقل من الثلاثي وجب ان يكون فيه جاز يرتفع لثقل
اذ لو كان على منهج الثلاثي لزم اربع حركات متوالية وهو مما يفضي في كلامهم استثقالا فوجب ان يكون
فيه سكون ليكون ذلك الحاجز مستحلب للخفة والحاجز ان يكون مورده اول الكلمة او ثانيها او رابعها
اما الاول فلا يلزم عليه من الابتداء بالساكن وهو متعذر واما الثاني فلانه يستدعي اجتماع الساكنين
وذلك عند لحوق الضمير الموضوع البارز المتحرك به كما في دحرجت واخواته واما الثالث فلما مر في
احدها انه واجب عندهم بناؤه على الفتح اذا اسند الى المفرد المذكر الغائب كدحرج وفي حكم مثناه
وموئنه ومثناها ان هو الاصل وذلك ليكون مشاكلا للمضارع بوجه ما اذ المضارع معرب فاراد
ان يضاهيه بالحركة ليكونا متوافقين في الجملة فاختاروا من الحركات الفتح لكونه اخفها والثاني انه لو
اسكن لكان مؤديا الى التقاء الساكنين وذلك عند اتصاله بالضمير او واوه او تاء التانيث الساكنة فلما
خفقنا تعين ان لا يكون مورد السكون الا ثاني الكلمة واما اختيارهم الفتح في الاول والثالث فلكونه
مشاكلا لحال الاستحقاق اذ هو احقها فان قلت جوت العادة بان يبدا بالمفتوح العين ويثنى بالمكسور
ويثلث بالمضموم فما نظر الى خفة الوزنة وترتب الكلام على الابنية على حسب هذا والمصنف عكس
ذلك فبدا بما لا يثقل وثنى بالثقيل وثلث بالمخفيف فما وجهه قلت اقتضى ذلك ايثار المخفة باعتبار
الكلام على الابنية وذلك لان الكلام على البنا المضموم العين قليل جدا وفوقه الكلام على البنا المكسور
العين وفوقه الكلام على البنا المفتوح العين نحو ما تراه مفصلا عند ورود كل بناء
تقف عليه ان شاء الله تعالى ففعل بضم العين لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به نحو جود ورد واي
طبع على الجودة والرداءة وبعد وقرب اذا كان البعد والقرب غير متحددين ولا نهاية
كبعد ما بين المتضادين وقرب ما بين المتماثلين او كمطبوع عليه نحو فضح الرجل وخطب تقول
ذلك لمن لم الفصاحة والخطب وكذا علم لمتعود العلم وفقه لمن صار الفقه كالطبع له وشعر كذلك او شبيه
باحدهما قال الشارح نحو جب حبابة شبه بالمطبوع الذي لا يحد نحو جبس قلت قول المصنف او
كمطبوع عليه معناه او شبيه بمطبوع عليه فقوله بعد ذلك او شبيه باحدهما عجب وكان هذا اعتذار الشارح
من قبيل الصحيح الواضح فمر عليه وهو عنه معرض كما ترى وكم من موضع مثل هذا ولم يرد فعل
المضموم الثاني بالي العين الا شذوذا حيث هيئة استثقالا للضمة على الياء ولا متصرفا بالي اللام الا نحو
اذا كان ملازما للتعجب وهو العقل واحترز عنه فانه من قضو وهو بمعنى ما اقتضاه وما ارتضاه فانه
مطرد في باب التعجب كما مر فان قلت صحح هيوليتين رتبته ولم يصحح الهيولتين ماديته فلم كان
ذلك قلت لان اللام يسرع اليها التغير ما لا يسرع الى العين والصحيح فيها مستثقل ولانها بصدد
الوقف عليها ولا تسكن الا بعد الضم لاشتراط الثقل ولا مضاعفا الا قليلا نحو لبت يا رجل اي
صرت لبيبا ولم يحك منه سيبويه الا هذه الكلمة وحكى قطرب سس رث يا رجل صرت صاحب
سر وحكى ابن جني ذممت فانت ذميم وتقدم للمصنف في حب ان اصله حبب اي صار حبيبا فادغم
ولزم عند التصرف ولا ادري لم لم يحترز عن هذا وان كان عارضا كما احترز عن نحو قضوا
ورموا مش وكا بغيره من الاوزان فكما قالوا لبت بالضم قالوا لبت بالكسر وكما

قالوا

قالوا لبث بالضم كما مر ويت بالكسر ايضا وسمع في غيرها ولا متعديا الا بتضمين نحو ارحبكم الدخول
في طاعة الكرماني فان رحب لازم لكنه ضمن معنى وسع فاستعمل متعديا اي اوسعكم الدخول
ومن كلام امير المومنين علي كرم الله وجهه ان بشرا قد طلع اليمن ضمنه فعداه او تحويل نحو قلته وطلبته
الاصل فعل بفتح العين فلما سكن احرفه للضمير لزم حذف عينه تحولا ولا الى فعل لتنقل حركة عينه
الى فايه فيعل ان عينه الحرفة واوا وحاولوا بناء الى فعل ليدل على ان العين واوه فاستصحبوا في
الاول التعدي الثابت له قبل التحويل ولا بن الحاجب خلاف في ذلك فقال ان الضم لبيان ثبات
الواو لا للنقل وقد اسلفناه فيما تقدم فان قلت اليس من قوله بتضمين ما هي قلت هي بناء المصاحبة
اي ولم يرد فعل متعديا الا ملتبسا بتضمين او تحويل اي مصاحبا لذلك فان قلت يجوز ان تكون
للسببية ايضا اي ان التضمين سبب للتعدي فلم لم يقل به قلت لانه قد عطف التحويل على
السببية ايضا اي ان التضمين سبب للتعدي قطعا ولا يعطف على السبب الا سبب لاستحالة ان يجعل
الباء الداخلة على المعطوف عليه سببية ولا غير مضموم عين مضارعه الا بتداخل وهو هنا ان
يوخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة اخرى وذلك كقول بعض العرب كدت بضم الكاف تكاد فاخذ
الماضي من لغة من يجعل كاد على زنة فعل بالضم واخذ المضارع من لغة من يجعلها على زنة فعل بالكسر
وهولاء الذين يقولون كدت بكسر الكاف تكاد فاما قول كدت بضم الكاف تكاد استحل التداخل
بالنسبة الى الكلمتين فاخذ احدهما من لغة واخذ الكلمة الاخرى من لغة غير تلك اللغة وكسر في اسم
فاعله فعل كظريف وشريف وفعل بفتح الفاء وسكون العين كسهل وحزن قال المصنف وفعيل وفعل
كثير الاستعمال فمن استعمل القياس فيهما عند فقد السماع فهو مصيب واما البواقي فمقصورة على السماع
وتنا في اسم فاعله فاعل نحو فره العبد فهو فاره وقد مثل لذلك بعاقر وحامض ورد التمثيل بعاقر
بانه من باب النسب بدليل اقتدكير ورد التمثيل بحامض بان فعله جاء على فعل تارة وعلى فعل اخرى
فيجوز ان يكون حامض مبنيا على الثاني لا الاول فالاولى التمثيل بفاره كما مر وافعل مثله انشارح
باحمق قلت قد جاء في فعله وهو حمق كسر العين وضمها فلم يتعين كون احمق من المضموم فالاولى
التمثيل باخضر واكدر وفعل بفتح الفاء والعين كحسن وفعل بفتح الفاء وكسر العين كحتن من الخشونة
وفعال بفتح الفاء كجبان وفعال بضم الفاء وتخفيف العين كشجاع وفعال بضم الفاء وتشديد العين
كوضاي وضوء وفعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ماسح وفعل بضم الفاء وسكون العين كصلب وفعل
بضم الفاء والعين جميعا كجنب وفعول بفتح الفاء كوتور فان قلت اطلق المصنف على كل من هذه الاسئلة
اسم الفاعل وليس منها ما هو اسم فاعل حتى مثل فاره لانه ليس مقصودا به الحدوث وانما كلها صفات
مشبهة قلت قد اعتذر عنه بانه اطلقه باعتبار العرف اللغوي فانه عند اهل اللغة اعم منه بالعرف
النحوي يطلق عند اللغويين على الصفة على اي وزن وان كانت بشرط ان يكون لها فعل وان
تكون صالحة للاخبار بها عن ضمير الفاعل فصل في الكلام على فعل المكسور العين
ومضارعه وقد تكلم في هذا الفصل على المضارع قبل الماضي ولو عكس لكان اولى كما فعل في اخواته
حق عين مضارع فعل المكسور العين الفتح تخفيفا لمخالفة عينها وذلك انه لما كان الماضي والمضارع
مختلفي المعنى ناسب ان يكون عينا هما مختلفين ليطابق اللفظ المعنى ولهذا حكم النحاة بان الباب
المتفق عيناه فرع ولا فرق بين اللازم والمتعدي نحو فرح يفرح وعلم يعلم وكسرت فيه اي في
مضارع فعل المذكور ولم يكن بالمصنف حاجة الى ذكر فيه لان الضمير المستتر في كسرت عايد الى عين
مضارع فعل المتقدم ذكره لكنه اعاده الى مطلق العين فاحتاج الى تعيين محلها بقيه للدلالة
على ذلك وهو في غنية عنه لما قلناه ٥ من وثق الشيء بمعنى احبه فتقول في مضارعه يثق ووثق
بالشيء اي قوي اعتماده عليه تتقول في مضارعه يثق وهكذا في الافعال الاتية ووفق اي الشيء
اي حسن وولي زيدا اي اتبعه وولي الامر اي صار حالكا عليه وورم العضو اي انتفخ ورمي
الجرح اي اكتنز من السمن ورما قيد هذا الفعل باسناده الى الجرح لانه لو كان مسندا الى الورم لم يكن
حكمه كذلك وسياتي الكلام عليه وفي مضارع حسب بمعنى ظن ونعم الانسان اذا عدم البوس
وبيس اذا اصاب البوس وبيس من البيس ضد الرطوبة ووغر صدره بالغين المعجمة

فاتي ع

ووثق اما راي اخذه بطريق الارث
عن الميت وورع الرجل اي صار ذا
ورع ع

لعل صواب العبارة هكذا
على اي وزن كانت بشرط ان يكون لها فعل

معنى يلغ ع

شهم ع

لان الاسم ع

يضاهيه

هيوة

الكسر

فهذا مثل حفر زيد بيدا ولحفرته اياها اي اجعلني ازرع شكرتك ان تفرغني لانه الذي يتصور شيأ مانع له من الذهاب والمفارقة **او للكثرة** نحو اظمى المكان اذا كثرت ظباؤه واصاب اذا كثرت صيابه ومنه اعال يعيل اذا كثرت عياله واما عال يعول فمعنى جار وقال تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا واما عال يعيل افتقر قال * وما يدري الغنى متى عناه * وما يدريك الفقير متى يعيل **او للصيرورة** نحو اخذ البعير اذا صار ذا عوذة واجوب الرجل اذا صار ذا ابل ذات وابجر اي صار ذا ابل بهما نجارا اي سمانا **او للاعانة** نحو احلبته اي مكنته من الحلب واعنته عليه وهو غني معنى التعدية فليتامل **او للتعريض** نحو بعت العبد اذا جعلته معرضا للبيع واقتلته اذا عرضته للقتل وفي شرح ابن جني لشعر المتنبي قال ابو عثمان احبرني الاصمعي قال سمعت ابا عمرو بن العلا يقول لو ان رجلا قال فلان اوقفني يريد عرضني للوقوف ما رايت بذلك باسا قال بعض المتاخرين وفيه نوع ايماء الى القياس **او للسلب** اي لازالة المعنى الذي اشتق افعل منه وهذا اعم من عين احد هما ان يكون السلب عن الفاعل وبهذا الاعتبار يكون الفعل لازما وهذا كقولك اقسط زيد فان معناه ازال عن نفسه القسط وهو الجور والثاني ان يكون السلب عن المفعول وبهذا يكون الفعل متعديا وهذا كقولك اشكيت زيدا اوالجمت الكتاب فان معناها ازلت الشكاية من زيد واللجمة عن الكتاب **او لاغناء الشيء بمعنى ما صيغ منه** نحو احمدته اذا وجدته محمودا او ابخلته اذا وجدته بخيلا ومنه قول عمر بن معدي كرب لبني سليم لقد سالتهما فما ابخلتهما وقاتلتهما فما اجبنتهما **او لبلوغ عدد** نحو اعشرت الدراهم اي صارت عشرة واثلثت اي صارت ثلاثين ولذا الى تسعت اي بلغت تسعين وامات اي بلغت مائة واعت اي بلغت الفا **او لبلوغ زمان** نحو امسى واصبح **او مكان** نحو بخد اذا بلغ بخدا وانهم اذا بلغتهامة واشام اذا بلغ الشام واعرق اذا بلغ العراق وتطلق هذه الافعال لقصد تلك الامكنة وان لم يبلغها كما تقول بخد اي ذهب قاصدا الى بخد ولذا البقية **او لموافقة ثلاثي** اخر من تلك المادة نحو اقاله وقلاه واشغله وشغله واصبر وصبه وقسم الجوجاني في الموافقة قسمين موافقة في تمام المعنى نحو قلته واقلته ونكرته انكرت وانكرت ونصف النهار وانتصف وموافقة في بعض المعنى كصعى السكران واصحت السماء فانهما اتفقا في جنس الانكشاف لا في نوعه والانكشاف الذي في السماء اظهر فكان الاكثر حروفا اولى **او لاغناء عنه** اي عن الثلاثي نحو ارمل واعتق اذا صار ذا رمل وعتاق اي صار ذا عتق واحضر اي عدا واقمح اي فاز واقسم اي حلف **او لطاوعته فعل** في الكشاف في تفسير سورة الملك انه قيل كببته فالب الزيح السحاب فانقشع طاوع فيه اقعل فعل وان ذلك لم يثبت في العربية وانما اكب من باب انقض والام ومعناه دخل في الكب او صار ذا كب وكذلك اقشع وان مطاوع كب وقشع انما هو انكب وانقشع ولا ياتي افعل مطاوعا ولا يعرف ذلك الاجلة كتاب سيبويه قلت وبقي على المصنف ان يقول او لموافقة استفعل ففي الكشاف انه قرئ وهو يطعم ولا يطعم بمعنى يطعم ولا يستطعم وحكى الكسائي اطعم بمعنى استطعم ومثله افاد ومعناه يطعم مرة ولا يطعم اخرى مثل يعطي ويمنع انتهى كلام صاحب الكشاف وعليه قول المعري في السقط * وقيل افاد بالاسقاط حالا * فقلنا هل افاد به فوادا * وهما بمعنى استفاد وبقي عليه ايضا ان يقول او لجعل الشيء فيما اشتق منه نحو اعلان اي جعل في وعاء ذكره العزيزي في جمع جوامع قال الشارح وهذه المعاني المذكورة للا بنية محفوظ ولا يقاس عليها وتقدم الخلاف في تعدية افعل قلت الحق انه قياسي في اللازم سماعي في المتعدي وقد اسلفناه **ومنها فعل** بتشديد العين واختلف في الزايد منه فالخليل وسيبويه على انه الاول لانه في مقابلة الباب من بيطر وقال اخرون الزايد هو الثاني لانه في مقابلة الواو من جهور وكلا الوجهين حسن قيل ولذا الخلاف في الزايد من كل مكرر وهكذا ذكره ابن جني في المنصف ثم قال وكلا القولين صواب والاخير هو القياس **وهو للتعدية** ولو قال للتعدية لقاصر وذي الواحد لكان احسن نحو فرحته وشتوفته زيدا واما قول بعضهم في بناء وجبر وحدث فباطل واما قول الحريري في علم فذلك وقد تقدم الكلام عليه **وللتكثير** وهو على ثلاثة انواع احدها ان يكون راجعا الى

نفس

نفس الفعل كقولك قلاب يجول ويطوف اي يكثر الجولان والطواف والثاني ان يكون راجعا الى الفاعل كقولك بوك النعم وربض الشاء وموت الابل والثالث ان يكون راجعا الى المفعول كقولك غلقت الابواب وقطعت الثياب واشترط النحاة في الاخيرين ان لا يكون الفاعل والمفعول واحدا فلا يقال بوك بعير وربض شاة ولا غلقت بابا ولا قطعت ثوبا اذ الكثير فيها راجع الى عين الفعل اما الى الفاعل وهو ما اذا كان الفعل لازما واما الى المفعول وهو ما اذا كان متعديا ومحال ان يكون الشيء الواحد كثير بحلاف اذ يتاتى حصول فعل من فاعل واحد مرارا كثيرة بحلاف النوع الاول اذ يتاتى حصول فعل من فاعل واحد مرارا كثيرة وهذا الكلام لا ينبغي ان يوخذ الاطلاق لانه يكثر في المتعدي الذي يجوز ان يكون في نفس الفعل كما يجوز ان يكون في المتعلق بل الاول هو الاصل قال سيبويه تقول كسرته وقطعته يدين بالتخفيف فاذا اردت كثرة العمل قلت كسرته وقطعته فعلى هذا يجوز قطعت الثوب على تكثير الفعل لا المتعلق وقال ابن الحاجب في شرح شافيته ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه وارتضاه بعض شارحيها وبالغ فيه فقال لا يستعمل الا غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلقه مرات كثيرة لم يستعمل الا بلا تضعيف ومنعه شارح اخر فقال بعضهم وهو الحق وحقيقة ذاك ان الاصل في التكثير الفعل فكلما كان في الفاعل او المفعول يكون في الفعل والا عكس فقولك غلقت بابا بالتضعيف صحيح باعتبار تكثير الفعل وغلقت الابواب صحيح باعتبار تكثير المفعول او تكثير الفعل والمفعول معا هذا في المتعدي واما في اللازم فقد قال ابن الحاجب في شرح الشافية ايضا وان كان لازما فالتكثير في فاعله وهو غير سديد لان مثل جول زيد وطوفه الكثرة في فاعله اما بوك الابل وربض الشاء وموت الابل فقد قال ابو محمد بكري لا يقال للواحد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وقال قبل هذا القول قولك موتت الشاة خطا وهذا حق لا يستقيم فيه تكثير الفعل ولا الفاعل ولا المفعول لكن يلزم ان قولك ربضت الشاة صحيحا اذ يستقيم فيه تكثير الفعل عقلا وقد نقل بعض المتاخرين انهم لا يجوزون مثل هذا وهذا امر لغوي والمستفاد من كلام ابن الحاجب انه امر عقلي وتابعه على ذلك بعض شارحي الشافية ومن الجايز ان يكون الفرق بين التكثير في المفعول حيث جوز وقطعت الثوب وبين التكثير في الفاعل حيث لم يجوز وا ربضت الشاة ثابتا وكلام الزمخشري دال على عدم جوازه **وللسلب** نحو قردت البعير اذا ازلت عنه قراده وقذيت العين اذا ازلت عنها قذاها ومثل في بعض كتب التصريف لذلك بمرضته اي عالجته حتى زال مرضه وفيه نظر لانه يجوز ان مرضته حتى مات وانما فعل هنا لمحاولة السلب **وللتوجيه** نحو شرق وغرب **وللجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه** والاولى ان يقول ولنسبة الشيء الى معنى ما صيغ منه نحو فسقته وعدلته اذا المعنى نسبته الى الفسق او العدالة وليس المعنى انك جعلته متصفا بالفسق والعدالة وانما تمثيل بعضهم لذلك بكفر فقد يتوقف فيه من ينظر في الصحاح فان فيها ما نصه واكفرت الرجل دعوته كما قرا يقال لا تكفر احدا من اهل قبلتك اي لا تنسبهم الى الكفر انتهى فلم يذكر التكفير بهذا المعنى بل بمعنى اخر كتكفير اليمين لكن يرد على هذا التوقف قول صاحب الحكم وكفر الرجل نسبه الى الكفر ولم يذكر الفراء هذا المعنى **ولاختصارها رحكايته** نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وحوقل اذا قال امين وربه اذا قال ربها الرجل ونحوه ومنه قول بعض الخطباء وايه بالمومنين من خليفتهم يشير الى قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وفي الصحاح سبحته اذا قلت له سبحانك **ولموافقة تفعل** نحو فكر وبين وولى فان قلت ذكر صاحب الحكم انه يقال فكر وافكر وتفكر فلم اقتصر المصنف على تفعل دون افعل قلت هو لم يذكر هذه المسالة ولا يلزمه ذكرها وذلك لانه لم يتكلم على فكر وانما تكلم على فعل من حيث هو فذكر ما اجتمع فيه فكر وبين وولى وبخوهن من موافقة تفعل وحكى بعضهم عن هشام النحوي انه قال لم اقف على افعل وتفعل بمعنى الا في موضعين فمهل الكافرين امهلهم وقوله ومن يكرم نفسه لا يكرم اي لا يكرم نفسه وعن الفراء انه يقال تربت الكتاب واتربته **ولموافقة فعل** بالتخفيف نحو قدر وقدر

نحو

وبئس ويئس وميز وماز وزيل وزال **والاغناء عنها** فالاول وهو الاغناء عن تفعل قولهم عجزت المراة اي صارت عجوزا وانما ذكر مشهور في تفعل نحو تجبن اللبن اي صار جبنا وتقيس اي صار قيسيا ومثلوا له ايضا بقولهم من دخل طفا رحمر وفي معناه قولان احدهما ان معناه تكلم بلغة حمير في التكلم بلغتها قالوا وبهذا القول فهو خبر لفظا طالب معنى اي فالحمر والثاني ان معناه صار كالحمير فهو خبر لفظا ومعنى وعبارة المص لا توافق واحدا منهما وجزم ابن قاسم بالمعنى الثاني وليس بمتعين والثاني هو الاغناء عن فعل نحو عجز بمعنى عار وعول عليه اعتمده وعرد بمعنى فر قلت وفي الاخير نظر لانه قد سمع عرد بالكسر كعلم بمعناه اي فر فاني يكون مما وقع الاغناء به فان قلت انما الكلام في كونه قد اغنى عن فعل بفتح العين وعرد بكسرها فليس هذا نقضا للمدعى قلت الظاهر انهم لا يعنون فعل من حيث خصوص كونه مفتوح العين وانما يعنونه من حيث كونه ثلاثيا مجردا عن الزيادة فلا فرق بين المفتوح العين وغيره فتامل **ومنها تفعل وهو لطاوعة فعل** نحو كسرته فتكسر وعلمته فتعلم فان قلت لا يصح التمثيل بتعلم لانه لو كان مطاوعا لم يصح نفيه بعد ثبوت المطاوع والالزم منتف الاتي اي انه لا يصح قولك كسرته فما انكسر ويصح ان يقول علمته فما تعلم قلت اجاب عنه الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله بما معناه انا نفرق بين الصورتين ثابت وذلك ان تعلم العبد لغيره لا يلزمه حصول العلم للمتعلم ولا بد لتوقفه على امر اخر وهو ايجاد العلم في القلب وذلك غير ممكن من المخلوق فلذلك امكن ان يحصل من العبد تعليم لغيره وتخلف العلم لعقد خلق الله له في قلب المتعلم كخلاق الكسر فان الانكسار لا يتخلف عنه اذ لا واسطة بينه وبينه فلذلك جاز علمته فما تعلم وامتنع كسرته فما انكسر **والتكلف** ومعناها كما قالوا ان الفاعل يتعاناه ذلك الفعل ليحصل بعد اجتماعا تم كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها ليحصل فهو بريد وجودها مع انها منتفية عنه وارادة حصول الاصل ههنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما في كون كل منهما لاظهار الاصل بالحقيقة قال سيبويه وليس هذا يعني تحلم مثل تخاهل لان هذا بطلب ان يصير حليما وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى والقت ما فيها وتخلت رمت ما في جوفها من اللوقي والكنوز وخلت غاية الخلو حتى لم يبق شيء في باطنها كانها تكلفت اقصى جهدها في الخلو كما يقال تكرم الكريم وترحم الرحيم اذا بلغا جهدهما في الكرم والرحمة فهذا كالتراه معنى اخر للتكلف غيرهما قالوا **والتحنب** نحو تاثم اذا تجنب الاثم وتحوب اذا تجنب الحوب وهو الاثم وتحرج اذا تجنب الحرج وتحنث اذا تجنب الحنث وعليه حمل بعضهم ما وقع في الحديث كان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه **والصيرورة** نحو ايمت المراة اذا صارت ايما وتحجر الخ اي صار حجرا والصيرورة في هذا مجازية **والاتخاذ** نحو تنبيته اي اتخذته ابنا ووقع في بعض نسخ المفصل القديمة التمثيل لذلك بتدبرت المكان وحكى بعض شارحيه نقلا عن الامام فخر الشارح انه قال قلت لشيخنا جار الله في تدبرت المكان انه تفعلت الا انه لم يعرج فيه الواو فقال هو كما تقول فقلت فلم اثبته هنا فقال ان الامام عبد القاهر رحمه الله اورده في باب تفعلت فاعترضني قلت في اي كتاب اورده فقال ليس في علمي الساعة فقلت هل ضرب عليه فقال نعم فقلت اي شيء اكتب مكانه فقال الامر بيدك اكتب مكانه شيئا يوافقه نحو بتوات الدار اي اتخذتها مباءة وفي شعر ابي الطيب المتنبي (سابلها عن المتديرها فلا تدري ولا بد ربما اللموعا فقال (بنحيني المتديروها المتخذوها دارا وكان القياس المتدوروها لان الدار مما عينه واو لكن العرب ذهبت الى لفظ الدير واصله ديور ثم دير فخففت كميت وميت فعلى هذا اجاز تديرت دارا والزمت العين هنا القلب طلبا للخفة **والموصلة الفعل** في **مهلة** وهو اما ان يكون صوريا نحو تجرعت الدواء فانه بدل على ان الجرع متكرر في مهلة وهو امر محسوس واما ان يكون معنويا كقولك تفهمت المسالة وتعلمتها فان كلا من الفهم والعقل امر معنوي لا تعقل له بالحس **ولموافقة استفعل** نحو تعجل الشيء اي طلب عجلته فهو مثل استعجل وتبينوا اي طلبوا بيان حاله وظهور امره فهو كاستبينوا وكذا فتبينوا معناه اطلبوا الامر الثابت في نفس

الامر

اي صارت حجرا

بعد اجتماعا هما

لا تفعلت

الموصوفا

ان الكلام مصدر **وللاغناء عن فعل** بتضعيف العين نحو توبر اي قال ياواه وانما قلناه

الامر هو بمعنى استفعل ومنه عند بعضهم قوله عليه الصلوة والسلام ليس منا من لم يتغن بالقرآن اي من لم يستغن به اي يطلب الغنا به **وموافقته المجرد** نحو تجب وتعداه اي تجاوزه والتعبير بالمجرد يشمل فعل وفعل فان وجد فواضح والا فالعبارة تصح له ولا توجبه **ولاغنائه عنه** نحو تصدر ومنه تكلم اذا قلنا انه بمعنى فعل لان هذا من باب اختصار الحكاية وانما المعروف فيه فعل نحو امر قال الشاعر تؤمل اذ ملأت يداي وكانت بمعنى لا تعمل بالقليل **وقد يقال** اختصار الحكاية ليس مختصا بفعل بل يجيء بفعل ايضا **ولموافقته** اي موافقة فعل بالتشديد نحو توبي بمعنى وبا قلت وبقي بمعنى الحقني ولموافقة افعل قال العزيزي في واو اتاه ويك اي اعلم وتفعل باتي بمعنى افعل كتوعدني واعرني وعلى ما قالوه فتاتي بمعنى الاتي نحو فاة بواجب فيمن قرا بالمد وقد يقال انه بمعنى فعل بالتشديد كما قال المصنف انه باتي موافقا لفعل فيكون كقوله تعالى فاه في موذن لكن الظاهر ان اتى بمعنى تاتي للمجرد الاعلام وليس الكلام بظاهر هنا اعني في واو اتاه **ومنها فاعل** بفتح العين **لاقتضاء الفاعلية والمفعولية** لفظا **والاشتراك فيهما معنى** نحو ضارب زيد عمرا فزيد وعمر وقد اقتضى الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان احدهما فاعل والاخر مفعول واشتركا فيهما اي في الفاعلية والمفعولية بحسب المعنى فكل واحد منهما باعتبار المعنى فاعل ومفعول اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له فما قولهم قبل ان تفارقه لما قضى من جماعنا وطر فمعناه اراد فراقنا قال المصنف ولاجل الاشتراك المذكور صح اتباع المرفوع بمنصوب وبالعكس ومنه قول الراجز (قد سالم الحياة منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما) نصب الافعوان على انه بدل من الحياة وهو مرفوع لفظا لانه منصوب معنى لان كل شيء تسالما فيها فاعلان ومفعولان وهذا التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحياة منه القدم وسالمت القدم الافعوان هذا كلامه واعترض بانه هذا خلاف مذهب البصريين واكثر الكوفيين وانما قال بذلك ابن سعدان **ولموافقة افعل ذي التعديه** نحو باعدت الشيء وابعدته وضاعفت الشيء واضعفته وكان ينبغي ان يقول او فعل المتعدي لانه كما يقال ابعدته واضعفته يقال بعدته وضعفته واعترض بعض الشارحين بانه لا ينبغي تقييد افعل بذي التعدية لانه قد جاء على البناء بمعنى اشرفت فنبت مجيء فاعل بمعنى افعل مطلقا لازما كان او متعديا قلت ينبغي التنبيه في قبول قوله قد جاء شارفت على البلاد فان المعروف شارفت البلاد واشرفت عليها **ولموافقة الفعل المجرد** نحو سار زيد قال بعض شارحي الخانية وليس شارفت فعل لم يسم فاعله ليمثل به قلت في الصحاح سفرت خرجت الى السفر فانت سافر وسافرت الى بلد كذا فانظر هل بين هذين المعنيين تفاوت وانشد في المحكم (تعلم ولو كاتمته الناس انني عليك ولم اطلع بذلك عائب) وقال كاتم بمعنى كتم **ولاغنائها** اياه عن افعل المزيد والفعل المجرد فالاول نحو واريت الشيء بمعنى اخفيته كذا اشار الشارح وفيه نظر والثاني نحو باركك الله وفاسى زيد هذه الشاة **ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا** نحو تضارب زيد وعمرو **وفيها وفي المفعولية معنى** اذ كل منهما ضارب ومضروب بحسب المعنى **ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلا** اي متصفا بالفعل نحو تجاهل وتعامى فان هذا يصدر ممن ليس عنده جهل ولا عمى وهو يخيل انه متصف بهما ومنه قول الشاعر تعاللت كي اشجى وما بك علة (يريد بن قتلي قد ظفرت بذلك اي اظهرت ان بك علة مع انتفائها عنك **ولمطاوعة فاعل الموافق افعل** نحو باعدته فتباعد وضاعفت الحساب فتضاعف وعلم بهذا ان قول المصنف لا باتي مطاوعا لنحو ضاربته وقاتلته **ولموافقة المجرد** نحو تعالى الله عما يشركون قتعالى موافق لعلى ومثله نوابى بمعنى وبى اي نتر وتدانى رد في بمعنى قرب **والاغناء عنه** نحو ثمانى وان تعدى **تفاعل** او تفعل رد تا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب وجبذته الشر يتعدى بها اي بالتاء والباء **للمجاذبة** للمصاحبة اي تعدى في حال كونه ملتبسا بالتاء ومصاحبها الى مفعول واحد نحو جاذبته الثوب فجاذبنيه وجبذته الشر فجبذنيه فنقص الفعل في حالة

العين نحو لهيع ولا ادري لاي معنى ذكره احفظ انهم قالوا الهيع جارية الملمس الاحمق المسترخي
ومن الاخير فيه فان كان الفعل الذي هو اهيع بهذا المعنى فيمكن فان المصنف وهذان الوزنان من
الاوزان التي اغفلها سيبويه وقال بعض المقاربة لم يذكرها الاصاحب العين فلا يلتفت اليه
واما فوعل نحو قولك الشيخ اي كبر وقتر عن الجماع وفعول نحو جهور اي رفع صوته بالقول وفعلل ذو
الزيادة نحو جلبب فان الباء زايدة فيه للالحاق وبيطر نحو بيطر اذا عمل صنعته البيطرة وهي معالجة
الدواب وفعيل بتاخير الياء عن العين نحو عثير بالعين والطاء المهملتين والذال المعجمة اذا حرث
عند الجماع واهمل سيبويه هذا الوزن كما قال المصنف وفعلي نحو سلقى للرجل اذا القاه على ظهره ملحقات
بفعلل وبعض المخارقة خالف في فعيل فقال يحتمل كون الياء اصلا في بنيان الاربعة فلا الحاق والحاق
ماسواها اي ماسوى تلك الابنية الستة وهي ذويا بين قبل العين وبعدها ذو واو بين كذلك
واثنان زايدها احرف مثالي واوف به اي بفعلل نادر كالالحاق بناء مقدمة نحو ترمس بمعنى رمس
او همزة متوسطة نحو تابل القدر اي منبلها او نون متاخرة نحو قطران البعير وتزايد التاقبل
متعديا تنبها اي متعديات الملحقات بفعلل للالحاق بتفعلل فتقول في جلبب وجورب تجلبب وتجورب
وهذا تصريح بان التاء في قولك تجلببت المراة اذا لبست جلبابا للالحاق بتسربل الرجل اذا لبس
سرباله وفيه نظر فان التاء في نحو ذلك انما الحقت لمطاوعة فعلل لا للالحاق كما انها انما زيدت
في تدحرج ونحوه لمطاوعة دحرج ونحوه لا للالحاق بشيء بخصوصه ومثل بعضهم للالحاق بفعلل
بتسربل وهو خطا لان تسربل تفعلل ولا الحاق فيه اصلا وهواي تفعلل وافعنلل كاحرنجم لمطاوعة
فعلل تحقيقا نحو سربلته فتسربل وحرجمت الابل فاحرنجمت او تقديرا نحو بختر وابرنشق
بمعنى انبسط درجا وبختر وبرنشق مهملان قلت ولاحاجة بنا الى ادعاء ان بختر مطاوع بختر
وابرنشق مطاوع برنشق حتى يرتكب تكلف تقدير برنشي مهمل تكون المطاوعة له وفي المفصل
ما نصه فصل وتفعلل يجيء مطاوع فعلل نحو ربته فتجوربت وجلببته فتجلبب وبنا مقتضب
كتسهوك وترهوك قلت ولا ادري كيف جعل هذين المثالين من باب تفعلل وانما هو تفعول
ولم ينازعه ابن الحاجب بل قال اما ترهوك فعلى ما ذكروا واما تسهوك مقتضبا بل هو مطاوع سوّس
اي اهلكته وفي الصحاح في مادة رهك يقال مر فلان يترهوك كانه يوح في مشيه وقال
في مادة سهك وتسهوكته فتسهوك اي ادبر وهلك فجعل الواو زايدة فيها وانما اعجب لخفا مثل هذا
على هذين الرجلين الامامين في هذه الصناعة والله الموفق لا رب غيره غيره والحق بافعلل
الذي هو مطاوع لفعلل وزنان افعنلى نحو اسلنقى ومذهب سيبويه عدم تعدي هذا البناء
وخالفه ابو عبيدة وابن جني فقالا قد يجيء متعديا نحو احرنجمني واسلنقيني قال الراجز
قد جعل الناعس يعرنديني ادفعه عني ويسرنديني قال الزبيدي احسب هذا مصنوعا
وهو بين هذين الفعلين واحد اي يعلبني وافعنلل الزايد لا خر نحو اقعنسس اي تاخر ورجع
الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والحاق ماسواها
به نادر نحو احرنبى الطاير قيل ولم يذكره الا صاحب العين واحنطا الرجل بالهمز اي
قصر وعظم بطنه قيل ويحتمل ان همزته بدل من الف الالحاق فان المشهور ركونه بالف
وافعلل بنا مقتضب نحو قشعرر واشمان وقد يطاوع فعلل فلا يكون حينئذ بنا مقتضبا ومثاله
طامنته فاطمان وكان اصله فاطما من ولكنه قلب هذا مذهب سيبويه وقال الجرمي القلب
انما هو في طامنته والاصل طمانته فاطمان على الاصل ولا قلب فيه ووجه الاول النظر الى ان
المجرد اصل للمزيد فيكون طامن اصلا وخروجه واقعة في مراكزها الاصلية لم يتخرج منها شيء
عن محله واطمان فرع منه فحكم فيه بالقلب واصله ان الحكم بالقلب على الفرع اولى من الحكم
به على الاصل ووجه الثاني النظر الى الكثرة واطمان اكثر دورا في كلامهم من طامن والقلب خلاف
الاصل فهي الحكم على اطمان بالقلب يكثر خلاف الاصل بخلاف الحكم به على طامن والالحاق به نادر كقولهم
ايضض فصل في الكلام على صيغة فعل الامر صيغة فعل الامر من كل فعل لمضارعه
المجزوم المحذوف اوله نحو عد واسال وقم وبع وزد ودحرج وضارب فان لم يكن من افعال

ويسكن

أعط والدعم نحو اعد
قلت والجيد ان يقال
سواسكن ثانيه نحو مر

ثم هي معه ص

ويسكن ثاني حرف المضارعة لفظا نحو يضوب ويستطق وستخرج (وفي همزة الوصل فتقول اضرب واستطق
واستخرج ويخرج نحو يعد ويهب فان الثاني لحرف المضارعة فيه لفظا متحرك لا ساكن وان كان من
افعل نحو يكرم ويخرج (فتح بهمزته اي بهمزة (افعل فتقول اكرم واخرج مطلقا قال الشارح يعني
في الصحيح نحو اكرم والمعتل نحو اكرم واعط واغز واقم وانال فانه في هذا النوع خالف
امر الثلاثي فانه ذكر يكتفى فيه بالحركة العارضة نحو رد واما ما ذكره الشارح فلا معنى للتنبيه عليه

باب همزة الوصل وسميت بذلك لان الناطق يصل بها الى النطق بالساكن الذي
ليس مبدوءا بشيء غيرها وقد لان الحرف الذي يبتدا لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطق به اما مجتلب
على حركته كما بكر او على حركة مجاورة كيم عمرو او على اين قبل يجري مجرى الحركة كباء دابة او صاد
خويصة فتي وقد ذكرت هذه الاعتمادات تعذر النطق وذليله التي بعدها ومن انكر ذلك فقد
انكر العيان وكابر في المحسوس وبعضهم يجوز الابتدا بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل
بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على الحاصل بعد محال وجوابه منع انها بعدة والا لامكننا
الابتدا بالحروف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتدا الاخذ في النطق بالحرف بعد الصمت
لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى الزم بعضهم وقوع
الابتدا بالساكن كذا في شرح الشافية للجاربردي ووجه اختصاصها بالزيادة في هذا المحل
انها اقرب حرف الى الالف مخرجا ولذلك تقلب كلا منها الى صاحبتها نحو شابه ورأس ولذلك
كتبت الهمزة اذا لاحظ لها من الخط على صورة الالف ودعيت باسمها توسعا فيقال
الف الوصل الف القطع الف الا ستفهام وهذه كلها هزات ولما كانت اقرب والالف
اصوت الحروف واخفاها واشبه بالزيادة سلامتها ومطاوعتها والابتدا بها امتنع صيرورة
الى اخواتها التي هي شقيقها فقامت مقامها وثابت منابها وهي المبدوبها في الافعال الماضية
الخماسية نحو انطلق والسداسية نحو استخرج ومصادرها وسيابي امثلتها والامر منهما
وقد مر تمثيله ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا نحو خرج نحو قم من يقوم عند حذف اوله
احترازا من نحو تامر وتاكل فانها انما سكنت لحرف المضارعة منها عند الحذف ثاني واما بعد حذف حرف
المضارعة فانهم حذفوا الكلمة فلم يسكن ثاني المضارع فان قلت الحرف المبدوبه الان من
مر وكل ليس ثاني المضارع قلت بعد حذف الفاصارت العين ثانية حرف المضارعة لفظا
وليست ثانيته تقديرا والمصنف انما قال ثاني مضارعه لفظا فاستقام (فتحويل ما قلناه على عبارته
فتامله وفي ابن واصله بنو كجمل كقولهم في تكسيره ابنا واعلال في الاصل جمع فعل فاعل بحذف
اللام وسكون الاول وادخلت عليه الهمزة واثنين واصله ثنيان كجملان بدليل قولهم في
النسبة ثنوي بفتحتين ولو كانت الثانية مضمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو كانت العين
ساكنة لقالوا ثني بالاسكان كظبي فحذفت اللام واسكنت الثاني وجي بالهمزة واموي وهذا اسم
بنوة كشجرة فحذفت لامها وسكنت الفا وجي بالهمزة واثنتان وهي ابنة واصلها
بنيلة بدليل ما تقدم في مذكره واسم واصله سمو على وزن قفل حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب
الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون اللام الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها واتي بهمزة
الوصل هذا مذهب البصريين قلت كذا قرروه وتعليلهم حذف الواو باستثقال تعاقب حركات
الاعراب عليها غير مستقيم بدليل الو ودفنو وشلو ونحوها وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم
اي علامة لان الاسم علامة المسمى يعرف بها والمختار هو المذهب الاول يقولون في تكسيره
اسماء وفي تصغيره سمي وعند اسناد الفعل منه الى ضمير المتكلم او المخاطب سميت فلو صح ما قاله
الكوفيون لقيل اوسام ووسيم ووسمت ودعوي القلب في الكل فيه بعيد وخرج عن
الاصل واست واصله ستة بدليل تكسيره على استاه فحذفت اللام وسكنت الفا ثم جي بالهمزة
وايمن بمعنى ابن واليم زايدة للمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست بدلا من لام الكلمة
كما في فم والا كانت اللام في حكم الرتبة فلا يحتاج الى همزة الوصل وفيه نظر وايمن المخصوص

فحذفت اللام واسكنت الفا
وادخلت عليه الهمزة واراة
والكلام فيه كالكلام في مذكره ص

لا نهم ص

قليس بناء ص

غلبة ظلما وتكتب للامير افيلا **وفعلا** كالذي قبله الا انه لا هاء فيه واخره الف مقصورة نحو غلبى مصدر اخو بمعنى الغلبة **وفعلى** بفتح فعين مفتوحة فلام مشددة فالف مقصورة نحو دفقى وتعلوت بفتح فعين مفتوحة فلام مضمومة فواو فمثناة فوقية نحو رغبوت ورهبوت **وفعلينه** بفتح فعين مكسورتين فلام ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية مخففة فهاء تانيث نحو سحفينة بسين وحاء مهملتين وفاء واظنه مصدر سحف راسه اذا احلقها **وفعالة** بفتح فعين مفتوحة فلام مشددة فهاء تانيث نحو زعروا ي شرانية خلق ورجل زعرور اي سيء الخلق والعامة تقول زعر الخلق وبخفوف الزعارة والزعرور ايضا نبت في حلقه البق له عجم وفي بواديه الجبلي يخلق فلان زعارة وفي فلان زعارة اي خبث وبذاءة اي تدبير **وفعلان** بفتح فعين مكسورة فعين ساكنة فلام فالف فنون نحو عرفان **وتفعله** بمثناة فوقية ففاء ساكنة فعين مكسورة فلام فهاء تانيث نحو تخلية **وتفعله** كالذي قبله الا ان العين مضمومة نحو تهلكة **ومفعل** مثلث العين مجردا من هاء التانيث نحو مذهب وهو مرجع بكسر الجيم ومهلك بضم اللام **وبالتا** نحو معجزة بفتح الميم ومعصية بكسر الصاد ومهلكة بضم اللام **ومفعول** نحو مجلود كذا مثلوا والمجلود منه تجلد لا من ثلاثي فقد يجتمعان عليهم في تمثيلهم وفي الحكم ما يقتضي انه لا يذكر مفعولا البتة في مصادر الثلاثي ان لم يكن المسموع الا غير الثلاثي على قول سيبويه فانه قال اعني صاحب الجمل ما ملخصه المسموع ما يسمى لكن هذا قول اهل اللغة اما سيبويه فقال هو من المصادر الآتية على مفعول ونظر المحسوب وقوله هو الصحيح لانه لا فعل له الا مزيد لم يقولوا يسمى فعله بهذا المعنى يعني فيبطل قولهم انه اسم مفعول ثم قال والمصادر الآتية على مفعول لا تاتي على الفعل الملفوظ وانما تاتي على توهم الفعل الثلاثي كالمجلود من تجلد واما المعقول والمسبور فمحمولان عند سيبويه على فعل ثلاثي متوهم وان كان الثلاثي موجودا الا تراه قال كانه حبس عليه عقله قلت انما يدل على انه جعل معقولا اسم مفعول لا مصدرا فاذا قيل لزيد معقول فكانه قيل له شيء حبس عليه وهو العقل فيدل على ان معقولا لا يكون الا من مزيد على الثلاثي على توهم الثلاثي وذلك لانه لم يمكنه حينئذ حمله على الظاهر من كونه اسم مفعول فاذا وجد الثلاثي باعتبار المقدر ومن مصادر غيره باعتبار الملفوظ به ولكن سيبويه لم ينبه الا على الثلاثي وعليه مشى المصنف **ومفعولة** نحو ماوية وهي الرحمة من اولي اذا رحم **وفاعل** نحو فالج **وفاعلة** نحو لاعنة وهذا انتبهت امثله المصنف وزاد غيره امثلة اخرى على ان المصنف توزع في عد فيعوله كما تقدم وفي عد مفعل مجردا وبالتا لان ذلك من قبيل اسم المصدر وقد عقد له المصنف بابا تم فايدة التعرض الى حصر غير المقيس في هذا الباب مضافا الى ما هو مقيس انه لو ادعى مدع ان مصدرا جاء على خلاف الابنية التي استقرئ لها النحاة لم يقبل منه الا بسماع من العرب كما زعم بعضهم قلت وفي اعتبار مثل هذا فايدة نظر فان المرعي ان اتى بسماع قبلت دعواه وعلى مقتضى قوله وان لم يات بسماع يعضد قوله لم يلتفت اليه فلا تزال التعرض الى حصر الابنية افادنا شيا في رد تلك الدعوى **والغالب ان يعني بفعاله** بفتح الفا **وفعولة** بعنيها **المعاني الثابتة** كالفصاحة والبلاغة والجهالة والعدوبة والملوحة **وبفعاله** بكسر الفا **الحرف** كالتجارة والخياطة والحياكة **وشبهها** كالامارة والوزارة والنقابة قال ابن عصفور وفعاله بتقاس في الولايات والصنايع **وبفعال** بكسر الفا **ما فيه تاب** كالشراد والنفار والقماص وهو ان يرفع الفرس يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه كذا في الصحاح ومنه الحران وهو عدم انقياد الدابة وزعم ابن عصفور انه ينقاس في العيوب وماجري مجراه كالنكاح وفي الاصوات كالصياح والنداء وفي انقضاء وان الشيء كالجذاذ والصرام وهو الوقت الذي حان فيه ان يجذ فيه النخل **وبفعال** بضم الفا **الادواء** جمع داء وهو المرض **والاصوات** فالادواء نحو الزكام والصداع والاصوات نحو الخوار والرعاء والنباح والعواء والدعاء قال الخليل مد والبكاء على هذا اي جعلوه فعالا لكونه مشتملا على الصوت قلت وقد جاء بالقصر نظرا الى انه قد يخلو من الصوت وقد جمع حسان بن ثابت رضي الله عنه بينهما حيث قال

بكت

فعين فالف

بفتح الجيم

فمفعول للمتصف بالحدث وعلى هذا فتح عد مجلود في مصادر الثلاثي صح

أو

بكت عيني وحولها بكاها ... وما يغني البكاء ولا العويل كذا انشده ابن الانباري معزوا اليه وقال ابن عصفور ربما سمع على هذا البنا فيما تقدم فجاء او نحو الدقاق والحطام والجذاذ **وبفعيل** بفتح الفا وبازيادة قبل اللام **الاصوات وضروب السير** فاصوات كالزئير لصوت الاسد والنئيم لصوت فيه خفاء ومنه قول القايل فيسمع منا نئيم الحمام ... ونسمع منه زيم الاسد والسير نحو الزميل قال في الصحاح الزميل ضرب من سير الابل قال ابو عبيد الله اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو بين يديك فاذا ارتفع عن ذلك قليلا فهو الزميل ثم الرسيم **وبفعلان** بفتح الفا والعين مع زيادة الالف والنون في اخره **ما فيه تقلب** واضطراب كالنزوان والجولان والخفقان اشاروا بحركة عينه الى ما في مدلوله من الحركة والاضطراب ولذا لم يعلوا نحو الجولان ليدلوا بغوت العرض بالاعلال **وبفعل** بفتح الفا والعين **الاعراض** كالشلل والعرج والحول والعمى **وبفعله** بضم الفا وسكون العين **الالوان** كحوادم ادمه وسمر سمرة وخضر خضرة **والمقيس في المتعدي من فعل** بفتحتين **مطلقا** افهم عملا بالغم كما كل اولا نحو ضرب **ومن فعل** بكسر العين المفهم عملا بالغم نحو شرب فعل بفتح الفا وسكون العين فتقول اكل اكلا وضرب ضربا وشرب شربا بفتح الشين ولغم لقما ولحس لحسا هذا قول سيبويه والاخفش يخالفه في المسئلة ثلاثة اقوال احدها فعل المذكور قياس في المتعدي من الفعلين المذكورين فيما لم يسمع خلافه وهو قول سيبويه والجمهور وهو الصحيح الثاني ان القياس سجا يسجو وان سمع غيره وهو قول العراء ظاهر كلامه وان لم يكن يقاس فلا يتكلم في شيء منه الا بالسماع **والمقيس في اللازم من فعل** بكسر العين **فعل** بفتح الفا والعين نحو فرح وجوى يجوى وشلت يا جل شللا ويستثنى من ذلك ما دل على لون فقياسه فعلة كسمرة **ومن فعل** بفتح العين وهذا معطوف على قوله من فعل فيكون لازما ايضا **فعول** بضم الفا والعين نحو دخل دخولا وخرج خروجا وجلس جلوسا وقعد قعودا والمذاهب الثلاثة المتقدمة **ما لم يغلب فيه فعالة** بضم الفا نحو دعا به **او فعال** بضمها ايضا نحو صراخ **او فعال** بكسر الفا نحو صياح كزميل **او فعيل** بفتح الفا والعين نحو جعار **فيندرج فيه فعول** المذكور وهو المضموم الفا وقال ابن الحاجب الفعول في هذه المواضع مرفوض اوقيل **ويدل على الحرفة** من الحدث الذي يدل عليه الفعل **بفعله** بفتح الفا وسكون العين نحو جلبه وضربه وهو عند النحويين مقيس في الثلاثي التام المتصرف وفي البسيط ليس قياسا فلا يجوز قياسه **وعلى الهيئة بفعله** بكسر الفا وسكون العين نحو هو حسن الجلسة والقعدة ومنه مات ميتة سوء **ما لم يصغ المصدر عليهما** نحو رحمة ونشده فيكون الحكم حينئذ للقرائن اللفظية كوحمة واحدة ونشدة حسنة اذا القرائن الحالية ولا يخفى ويصح من قول المصنف ما لم يصغ بمثناة تحتية فصاد مهملة فغين معجمة مبني للمفعول من الصوغ ويرشد اليه قوله فيما بعد ذلك يصاغ المصدر وفي بعض النسخ تضع بمثناة فوقية فضاد معجمة فعين مهملة من الوضع مبني للفاعل مسند الى ضمير يعود الى العرب وفي نسخة يوضع وكانه اصلاح **ويشذ** اتيانه **ولقاه** والقياس اتيه وهو جايز **باب مصادر غير الثلاثي** اي غير الثلاثي المجرد وغير الثلاثي بهذا القيد ثلاثة اشياء الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه وكل ذلك تكلم عليه في الباب **يصاغ المصدر من كل ماض اوله** في الاصل همزة وصل كما سيطلق واستخرج **بكسر ثالثه وزيادة قبل اخره** فتقول انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا فان قلت يرد نحو اطير واطار فان مصدره ليس كذلك مع انه ماض اوله همزة وصل قلت همزة الوصل في هذين الفعلين عارضة لا اصلية وذلك انه اصل اطير تطير ثم ادغمت تاء التفعل بعد قلبها طاء في الطاء التي بعدها وانما يمكن ادغامها بعد تسكينها وهو ملزوم للاتيان بهمزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن المبدوء به وكذا القول في الطاير ومراد المصنف بهمزة الوصل ما كانت ثابتة بحسب الاصل لا المجتلبة لامر عرض بكلمة معينة بحسب وضعها الاصلي على تلك الهمزة واطلاق الهمزة وارادة غيرها هي فيه غير عارضة لا يضر وقد (فصحنا عن مراده بما قيدناه ولو اتى به لكان اوضح المقصود **ومن كل ماض** (ولو تاء المطاوعة

أو فعيل ح

نحو الخصيصي والدليلي والهزيمي اي الكثير من الخصوصية والدلالة والهزيمة وهذه ليست
فعل المضعف كما يعطيه ظاهر كلام المصنف بل هي من فعل المخفف كما ذكره بل في هذه المحل غير سديد
ويطرد الفعيلي ايضا وهو عين الوزن الذي قبله يليه عن التفاعل نحو كان بينهم رميا كثيرة
اي تراميا كثيرا وتوالم تفاعل الا انهم اعلوه بقلب الضمة كسرة ليلة تنقلب الياء واوا فصل
في الكلام عما لحقوف تاء التانيث لبعض المصادر وصياغة اسم المفعول للمصدر والزمان
والمكان يلزم تا التانيث الافتعال والاستفعال معتلي العين عوضا عن المحذوف
نحو اقام اقامة واستقام استقامة اصلهما اقوام واستقوم ما اعلت الواو بنقل حركتها الى الفاف
وقبلها للفا اجتمع ساكنان حذفت احدى الالفين والفي بالتاء عوضا عن المحذوف فكذا اقال
الشارح وغيره قلت اي ذاع الى قلب الواو الفا مع فقد شرط القلب وهو ان لا يكون
بعدها الف ولم لا يقال لما نقلت الحركة سكنت الواو وقالتقى ساكنان وقد علمت ما
تقدم من ان المحذوف الفعل الافتعال والاستفعال لا استفعالا وهو مذهب الخليل لانه
زائد والمحذوف عند الاخفش عين الكلمة لان قياس اجتماع الساكنين ان يسقط الاول
وربما علموا منها نحو دابة لما قال تعالى واقام الصلوة وقالوا استفاه الرجل استفاها
اي كثر اكله بعد قلة ومذهب الفراء ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون
المضاف اليه سادا مسد التاء كما في الاية وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقوله
استفاه استفاها وارتبه ارتباها شذ له ونلحق التاء سايرامثله الباب وحقه ان
يقول التاء سية اذ لا يحوز كلامه كلامة بل تكلمة المجردة منها اي من التاء لانها لتعلى المرة
نحو اخرج اخراجة وانطلق انطلاقة واما غير المجردة من التاء كالمقاتلة فيدل على المرة
فيه بالقرينة لا بالتاء كما تقدم ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها دالا على احد قيده او زمانه
او مكانه فيقال اعجبني مكرم زيد اي اكرامه او زمان اكرامه او مكان اكرامه وتقول مكة
مدخل العارفين وشوال مخرج الحاج ودار الهجرة مدخل الناس الى مكة وفي التنزيل
وان الى ربك المنتهى اي الانتهاء فهو مصدر كالمصير في والى الله المصير ومن قناهم
كل من ق اي تمزيق ومن يهن الله فماله من مكرم بفتح الواو اي الكرام وفي نسخة البها
الرملي وهو اظهر اصحاب المصنف وعلى نسخته خطه رحمه الله ما سنكتبه بالحمرة وهو
فصل يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا فالمرفوع والموضوع
بمعنى الرفع والوضع والمحمود والمحثوث والمكروب والمعقود بمعنى الحمد والغثة
والكرب والعقل وهذا قول الاخفش والفراء ولن يسيبويه وفي غيره كثيرا كالمكرم
والمدخل والمخرج بمعنى الاكرام والادخال والاخراج كما تقدم وربما جاء الثلاثي
بلفظ اسم الفاعل كقولهم قم قايما اي قياما ومنه قوله كفى بالنايي من اسما كان اي كفاية
ومنه ايضا الكاذبة بمعنى الكذب والبائقة بمعنى البقا قال تعالى فهل ترى لهم من باقية
اي بقا والدالة بمعنى الدلالة والعائقة بمعنى العفو
الميم في اوله لغير ما تقدم مخرج بذلك نحو مقاومة ومضاربة ونحو مرفوع وموضوع
من المصادر ونحو مضروب من الصفات ونحو مسعى ومصع ومصحوح ومدحرج
ومستخرج من الصفات والمصادر واسماء الزمان واسماء المكان وفي نسخة لغير ما تقدم
مما ليس بصفة لمخرج نحو فلان بشاهد مقنع بفتح الميم اي يقنع به ونحو مدعس ومغشم
من الصفات المشبهة كذا قيل وفيه نظر بصاغ من الفعل الثلاثي المتصرف مفعل بفتح الميم
فتفتح عينه مرادا به المصدر او الزمان او المكان اذا اعتلت لامه مطلقا اي سواء
صحت فاؤه نحو مسعى ومرمى وموعى او اعتلت كموقى وموليء او صحت ولم تكسر عين
مضارعه نحو مذهب ومقتل وجاء بالتا من المضموم منها قالوا مدعاة اي الطعام ومن
المفتوحها نحو في زيد مسعاة الى الخير وفي بعض الشروح المسعاة السعي الى الخير قلت
وليس كذلك لما هو امر بدليل قوله بمسعاته هلك الغني او بحاته فان كسرت عين المضارع

فتحت

فتحت اي عين الفعل في المراد به المصدر نحو ان المغراي الغراء وكسرت في المراد به الزمان
نحو اتت الناقة على مضربها اي الزمن الذي فيه الضراب والمكان نحو هذه الدار مضرب زيد
اي المكان الذي ضرب فيه وما عينه يا وفي ذلك كغيره اي كالصحيح فيقال من بات يبيت وقال
يقبل عبات ومقال في المصدر ومبيت ومقيل في غيره فان قلت يرد على هذا قولهم تعالب
وجعلنا النهار معاشا فانه ليس المراد جعل النهار نفس العيش وانما المراد جعله زمان
عيش فكان مقتضى ما قرروتموه ان يكون معيشا كالمقيل اذ المراد به زمن القيلولة قلت هو
مصدر وتم مضاف محذوف اي زمان معاش اي عيش او محيء فيه بين فتح عين الفعل وكسرها
قال صاحب العباب يقال معابة ومعاب اي عيب ويقال موضع عيب قال ومنه اي الرجل
الذي عيبوه وما فيه لعياب معاب لان المفعل من ذوات الثلاثي نحو مكيل اذا اريد
به الاسم مكسور والمصدر مفتوح ولو فتحتهما او كسرتهما في الاسم والمصدر جميعا لجاز لان
العرب تفرق المسار والمسير والمعاش والمعيش والمعاب والمعيب انتهى بحروفه او مقصور
على السماع وهو الاولى فلا يقال في معاش معيش قياسا على الحيض كما لا يقال في الحيض محاض
قياسا على المعاش قال سيبويه رحمه الله وقد ذكر الحيض ماضيه جاء بالمصدر على مفعل كما قال
تعالى الى الله مرجعكم اي رجوعكم وليس هذا بمطرد انتهى من ذلك المسموع انتهى فجعل الحيض
في المعتل كالمرجع في الصحيح واخوان المرجع في الصحيح لها قياس يرجع اليه فكذا اخوات الحيض
وكذا مقتضى كلام صاحب الصحاح فانه قال بعت الشيء بيعا ومبيعا وهو شاذ وانما
القياس مباعا والتزم غير واحد من العرب الكسر مطلقا في المصوغ ماصيغ لامه وفاؤه واو نحو وعد
ورجد فتقول الموعد والموجد في المصدر والزمن والمكان ولذلك قال مطلقا وكان حقه ان
يقول ولم تفتح عين مضارعه متحركة الواو نحو يوعدون فان الفتح واجب عند الجميع فتقول
الودة بالفتح اتفاقا فان سكنت الواو نحو يوجل فاكثر العرب يكسر كموجل وبعضهم يفتح
قال الخضراوي وذلك في المصدر واما الزمان والمكان فبالكسر قال بعض الشارحين في يوجل اجمعوا
على الفتح في المفعل فيقال هذا موجد وقلت لا وجه لفك الادغام وقد حكى ابن السيد وقال
الله سبحانه وتعالى الى ربك يومئذ المعرو لا فرق في وجوب الادغام بين واوي الفا وغيره
وشذ من جميع ذلك بكسر وكان القياس الفتح مشرق ومغرب ومرفق ومنبت ومسجد
وهو البيت المبني للعبادة يسجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد
بالفتح لا غير ومجزر ومسقط ومظنة بالطا المشالة كلا فاعلق هضمة فيما ياتي فهذه
الالفاظ من مشرق الى مظنة قياسها الفتح بضم عين المضارع واجاز الفراء وغيره فيها الفتح
على القياس وحملا على ما سمع وهو مسجد كذا في الشروح وليس كما زعم ولوضح ما قاله في المسجد
لعدو قول المصنف ومسجد اذ عده فيما جاء بالكسر لا غير بدليل قوله بعد وبه مع الفتح كذا وكذا
وموجع ومعونة ومخفرة ومعذرة ومعصية وقياس هذه اللفظة وما قبلها الفتح لكسر
عين المضارعة مع اعتلال المفعل منها ومثلها محيمة حقها الفتح فكسرت ومزرية ومكيل ولام
الكلمة الاولى همزة ومضارعها جميعا مفتوح العين فقياسها الفتح لا سيما وقد ذكر غير المصنف
في المضموم عين المضارع ان شذ وذ الكسر انتهى هو في المقصود به الموضع واما المصادر فانها
تفتح ويقال زراة ازراه ومزرية اصبت منه حتيا ومحيمة وقد سبق ذكرنا اياها مع
نظيرها وبه مع الفتح مفرق محشر مسكن محل اي منزل وانما ضره لان المحل يراد به وقت
طول الاجل كقولك هذا الشهر محل الدين اي زمان حلوله وليس فيه الا الكسر واما المراد به
المنزل فقد سمع فيه الفتح والكسر فوجب التقييد وهذه الالفاظ جاء فيها الكسر مع الفتح الذي
هو القياس بضم عين المضارع وهذا من المفتوح عين المضارعة وسياتي ذكر الباقي من ذلك
وهذا من المضموم عين مضارعه يقال ناص عن قرنه ينوص نوصا ومناصا فر وراع وفي
التنزيل ولات حين مناص اي ليس الوقت وقت تاخر وفرار وفي نسخة منيص وهو
احسن لان المحكي لشذوذه مذمة من الزمام اي الحرمة يقال لي من فلان ذمام اي حرمة

خطاء صح
وماويه صح
رزاء صح
مطلع صح
مجمع صح
مناص مجمع

قلت وهذا ما يريد قول المصنف في اول الكتاب فالاسم كلمة يسند الى المعنى او ما في معناها الى نفسها او نظيرها ومثل النظير بالسكوت بالنسبة الى صه فقال ان لفظ صه اسم مع انه لا يسند الى المعنى وهو نفسه لكن يسند الى نظيره وهو السكوت تقول السكوت حسن وقد اسلفت ما فيه من المناقشة وحكمها عاليا بني اقتضى والدوام والاظهار والاضمار حكم الافعال المواقفة لها فيجوز الوجهان في نحو هيهات زيد فيكون الفاعل مظهرا وزيد هيهات فيكون الفاعل مضمرا كبعد زيد وزيد بعد ويجب الاضمار في خويصة كما في نحو اسكت ويحتمل ان يريد المصنف بقوله والاظهار والاضمار ان اسماء الافعال تحمل مظهرة اي ملفوظا بها ومضمرة اي محذوفة كما تحمل الافعال فان قيل هذا مخالف لما نص عليه الجماعة من ان اسماء الافعال لا تحمل مضمرة قلنا قد نص المصنف في هذا الموضع على جواز اعمال اسم الفاعل مضمرا ونسبه الى سيبويه فلا عائق من حمل كلامه هذا على ذلك ولا علامة للمضمر المرتفع بها اي لا يبرز الضمير المرتفع بها بل يسكن مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل فعليته نحو هلم فان بني تميم يبرزون معها ضمير المخاطب فيقولون هلي وهلما وهلمن فيحكم بانها عندهم فعل وقدم التنبيه في اول الكتاب على ان اباعلي الفارسي يخالف في ان ضمير الرفع البارز بالكلية دليل على فعليتها فتذكر واكثرها اوامر اي اكثر اسماء الافعال كصه ومه وايه وبله وهو كثير وقد تدل على حدوث ماض نحو هيهات اي بعد وشتان اي افترق او حاضر نحو اف اي اتضجر واوه اي اتوجع وقد تضمن معنى نفي انشد في العباب على الحذف وهو لابله قوله * اوملت بالخوف شرا بلام * في نحو بس ذي عجاج مظلام * ما كان الا كاصطفاق الاقدام * حتى اتيناهم فقالوا هيهات اي ما بقي شيء فان قلت يجوز ان يكون اسم فعل لنفذ او في فيكون الفعل مثبتا قلت لا يخرجه ذلك عن ان يكون متضمنا لمعنى النفي اذ كل من نفذ وفي فيكون الفعل مضمنا معنى لم يسق منه شيء او نهي نحو ولداك بمعنى تلخ وهو متضمن لمعنى النهي اي لا تتقدم قال الشارح واشار سيبويه الى ان اسماء الافعال تتضمن النفي والمناقشة المجردة في ذلك بانه ما من امر الا ويستلزم النهي عن ضده قبل ولا يعني المصنف الصناعي وانما يريد الامر الذي يقصد به التحذير نحو حذار او استفهام كقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه وقد راى عليه اثر صفرة مهيم فقال تزوجت يا رسول الله قال الشارح كان المعنى والله اعلم اخبرني ما حدث لك شيء قلت او يكون المعنى ما حدث لك او تعجب نحو قوله ولا ريا ابتي انت وقول الاشعث كاغا در عليه الذرب او تذمم كقوله * سالتاني الطلاق ان رايتاني * قلما لي قد جئتما بي بنكر * وبي كان من يكن له نشب يحب * ومن يفتقر يعش عيش ضر او استظم كقول النبي صلى الله عليه وسلم لابي طلحة خ خ ذلك مال رابح قال ابن دريد معنى خ تعظيم الامر وتهويله وتفخيمه قلت عد الرضي خ من اسماء الافعال قال وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال خ خ فان وصلته خففته ونونته مكسورا لها وربما شددوه منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما وواو مدات ج لمدخ لبحر حض وقد تجب بعضها لاقامة قال الشارح هذه زيادة في بعض النسخ التي عليها خط المصنف ومثال ذلك لاقامة بمعنى لاقام فمنها حذها بالف مقصورة وها بالف ممدودة والهمزة الواقعة بعدها مفتوحة مجردين عن كاف الخطاب فتقول ها وها للواحد والاثنين والجماعة مع التذكير او التانيث بلفظ واحد ويتلوي كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك مصرفة كتصريفها حسب المعنى فتقول هاك وهاكما وهاكم وهاك وهاكن ولك الحقتها مع ذات الهمزة المفتوحة فتخلفه اي تحاذي كاف الخطاب همزة ها متصرفة تصرف اي تصرف الكاف كونها اسما وحرفا ما هاوه ها هاون قلت الاحسن ان يقول وقد يستغني بتعريف الهمزة تصرف الكاف عنها والاخذ كتخلفه يقتضي ان الهمزة لم تكن ثم جات وهذه اللغة افصح اللغات وبزاجاء التنزيل وقد مما ذكره المصنف خمس لغات وفي هذه الكلمة لغات اخر

احداها

من اسماء الافعال

الاصح

فعل ج

احداها هاء بهمزة ساكنة بعدها وتصرف الكلمة معها تصريف دع فتقول ها اهو واهي هاؤما الثانية ان تكون كذلك اي بهمزة ساكنة بعدها لكن تصرف الكلمة تصرف خف فتقول هاوها واوها هي وهين الثالثة هاء بهمزة بعدها الف بعدها همزة وتصرف الكلمة تصرف نال فتقول هاءا هاءا واواها هي هاءين الكل هذه الثلاثة الاخيرة افعال لا ماضي لها ولا مضارع وليت باسماء افعال قال الجوهري هات وتكسر الهمزة بمعنى هات وفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاءا بالفتح قلت ماهاءا اي ما تعطي وما هاءا بالكسر فاعله اي ما اعطي فان قلت لم اهمل المصنف ذكر هات في اسماء الافعال مع ان بعضهم نظمها في هذا السلك وبنى بعض اعط مقابلة لها بمعنى خذ فكان ذكرها في هذا المحل حسنا قلت كان المصنف راى ان هات تتصرف تصرف الفعل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين حكم بفعليته وان كان الجوهري قال لا يقال منه هاتين ولا يبنى منه مضارع فهذا لا يقدح في الفعلية وقصارا ه ان يكون تصرفه ليس بتام على ان بعضهم حكى ان تقول هات لاهاتيت وهات ان كان بك مهاتاه وما اهاتيتك كما اعاطيك فان قلت فلا وجه اذن لعده من اسماء الافعال كما صنع بعض قلت الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر المرفوعة البارزة لا تكون الا في الافعال وقد اعلمناك ان في المسئلة خلافا فالقائل بانه اسم فعل يعتذر عن لحوق الضمائر له لقوة مشابهته للافعال لفظا فحمل معاملتها في ذلك ويقول في نحو مهاتاه وهاتيت انه مشتق من هاتي كما حاشي من حاشى وبسمل من بسم الله قال الرضي وتا الحضر بقطع الهمزة وكسر الضاد امر من احضر يحضر واقبل هلم الحجازية فالاول كقوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروا والثاني كقوله هلم الينا اي اقبل وبقي عليه اوايت قالوا هلم التريد اي اتيمه وانما قيدهم بالحجازية لانهم يلتزمون لها صورة واحدة ولا يعاملونها معاملة الفعل فلذلك حكم بانها عندهم اسم فعل واما بنو تميم فانهم يصرفونها تصريف الفعل فيدل ذلك على انها عندهم فعل وذلك لانهم يقولون هلما هلمي هلمين وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بالفاء على انها زيادة نون قبل ضميرا لفاعل تدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على تلك النون المزيدة وتبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف قبل التا ليسكن ما قبل التا كما هو الواجب وذهب بعض النحويين الى ان هلم في اللغة التميمية اسم ايضا لكن غلب فيه جانب الفعلية قلت وهذا مبني على ان ضمائر الرفع البارزة تتصل بالاسماء كما تتصل بالافعال وقدم التنبيه واستدل الذاهب الى ذلك بالتزام التميميين فتح ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الادغام والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية قال بعضهم وهلم مركبة اجماعا وفي البسيط حكاية قول بالبساطة وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون مركبة من هاء التنبيه ولم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذف همزة الوصل للدرج وحذفت الف ها لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الكوفيون هي مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بابقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال الشارح وقول البصريين هو الاظهر ويدل عليه انهم قد نطقوا به فقالوا هالم قال في البسيط قلت وفي حكى الرضي ان اباعلي الفارسي رد في كتاب الشعر قول الكوفيين ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان تركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكنة اللام بمعنى اسرع فضم الى ام عند الكوفيين وضمن معنى اسرع واقبل فعدي بالى وحكى الاصمعي انه يقال هلم الي كذا فتقول لا اهلم مفتوحة الهمزة والها ولا اهلي هلم كذا فيقول الخاطب لا اهلمه بتعدي بنفسه كما ذكر قلت لا الم والها المفتوحة زيادة اولا اهم على المذهب الاخر فلم تغير في الجواب الها واللام مراعاة للفظ الخطاب ولقدم ادخل اقبل جيء

خمسة عشر فيتعدي بالمعنى الاول بنفسه نحو جيء الثريد اي قدمه وبعضهم يقول

في زيادات وذلك ان من العرب من يدغم في ردت كما يدغم دخول التاء في الفاعل

هِسْمِ

الها وسكون الياء للفرس والفطة الثانية ثابتة في اكثر النسخ وليست بشيء وفوق ما ضبطها ودوه بدال مهملة فواو وساكنة فهاء مكسورة للربع بضم الراء وفتح الباء الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل وعوه بعين مهملة فواو وساكنة فهاء مكسورة للجحش وبيس بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة وقبل السين مفتوحة مشددة حكاه الرضي للغنم وجوت بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة وجي بجيم مكسورة فهمزة ساكنة للابل الموردة للشرب وتؤ بتاء مثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتا بفتح المثناة الفوقية وسكون الهمزة للتي تضع على الاناث وبخ بفتح النون وفي بعض شروح المفصل بفتح النون وبالكسر ضبطه الشارح محققا ومشدد اباعتبار الى المجيء الواقعة بعد النون للبعير المناخ وهدع بكسر الهاء وفتح الدال المهملة وسكون العين المهملة ايضا قال ابن الاعرابي ساوم رجل رجلا ببكر فقال له صاحب البكر هو مسن فعرفه المشتري فوجده بكرا شيا فيها فقال بان بي سنة اي نفور البعير فزجره لصاحبه فقال هدع فقال المشتري صدقني سن بكرك لا هدع زجر يكف به الفصيل اذا نفر ويروي سن بكره بالرفع لصغار الابل السكنة التي يراد سكونها وسا بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بشاة بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة للحمار الوردة للشرب وفي المحكم شأت بالحمار اذا دعوته وقلت له تشو تشو وقال من بني الحرماز تشأتا بفتح الشين وفي الحديث ان رجلا من الانصار اناخ ناضحا فركبه ثم بعثه فتلدن عليه بعض التلدن فقال له شا لعنك لله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل عنه ولا تصحبنا بملعون انتهى ودج بدال مهملة مفتوحة فجيم ساكنة للدجاج في كتاب الزجر للغرا ويقال للديكة والدجاجة دج دج قال شارية المحنف ولما يزوج ولم يقل يوما لعزوج دج فقول المصنف للدجاج يريد به ما هو اعم من الذكر والانثى والكبير والصغير وفوس بفاء مضمومة فواو ساكنة فسين مهملة مكسورة للكلب فهذا تمام النوع الثاني قال الرضي وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم فيصوت لها اعا بصوت مركب من الحروف كالتصغير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يجر صيته مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه او تاديبه واما بانا سه واطعامه فكان الحيوان يتمثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقب الصوت عادة وكرر به فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقتنعوا باسماء الصوت لان الصوت من حيث هو مشبه الافراد في الاغلب وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج فكلما كانت الاعتماد المطلوبة من الحيوانات مختلفة اراد واختلاف الحلات الدال عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يعلم من كيفية تعلم الحيوانات كالدب والقرد وغير ذلك هذا وانما لاري منعا من ارتكاب ضرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغني بها الطالب عنها اسما اعاد كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلا فلا باس بان تخاطب وتكلم بها تفهيما كما لعقلا في جميعها اذ من ضيرا لفاعل لكنه لا يها مل معاملة ضمير العقلا من تاكيده والعطف عليه وكعوده كذلك لعدم فهم الحيوانات ذلك الى هنا كلامه ثم اخذ المصنف في النوع الثالث فقال واما للحكاية كفاق بعين معجمة فالف فقاف مكسورة للغراب اي لحكاية صوت الغراب وماء بميم فالف فهمزة مكسورة للظبية اي لحكاية صوتها وتيب بشين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة مكسورة لشرب الابل وجه الكلام ان يقال لصوت مشافرا لابل عند الشرب وعيط بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطا مهملة مكسورة للبقر اعيين اي لحكاية اصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا اخذ الناس العياط وطيخ بطا مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فخا معجمة مكسورة

للصاحكي

نزجر للحمار ليجلس او يشرب
وفي العباب شاشا به

سهل صح

وقع على شيء صلب صح

وحاث باث بثا مثلثة اخر كل منهما والاول مبدو بحا مهملة بعدها الف والثاني مفتتح بيا موحده تليها الف صح

انتهى صح

للضاحك اي لصوت الضاحك وافرده لانه يتاتى من الواحد بخلاف ما قبله وفي بعض شروح المفصل عنه بعض تلامذة الزمخشري انه لما قرا عليه هذه اللفظة من المفصل انشده الزمخشري بديهة بطيخة من اطيب البطيخ يضحك من يا كل بطيخ وطاق بطا مهملة فالف فقاف مكسورة للضرب اي لصوته وطق بطا مهملة مفتوحة فقاف ساكنة لوقع الجاره والناس يحكون بهذا الصوت كل شيء صلب وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة لوقع السيف اي الصوت المسموع من وقع السيف على المحل الذي يقع عليه وحاز باز بكسر الزايين المعجمتين فيهما وقد تقدمت لغات فيه مذكورة في باب العدد للذباب اي لصوته ويكون ايضا اسما للذباب كانه سمي باسم صوته ونظيره ذلك تسمية القطا باسم صوتها ولذلك قالوا صدق من القطا لان اسم وقعه صوتها وحاق باق بكسر القاف فيهما واول الثاني باء موحدة قبل الف للنكاح اي للصوت الحادث من اصطكاك الاحرام عند النكاح وقاش ماش بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما والاول مبدو بقاف بعدها الف والثاني مبدو بميم بعدها الف للقماش اي لصوت القماش كانه اي كان القماش من قاش ماش واما الصوت الثاني هو حاقوب مذكور فلم يبحث منه شيء فكان حقه ان يقول بصوته الاول فكانه تركه لظهور المراد واعلم ان من شرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف باحسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اتيانها كلا منهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في الببغا فاخرجوها على اني ما يمكن من الشبه بين الصورتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت يبقى على المصنف عد الاصوات الخارجة من فم الانسان دالة على معنى في النفس كاح لذام السعال قلت هذه ليست موضوعة اصلا فلا يكون اسما بل لا تكون كلمة وهي انما تتردد بالطبع لا بالوضع واما اسما الاصوات فموضوعة ولذلك قال المصنف وضع الاصوات اما لكذا واما لكذا على ان الامام الحديثي فيما حكاه بجم الدين سعيد في شرح الحاجبية ان الاصوات الصادرة من البهائم ليست موضوعة لا ملفوظة والصادرة منها ليست موضوعة من حيث ذاتها بل من حيث انها مولدة بهذا اللفظ فان قولك غاق غاق صوت الغراب مولد بان هذا اللفظ صوته فلا وضع في الحقيقة واذا لم تكن موضوعة لم تكن كلمة قلت وهذا ضائق لعد الثناة لها من قبيل الاسماء وقد صرح ابن الحاجب وغيره بانها موضوعة وما استند اليه في عدم وضعها ليس بحجة وحكى جميعها ابنا الشبهها بالحرف من حيث كونها لا عاملة ولا معولة وقال ابن الحاجب على اننا هذا النوع انه لم يوجد فيه العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب لان وضعه على ان ينطق به مفردا الا ترى انك اذا قلت غاق غاق حاكيا لصوت الغراب لم يحتج الى ما يتركب معه لانه وضعه على ما حكاه به وكذلك اذا قلت خ للبعير وشبهه لغيره مثلا هلا للفيل عند زجره لم يقصد الا الى اسماعه هذا الصوت لجري العادة بانا خة البعير او نزجار الفرس عند سماع ذلك الصوت فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء اخر يتركب معه فثبت ان وضعه على ان ينطق به مفردا واذا كان كذلك يكون المقتضي للاعراب وهو التركيب منتفيا فيه لان عدم العلة لعدم المعلول واذا انتفى الاعراب ثبت البنا فان قيل قد يتركب مع غيره كقولك خ صوت يصوت به للبعير وغاق غاق حكاية صوت الغراب وكقولك قلت غاق وقلت خ وكقولك تحكي صوت الغراب بغاق وصياح الغراب بخ فالجواب ان المقصود به اللفظ في الصورة المذكورة والمحروف حينئذ اي حين اذ تقصد اللفظ ان يحكي على ما هو عليه في اصل وضعه لان المقصود منه ذلك اللفظ بعينه فلو عبر باعراب او غيره لفات هذا المقصود واذا كان المقصود به اللفظ فلا يعتبر تركيبه كما لا يعتبر تركيب نو وضرب ونحوه في الاعراب لما قصد به اللفظ لكنه يحكم حينئذ على محله

وقع على شيء صلب صح

وحاث باث بثا مثلثة اخر كل منهما والاول مبدو بحا مهملة بعدها الف والثاني مفتتح بيا موحده تليها الف صح

انتهى صح

بالنون ٥ و

منع ٥ وفرس ٥ وعساكر ٥ المندوم

النزال ٥ التكلي ٥ تزيين ٥

وقضية اختصاص تنوين التنكير بالصوت او شبهه ان التنوين في رجل ونحوه من المعربات المنكرة ليس بتنوين تنكير قال ابن الحاجب وغيره وانما هو تنوين تمكين لا تنوين تنكير كما ادعاه بعضهم ولهذا الوسيت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير ولقايل ان يمنع التنوين في رجل حال علميته هو التنوين الذي كان فيه قبلها ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين او نقول لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يجوز ان يجعل تنوين رجل للتنكير بعد جعلها للتمكين او نقول لا منافاة بين العلمية والتمكين معا لكونه منكرا معنويا فاذا سميت بنات الماضي من اعتبار التنكير تحقيقا كونه تنوين تمكين ويسمى اللاحق به النوع الاول من انواع التنوين وهو الذي يلحق الاسم لغرض التبيين لبقاء اصالته امكن بالنصب على انه مفعول ثان يسمى ومفعول الاول هو اللاحق والاول مرفوع على انه فاعل باسم الفاعل اعني اللاحق قال الشارح تبعا لشيخه ابي حيان وهو اي لفظ امكن افعل تفضيل من التمكن وبناه منه شاذ قلت وقد سمع من كلامهم مكن مكانه فالبناء قياسي جار على القاعدة ولا شذوذ فيه ويسمى ايضا ما فيه هذا النوع منصرفا قيل من الصرف وهو الصوت لان التنوين في اخره وهو الصوت وقيل من الصرف الخالص لانه خلص من شبه الفعل والحق وقيل من الانصراف لانه انصرف عن شبهها وينبغي ان يكون هذا القول الاخير هو المعول عليه لان الصريف والصريف لم يستعمل لهما فعل واستعمال الوصف دليل على استعمال الفعل وهذا في الانصراف متحقق فيتعين الجزم به وقد يسمى لحاق غيره صرفا فيطلق على تنوين العوض والمقابلة ولا يختص بتنوين التمكين تنبيه زاد بعضهم تنوينا سابعا سماه بتنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة والمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وبقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف واما الثاني فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم قلت وفي الاول نظر لان تنوين التمكين هو الذي يوتى به لتثبيتها لبقاء الاسم على اصالته اي تمكنه في الاسمية وانتفاء شبه الفعل والحرف عنه فالاسم الموجود فيه العلتان المانعتان من الصرف او ما يقوم مقامها قد ثبت مشابهته للفعل حتما كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الاضطرار لا يرفع ما ثبت له من مشابهة الفعل حتما كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الاضطرار لا يرفع ما ثبت له وتحقق من شبه الفعل وقصاراه ان اثر العلتين قد تخلف لاجل الضرورة فالتحقيق ان لا يقال الذي فيه ذلك التنوين منصرف وانما يقال هو متون للضرورة وكان الذي حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وهو مستند وزاد بعضهم تنوينا سابعا منا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هولا قومك حكاه ابو زيد وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قعنبري وقال المصنف العجب ان هذا التنوين زيدت في اخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قال نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك قلت وعلى تقدير صحة هذا الاعتراض يمكن ان يورد مثله على المصنف في دعواه في التحفة ان ما يقال له تنوين الترنم ليس بتنوين بحقيقة وانما هو نون اخرى زايدة ووجه الايراد ان يقال قد سمي سيبويه ما هو للترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه عن الزمخشري في احاجيه وزاد بعضهم تاسعا سماه بتنوين الحكاية ذكره ابن هشام عن ابن الحباز مثل لان يسمى رجل بعلقما قلم لبسه فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف الذي كان قبل التسمية حكي بعدها قلت ولكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان ما نعتان من الصرف فثبت انه قسم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين صرف الا تراحركة الحكاية في مثل قولك من زيد ابا للنصب تحكي زيد المنصوب في قولك القابل رايت زيدا كيف هي في الاصل حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية فتامل

باب منع الصرف اي منع التنوين الدال على الامكنية فان الصرف عند

قال ابن هشام

و تحقق

المحققين

المحققين هو هذا التنوين فيكون منع الصرف عبارة عن ترك التنوين المذكور واعتذروا عن ترك الكسر بالفتحة بتبعا بعد صيرورة الاسم غير منصرف وايد ذلك بانه لما لم يكن مع الالام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف ظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وقال بعضهم الصرف هو الجر والتنوين معا فحذف فيها للعلتين او ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام في ان غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا بطريق الاصالة او الممنوع بها انما هو التنوين والكسر بطريق التبع سيبان كما عرفت ولا يخفى ان اصل الاسم الصرف وانما منع لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احداهما ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع لان يحكم عليه ويحكم به والفعل لم يوضع الا لان يحكم به فاستغنى الاسم في استقلال الكلام به عن الفعل ولم يستغن الفعل عنه في ذلك والثانية ان الفعل مشتق من الاسم كما تقرر في محله والمشتق فرع عن المشتق منه وانما قلنا ان الاسم الممنوع من الصرف فرع من جهتين لانه لا يكون كذلك الا اذا وجدت فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما من علل كلها فرعية وذلك لان العدل فرع لا بد له من اصل هو معدول عنه والوصف لا يعقل الا بتقديم موصوف فوجود الوصفية مرتب عليه فهو فرع لذلك والتانيث فرع التذكير لان المذكورية هي الاصل من حيث كانت الالفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كاسما الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فاذا قصد الى التانيث زيدت العلامة لذلك فقيام من قولك قايمة يدل على ان قام بها ذلك الفعل كما في قولك قام يجود وزيادة التا تدل على ان الذات مونثة فكان فرعا لذلك والمعرفة فرع عن النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة للتعريف للنكرة فاذا قصد الى التعريف زيد عليها ما يجعلها معرفة كرجل والرجل او وضعت وضعا قابلا للمعرفة كجعفر اسما للشخص ثم يجعل علما فكانت المعرفة فرعا لذلك والعجمة فرع العربية لان الاصل في كلام العرب ان لا يشوبه شيء من غير كلامهم يدخل فيه والالف والنون الزايدتان فرع على المزيد عليه اذ لا تعقل زيادة لا يزيد عليه فكانا فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لانه اذا تحققت فرعية الفعل عن الاسم من حيث انه مشتق والاستقلال فوزن الفعل فرع على وزن الاصل اذ التقدم وزنه لانه صفة والفرع اذا تاخر وزنه فكان فرعا لذلك كذا قرره ابن الحاجب في اماليه ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من جهتين فلذلك قطع عما يخص الفعل وهو الجر والتنوين اما بطريق الاصالة بالنسبة اليهما معا او بطريق الاصالة بالنسبة الى التنوين وتبعا بالنسبة الى الجر على الرايين اللذين اسلفناهما **يمنع صرف الاسم الف التانيث مطلقا** اي سواء كانت مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء وسواء كان ما هي فيه مفردا كما مثلناه او جمعا كمساجد واشقيا اسما او صفة نكرة او معرفة وذكر الشارح هنا قولين الاول لوسميت بحبلى المرقوعة منعت الصرف لانها الف التانيث ولو سميت بكلتي بالفا من كلتيهما او من كلتي المراتين على لغة كنانة قلت الفا وصرفت لان الف التانيث لا تكون منقلبة الثاني لو رخمت حبلى يا على لغة الاستغلال لقلته بأحبلي ثم سميت به صرفته لان الف ليست للتانيث لكونها منقلبة وبهذا التفريع يظهر حل لغز كان بعض الطلبة انشد في زياه لبعض الفضلا المصريين وهو قوله اجوز وا تنوين دنيا ثم قالوا لا يجوز اين ذو قهم وحذف للساكنين يجوزه فتامله **او موازنة مفاعل** اما في الحال كمساجد وقبايل واما بحسب الاصل مثل عذاري ومهاري **او موازنة مفاعيل** بعدة بعد اليمين المكسورة واللام كمصابيح وقناديل **في الهيئة** بان يكون اوله مفتوحا اي حرف كان يقدر كونه مفتوحا بحرف غير ميم كدراهم وطرابيس وان يكون بعد الف الجمع حرفان اولهما مكسور لفظا كما مثلنا او تقديرا كدواب فان اصله دوابب او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كما مر فان كان الاول من الجزيين الواقعين بعد الالف لاحظ له في الحركة

لم يسقط

فرع حـ

لان الاصل حـ

ولام حـ

نحو حمار اسم جمع حماره فهو مصروف وان اريد به جمع التكسير امتنع صرفه لان اصله حيئذ حمارر
فما بعد الف متحرك بالكسر في الاصل كدواب وشمل قوله موازنة مفاعل او مفاعيل ما سمي به من
هذا الجمع نحو شراحيل فانه ممنوع من الصرف باجماع واما سراويل فقد ذهب سيبويه ايضا انه
لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وحكاه الخفش عن بعضهم لا بعوض الكسر كتوالت وتلاق فان ظاهر
هذا الالفاظ مصدر تفاعل ففيه مضمومة في الاصل لكنها حولت الى الكسر محافظة على الياء التي
تليها او بعوض ياء النسب نحو رباحي وظفاري ودخل نحو كراسي وقاري وكلا الامرين
صحيح لكن دخل فيه جواري لان الياء فيه غير عارضة فيلزمه ان يمتنع صرفه كما في قاري وكراسي
قال الشارح وضابطه ذو الياء ما يصرف وما لا يصرف مما هو مشتق على ياي النسبة انهما
ان سبقا الالف في الوجود منع الصرف نحو كراسي وان لم يسبقا صرف سواكانا مسبوقين
بها كرباحي وظفاري او غير منفكين عنها كجواري قلت وهذا لا يدفع المتقدم وهو انك
لو نسبت الى كماني وكراسي صرفا لانك تحذف الياء المشددة منهما لاجل ياي النسبة
فيصيران حينئذ نحو ظفاري او عوض الالف المحوضة من احدا هما اي لاحدي ياي النسب
تحقيقا نحو يمان وشام اذ الاصل فيهما يمني وشامي فحذفت احدي ياي النسب وعوض عنها الالف
او تقديرا نحو سباح للطويل ورباع فيقدران الاصل سنحي وربعي بيا النسب ثم حصل التحويل
ودليل ذلك الصرف فانهم قالوا رايت مساحيا ورباعيا ولولا انه على هذا التقدير لمنع الصرف
وان كان مقدرا كما منع سراويل معرفة كان او نكرة لشبهه بما لا ينصرف كمصابيح وممنع ايضا
صرفه عدله وهذا مذهب سيبويه والخليل بنيا وفي لعوتا كصفة او كعلم كما يجيء في الفصل
الثاني من حيث يتكلم عليه المصنف او كونه صفة على فعلان ذا فعلى باجماع كسكران وريان
فان كلا منها صفة على صيغة فعلان وله مونث على فعلى نحو سكران سكرى وريان ري
ونقل المصنف الاجماع على منع صرفه وقد حكي فيما بعد هذا صرفه عن بني اسد وظاهره
التناقض فيحتمل ان يكون من الصرف في الجملة مجمعا عليه لكن بنو اسد لا يجعلون المنع
ممتنعا وفيه نظر فان كلام المصنف الاتي يابا به ثم ظاهر كلامه ان نحو سكران ممتنع للصفة
والزيادة وقد ذكره ابن هشام في الباب الذي عقده للامور التي اشتهرت بين المعربين
والصواب خلافا فقال ان هذا انما هو قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان
المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف
ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يتقدم باحدا هما ويلزم الكوفيين
ان يمنع صرف عمر بن علما فان قالوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سألتاهم
عن علم الاختصاص فلا يجدون عن مصرفا عن التعليل بمشابهة الف التانيث فيرجعون
الى ما اعتمد البصريون هذا كلامه ووجه المشابهة امتناع دخول تاء التانيث
عليها ولا بد ان تنفي تاثيرها عند قوله هذه الجهة كثيرا فان مونثه ندمانة وقال
المبرد جهة المشبه ان النون بدل الهمزة بدل التانيث لقولهم في صنعاني صنعاني ورد
بانه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون بدل منها واما صنعاني
وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وفظ
المناسبة بينهما الا ترى ان ادغام النون في الواو وجوابها على هذا الابدال وقولهم
في النسب الى اللحية لحياني ورقباني بزيادة النون شاذا من عيان تبدل من حرف
فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها وكونها صفة لا يزم التذكير بخلف نحو لحيان
للكبير اللحية فانه يذكر اتفاقا والصحيح منع صرفه لانه وان لم يكن له فعلى وجود انه فعلى
تقديرا لانا لو فرضنا له مونثا لكان فعلى اولى به من فعلانا لان باب سكران اوسع من باب
ندمان ولان المقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر واحمر مع انه لا مونث
له وصرف سكران وشبهه للاستغناء فيه بفعلانا عن فعلى لغة اسدية فهو كندمان
عند غيرهم لانهم يقولون في مونثه سكرانة وقد جمع المصنف ماجاء على فعلان ومونثه

فعلانة

ونحو ان

نحو مثنى وثلاث ورباع

المنع

نفي

والرقبى

فعلانة في لغة عن بني اسد في قولهم اجز فعلانا اذا استثبت حبلانا وروحانا وسحتانا
وبيضانا وصحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وابعبهن نصرانا
واستدرك عليه لفظان وهما حصان لغة في حصان والبيانا ولا باس بشرح هذه الالفاظ فالعجلان
الطعام والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم
والنصران واحد النصاري والحصان الصاموالبطن والالبان الكبير اللابة ويمنع صرف الاسم
ايضا موافقته اي موافقة الاسم الفعل فيما اي في شيء يخصه اي يخص الفعل دون الاسم او في شيء هو
اولى به اي بالفعل من الاسم ومن ظن في قوله ليبان الجنس ابان بدلك لان المراد بالشيء الذي
وقعت فيه الموافقة هو الوزن فالاول هو الوزن الخاص بالفعل فان مسمى بنحو انطلق واستخرج وضرب
المبني للمفعول غير مستدرات اي شيء والثاني وهو الوزن الاولي بالفعل نحو يزيد ويشكر ووجه الاولوية
بدلالة الفعل على معنى يخلافه في الاسم قال الشارح وهذا احسن من قول غيره من النحويين اوزن
غالب لانه يسقط بما فعل في الاسما كثر انه سامن فعل ثلاثي الا وله افعل اسما او للتفضيل واما
غيره وقد جاء افعل في الاسما من غير فعل كالاجدل واحيل واربد وايضا فان فاعلا في الاسما لا يكاد يوجد
الا في حاتم وهو قليل وفاعل في الاوصاف اكثر من ان يحصى نحو ضارب وقاتل ولو سميت بحاتم لصرفت
فظهر ان المعتبر انما هو كون الفعل اولى به من الاسم قلت لكن يرد على هذه العبارة الحق اختارها
المصنف وعدل اليها انه يلزم بمقتضاها منع صرف حاتم بفتح التا مسمى به لان فاعل اولى بالفعل من
الاسم من حيث كونه يدل في الفعل على معنى وهو الذي علله به شراح شواهد التلخيص وقول ابن الحاجب نحو
او يكون اولى لزيادة كزيادة اي زيادة الفعل الى احر كلامه سالم من هذا النقد ووصف المصنف
الوزن المشار اليه بقوله لازم احترازا من نحو امري اذا سمي به على لغة الاتباع فينصرف لان الحاصل
بالاتباع غير مستقر وحينئذ فلم يستقل الاسم على شبه الفعل لان تلك الحركة بعرضة الزوال بالاتباع فان
سمي به على لغة من يلزم فتح عينه منع الصرف لكون الوزن لازما وتقطع همزته وكذا الكلام في ايتسم
على الغتين ثم يخرجه الى شبه الاسم سكون تخفيف هذا قيد اخر في الوزن احترز به من نحو ردد وقيل
على ينصرفان لكونهما خرجا بما يعرض لهما من سكون التخفيف الى شبه الاسم فصار ردد كعمر وصار
قيل كميل واحد القبيلة وذلك لان اصلهما رديد وقول بعضهم اوله وكسر الثاني المكسور من الاول
سكن تخفيفا وادغم ومن قول بعد نقل حركته الى القاف ثم لعل مع وصفية اي يمنع وزنه الفعل
على الوجه المتقدم مع وصفيه اصلية نحو مررت برجل احمر وغلام اسود واحترز بهذا القيد
من نحو اربع في قولهم مررت برجل اربع بمعنى ذليل وادبع في مررت بنسوة اربعة اذ وصفية
كل منهما عارض لا اصلية بانية كما مثلنا او محلوبة نحو مررت بابطح واجرع فانها وصفان في الاصل
استعملا استعمال الاسما فصارت وصفيتهما محلوبة فيما لا يلحقهما التانيث نحو احمر وافضل والكمي
والحي وخرج نحو اوادي واجادل فانهما كالذي منهما لمن يقطع همزه وهو مصروف لقولهم في مونثه ادابرة واجادلة
ولا اخرج نحو ارامل لقولهم في مونثه ارملة هذا عند الجمهور ومنع الاخفش صرفه كاحمر او مع
العلمية اي يمنع الصرف مع وصفية كما مر او مع العلمية كاحمد وبزيد او شبهها كاجمع واخواته واعلم
ان في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله مع وصفية او علمية يوهم ان كلا من هذين النوعين الوزن
الخاص والوزن الذي هو بالفعل اولى يوجد في العلم والصفة وليس كذلك وانما يوجدان في العلم
خاصة واما الصفة فلا يكون وزنها الا مما الفعل به اولى يوجد في العلم والصفة وتحويل هذا
الابهام احد امرين احدهما تقديم الصفة في الذكر على العلم والثاني ان الكلام من اول الباب الى هذا
الموضع فيما يمنع صرفه في التعريف والتنكير فما جاء مستلة العلمية الا استطرادا او قصدا
للاختصار ليلا يلزمه التكرار اذا افرد لها بالذكر وسبب ما ذكرناه من امتناع ذلك في الصفة
ان الوزن الخاص لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ولا تنقل في الصفات بخلاف الاعلام
قلت وبهذا فكان حقه ان يقول مع علمية في الخاص او صفة او شبهها في الذي الفعل به اولى
وعارض سكون التخفيف لازمه بخلاف نحو مثل لان من سمى رجلا بضرب بضم العين وكسرها
ثم خففه باسكان الراء فسيبويه يسوي هناك في الباب ايجاب الصرف بهما اذا سميت بضرب

في تمحكيش البيان ودليل الشارح
هذه الابيات بقول ونزد فيض خصانا
على لغة والبيانا صح

من وبنا لازم صح

وافعل في الاسما اكثر من في الافعال
وهو مع وذكر معتبر في منع الصرف
والدليل على ان افعل في الاسما صح

الاغلب فيها وجد ثالث غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة فقيل انه اصل واما الوصف فظاهر الاتربي الى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى فلا تستعمل الا دالة على ذات باعتبار مقصود منها وقد يشكل بان الوصف في هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد والعروض الوصف بالربع في قولك مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف ولم يوثر بالربع وايجيب بان هذا التركيب المعدود لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو اربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل الوصفية له بطريق العروض فافترقا ويجوز صرفها مذهبا بها مذهب الاسما خلافا لقوم فانهم ذهبوا الى ان لفظ منعت الصرف للعدد والتعريف بنية ال ولانه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الاسما المتصرفة وان العرب تقول ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وان الوجه منعها الصرف وتقديرها معرفة لانها مصروفة بمعنى معدولة فيكون فيها العدل وشبه العلمية ولا يعرف البصريون هذا اقلت لا يجوز مخالفة الفرا في ذلك لانه نقل عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ نعم قد يقال انه هذا شاذ لا يكون القياس عليه لكنه مخالف لظاهر قوله العرب تقول ثلاث وثلاثا وكان مقتضى تقديرهم المذكور عن الفرا ان يقال بنا على انها اسما وانها نكرات وانها في حالة المنع معارف وفي تلك الحالة نكرات ولان كلام المصنف يقتضي ان الفرا يرى انها حال منع الصرف صفات وحالة الصرف اسما كما ذكروا فيها حالة واحدة بالنسبة للتعريف والتنكير ولا يجوز صرفها منكورا بعد التسمية خلافا لبعضهم وهو الاخفش وخالفه الجمهور ومن ابى علي القولان والمانع اي والعدل المانع مع شبه العلمية او شبه الوصفية في فعل توكيد افقوله المانع مبتدا خبره قوله في فعل يعني ان العدل المانع من الصرف مع احد الامرين اما شبه العلمية واما شبه الوصفية ثابت في فعل المستعمل توكيدا وهو جمع وكتع وبتع وكتعين العدل فيه ان جاء جمعا لجمعا وجمعا مونث اجمع وقياس فعلا افعل ان يجمع على فعل بسكون العين كحمر في جمع حمراء لما قيل فيه جمع بفتح العين على انه معدول من جمع بكسر العين واعترضه الفارسي بان هذا انما هو قياس افعل الممتنع جمع مذكره بالواو والنون وجمعا ليس كذلك لان مذكره قد جمع بالواو والنون حيث قيل اجمعون فليس مما ذكر اب فبطل ادعا العدل فيه من تلك الجهة واشار الى ان الاولى ان يقال انه معدول عن جماعي لان فعلا الذي ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالي وقد قيل فيه فعل فهو عدول محض محقق واعترضه المصنف بان فعلا انما يجمع على فعالي اذا كان اسما محضا وجمعا ليس كذلك لانه مذكر اسمي عا بالواو والنون فقياس مونثه الالف فلا تاء وقد صرح الحد بنفي هذا الاعتراض بان ذلك في الصفة واما الاسم فلا ربط بين مونثه ومذكره فانه لا يجمع تمرا بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتا هذا ما يتعلق بالكلام على العدل جمع وامّا شبه العلمية او شبه الوصفية فيه فاعلم ان المصنف لما لم يثبت له العدل بالعلمية ولا الوصفية ادعى ان احدى العلميتين شبه احدهما فاما انتفا الوصفية فلان هذه الالفاظ من باب التوكيد فلا يصح جعلها من باب الصفة لانها بابا متغايران يتضمن كل واحد منهما خاصة فلا يستقيم ان يكون احدهما فرعا للاخر واما انتفا العلمية فظاهر اذ لا يخفى ان هذه الالفاظ ليست باعلام شخصية ولا جنسية فمن ثم ادعى شبه احدهما اما شبه العلمية فتقريره ان يقال ان توجيه جمع بالاضافة المنوية فان الاصل في قولك رايت النساء جمع ان تقول جمعهن كما يقال رايتهن كلهن فحذف الضمير العام به واستغني بنية الاضافة وصار جمع لكونه معرفة بغير علامة لفظية كانه علم وليس بعلم في التحقيق واما شبه الوصفية فقال الشارح هذا قول غريب لم يعلم الغير المصنف ولم يزد عليه ذلك وتقريره ان يقال ان جمع له مذكر وهو اجمع ومونث وهو جمعا وجمع المذكر بالواو والنون فقيل اجمعون فمن ثم كان فيه شبه بالصفة ومع

العلمية

ثلاثة ص

وذكر ص

ولا سمي بها خلافا لابن علي وابن برهان ص

العلمية في سحر الملازم للظرفية وهذا اولى من قوله في الخلاصة سحرا ذي اريد به التعيين لانه قد يراد التعيين ويكون محلى بال او بالاضافة وجوبا وذلك اذا كان ظرفا واما يلزم الظرفية في حالة استعماله مجردا من ال والاضافة مقصودا به معين ثم المانع له من الصرف العدل والعلمية اما العدل فعن مصاحبة الالف واللام والاضافة وذلك القياس لقيام الدليل على ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لزام العهد سوا صار بالعلمية علما نحو اليمع والصعق او لا اخذا من استغراق لفظهم واما العلمية فلانه جعل علما بهذا الوقت المعين وقيل المانع له العدل وشبه العلمية من حيث تعرف بغير اداة ملفوظ بها بل بنية ال واختاره ابن عصفور وقد سبق ان قولا بانه مبني قال به صدر الافاضل وحكاه الشارح عن ابن الطراوة ايضا وفيما سمي به من المعدولات المذكورة

قيد ص

وهي احاد وموحد ومثنى ومثلث ومعشر في العدد وفعل في التوكيد وهذا اعطف على الخبر المتقدم يعني ان العدل يمنع مع ذلك العلمية فيما سمي به من الالفاظ المذكورة ايضا فاما احاد اسمي به منع من الصرف للعلمية ولكونه بلفظ المعدول عليه سيبويه وقد استقر في هذا الباب ان شبه العلة علة وفي البسيط عن الاخفش والكوفيين انه مصروف لزوال العدل بالعلمية واما فعال ومفعل في العدد فالصحيح انها ممنوعان للعلمية وبقا لفظ العدل وذهب الاخفش في جماعة الى الصرف فما اقام الحققون لهم وزنا واما فعل في التوكيد فللعلمية ولكونه بلفظ المعدول كسابر ما مر وهذا مذهب سيبويه ايضا اعني عدم انصراف وحكي عن الاخفش انه منصرف واما سحر فاذا سمي به انصرف قولا واحدا لان عدله انما كان بالاشارة الى يوم بعينه وقد زال ذلك بالتسمية وهذا لا يدخل تحت كلام المصنف هنا لانه قسم وفيما سمي به من المعدولات المذكورة

عن ج ص

ومن فعل المخصوص بالندا نحو فسق في حق وغدر يمنع العدل والعلمية اما علميته فبالعرض واما عدله فلانه معدول عن صيغة اخرى الى ما هو عليه ففسق معدول عن فاسق وحبث وغدر عن غادر وقهذا تحقق له قبل التسمية واما بعد التسمية فبقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فيكون المانع له العلمية وبقا لفظ العدل وتقل ابن بابشاذ عن الاخفش الصرف

علما ص

وفي فعل المعدول عن فاعل هذا معطوف اما على قوله في فعل توكيد او اما على قوله وفيما سمي به وجزم الشارح بالوجه الثاني ومثال المسئلة عمر وزفر فان عمر معدول عن عامر وكذا زفر معدول عن زافر على

تخرج ص

وقول المصنف المعدول عن فاعل نحو ثعل فانهم قالوا معدول عن اثعل ويخرج نحو اخر فانه معدول من افعل ويخرج الثاني مقصود بخلاف الاول فينبغي ان يتوجه على المصنف نقد من حيث انه اتى بقيد يخرج ما يراد دخوله فتامله قلت وانما قالوا في ثعل انه معدول من اثعل لان فاعل لابن فاعلا غير مستعمل وثعل مستعمل في الصحاح الثعل بالتحريك زوايد في الانسان واخلاق منتهاها يركب بعضها رجل اثعل وامراة ثعلا وربما قالوا ثعل القوم علينا اذا غلبوا انتهى وثعل ابو حي من طي وهو ثعل بن عمر واخو بنيها نوهم الذين عناهم امرئ القيس في قوله رب ثاو من بني ثعل يخرج كفيه من سترة وانما صرفه للضرورة هكذا اثبت لابن هشام في الجمل لابن سيدة وثعل بطن وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف فهو مخالف لما تقدم

بعض ص

وطريق العلم به بعدل فعل المسمى به عن فعل علما سماعه من العرب غير مصروف عاريا من سايرا لموانع من الصرف فاخرج بالعلم ما سمي به من المعدولات لا بقيد سبب اخر مع العلمية لثبات منع صرفه والا لان مرخرم فاعدة معلومة من كلامهم وهو منع الصرف بعلة واحدة لم يعهد استقلالها بمنع الصرف وانما تدرهذا السبب المخصوص الذي هو العدل ولم يقد بسبب اخر غيره لامكان هذا دون غيره وهو ظاهر وخرج بقول المصنف سماعه غير مصروف نحو احاد فانه المسموع فيه من كلام العرب الصرف وخرج بقوله عاريا من سايرا لموانع نحو طوبى مسموعا بالتنوين فلا يحكم بعدله لامكان تقدير سبب غير العدل فيه وهو التانيث باعتبار البقعة

آن ص

وفي حكمه اي حكم المعدول عند كيم فعالمعدد ولا علما لمونث كرقاش

في الكلام جميع ما لا ينصرف وذلك لانهم لما كانوا يضطرون كثيرا بسبب اقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتريث على ذلك ليتهيأ فصار الامر ان صرفوه في الاختيار ايضا **والاعرف قصر** ذلك اي صرف ما لا ينصرف **على سلاسل وقواوير** حكى الاخفش ان بعض العرب يصرف الجمع المتناهي قال سمعت ذلك منهم ونسبه جمعهم لجمع السلامة نحو صواحبات فانه شبه الاحاد قلت ولوان المصنف قال على مثل مساجد ودنانير لكان اظهر ليلا يتوهم ان مراده الاشارة الى ما تقدم من الصرف للتناسب اي والاقصر صرف ما لا ينصرف في النثر على مثل سلاسل وقوارير فيما وجدت فيه المناسبة للمنصرف وليس هذا مراده **باب التسمية بلفظ كاين ماكان** قال بعض الشارحين اي بلفظ اي لفظ كان وجعل الفارسي ما في صدر بيته كاينا ما كان مصدرية وكان صلتها وهي في محل رفع بكاين وكلاهما على التمام اي كاينا كونه وقيل كاين من اسماء قصة وكان ناقصة ايضا موصولة اما موصولة استحسنت لتعقل كما في لاسيما زيد وفي كاين ضمير هو اسمها وما خبرها وما كان ضمير ما وخبرها محذوف اي كاينا الشخص الذي هو اياه ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان وهي تامة وما خبر كاين والتقدير لا اضربنه كاينا شيئا كان اي شيا وجد فالمعنى لاضربنه كاينا بصفة الوجود من غير نظر الى حال دون حال مفردا كان او مركبا كلا او جزءا **لما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا** نحو برق نحره وزيد قايم وقمت وقام وقعود المنقولين من جملة الخبر في قولك زيد قام وبرق نحره **او عملا** هو عام بعد خاص اذ كل متضمن اسناد متضمن عملا ويشمل على الرفع نحو قايم ابواه او فعل النصب نحو هذا ضارب اباه من نحو زيد ضارب اباه عمرو وعمل الجر نحو غلام زيد فكل هذه يجري الاول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه قبل التسمية من رفع او نصب او جر قلت ومقتضى كلامه ان الجار والمجرور كذلك والمنقول فيه انه ان كان الجار حرفا واحدا نحو بزيد فالحكم كذلك واجاز المبرد والزجاج ان يعرب الجار اعراب المضاف بعوز ما دة تحرف بجانس حركته وتضعيف ذلك الحرف وان كان حرفين فان كان ثانيهما لينا نحو في زيد فالحكاية ايضا والمبرد والزجاج على الحكاية والاعراب بشرط التضعيف فيما ثانيه التصريح ما شئ على قول الجمهور ولا اشكال عليه وان كان الثاني صحيحا نحو من زيد فذهب ابن سيبويه وبعض النحويين لم يجيزوا سوى اعراب المتضايفين والجمهور يجيزونه ويجيزون الحكاية ولا يعرف من قال بوجوب الحكاية وان كان الجار اكثر من حرفين نحو منذ اليوم فالوجهان والخلاف بعينه فهذان النوعان واردان على المصنف **او اتباعا** كان تسمي عوصوف وصفة او بعطوف عليه ومعطوف فيكون الاول بحسب العوامل والثاني تابع له واذا سميت بزيد الفاضل فان قدرت الفاضل خبرا حكيت او تابعا فعل ما قدمنا **او تركيب حرفين** نحو انما ولينما **او حرف واسم** نحو يا زيد وانت فانه مركب من ان وهي اسم والتاء وهي حرف خطاب **او حرف وفعل** نحو ضربوا في لغة اكلوني البراغيث **ماكان له قبل التسمية** هذا مبتدا واجب التاخير لانه شرط له على ضمير يعود الى متعلق الخبر يعني انه يثبت لما سمي به من الامور المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية في المتضمن للاسناد يحكي وكذا المتضمن لتركيب شابه الحكاية والمتضمن للعمل يعرب وكذا ذو والاتباع فتقول اعجبني ضارب زيد او قام زيد الخياط اذا قدرته موصوفا وصفه نحو ضارب وحده ومجموع زيد والخياط بجب العوامل ونصب زيد بعد ضارب على كل حال وبقي عليه ما يحكى قسم ذكره بعد وهو المعطوف بحرف لا دون متبوع نحو وزيد نحكيه على حسب الموضع الذي فقلته عنه **ولا يضاف ولا يصغر** ماسمي به من الاشيا المتقدمة **والمعطوف بحرف دون متبوع** نحو لو بدا لم زيد كالجملة فان نقل من رفع او نصب او جر حكي بحاله لانه لا متبوع له الان فيكون تابعا له لانه ليس على الهيئة التي يكون بها تابعا ولا يمكن ان يكون للمجموع اعراب لفظي **ويعرب ما سوى ذلك** نحو قاما وقام مجردا من ضمير وكذا يقوم وقم مجردين من الضمير قلت ولا ادري لم لم يدخل نحو زيد ورجل تحت قوله ما كان له قبل التسمية **فان كان مثنى او مجموعا على حده** اي بسلامة بالواو والنون او اليا والنون **او جاريا مجرى احدهما** كاثنين فيما هو جار مجرى المثنى وعشرون فيما هو جار مجرى المجموع على حده **مطلقا** اي من غير تقييد بحالة دون حالة احترز بذلك من كلا وكلتا

فانها

فانها ليسا كالمثنى في كل حال اضافتها الى الضمير فقط **اعرب بما كان له قبل التسمية** فيعرب المثنى وما جرى مجراه بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا **واجعل المثنى وموافقه كعرفات** فيلزم الالف ويعرب على النون اعراب ما لا ينصرف قال الشارح الامثل ذا ان سمي به لان الف فعلان وان كانت زايدة عاقبت الف ذا التي هي عين فجرت مجرى الاصل **والمجموع وموافقه كعشرين** فيلزم الياء لانه ليس في العربية اسم مفرد آخره نون زايدة بعدها واو وما قبل النون فتحة فالنون فيه اصلية قلت ويحتمل ان يكون قوله كعشرين مرادا به (اي معربا بالحركات الثلاثة وان يريد به الزام الياء والاعراب كاعراب المعوذات وهذا هو الذي ينبغي ان يعول عليه وهو الذي مشى الشارح عليه كلام المصنف وتجويزه ظاهر لانا نسمي امراة بزيدون ورايت زيدين ومررت بزيدين لان فيه العلمية والتانيث وهو من الاحاد التي لم تعرب بالحروف وفي كتاب الصحاح ان من اعراب نصيبين اعراب الاسما المفردة ثم يصرفها بل يقول هذه نصيبين ورايت نصيبين ومررت بنصيبين **اعربوا** فيلزم الواو ويعرب غير منصرف لمشابهته للاجمي وذكر السيرافي وجها رابعا قال انه صحيح عن العرب وهو حكاية حال الرفع فيلزم الواو ويفتح النون دايما وقد سمع هذا يا سموع الى بو بعض المحارية صرح بان الوجه الثالث **وهو جعله كمرون** نادر لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف انه قياس **سالم كجاوذ** سبعة احرف في المثنى والمجموع على حده فان جاوز ذلك تعين اعرابها بالحروف كما كان قبل التسمية نحو اشهيبابان تثنية اشهيباب واشهيبابون جمع اشهيباب مسمى به وانما امتنع اعرابها بالحركات لخلافها للاسما المفردة بزيادة عدة حروفها على سبعة احرف **ومجرى نحو حاميم** مثل طاسين وياسين **مجرى هابيل** فيعرب ويمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة قال ذكر في حاميم والريح شاجر فهلا تلا حاميم قبل ان تقدم يعني حتم عسق لما فيه من قوله تعالى قل لا اسالكم عليه اجرا الا المودة في القربى وقد كان هذا المذكر المعنى بقوله يذكر في حاميم من القرابة امره ابو طلحة يوم الجمل ان يتقدم للقتال فنثر درعه بين رجليه وكان كلما حمل عليه رجل قال انشدك كم حق حمل عليه العشي فقتله وانشا يقول ، واشعث قوام بايات ربه ، قليل الاذى فيما ترى العين مسلم ، شككت له بالرمح جيب قميصه ، فخر صريعا لليدين وللفم ، على غير شئ غير ان ليس تابعا ، فهلا تلا حاميم قبل التقدم ، فلما سمع علي رضي الله عنه استرجع وقال انه كان لشابا صالحا ما قد كيثيا فقوله على غير شئ متعلق بشككت يعني بلا سبب من الاسباب وغير ان ليس تابعا لشئ من شيء لهو مه بالنفي او بدّ والفتح للبنا والريح شاجر اي طاعن من شجره الرمح اي طعنه وقيل اي مختلف فعلى الاول معناه لو ذكر في حم قبل ان طعنته بالرمح لسلم وعلى الثاني قبل قيام الحرب وتردد الرماح **وان كان ماسمي به حرفين هجا** ، ولا تسلم هذه العبارة من مناقشة وصوابها ان يقال وان كان ماسمي به على حرفين فانا اذا سمينا بلو وكي لم يصح ان يقال سمي بحرفي هجا وانما يصح ذلك اذا سميت بنفس قولنا له وه او بقولنا لام واو **وضعف ما بينهما ان كان حرفين** قيل هذه جملة معترضة اي فان كان ثانيهما عينين لم يغيرا سواء كانا كلمة نحو عن فهذه تعرب اعراب يد ودم او كانا جزء كلمة نحو ضربت او ربب منه وحكمها حكم ما تقدم في عدم التغيير واما ان كان ثانيهما حرفين وهي مسالة الاصل المصرح بها فالحكم فيها تضعيف الثاني سواء كان الحرفان كلمة نحو في وكي او جزء كلمة نحو يق من يوقك وفي من بيح وعا من عافية **وان كان ماسمي به حرفا واحدا كلن بتضعيف مجانس حركته ان كان متحركا ولم يكن بعض كلمة** كما اذا سميت بتاء المتكلم من قمت فتقول قمت وبالكاف من اكرمتك فتقول اكرمتك بالف ممدودة وبالكاف من اكرمتك في **وان يكنه** اي وان يكن بعض كلمة **وهو جاء فبالحرف الذي كان قبله على راي** فتقول في التسمية بالتا من قمت **وبهمزة الوصل على راي** وهو راي سيبويه فتقول في التسمية بالتا (الساكنة من قمت) واستشكل بان الحرف الاخير متحرك بحركات الاعراب فكيف يبقى مع ذلك همزة الوصل لا يقال الحركة عارضة كما في الجمل لانا نقول معنى عروضها انها حدثت بعد ان لم تكن وان شيت لم تات بها والاعراب لا زم لا بد منه فان قلت تكلم المصنف على البعض الساكن واهمل الكلام على الساكن اذا لم يكن بعضا نحو قامت فما حكمه قلت القياس ان يجلب له همزة الوصل

تا

وأجريناه مجرى غسلين فيغني ان يقال هذه زيدون ح

لاغير وكذا التنوين ونون التوكيد الخفيفة ونحو ذلك وان كان الواحد المسمى به محركا وجب تكميله لفظا والكلام فيما اذا كان الحرف الواحد المتحرك بعض كلمة فما لفظا بل بكمل بالفا ان كان عيبا فاذا سميت بيا قبل قلت قب وبالعين ان كان فاليء وبكل بالعين ان كان فاكلا فاذا سميت بالفاء من قبل تقول قب ايضا وباحدهما ان كان لاما فاذا سميت باللام من قبل تقول قل اوبل لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضا خلافا لمن وهم وهو سيبويه والخليل فعندهما اذا سميت بالفاء المفتوحة من قبل تقول قوا وبالفاء المفتوحة فاء وبالفاء المكسورة من قتال تقول في وكحل فوفى وذوا واخواه اي ذي وذا ذوي اوذوا واعلم ان هذا في نفس الامر استثناء مما ذكره اولا من انه اذا سمي بشتاي فانه ذولين فانه يضعف وكان القياس ان يرد فوائي اصله وهو وفوه لقولهم افواه الا ان العرب حكموا له في حالة الافراد بغير ذلك وهو ان يبدل من عينه ميم فاتبعناهم فيما فعلوا وليست الهمارتان في ذو وجمعين بل مذهبان فان سيبويه يري ان ذو من باب طويت فاذا سميت به قلت ذوي مثل فتي والخليل يري انه من باب فوه فاذا سمي به قلت ذوا بتشديد الواو مثل حوا قلت ولوان المصنف ذكر هذه الجانب قوله ضعف ثانيها ان كان حرف لين فقال فان كان له اصل رجع اليه فقيل ذوي اوذوا وان كانت لصحابة مستقرة في كلامهم رجع اليه كما في فوه والاضعف لكان حسن ويقطع همزة الوصل ان كان ما هي فيه فعلا فاذا سميت بنحو انطلق قطعت الهمزة واما ماجاء من الاسما بهمزة وصل فمحفوظ لا يقاس عليه ويدل على ذلك امنت بقطع الهمزة وهو منقول من فعل الامر قال الداعي اسلي سلوقية باتت وباكت بها بوحشن امنت في اصلها ارد ولحترز بقوله ان كان ما هي فيه اسما كما نطلاق فاذا سميت به لم يقطع الهمزة لانها تثبت فيه وهو اسم وهو باق على الاسمية فلا يغير عما يستحقه اذ لا مقتضى لذلك وخالفه ابن الطراوة فاوجب قطع الهمزة في مثله ويجيء الفعل المحذوف اخره او ما قبل اخره المحذوف الفا والدما والعين واللام يرد المحذوف مثال الاول وهو اذا كان فعل المسمى به محذوف الاخر نحو برم من قولك لم يرم فمرد اليه ما حذف منه ويمنع من الصرف فتقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض نحو هولا جوار ومررت بجوار وتقول رايت يرمي كما تقول رايت جواريَ ومثله يغزو فتقول هذا يغزو ومررت بيغزُ ورايت يغزُ في الا ان هذا انقلب فيه الواو ياء لما ثبت ان الاسما المتمكنة ليس فيها ما اخره واو قبلها ضمة فتقلب هذه الواو والمرة وهو ياء وتكسر ما قبلها واما يخشى على افتراد آنيه الالف المحذوفة فتقول هذا يخشا ومررت بيخشا ورايت يخشى بالالف غير منونة في الاحوال كلها كما كان من قاد مرارا وعذ رالا يحذف ويعوض لما يفعل من يقول مرار وعذار ومثال الثالث وهو ان يكون الفعل المسمى به محذوفا ما قبل اخره كما اذا سمي بقولك يقل او يبع او يخف فيكملن لزوال المقتضي للحذف وهو التقا الساكنين وهذا زواد يخرعارض بلي لازم في جميع الحالات قلت لم يتعرض المصنف الى ما اذا كان المحذوف هو الاخر وما قبل الاخر جميعا كما اذا سميت بيبك من يبك والحكم في هذه مساو للحكم في تينك المسئلتين فيجب رده الاخر وما قبله قلت بل تعرض اليه فانه المحذوف من هذه الكلمة هو العين واللام وقد تكلم على ذلك وسنمثله ومثال الثالث وهو ان يكون المحذوف الفا واللام نحو عه اذا سميت به تقول هذا وع ومررت بوع ورايت وعيا وتقول في بق مسمى به من قولك لم بق هذا بقي ومررت ببق ورايت بقيا ترد اللام وتعامل معاملة قاضي فعلت في لام عه الالف في بق لم ترد الفا لان الاسم لم يبق على حرفين ثانيهما حرف لين بل على ثلاثة فللحاجة الى الرد واما على كلام المصنف فانك ترد الفا واللام هو قول صاحب البسيط وهو ظاهر فيما وجهناه به وان كان هو لم يتعرض الى توجيهه ومثال الرابع وهو ان يكون المحذوف العين واللام ان تسمي بره فتحذف الهاء وترد الهمزة والبا فترجع الى اصلها السكون لان حركتها انما هي حركة الهمزة فتجب همزة الوصل بعد قلب البا الفا فتقول اراب فان قلت فهلا ينصرف قلت صرح بعضهم بانصرافه وفيه نظر لانه يوزن اعلم على وفهم من كلام المصنف ان الاخر وما قبله يردان مطلقا ولا ترد الفا ولا العين الا اذا كان الاخر محذوفا

فيحذف

قوله والخليل يريد بما عبارة ابي حيان وما ذهب اليه الخليل من قوله ذو لا وصله لانه ان رد الى الاصل والاصل عنده فعل فينبغي ان يقول ذي لان اللام يا والاتر جمان باب قوه قليل جدا لا يكون ابدا الا مدغما وان رد رجع الى قياس يدغم لان هذا الاصل ويبقى ان يقول ذو بالضم لانه قد ثبت ان لا يرد الى الاصل فهو اول يوين عدم الرد ولا الحاب القياس ان كان مذهبه الرد ك

تقول ح

المعرب ح

قالت

وتخصيصه لذكر العام اذ مقتضى ذلك الا طلاق ح

باسلمت ح

ويسلمان ح

فلحقته بجمع المذكر السالم فتقول جا اسلمون وسلمون ورايت اسلمين ويسلمين ح

ويحذف هاء السكت ما هي فيه فاذا سميت بارمه حذفت الهاء ورددت اليها ما وقطعت الهمزة واعللت اعلال جوار وكذا اذا سميت باعزة لان تردد الواو ولا تقلبها يا والضمة قبلها كسرة وقس على هذا الكلام على ما مثله ويرد غم المفكوك بالجزم او الوقف فاذا سميت بالفعل المجزوم من قولك لم تردد جاء زيد ورايت يرد ومررت بيرد غير مصروف واذا سميت بفعل الامر من قولك اردد قلت جاء رد ورايت رد او ومررت بيرد مصروفا وحذفت همزته لعدم الحاجة اليها فتحرك الاول عند الاخبار واعراب ما جر من حرف او شبهه كاين على اكثر من حرف واضافته الى محروره فعطي حاله مستقلا بالتسمية اجود من حكايتها هذا تتميم لما قدمه من ان المركب من حرف واسم حكمه الحكاية يعني انك اذا سميت بحرف جر ومجروره والجار كاين على اكثر من حرف نحو من وعلى وحتى وكذا ما اشبه الجار كان تسمي بعن الاسمية فانها شبيهة بعن الحرفية فلك فيما سميت من ذلك وجهان احدهما وهو الاجود ان تضيفه الى مجروره معاملة له بما فعاملة به لو كان مستقلا بالتسمية وتعربه كما تعرب المضاف في غلام زيد فتقول جاء من زيد بضم النون مخففة وتقول جاني زيد بتضعيف الياء لانه على حرفين ثانيهما حرف لين وحكم مثله (التضعيف كما مر وتقول جا عجاني زيد وحتى عمر وبا بقا الالف على حالها من غير تغيير وتعربه باعراب تقدير ي نحو صعصعا والثاني من الوجهين الحكاية فتاتي بالحرف ومجروره على الحالة التي كان عليها قبل التسمية واعلم ان سيبويه لم يذكر غير الاعراب الذي بدا به المصنف وصرح بعض النحويين بانه لا يجوز غيره قال ابو حيان ويرد عليه نحو في زيد فانه لا يجوز فيه عند الجمهور الا الحكاية واجاز المبرد والزجاج الاعراب اذا صنعت الاول وليس بشي لانا انما اجزنا الاعراب في نحو من زيد الا تشبيها بالمضاف والمضاف اليه من انها خافض ومخفوض ولا يكون المضاف على حرفين ثانيهما لين هذا كلامه قلت وليس بمتجه لانا لا نسلم ان المضاف لا يكون على حرفين ثانيهما حرف لين بد ليل ذو مال وفو زيد سلمنا لكنه بالتضعيف اشبه المضاف والاعراب انما وقع بعد التضعيف وهو ظاهر مكشوف من قول المصنف معطى حاله مستقلا فان قلت تجويزه الاعراب في هذه المسئلة مناف لقوله في صدر الباب ان اللفظ الذي له عمل يعطى بعد التسمية ما استحقه قبلها قلت هذا تقييد لذلك الاطلاق او التعميم وحرب الحكاية في هذه الامثلة وليس كذلك فتعين المصير الى الجمع بين الكلامين بان يجعل هذا المقيد او الخاص قاضيا بتقييد ذلك الكلام او تخصيصه ولا مناقاة حينئذ والامر في مثله ظاهر ويلحق كوا سلمت واسلما وسلمان واسلموا ويسلمون في لغة يتعاقبون بسلمة ويسلمين ومسلمين مسمى بها وهذا ايضا مخرج من قوله في صدر الباب او حرف وفعل فان ذلك القاعدة تقتضي هنا ان اللفظين لا تغير عما كانا عليه قبل التسمية والحكم هنا عند ذكر فانك اذا سميت بنحو سلمت مما لحقه تاء التانيث الساكنة ولم يكن متحمل الضمير فانك تلحقه علمة مسمى بها فيمنع من الصرف فتقول قام اسلمت ومررت ورايت اسلمت ويبدل فاوه بها في الوقف واذا سميت باسلما ويسلمان مما اتصل به علامة الاثنين في لغة يتعاقبون اي من يحملها تلك الحروف اللاحقة لاخر الفعل علامة تثنية الفاعل او جمعه فبني عندهم حروف لا اسما فعلى هذه اللغة تلحق ما سميت من نحو اسلما ويسلمان بالمثنى وتعربه اعرابه فتقول جاء اسلمان ورايت اسلمين ويسلمين ومررت باسلمين ويسلمين وكذا الحكم عندهم ولا فيما سمي به من نحو اسلمو ويسلمون ومررت باسلمين ومسلمين ونحو فعلن في تلك اللغة معرب غير منصرف للعلمية وشبه اذ ليس في الاسما العربية ما اخره نون التسوة او التانيث الملحق لفاطمة فان قلت النون لتانيث الجمع واعلم انه لا يلحق فلا ينبغي ان يعتبر في منع الصرف قلت قد اعتبر في عرفات في لغة من قال مررت بعرفات وهي لتانيث الجمع واعلم ان حكم يفعلن في هذه الصفة حكم نفعل وكذا في بقية الامثلة السابقة صيغتا المضارع والماضي والمامور حكمها واحد وان سمي مذكر بنت واخت صرف عند الاكثر فبنت كبيت واخت كسمت لان ما قبل التا ساكن صحيح ولان التا التي في اخره يوقف عليها بالتا فلهذا قال سيبويه والاكثرون بالصرف ولهذا يشير منهم سيبويه ان التا في اخره للالحاق كتا عفريت لا للتانيث لسكون

ما قبلها لفظا وتقديرا وخالف الفراء وبعض البصريين فقالوا التاء فيها للتانيث ولا ينصرف عندهم واستدل الفراء بسقوطها في بنات وبنيه ولجيب بانها جمع ابنة وتصغيرها لاجمع بنت وتصغيرها لاجمع بنت كما جمعوا ابنا على غير قياس اذ قالوا بنون قلت فماذا تصنع باخت اذ قالوا اخوات واجيب واسقطوا التاء منها وليس لاخت رديف فيحمل عليه وهذا الجواب الذي ذكرناه للفاكهاني ابوحياني عن صاحب البسيط ويشكل عليه ما ذكرنا من اخوات واخيه ويرد هنت الى هنه لفظا بان تحرك وسطه وتقلب الفا وهي في الوقف وحكما فيمنع من الصرف وذلك لان العرب ردوه الى هنت في الوقف بخلاف بنت واخت فيرجع هنت في التسمية الى حالته له في حالة الوقف لانها القياس اذ مذكرة من قياس المونث ان يكون بزيادة التاء هذا ما جزم به المصنف وجزم به ما ذكرناه في البسيط وذكر احتمالا اخر وهو انك اذا سميت به من حالة الوصل فهو كبنت واخت ومن حالة الوقف فهو كبته وتنزع من الاولى الالف واللام فتقول اذا سميت بها جاني إلي ورايت إلي ومررت بإلي تعربه اعراب المقصور وهو حينئذ بوزن هدي وعلى وكن هل يمنع من الصرف لانه الغالب في فعل او ينصرف لانه الاصل في الاسم قولان منشاهما انه تعارض الاصل والغالب ايهما يقدم اعتباره وهذا الخلاف ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل في فعل علما اي جهلناه اولم نعلم كيف نطقوا به وهو متات هنا قلت لكن الظاهر الصرف وهو الذي جزم به الشارح لان العدل التقديري طرق العلم به السماع الكلمة غير مصروفة مع عدم مانع غير العلمية وقد يقال ما ذكره المصنف هنا مخالف لقوله في باب العلم ومثله ما قاربت الاداة لقلة او ارتجال فان ثبت لهذا الباب ما يقتضي اخراجه من عموم تلك القاعدة فيكون هذا تخصيصا لذلك العموم ولا يعد تناقضا وكذا تنزع الالف واللام من الذي والتي واللذي واللاتي ويجعل إليا فيهن حرف اعراب ان ثبت قبل التسمية فتنزل الذي منزلة شيخ وقاض ان كانت مخففة اذ حكمه حينئذ حكم المنقوص وان كانت مشددة فينزل منزلة صبي ويجري مجرى الصحيح والتثبت الياء قبل التسمية فما قبلها يجعل حرف اعراب ويكون من باب يد ودم وما ذكر من اسم حرف فموقوف يعني ان لم يكن مصاحبا للعامل بدليل قوله بعده فان صحب الخ فتقول الف با تا ثا جيم صرف بالوقف كما يوقف على غيره من نحو قولك زيد عمرو بكر لان الاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب ومثال كيعمف ونحو ذلك من فواتح السور اذا قلنا انها اسما سردت للتحدي وقرع الحصا لمن لم يومن به وقد احسن المصنف في التعبير بقوله اسم حرف واما قولهم حروف التهجي او الحروف المقطعة او اوائل السور ونحو ذلك فتجوز في العبارة او على استعمال الحرف في معناه اللغوي قلت وما ذكره المصنف ههنا من ذلك فليس مما الكلام فيه والباب معقود له لان الكلام فيما لم يكن اسما على يصير كذلك مركبا مع غيره كيف ينطق به والكلام الآن فيما وضع اسما غير علم فاستعمل على ذلك غير مركب او مركبا كيف ينطق به وقياسه فيما في ذلك ان يكون كغيره من اسماء الاجناس وكانه ذكر المسئلة توطئة لقوله وقد يحكى المفرد المبني الى آخره وان صحب عاملا اختير فيه مجري موازنه مسمى به فتقول كتبت با وتا بالمد كما تقول هذا ما فيمن سميته بها الموصولة مثلا وتقول في زي زاي من سمي الحرف بذلك هذه زي بالتشديد وفي راي هذه زا بالمد كما تقول في لي على لي بالتشديد وفي لا على لا بالمد وهذه المسئلة هي التي اقتضت ذكر حكم هذه الاسماء في باب التسمية فكانه قال وجب في نحو لي التضعيف وفي نحو لا المد حالة التسمية بها وجب في نحو زي وراحالة دخول العامل التضعيف والمد وقال ابوحيان من قال في اسم الحرف زاي يقول هذه زا بالمد قلت وهذا خلاف القياس وفهم من قول المصنف اختير كذا جواز وجه اخر غير مختار وهو الذي ذكره بقوله وقد يقال غدايا فلا يمد بل يعرب مقصورا وهو شاذ لانها صارت اسما فينبغي ان تجري مجرى ما ذكرها كما سبق وقد يحكى المفرد المبني مسمى به هذا تتمم بقوله في صدر الباب ويعرب ما سوى ذلك فان من جملة ما شمله ذلك المفرد المبني والفعل غير المسند وهذان قد يحكيان مع جواز الاعراب فيهما مثال المفرد

المبني

قوله وتقول في زي زاي الا قال ابوحيان وفي الزاي لغتان اصحهما زي بتحريك والاخرى زاي فان سميت بزاي اعربتها ما شئت يا هذا هفوة فقلت قام زاد وان سميت بزي فضعف الياء فقلت قام زي وكذلك ان كانت زا فان حركت الف حكيت وان سكنت اعربت عاملا تقول كتبت زاد وكتبت زيا لانها تجري مجرى ما ذكرنا اذا سميت به

والحكاية صفة لمحذوف اى الاتيان برجل جلد وقد يسمى به مع الضرب المنثر ص

في النصرفات كلاهما على لغة العالم ص

ما يزيلون النظر منزلة العالم ص

المشددة النون ناصبة للاسم محذوف لا يبرئ لا اضطرارا قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا ٠ قلت لم عدلت الى الاستشهاد بهذا البيت ولم تستشهد على ذلك بما استشهد به الشارح وغيره وهو قوله ٠ فلو انك في يوم الرخاء سألتني ٠ طلاقك لم ابخل وانت صديق ٠ ووصف نفسه بالسخا والجود حتى لو سأله الحبيب الفراق مع فرط حبه لاجابه الى ذلك وانكان في يوم الروعة والراحة كراهة رد السايل وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يفارق الاحباب في يوم الشدة قلت لان المستشهد عليه وقوع ان بعد علم او ما هو بمنابته وان في البيت الذي استشهدت به كذلك لان قبله لقد علم الضيف والمرملون اذا هبت شمال وليس في البيت الذي استشهد به الشارح وغيره فليس من قرض المسئلة في شيء لان المخففة فيه ليست بعد علم ولا ظن والمخبر جملة ابتدايية كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل او شرطية كقوله تعالى ان اذا سمحتم اياب القوم هكذا مثلوه وهو صحيح من جهة الشرطية ولكن لم يتقدم علم ولا ظن او مصدرية ترب كقوله تعلقت ان رب امرئ حيل خليلا امين وخوان بخال امينا او فعل يقترن غالبا واحترز بهذا القيد من نحو قوله علموا ان يوملوا يجادوا ان تصرف ولم يكن دعاء بقد وحدها كقوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا او بعد ندا نحو ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا او بلو نحو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى او نفي نحو علم ان لن تحصوه واعلم ان اجرا الامثلة كلها على ان تكون مسبوقة بيقين او ظن غير متاخر فيما يظهر وذلك امثلة غير مسبوقة بذلك مناسبا هنا فمن ثم استشكل تمثيلهم بقوله وناديناه ان يا ابراهيم في هذا المقام وتقدم هذا الفعل ابسط من هذا في باب الاحرف الناصبة الاسم الواقعة للجنس وقد كرره المصنف لكنه زاد هنا اقترانه بقد بعد حرف ندا وزاد هنا الجملة الاسمية المصدرة بلا كقوله تعالى انا لا اله الا هو وقد يخلو من العلم والظن قبلها جملة ابتدايية كقول الشاعر

ارى تلك احببت الفراق بعد موته ٠ فعاش الندا من بعد ان هو خامل ٠ قلت وهذا الكلام صادق على نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وهو كثير لا قليل ولا يختلفون في انها مخففة من الثقيلة واسمها محذوف فتحتاج الى ذكر قيد يفصل بين القليل والكثير او مضارع مرفوع لكونها المخففة ان عند الكوفيين كقوله ابن مجيصن لمن زاد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقول الشاعر ٠ ان تقران على آسما وبكما ميني السلام وان لا تشعرا احدا ٠ لكونها المخففة من ان عند الكوفيين وشذ اتصالها بالفعل ومشبهة بها اختها وهي المصدرية عند البصريين فاهملت حملا على ما وكثيرا ما يعطى الشيء حكم المشبه به في لفظه دون معناه وهو منهج مسلوك عند العرب وظاهر كلام المصنف ان ذلك منقاس ولا يتقدم معمول معمولها اي معمول ان الناصبة عليها فلا يجوز ان تقول اعجبني ان زيدا ان يضرب خلافا للفرا فانه اجاز ذلك ولا حجة له فيما استشهد به على ما ادعاه من جواز التقديم كقوله ٠ ريثته حتى اذا تعدو واض بهذا كالحصان اجرا ٠ كان جزاي بالعصا ان اجلدا ٠ فقدم بالعصا على ان وهو معمول اجلد الذي هو معمولها لتدوره فلا يصح ان يثبت به قاعدة من قواعد علم اما امكان تقدير عامل مضمر اي كان جزاي بالعصا ان اجلد فالجار والمجرور متعلق باجلد المحذوف لا المذكور ولا تهمل زايدة خلافا للاخفش فانه اجاز عملها زايدة استنادا الى القياس والسماع اما القياس فلانه قد ثبت ان الزيادة لا تمنع من العمل في حروف الجر واما السماع فقوله تعالى وما لنا الا نتوكل على الله وقوله تعالى وما لنا الا نقاتل في سبيل الله اذ المعنى اي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وفي حالة كوننا لا نقاتل والمصدرية لا تدخل على فعل الحال فلم يبق الا ان تكون زايدة وقد علمت وهو المطلوب واجيب عن شقي دليله اما القياس لا تدخل على فعل الحال فلم يبق فالفرق فان حروف الجر لا يفارقها الاختصاصها في حال زيادتها بالفعل بل قد تدخل على الاسم كقوله ٠ ويوما توافينا بوجه مقسم ٠ كان ظبية تعطو الى وارق السلم ٠ فمن ثم امتنع

اعمالها

بالاسم حتى في حال الزيادة المقتضى عندهم للعمل فلذا لم عملت زايدة واما ان الزايد فلا اختصاص له

اعمالها زايدة واما السماع فقد قيل ان في توسك الا يتين زايدة بل هي فيها مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما معناها قال ابن هشام وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول به والاصل ان لا تكون زايدة والصواب قوله بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا ولا بعد علم غير موول خلافا للفرا وابن الانباري يجوز عندهما ان تقول علمت ان يخرج زيد بنصب المضارع مع بقاء العلم على حقيقته فيجوز ان يكون من ذلك عندهما قراءة بعضهم افلا يرجع ان لا يرجع اليهم قولا بنصب يرجع والجمهور على خلافه وهو الصواب ووجهه ان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان يا بها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد افعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضي تاكيد الشيء وثبوته واستقراره ولا يمتنع ان يجري بعد العلم ما هي لما بعد الظن لتاويله فقد اجاز سيبويه ان تقول ما علمت الا ان يقوم قال لانه كلام جرى مجرى الاستفهام كانك قلت اتبين عليك ان تفعل ولو اردت العلم القاطع لوجب ان يقول ما علمت الا ان سيقوم وما يدل على ان العلم قد يستعمل للظن قول طرفة واعلم ليس بالظن انه اذا ذل مولى المرء فهو ذليل ولا بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن الخوف كقوله ابي محجن الثقفي ٠ اذا مت فادفني الى جنب كرمة ٠ تروي عظامي بعد موتي عروقها ٠ ولا تدفنني في الفلاة فانني ٠ اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها ٠ خلافا للمبرد في المسئلتين وثبت هذا في بعض النسخ بان قوله خلافا للمبرد ما نصه واجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا فيجوز هذا عند القايل ان تقول في سعة الكلام يعجبني ان اليوم ان تقوم وان في الدار تجلس اي ان تقوم اليوم وان تجلس في الدار وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا وهذا لعل الزيادة الثابتة في تلك النسخة واشار بعد الكلام الى ان الفصل بالظرف وشبهه بين ناصب الفعل ومنصوبه قد يرد في ضرورة الشعر في غير ان كقوله ٠ ما رايت ابا يزيد مقاتلا ٠ ادع القتال واشهد الهيجا ٠ قال ابن هشام في معنى البيت وهو لعمر بن قال فيه ابن جواب لما وبم انتصب ادع وجواب الاول ان الاصل لم يرها ثم ادغمت النون في الميم المتقاربة ووصلا خطا للانفاذ واضاحقها ان يكتبا منفصلين ونظر في الانفاذ ٠ قوله عائف الما في الشتا فقلنا ٠ برؤيه مصادفيه سنحينا ٠ بتقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سنحينا وجوابه ان الاصل بل رديه ثم كتب على لغظة الانفاذ والجواب عن الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين ان للضرورة بناء على كيف يجتمع قوله لن اراجع القتال مع قوله لمن اشهد الهيجا فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع بل منصوبه بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجا على حد قول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني ولا يجزم بها خلافا للكوفيين وقد نقل اللبيب في الجزم بها عن بعض بني صباح من ضبه قلت وعلى هذا فلا تتجه المخالفة في امر ثبت بالنقل اذ لغة بعض العرب والنشر واجب على ذلك ٠ اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ٠ تعالوا الى ان يا تنا الصيد نخطب ٠ والنشر ايضا على ذلك قوله ٠ احاذر ان نعم بها فتردها ٠ فتتركنا ثقلا على كما هيا ٠ قال ابن هشام وفي هذا نظر لان عطفه المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم ويعضد على الناصب ايضا لن مستقبلا وهذا مستفاد من قوله في اول الكتاب وبصاحبة ناصب ويوهم انها قد تدخل عليه غير مستقبل فلا تنصبه لما في اذن فتعين ترك قوله مستقبلا من وجهين وكان الذي حمله على ذكره انه ينبني عليه قوله بحد وغيرحد مثال المحدود لن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومثال غير المحدود لن يخلقوا ذبابا خلافا لمن خصها بالتاييد صرح به الزمخشري في انموذجه وقال في الكشاف انها تفيد توكيد النفي قال ابن عصفور ما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها قيل ولو كان للتاكيد لم يقيد بنفيها باليوم في قلن اكلم اليوم انسيا ولم يجامع اللفظ الدال على التاييد لانها تكون حينئذ للتاكيد والاصل عدم ما لا دليل عليه ومنه قول الشاعر ولن يراجع قلبي ودهم ابدا ٠ ولا يكون الفعل معها لخلص من هذا واوضح ولا تكون دعائية خلافا لبعضهم وهو جماعة منهم ابن عصفور واختاره ابن هشام في المغني احتجوا بقوله ٠ لن تزالوا كذلك خيرا ٠ لا دعا ولا يمنه كون كمنهم دعا ٠ قال ابن هشام في المغني واما قوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل

دعاء

ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال قلت لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون قوله لن تزالوا كذلك حو

المعطوف نحو

الدعا لا يستند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغايب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو ولا عذاب الله عمرا قال ويرده قوله لان تنل لم خالد الخلود الجبال وتقديم معمول معولها نحو زيدا ان اضرب دليل على عدم تركيبها من لا ان خلافا للخليل فانه يقول انها مركبة من لا وان والاصل لان في زيد الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين ووجه الاستدلال ما ذكره المصنف على بطلان هذا الراي ان يقال قد ثبت جواز زيدا ان اضرب مع امتناع تقديم معمول ان المصدرية لا امتناع تقديم زيدا في المثال المذكور للازم باطل فالملزوم مثله وقد يقال لا تنهض هذا دليلا لان ما منع من ان تعتبر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف قلت ولا تخلو عبارة الحق من مناقشة وذلك ان المطلوب الاعلام بان الخليل يدعي ان لن مركبة من لا وان وان الصحيح خلاف قوله وان تقديم معمولها دليل على عدم تركيبها من ذلك وعبارته ظاهرا تقتضي ان الخليل يخالف في دلالة التقديم المذكور على عدم التركيب المشار اليه وليس هذا هو المقصود وقال ابو حيان وكان حق المصنف ان يقال وتقديم معمول معولها الا ان يكون تمييزا نحو لن يتعب زيد عرقا فانه لا يجوز عرقا لن يتعب زيد قلت لا يسلم المصنف ذلك بل يجوز عنده قليلا وقد مضى في باب التمييز وان سلم فذاك ممتنع قبل مجيء لن فلا يقال عرقا تتعب زيد عند الجمهور ثم قول المصنف معمول معولها الفاعل ولا يتقدم ولا يذهب الوهم الى ارادته ويلزم ابا حيان ان يورده وينصب ايضا بكي نفسها ان كانت الموصولة وهي التي بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو كيلا تاسوا يورده صحة حلول ان محلها وانها لو كانت بمعنى تعليل ومن ذلك قولك جيئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا يكون دولة بين اذا قدرت اللام قبلها فان قلت ما فايدة قوله نفسها قلت جرت عادتهم ان يقولوا ناصب بنفسه وناصب بان مضمرة بعده وهذا الكلام وان كان غير محقق فان الذي اضمرت ان بعده ليس الناصب ان الا ان اصطلاحهم جرى على هذا فلهذا قال وينصب بكي صريح بقوله نفسها رفعا لهذا فان قلت فهلا قال فمثل ذلك في بقية اخواتها قلت حسن ذكر ذلك في كي انها قد ينتصب الفعل بان مضمرة بعدها بخلاف اخواتها السابقة وبان بعدها مضمرة غالبا ان كانت الجارة وهي التي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا مثل جيت كي تكرمني اذا قدرت كي هي التعليلية والجارة فيكون الفعل منصوبا بعدها بان مضمرة ولا يظهر الا قليلا كقوله فقالت لكل الناس اصبحت مانحا لسانك كي ما ان تغر وتخدعا وهذا عندهم معدود في الضرورات وعنه احتراز بقوله غالبا وتتعين الاولى وهي المصدرية بعد اللام على راي وهو راي سيبويه والجمهور ومطلقا على راي وهو راي الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام او لم تتقدمها وتتعين الثانية وهي الجارة مطلقا على راي وهو راي قوم من النحويين يوردها الجارة على الكمال تقدمت اللام او لم تتقدم ويترجح صح اظهارها ان مرادفة اللام على مرادفة ان كقولك جيت لكي ان تكرمني وكقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها بيد الشحج فيترجح ان تكون كي حرف جر موكدة باللام ويجعل ان يكون مصدرية مرادفة لان فتكون موكدة لها وانما يترجح الاول لوجوه اما اولا فلان ان ام الباب فالاولى الاعتناء بشانها واذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان هي الناصبة فيه وفيما تستحقه من الاعتناء بشانها حيث لم تعزل عن عملها واما ثانيا فلان ما الآن اصلا لا يجعل توكيد الغير واما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها لحق بالاعمال من البعيدة ولا يتقدم معمول معولها ولا ينتظم عليها الفصل خلافا للكسائي في المسئلتين فانه اجاز تقديم معمول معولها جيت النحو كي اتعلم ومنعه الجمهور لان اتعلم صلة موصول حرفي اما كي ان جعلت ناصبة بنفسها واما ان المضمرة لو جعلت هي الناصبة دون كي ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما مسئلة الفصل فقال الشارح قد ينفصل بين كي والفعل بالمعمول او بجملة شرطية فينبغي النصب من كلامهم جيت كي فيك ارغب وجيت كي ان تحسن ازورك بنصب ارغب وازورك والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما قال المصنف قلت وهذه المسئلة الثانية تقيد اطلاقه في باب الموصولات ان الموصول الحرفي لا يليه معمول صلته او سهو عما ذكره هناك وعلى الاول يترجح سهو وهو ما خصوصيه

على ما كانت هذه الكلمة مركبة من ان والمصدرية صح

نحو صح

تلزم التاكيد والاصل عدمه صح

بل الناصب صح

نحو صح

كي يجوز ذلك فيها مع ان اقوى منها وينصب غالبا باذن واما في غير الغالب فقد تلغى ولا تعمل مسبوقة مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة حكاها عيسى ابن عمر وسيبويه فلا التفات الى قول من انكرها ثم اذن لا تنصب مطلقا وانما تنتصب بها الفعل في حال كونها مصدرة فان تاخرت الفيت حقا نحو اكرمك اذن وكذا ان توسطت ان اقتقر ما قبلها لما بعدها كالشرط والجزاء والقسم والجواب والمخبر عنه والخبر وان لم يقتضر وتقدمها حرف عطف وسيأتي حكمه او وليها الفعل ولم يفصل بينهما بشيء نحو اذن اكرمك او فصل بينهما وليها لقول الشاعر اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب ولم يكن حالا كالواقعة لك تشخص احبك فتقول اذا اظنك صادقا وليست ان مضمرة بعدها خلافا للخليل في احد قوليه حكاه ابو عبيدة وبه قال الزجاج والفارسي ولمتوهم بانها يليها ما لا يدخل عليها ان لفظا ولا تقديرا نحو اذن ابدا والفعل المقرون باللام نحو اذن لاذهب وفعل الحال نحو اذن تصدق قلت وفيه نظر لان الخليل انما يقول بانها ان اذا نصبت المضارع وانما الذي يرده ان لا تظهر الا بعد عاطف او جار وبقي عليه ولا هي اسم بسيط اصلها اذ والمعنى اذ جئتني اكرمك فحذف ما يضاف اليه وعوض منه التنوين خلافا لبعض الكوفيين ولا حرف مركب من اذ وان خلافا لقوم واجاز بعضهم تصل منصوبها بظرف اختيارا فتقول على هذا اذن غدا اكرمك ومن اجاز ذلك ابن عصفور قال الشارح والصحيح المنع وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله لكلفتاربت ابا يزيد مقالا ادع القتال واشهد الهيجا وقد اسلفنا للامام عليه ومعناها الجواب والجزاء وربما نصب بها بعد عاطف او في خبر اي تارة كذا وتارة كذا قال الفارسي في تفسير قول سيبويه فالاولى ان يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا يتصور هنا معنى الجزاء والثاني ان يقال ائتيك غدا فتقول اذن اكرمك المعنى ان ايتني اذن اكرمك قلت الصواب ان يقال كونها جوابا لا ينفك عنها واما استعمالها للجزاء فتارة تكون وتارة لا تكون وذلك ان معنى كونها جوابا انها لا تقع الا بعد كلام يجاب به من تكلم بكلام اخر اما تحقيقا واما تقديرا فعلم انها لا تقع في كل كلام مقتضب ابتدا من غير ان يكون هناك ما يقتضي الجواب لا لفظا ولا تقديرا واما الجزاء فقد يتخلف كما في اذن اظنك صادقا على ما مر وقال ابن هشام اعلم ان معنى الجواب هنا مشكل لانه ان اريد به ما يراد في تسمية جزاء الشرط جوابا ويرد به تسميتها جزاء مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به او مقدر يسطل ذلك استعمالها في نحو اذن اظنك صادقا بعد قول القايل انا احبك وهذا الايجاز ان فيه وان اريد به ما يريد بقولنا في نعم واخواتها انها احرف جواب فيرد هذا انهم اذا عدوا احرف الجواب لم يعدوها منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في احرف الجواب والجواب التفسيري الاول يشير قول الفارسي كما ذكرنا اولا والى التفسير الثاني جنح ابو زكريا التبريزي اذ قال في شرح الحماسة في قوله لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا قال سيبويه اذن حرف جواب وجزاء يعني ان يكون هذا القايل قد ران سايلا ساله فقال من مازن ما ذا كانوا يصنعون فقال اذن لقام بنصري البيت فهذا البيت جواب لهذا السايل وجزاء لمستبح على فعله ثم قال ويجوز ان يكون اجاب بجوابين مثل لو كنت حرا لاستحييت ما يفعله الحسير اذن لاستحسنت ما يفعله الاحوار وابن جني يجعل ذلك بدلا من الجواب قال ابن هشام وصرح بان اللام في لقام على الوجه الاول جواب قسم وفي كلامه نظر في مواضع منها اجازته ان يكون لاذن جوابا وان الصواب في البيت وفي مثله الذي ذكره انه بدل الا ان يقدر في البيت جوابا لقسم محذوف الثاني حمله على الجزاء على الجازاة اللغوية لا جزاء الشرط والثالث حمل الجواب على جواب الشرط وكلامهم دل على خلاف ذلك فيها وان المراد الاصطلاحيات الى هنا كلام ابن هشام وقد اطال ولم يات بطايل وذلك لانه رد استشكاله بين امرين لم يرد الوقوع واحدا منهما وذلك انهم لم يريدوا بالجواب ما يراد بجزاء الشرط ولا ما يراد في قولهم ان مثل نعم واحرف جواب واما اراد وا ان اذن لا تستعمل في كلام مقتضب ابتدا بحيث لا يكون هناك كلام مقدر يقتضي ان تكون الجملة التي فيها اذن جوابا له او انها تستعمل حيث يكون ثم سوال او كلام

لو كنت صح

قلت صح

ملفوظ او مقدر لتكون الجملة وقعت اذن في صحبتها جوابا لذلك الكلام الملفوظ او المقدر والجواب في الحقيقة انما هو تلك الجملة لا اذن وحدها وتسميتها حرفا معناه الجواب انما يراد به ما ذكرناه وقوله ان ذكر الجواب قرينا للجزا في قولهم معناه الجواب والجزا يريد ان يكون المراد بالجواب ما يراد بجعل الشرط جزءا صحيحا بالهذا ابان يكون ما فعلا او في حكمه ان يكون مقتضيا اذ لو اريد به الجواب ما يراد بالجزا لكان عطف الجزا على الجواب عطف الشيء على مرادفه وهو على خلاف الاصل لا داعي الى ارتكابه فتعين ان يكون المراد بالجواب غير المراد بالجزا عملا بما تقرر من ان الاصل في المتعاطفين التغاير وقوله اذن اذ لو لا نحوا با للزم صحة الاقتصار عليها كغيرها من احرف الجواب لا يتم بعد تفسيره بالمرادهم وقوله والي التفسير الاول يشير قول الفارسي اي الى ان المراد بالجواب جواب الشرط بالطل لانه لو اراد ذلك لم يقل تارة كذا وتارة كذا وقوله قد ظهر من كلامهم حمل الجواب والجزا على الاصطلاحين غير صحيح لما قررناه فتامله **فصل** في النصب بان مضمرة بعد اللام وحتى وفا السبب **ينصب الفعل بان لازمة الاضمار بعد اللام الموكدة لنفي خبر كان ماضيه لفظا او معنى** وهذه اللام يسميها الكوفيون لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار ومثال النفي لخبر كان ماضية لفظا قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب ومثال ذلك في الماضية معنى قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ووجه التاكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان يفعل ثم دخلت اللام لتقوية النفي كما دخلت الباي في ما زيد بقايم لان كان تفتقر الى خبر فعند لم تكن الباي زيادة فكانه ناصب وهذا المذهب الكوفي ليس مراد المصنف ولا ينطبق عليه عبارته فان قلت ويلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل قلت ان اللام الزايدة تعمل في الاسم الجر وقد عملت في الفعل النصب ومعناها في الصورتين واحد وهو التاكيد وينقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماي في الافعال قلت لعل الكوفيين لا يروون صحة هذه الكلية فلا يرد عليهم ووجه التاكيد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا الفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله ياباها لابي لا ترون ملامتي ان العواذل ليس لي بامين ابلغ من لا تلمني لانه ينفي عن السبب وعلى هذا اعتنى عندهم حرف جر صعد متعلق بخبر كان المحذوفة والنصب بان مضمرة وجوبا قلت هكذا قالوه وفي فيه اشكال من وجهين الاول ان التوكيد على هذا التقدير لم يستفد من اللام انما استفيد من نفي السبب واراده نفي السبب الثاني لانه لكن يكون حرف الجر عند البصريين منصوبا بما زعموه هو لا المقررون لكلامهم وهم يقدرون ما كان زيد قاصدا الفعل او معربه الفعل وقضية هذا ان تكون اللام زايدة للتقوية مثل فعال لما يريد وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط في الثاني ان يكون كلمة ما ولم وانه لا يشترط في كان ان يسند الجحد ما اسند اليه الفعل المقرون باللام وكلاهما قد وقع اشتراطه في كلام بعضهم وقد زعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال ان في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وذلك انها يتاتى على عدم اعتبار هذين الشرطين كما هو ظاهر كلام المصنف وبعد حتى المرادفة لالى تكون ان بلغ عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فيها خرف غاية **او كي الجارة** عطف على الا اي المرادفة لالى او لكي الجارة وهي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ونحو قولك اسلم حتى تدخل الجنة وهي في هذين المثالين لا تحتمل غير التعليلية واما الثاني قبل التعليلية والغاية **او الا ان** والنصب باضمار ان والاعطف على كي او الى ان وبعد حتى المرادفة الا في الاستثنا هذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى انا نفعل وصرح ابن هشام الخضراوي وجعل المصنف من شواهد هذا القسم قول الشاعر ليس العطا من الغفور بساحة حتى تجود ومالديك قليل وقول الاخر ولا يذهب شيئي باطلا حتى ابير مالكا وكاسرا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها فلا تكون حتى فيها بمعنى الى ولا مسببا عنه فلا تكون حتى بمعنى كي وجعل ابن هشام الخضراوي من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه او ينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فيكون حتى فيه للغاية

ولا

ولا كونه يولد على الفطرة اليهودية او النصرانية فتكون فيه للتعليل فتعين ان تكون بمعنى الا المستعملة في الاستثنا المنقطع كانه قيل الا ان يكون ابواه يهودانه او ينصرانه والمعنى لكن ابواه يفعلان ذلك حتى يكون قادا بن هشام في المغني ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون قلت ولا مانع من التخريج من غير ان يرتكب هذا الحذف وذلك بان يجعل يولد صفة لمولود ويقصد توكيد العموم كما في قوله تعالى ولا طاير يطير بجناحيه ويجعل على الفطرة ظرفا مستقرا على انه خبر المبتدا اي كل مولود يولد ثابت على الفطرة مستقر عليها حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه ولا اعتبار على هذا الوجه **وقد تظهر ان مع المعطوف بها مضمرة** كما اذا قلت جيت كي تكرمني وان تعلي العلم ومنه قول الشاعر حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار ر وهو حجة البصريين على اضمار ان قلت وفي عبارة المصنف مناقشة اذ هي ظاهرة في ان المنصوب بان مظهرة معطوف على المنصوب بان المضمرة وليس كذلك بل المعطوف هو ان وصلتها المذكور ان على ان المضمرة وصلتها اي المجموع على المجموع وهو من عطف المفردات فتامله **وقد تظهر ايضا ان لزوما بعد او التي موقع الى او الا ان** والصواب ان يقال موقع الى او الا ويحذف ان فان ولم تقع موقع المجموع وانما وقعت موقع الى وحدها او الا وحدها وهذا الذي ذكره من ان النصب بعد او بان مضمرة بعد ولو وما مذهب البصريين لان او من حروف العطف فلا تكون معاملة ومثال الواقعة موقع الى قولك لالزمنك او تقضيني حقي ولا تنظرن زيدا او يقوم وقول الشاعر لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فلت وجودا بوجها ان تكون في البيت بمعنى الا ولي شيء ومثال الواقعة موقع الا لاقتلنه او يسلم وقول الشاعر وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما قيل ويحتمل قول امرئ القيس فقلت لا تبك عليك انما تحاول ملكا او تموت فتعذرا ولم يمثل سيبويه الا بهذا البيت فان قلتها احترز بقوله اولا بعد حتى المرادفة لالى او الا وبقوله ثانيا الواقعة موقع الى او الا قلت اما الاول فاحترز به حتى الابتدائية نحو حتى يقول الرسول فان معناها معنى الفا واما الثاني فاحترز به من او التي لا تقع موقع الى و الا فانها اذا ورد الفعل المنصوب بعدها كان نصبه بان جايزة الاظهار لا واجبة كما في قول الشاعر فلولا رجال من رزام اعزة وال سبيع او اسوك علقما لكن تقييد او بما ذكره المصنف وان كان مخرجا لمثل هذا لكنه مخرج لحكم لا طمع في وبغضي وهذه لا تصلح لواحد من هذين الحشيين بل هي بمعنى كي التعليلية فعليه اعتراض من هذه الحيثية **ولا يفصل الفعل من حتى ولا او با ذ** فلا يقال اصحبك لا ان تشاء الله استفيده ولا يقال ايضا اصحبك حتى ان شاء الله اتعلم خلافا للاخفش فانه اجاز ذلك كله قال الشارح وينبغي ان يثبت في ذلك وانما اشترطوا كون فعل الشرط ماضي اللفظ لان الجواب مجزوم وجزمه يلزم مضيه كما ستعرفه **وفي تعلق قبل الشرط الاخذ منه حتى وذ قالة** والمراد بتعليق حتى ابطال ما ثبت له من نصب الفعل المضارع على الوجه المتقدم وذلك مثل اصحبك حتى ان تحسن الي اي ان احسن اليك فهذا جايز عند المصنف وفاقا للاخفش قلت يقتضي لكل احد ان يجيز هذه الصورة فان حتى هذه الواقعة فيها هي حتى الابتدائية ومن مثلها حتى اذا جاوها شهد عليهم سمعهم وليس هذا في الحقيقة تعليقا اذ لا عمال الا بتدائية على الصحيح **وكي وفاقا للفراء** اي وقد تعلق كي فيبطل عملها بعد لشرط الذي قدمه وهو الذي استوفى ما يستحق من الجواب نحو جيتك كي ان كافاتني اكافيك فهذه جايزة عند الفرا ووافقه المصنف ونصب ان ايضا ان وما بعدها بفا السبب فالناصب عنده الفا والمذهب البصريين وذهب الكوفيين الى انه منصوب بالمخالفة وبعضهم الى انه منصوب بالفا نفسها واحترز بفا السبب من الفا التي هي لمجرد العطف نحو ما تاتنا فتحدثنا جوابا لامر كقوله ياناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا او نهي نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب او دعا نحو اميل في ذلك نحو ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يومنوا

حتى واحترز بقوله اصيل من المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا او بياني كلامه لا مرماهو بالام نحو لتاتني فاحدثك فالنصب جايز ولكذلك الدعا او الاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل نحو هل لنا من شفعا فيشفعوا لنا واحترز بقوله لا يتضمن وقوع الفعل من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سببك مصدر مستقبل منه ومن مثل الاستفهام الذي لا يتضمن وقوع الفعل من هذا الذي يقرضنا قرضا حسنا فيضاعفه له ومن يدعوني فاستجيب له فان هذا وان كان السوال فيه بحسب اللفظ عن الفاعل لكن المقصود حقيقة انه جاء جاز السوال عن تعيينه وكانه انما اورد الكلام على هذا الوجه المبالغة في الطلب حتى كان الفعل لكثرة دواعيه قد وقع وانه بحيث يسئل عن فاعله من هو ليجازي او ليثني بحسن

اى ما تاتنا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتنا محدثا اى بل تاتي بتحدث على المعنى الاول جا ٥

هذا ٥

فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فتحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث بطريق اولى لانه لا يقضى عليهم فيموتوا فكيف يموتون ويمتنع على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتوا او معلول قال بعض المحققين النفي المعلول ضربان ما لا يكون النصب بعده كقوله الم تسال فتخبر الرسوم وضابطه ما دخلت عليه همزة الاستفهام للتقرير قلت كانهم بنوا الحكم على صورة اللفظ لكن هل الحكم المعتبر اداة الاستفهام لسبقها او اداة النفي لقربها محل نظر وكلام الشارح جازم بان المراعى الثاني وكانه لرجحانه بالقرب والذي يظهر ان مراد المصنف او شيء غير نفي الا على محض ويكون المعنى او شيء مولد بالنفي المحض اى الصريح وهو كلمة غير مثلا وذلك لانا لا نسلم ان عطفناه على محض كان صفة للنفي ضرورة انه معطوف على صفته فكانه قيل لنفي صفته انه اما محض اي صريح واما مولد وحينئذ تقول هذا النفي المولد اما ان يريد به انه مولد بالنفي الصريح او يريد به انه مولد بغير النفي الصريح لا سبيل الى ان يريد الاول اعني المولد بالنفي الصريح اذ النفي الصريح الذي وضع نفيا هو ابدا نفي صريح ولا يتصور ان يكون مولدا بالنفي الصريح فهذا القسم لا وجود له ولا سبيل الى الثاني لان المولد بغير النفي نحو ما زال وما برح والم يفعل اذا قصد النفي يدلا السوال عن النفي فلا يجوز النصب بعد شيء من ذلك واذا بطل الوجهان المذكوران تعين ما قدمناه او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا او تخصيص نحو هلا تاتينا فتحدثنا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما او رجاء كقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع وقوله تعالى اويذكر فتنفعه الذكرى بنصب اطلع فتنفع وهذا هو مذهب الفراء قال المصنف ويقوله اقول لثبوت ذلك سماعا والمتقدم والمواب على بسيط خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ذلك فيما عندهم ان تقول ما زيد فيكرمنا تاتينا ووجه تجويزه ان الفا ليست للعطف وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة ومن مذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط ومنع ذلك البصريون لان الفا عندهم للعطف على مصدر متصيد من الفعل الاول فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا فالمعنى ما يكون منك اتيان فتحديث واختار الرضي في هذه الفا ان تكون متمحضة للسببية ولا تكون للعطف قال صرحوا اما بعد فا السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو بقي مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفا للعطف جملة حالية للفعل على الجملة التي قبل الفا فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفا المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال فكانت فيه سببان دفع جانب كون الفا للعطف وتقوية كونه للجزا فيكون اذن ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وانما احترز بهذا على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير يوزيدني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرامي لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فانما تعطف الجملة كالذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا كلامه وقد يحذف سببه بعد الاستفهام لوضوح المعنى ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزا مها هو كالشرط تقول من فاسير معك اي

منى

منى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزا لان كل واحد منها في اللفظ جملة ظاهرة ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو قولك كان زيدا اسد يحمي ثناه حيث يريد انكار هجر انه فهو تشبيه وقع موقع النفي فهو في قوة قولك ما تاتينا فتحدثنا هكذا ظهر لي الآن وليست على وثوق منه فتامل وربما في نصب الجواب بعدها ذكره ابن سيدة صاحب المحكم وحكي عن بعض الفصحا تركت في خير فتعوفه يريد ما كنت في خير فتعوفه فصل في نصب المضارع بعد واو الجمع ومسايل ذكرت ايضا من نصب المضارع بعد الفا واو تضمران الناصبة ايضا بعد واو الجمع ومن ثم امتنع النصب في قولك لعمرو لا تعد لان معناه لتجمع تركك لي وتم وتركي لما تكره مني وقد علم ان طلبه لتركه انما هو في الحال بقرينة قاله بضربه اياه وحينئذ فيفوت مقصود مودبه من انتهايه في المستقبل فما يكره منه ولا يصح الجزم ايضا في المثال لعدم تقدم فعل يجزم يعطف عليه فان قيل مقصوده لا ناهية واجزم الفعل فيكون كقوله اذا ملحوضنا من دمشق فلا تعد لها ابدا ما دام فينا الجواضم قلنا هذا باطل لانه لا يحمل مقصود الموبخ الا بالزام المضروب انه لا يعود لا ينهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود لا يصح ان يقال انك انهيتني فعزمت كذا في كل وقت ثم افعله واذا بطل الوجهان تعين الرفع وتعين النصب في قوله فقلت ادع واخر عني اتذي لصوت ان ينادي داعيا لا ان الجزم لا طالب له والرفع على الاستيناف يابا باه قوله ان اندع لصوت البيت لما نهى كقوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ويحتمل العطف ومثله ابن درستويه يقوله لا تاتهي عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم والدعا كقوله رب اغفر لي ولتوسع في الرزق والاستفهام كقوله اثبت ربان الجفون من الكرا ورايت منكر بالبلية الملسوع قال ابن هشام في معنى البيت وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرئ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى واستشهد هذا البيت وقال كيف ضم التا من تبيت وهو للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان وان التا فيهما لام الكلمة وان الخاطب في الاول مستفاد من تا المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لخلوه محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة والنفي المحض كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمولد كقول الخطيئة الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء كذا قال الشارح وقد علمت ما فيه والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا والتحضيض نحو هلا تاتينا وتكرمنا والتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب في قراة من نصب نكذب قلت ويرد على المصنف الترجي وقد اتى يراد بها النفي والتشبيه الذي يراد به النفي فان هذا كلها من مواضع الفا ولم يسمع في الواو نصب الفعل بعدها وكلام المصنف يشملها فتامله فان عطف بها او على فعل قبل او قصد الاستيناف بطل اضمار ان الضمير في قوله بها عايد على الفا والواو الجمع واحترز بقوله على فعل من ان يكون العطف على اسم وسياتي ومثال المصنف ما تاتي فتحدثني بالرفع عطفا للفعل على الفعل فيكون النفي شيا واحدا واقعا على المعطوف عليه معا فيكون الاتيان المقيد بعدم تحدثه اياه منفيا والمركب من جزين ينتفي بانتفاء جزيه معا وبانتفا كل واحد من جزيه ايضا فعلى العود يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث بعقبه ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون بعد المنفي وعلى نفيك الجزا الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ولا يجوز ان يكون منفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان اللهم اذا جعلت ما بعد الفا على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل او قصد الاستيناف امتنع النصب وبطل اضمار ان وقد عرفت حقيقة الامر فيه بعد الفا ولا يخفى حكم ايضا مع الواو اذا قصد الاستيناف بعد او دخلها معنى الا مثال الواو نحو لزم زيدا ويقضيك حقك المعنى بل هو يقضيك حقك لزمته اولم تلزمه وقوله بطل اضمار ان حسن ولا يسد مسده ان يقال ارتفع الفعل لان المعطوف عليه قد يكون منصوبا وقد يكون مجزوما قال عنترة

لم تاتنا بيقين فترجى وتكثر لا ميلة ذكر واذا لقي تقر مرتفع موضعها كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب على اضمار ان فكانك قلت لا يكن منك ان تاكل السمك وان تشرب

بقدحو

والعودوحو

واقعه في مواضع الفا مثال الامر فقلت ادع واد عو اليتحو

عندناحو

والمعطوفحو

الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتنا فانت تحدثنا فاذا قصد العطف على الفعل حو

لفظين ٥

ينجز ٥ ورد فاكلوفين
ليس بالصحيح

ينجز

انهو

مثل صح

قوله وقد يليها معمول مجزوم بها يتعينان بقيد ذكر المعمول بان يكون فعلا الا تريا انه لو كان عمدة نحو لا يضرب زيد فانه لا يجوز ان يليها وانما سمع ذكر في الفضلة نحو قول الشاعر

ايه ولا تظلم ذا حق فتمكر وظاهر قول المصنف انه يجوز على قلة في الكلام اذا لم يحصل به لبس بالفرزدق وقد قال في شرح الشافية الكافية وقد فصل بين لا ومجزومها بالفرورة والضلة البيت قال وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور وليس كذلك الفصل بين اداة الشرط ومعمولها وما ذكره ليس مما اطلقه لان اداة الشرط ان كانت غير ان كمن وحيثما فلا يجوز الفصل بينها بالمعمول الا في ضرورة الشعر وكذا كان فعل الشرط ماضيا او مضارعا وان كانت ان فلا يجوز الفصل بينهما الا اذا كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ او في المعنى وهو المسئلة وان كان غير ذلك فلا يجوز ذكرنا لا انما الفرورة فاطلاق المصنف يجوز الفصل بين اداة الشرط والمعمول بشيء لم يقله احد من النحاة رحمهم الله تعالى

كافي لتضربن او لتضربن ولتضربي ومنها لا الطلبية وهي الناهية نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقد يليها معمول مجزوم بها هذا ينطبق على قولك لا ليتك تضرب محسنا اليك ولم اظفر الان لذلك بشاهد عربي فينبغي ان يتطلب وجزم فعل المتكلم بها نحو لا ربنك هربنا ونحو قوله * لا اعرفن ربربا حورا مدامعها *

هذا ما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن هربنا فاراك اقل من جزمه باللام سوا كان المتكلم معودا نحو قوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم او مع غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم ومنها إن نحو قائم تفعلوا ولما اختها وهي النافية احترز بقد من الوجودية والتي بمعنى الا وانتقد بان هذين لا يحفظ دخولها على المضارع فهو في غنية عن الاحتراز عنها واجيب بانكم مثلتم الذين خلوا من قبلكم وكقول الشاعر * فان كنت ماكولا فكن خير اكل * والا فادركني ولما امزق * وتنفرد نحو لم عن اختها عصاحبة ادوات الشرط نحو فان لم تفعلوا ولا يجوز ان يقال ان لما لم يقم زيد قال الرضي وكانه ذكر لكونه فاصلة قوية بين العامل المعنوي (وشبهه ومعموله وجواز الفصل بغيرها عن المال فقولك لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم وفي التثنين بل يحتمل الاتصال والانقطاع كما رايت ولما توجب اتصال نفيها بالحال ولهذا لم يجز لما يكن ثم كان لان امتداد النفي واستمراره الى زمن المتكلم ممتنعان من الاخبار بان ذلك النفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون في المستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي فتقول لما يكن هذا الامر وقد يكون لم يذكر المصنف انها للاستغراق اي الاستغراق الماضي كما قال ابو موسى الجزولي وقد رد التثليث عليه فقال الذي غره قولهم عصى ابليس ربه ولما يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم ولا يقولون لما فتوهم من ذلك ما توهم ولوضح ذلك لكان منافضا لقوله ان لما تنفي لفظ فعل وقد فعل (انما هو للدنو القريب من الحال لا الماضي المستغرق وانما اشير بالمثال الاول الى نفي ندم ابليس في زمن ماض قريب من الحال وبلزم من ذلك ان لا يكون ندم قبل هذا الان اذ لم يندم فيهذا الزمان مع طول الزمان في العصيان فانه لا يندم قبل ذلك لحري وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا لا من جهة لفظ لما فتوهم ابو موسى اندحا من جهة لما وجواز الاستغنا بها في الاخبار عن النفي ان دل عليه دليل كقولك فجئت فقورم بدا ولما فنادبت القبور فلم يجبني اي ولما اكن بدا قبل ذلك وتقول شارفت المدينة ولما ادخلها ولا يكون وصلت الى بغداد ولم تريدوا ان تدخلها فاما قوله * احفظ ودي يعتلك الى استوعتها * يوم الاعارب ان وصلت وان لم * فضرورة وقد خرج ابن الحاجب على ذلك قوله تعالى وانظر الى الجبل فسوف يستقر في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما فقال (لما هي في هذه الاية هي الى لزمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا ولما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقيا والسعدا ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها لشبه من هذا وان كانت النفوس تستوحره من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل بل والحق ان لا يستبعد لذلك قال ابن هشام وفي تقديره نظر والاولى عندي ان تقدر لما لما يوفوا انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد وانها تستقع والثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت انتهى قلت ولا مانع ان يصح انه يلزم في منفي لما ان يكون متوقع الثبوت فعند قائل بانه لا يلزم فيه متوقع ذلك سلمناه لكنه لا يسلم ان تقدير ابن الحاجب هذا ليس متوقع الثبوت فان الاهمال متوقع الثبوت للكفار ولذلك كانوا يستهزئون في الافعال القبيحة ولا يبالون بارتكابه المنافي ظنا منهم ان يتركوا سدى وان الاهمال المامور بها غير نافعة والمنهي عنها غير ضارة ويقولون ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون

للاهمال

للاهمال والترك بما يهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بانا على ان غيره يتوقع ثبوته كما ان قد لا يجزم في افادتها للتوقع كونه من المتكلم بل يفيد التوقع وان كان غير المتكلم هو الذي يتوقع كما يقول المؤذن قد قامت الصلوة لقوم يتوقعون قيامها وقد يليها معمول مجزوم بها اضطرارا كقوله * فاصبحت معانيها قفارا رسومها * كما لم سوي اهل من الوحش توهل ولا يجزم بها حيلا على لا يمنع الفعل مرفوعا بعدها كقوله * لولا فوارس من نعم وارسلهم * يوم الصليفا لم يؤوبوا بالجا ومنها اي من عوامل الجزم ادوات الشرط وهي ان نحو ان جاوزيد اكرمته وقد منها لانها ام الباب ومن كقول زهير * ومن لا يصانع في امور كثيرة * يضرس بانيابه ويوطا بمنسم وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وكقوله * فانك يا ابن عبد الله ينما * فلا ظلما تخاف ولا افتقارا ومهما كقول زهير * ومهما يكن عند امرء من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم * وينبغي لمن قال ببساطة مهما ان يكتبها بالياء كحتى ولمن قال اصلها ما ما ان يكتبها بالالف واي نحو اياما تدعوفله الاسما الحسنى ايا الاجلين تقضيت فلا عدوان علي واي كقوله * فاصبحت اني تاتها تلتبس بها * كلا مركيتها تحت رجلك شاجر * شاجر عن شجر من قولك شجرت التي طرحته عن المشهور وهو الخشبة التي يلقى عليها الثياب ومتى كقول سحيم * اما ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني بالفتح الهمزة وهما اي الكلمتان الاخيرتان متى واي ان ظرفا زمان على حسب التعميم في الازمنة وكيس همزة ايان لغة سليم وقد تجري بها في الشواذ وقل ما يجازي بها اي بايان وليس المراد بقل النفي كما في قولك ما كرير الا مجرلانه لو كان كذلك لناقض اخرا الكلام اوله وانما المراد اثبات الجي نادرة بها على سبيل الفلة قال الشارح ولعل ذلك لم يحفظه سيبويه ومنه قول امية ابن ابي عايذ * اذا النجعة الا وما كانت يفقوه * وايان ما ينزل بها الريح تنزل * وقال اخرا بان تومنك تامن غيرنا * واذا لم تدرك الا من منا لم تزل حذرا * قال وبهذين البيتين يرد على من قال لم يسمع وتختص في الاستفهام بالمستقبل كقوله تعالى ايان يبعثون وعلى هذا فلا يقال ايان خرجت واقتصر القزويني في التلخيص على هذا ولكنه في الايضاح اطلق انها للزمان ولذلك اطلقه السكاكي وقد مثلاه باياني وهو صريح في انها تستعمل للماضي وهذا مخالف لما ذكره المصنف والشيخ ابو حيان ولم يحكيا فيه خلافا وحمل ذلك على ما اذا وليها فعل دون ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى ايانا مرساها وفيه نظر لان مرساها المراد به المستقبل فكذلك ما اشبهه بخلاف متى فانها لا تختص في الاستفهام بالمستقبل بل تدخل عليه كمتى يخرج وتدخل على الماضي نحو متى خرجت ورب استفهم بها كقوله * منها في الليلة منها ليه * اودي بنعلي وسراتية * بهذا البيت استدل الجماعة على ورود منها للاستفهام فزعموا انها مبتدا وفي الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودي بمعنى هلك وفعلي فاعل والباء زيدة مثلها في كفى بالله شهيدا والدليل في البيت احتمال ان التقدير منها اسم فعل ثم استانف استفهاما وحدها قاله ابن الحاجب في الامالي وجوز في بكيف ومتى معنى لا عملا نحو كيف تصنع برفع الفعلين فالجازاة بها هو معنى لا عملا اذ لا يجزم خلافا للكوفيين فانهم يجزمون بها فيكون الجازاة بها معنى وعملا قال الشارح وما ادعوه من الجزم غير مسموع وانما اجازوه بالقياس وقد ثبت الرفع بها في قوله تعالى ينفق كيف يشاء كذا قال الشارح ومثله يصوركم في الارحام كيف يشاء وبسطهن في السما كيف يشاء فان قلت قول الشارح ثبت الرفع بها مشكل لانه ظاهر في ان كلمة كيف عاملة للرفع في الفعل ولا قايل به قلت ليست (لها في قوله بها للاستعانة وهي الداخلة على الالة حتى يلزم هذا بل هي للمصاحبة اي وقد ثبت الرفع معها فلا اشكال بقي هنا شيء وهو انهم قالوا انه كيف في هذه الايات وردت للمجازاة وجوابها في ذلك كله محذوف وقالوا لانه ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مما مثلنه لشرطها ونقل الاتفاق على منع مثل قولك كيف تجلس اذهب فينبغي ان يتامل ومن ادوات الشرط اذما ومن الجزم بها قول الشاعر وانك اذما تاب ما انت امره لا تجد من انت تامر فاعلا وحيثما ومن الجزم

جئت صح

المصنف

اصح

بها قول الشاعر حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وايما ومن الجزم بها ايما تكونوا
يدرككم الموت وها اي حيثما وايما ظرفا مكان يليها صيغة التعميم في الاماكنة ولا يخرجان عن الظرفية
وماسوى كلمة ان من ادوات الشرط اسما متضمنة معناها اي معنى ان الشرطية فلذلك اي
فلاجل تضمنها معنى الحرف بنيت وانما كان في بعضها بسبب اخر وهو التشبه الوضعي الايا فانها
اعربت من بين الادوات الشرطية لمشابهتها من الاضافة لفظا ومعنى فعارض ذلك شبه الحرف
فلم يقو لان يوثر البناء فيها اصله الاعراب مع وجود هذا المعارض ولم يستثنى المصنف من
كلمات الشرطية باعتبار الحرفية الا ان خاصة وزعم بعضهم ان منها قد تاتي حرفا بمعنى ان
الشارح وليس بصحيح لعود الضمير عليها قلت يشير الى ان الضمير قد عاد على منها في قوله تعالى
منها ما تنابه من اية كما شعرنا بها قال الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير نهلصملاة
على اللفظ وحملا على المعنى قال ابن هشام والاولى ان يعود ضمير بها الى الاية لكن الراجح
ان منها قد تكون نكرة فالم يدع مانع من ذلك ايضا حتى يرد عليه عود الضمير عليها في بعض
الصور والذي ادعى انها قد تاتي في بعض المواضع حرفا والذهب الى ذلك هو السهيلي واستدل
على ما ادعاه بقوله زهير ومنها تكن امرء من خليقة وان حالها يخفى على الناس تعلم قال
فهي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها ولم يعد عليها في البيت ضمير وتبعه ابن
عصفور واستدل بقوله قد اوتيت كل ما فيه صلاحية منها نصب اقفا من بارق نسم
قال اذ لا يكون مبتدا لعدم رابط من الخبر وهو تعمل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل
الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرها فتعين انها لا موضع لها قال ابن هشام والجواب
انها في الاول اما خبر يكن ويكن خليقة اسمها ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند الي
على واما مبتدا واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها لانه للخليقة
في المعنى ومثله ما حاجات حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير الضمير كقوله
لها مشتاتها من جنوب وشماله وفي الثاني مفعول مقدم وانما الظرف ومن بارق تفسير
لها او متعلق بنصب فمعناها التبعيض والمعنى اي شيء نصب في افق من البوارق تشم
واي بحسب ما تضاف اليه فاضيفت الى ظرف زمان كانت ظرف زمان او ظرف مكان كانت
ظرف مكان او الى مصدر كانت مصدرا وكلها اي وكل ادوات الشرط تقتضي جملتين
تسمى اولاهما ولا بد ان تكون فعلية شرطا وتصدر بفعل ظاهر نحو ان قام زيد وان لم
يقم او مضارع مفسر بعد معمول لفعل نحو ان احد من المشركين استجارك يشد كونه
اي كون الفعل المفسر الواقع بعد المعمول مضارعا دون لم كقوله يثني عليك وانت
اهل ثنايه ولو يريك ان هو يستجزك تزيد فان كان بلم فهو كثير كقول الحماسي وان هو
لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل ولا يتقدم فيها الاسم تمسع غير ان
الا اضطرارا كقوله صعدة نابتة في حايرا ينما الريح تميلها تميل وكذلك بعد استفهام بغير
الهمزة فلا يجوز تقديم الاسم على الفعل مع ادوات الشرط غير الهمزة الا في ضرورة
الشعر نص عليه ابن عصفور في المقرب وقال ابن يسبويه في باب ما يختار فيه النصب
من الاشتغال ولو قلت هل زيدا ذهب لم يجز وقال ابو حيان لو قلت زيدا
ضربت لم يجز الا في الشعر فاذا جاء في الكلام هل زيدا ضربته كان ذلك على الاشتغال
هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي وجوز اذ يليها الاسم وان جاء بعده فعل وظاهر
كلام الزمخشري في المفصل مخالف للكلام المصنف فانه قال فصل وقد يجيء الفاعل ورافعه
مضمرا الى ان قال فالمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وانما يقدره
بالضرورة لان اذا قد لا تدخل الا على فعل فقبل الاسم فانها وليها الفعل لانا نقول مرادهم ان
يليها الفعل لفظا وتسمى الجملة الثانية جزا وجوابا فيها عندهم لفظان مترادفان
ويلزمه اي يلزم الجزا الفا واصلها العطف لكنها اخلصت للربط واخرجت عن العطفية

وانما

وانما يلزم في غير الضرورة واما في الضرورة فقد تسقط من الجواب كقول عبد الرحمن بن حسان
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان وقد اسلفنا في باب المبتدا
الكلام على ان الفا قد تسقط في غير الضرورة قليلا كما في قوله عليه الصلاة والسلام اما بعد ما بال
رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وغير ذلك من الشواهد التي تقدمت فتذكرها
ان لم يصح تقديره شروطا يعني ان لزوم الفا للجواب مشروط بانه لا يصح تقدير ذلك الجواب شرطا
وذلك في مسايل احداها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو ان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم الثانية ان تكون فعلية فالاسمية
وهي التي فعلها جامد نحو ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يوتيني خيرا من جنتك في الثالثة
ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقولك ان شهد وا فلا تشهد معهم الرابعة
ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى او ماحقيقة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وقولك ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من قبل فكذبت وهو من
الصادقين وقد مثلنا مقدرة واما مجازا نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار نزل هذا الفعل
لتحققه وقوعه منزلة ما قد وقع الخامسة ان يقترن بحرف استقبال نحو ومن يرتد منكم عن دينه فسوف
يات الله بقوم وقولك وما تفعلوا من خير فلن تكفروه السادسة ان يقترن بجزء له الصدر كقوله فان
اهلك فذي حنقات على فلا يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر
هكذا في معنى ابن هشام فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم
الله منه لدخول الفا على الجواب مع صحة جعل شرطا وبالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز
فيه الاتيان بالفا وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى فمن يومن بربه فلا يخاف
بخسا ولا رهقا ولذلك بان مثل لا يفعل صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك فلا يقرن بالفا على احد الوجهين
الجوابين قلت قد اجابوا عن الاول بان الفا انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدا محذوف
وحينئذ فالجواب جملة اسمية فلا اشكال والجواب عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة
لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجتبي الفا وعلى الثاني يمكن مجامعتها
لحرف الشرط فيمتنع الفا وان صدر الجواب بمضارع صالح للشرطية جزم نحو ان يقدم زيد يقم عمرو
واحترز بما ليس بصالح للشرطية كالمقترن بحرف تنفيس فانه يلزمه الفا ويرفع كما سبق واحترز بقوله
في غير الضرورة من نحو قول الشاعر يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع واختلف
في تخريجه فعند المبرد انه على حذف الفا مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه كهذا
البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير اي انك تصرع ان اخوك يصرع وبين ان لا يكون قبله ما يطلبه
فالاولى ان يكون على حذف الفا وجوزا العكس في الصورتين وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى
اضمار الفا والا فعلى التقديم والتاخير وجوبا ان كان الشرط مضارعا كما مثلنا وجوازا ان كان
ماضيا فالجزم مع المضارع كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه واما الرفع مع
الماضي فكقوله زهير ومهما تكن عند امرء من خليقة وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم قال الشارح ونفي
الالفة على جوازه في الكلام وقال بعض المتاخرين هو ضرورة واختلف في تخريجه فذهب سيبويه
الى انه على نية التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف وذهب المبرد والكوفيون الى انه على
حذف الفا وهو الجواب وقيل هو الجواب وليس على التقديم والتاخير ولا حذف الفا لانه لما لم يظهر
لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب الى هنا كلامه فان
قلت هل يظهر لهذا الاختلاف اثر قلت نعم وذلك انا اذا جعلناه على نية التقديم والتاخير كما ذهب
اليه سيبويه يكون المضارع المرفوع دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويكون
ان يقسم ناصبا لما قبل الاداة نحو ريد ان اتاني اكرمه وان قلنا بان الفا مقدرة كما يراه المبرد او الفعل
المرفوع عينه جواب ولا تقدير انعكس حكم المسئلتين فجاز جزم المعطوف وامتنع التفسير
في تلك المسئلة ضرورة ان الجواب وما بعد الفا لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر
عاملا فيه وان قرن المضارع الواقع في حيز الجواب بالفا رفع مطلقا اي سواء كان الشرط ماضيا

و من يفعل ذلك فليس ح

نجزم ويجوز ح

نرفع ح

مطلب اذا توالى شرطان ووقع بعدهما جواب فلا يد في حصول الجواب من تقدم الثاني على الاول

وذكر ابن خلكان حكي في تاريخه في ترجمة ابن الحاجب رحمه الله اذا دخل عليه لاداء شهادة قال ابن خلكان فسالته عن وجه قول الفقها فيما اذا قال ان اكلت ان شربت فانت طالق انها لا تطلق ثم شربت ثم تاكل فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وارسل الي بجواب حسن كتبته قلت وقد وقفت على هذا الجواب المشار اليه وحاصله على ما احفظه الان انه قد وجد في هذه الصورة شرطان ليس فيها ما يصلح للجواب الا شيء واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا لهما معا او لاسبق اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لواحد منهما ولا اسبق اليه لما يلزم من الايمان بما لا دخل له في الكلام وترك ما له دخل فيه وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا الاسبق اليه لانه يلزم ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني والاصل ان شربت فانت طالق ان اكلت فانت طالق ولو قال هذا الكلام لم تطلق الا بان تشرب ثم تاكل فلذا ما هو بمعناه هذا ما تحمل ان اني وقفت عليه من الجواب المشار اليه وانما قصد فيه توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى عليه ان مذهبه هو وهو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ او عكست الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه عاطف فواو العطف كاي في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فواد الكيب قلت وقد ادرد وجه اشتراط اهل المذهبين فعلها لجميع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا ودالا عليه جواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتامل وثاني الشرطين لغا اولهما معي في نحو ان تتب ان تذنب ترحم هذا الكلام ثابت في نسخة على لحظ المصنف وهو مستغنى عنه بل فيه فساد ان احدهما ايهام ان الى يختلف بالنسبة الى الامثلة وليس كذلك والثاني تمثيله بمضارع عين مع حذف الجواب وذلك مختص بضرورة الشعر وربما ينفي جواب الشرط عن جواب قسم سابق كقوله لئن كان ماحوته اليوم صاقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وقوله الاحر الذي كانت الدنيا علي كما اري شاذ من ليلي فللموت اروح وهذا مذهب الفرا ومن وافقه من الكوفيين وحمل ذلك البصريون على اللام زايدة وبنحو ذلك ان تقدم ما ذو خبر فيكون الاستغناء عن الجواب حينئذ ولجبا نحو زيد والله قايم لجواب القسم هنا مستغنى عنه وجوبا وكذا اذا قلت زيد ان اساء اليك ظالم لجواب الشرط هنا مستغنى عنه وجوبا او كان حرف الشرط لوا ولولا نحو والله لو قام زيد لم يقم عمرو والله لولا زيد لم يقم لجواب القسم هنا مستغنى عنه بجواب الشرط وجوبا والحق ان لو وجوابها جواب للقسم وكذا لولا وجوابها ولم يعترض شرط على قسم اصلا وقد اسلفنا ذلك في باب القسم وان توسط بين الشرط والجزا مضارع مجازي في الجزم غير صفة ابدل من الشرط ان وافقه معنى كقوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا وكذا اذا تاتني تمشي الي احسن اليك قال الشاذلي فان زاد فعل مبدل كل من كل كالمثال الاول وان كان بوعا منه فهو بدل اشتمال كالمثال الثاني واحترز المصنف بقوله لجواز الحذف من نحو خير كان وفاني معفوا لئن كنت كقول زهير ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يظلمها يوما من الدهر يسلم واحترز بقوله غير صفة من نحو ان اتاني رجل يامرني بالمعروف اكرمته قلت والحكم كذلك فالمحمل الصفة على العام من النعت واعلم ان الجزم لا يتعين في المواقف بل يجوز الرفع على الحال ولكن الجزم اولى لان الحال حينئذ موكدة وانما فوض المصنف المسئلة في المضارع لانه الذي يظهر اثر التقدير فيه والا فالماضي كالمضارع لكن لا يظهر اثر التقدير فيه والا يوافقه معنى رفع وكان في موضع الحال كقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد فان قلت جعلوا من قبيل غير الموافق وجعلوا متى تاتنا تلمم بنا

من الموافق

كذا في الاصل

من الموافق مع ان الايمان والعشو بمعنى واحد كما ان الايمان والالمام كذلك فلم كان كذلك قلت لان القصد الزايد وهو الي ضوء نارة جعله غير موافق ولا كذلك الايمان والالمام بهم واتصال ما الزايدة للتوكيد بان واي وابن ولمتى وكيف جايز وقال ابو موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي عوض من المضاف اليه قلت ويرده قوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وخالف بعض المغاربة في ايان فمنع الحاق ما لها ويرده قوله فايان ما تنزل بها الريح تنزل فان قلت فلم تعينت زيادة ما في اذ وحيث عند زيادة المجازات قلت لكثرتها عن الاضافة فيناسب الجزم بها واما لم تجمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الرفع فكيف يجزم وكون فعلي الشرط ماضيين وضعا نحو ان قام زيد قام عمرو او عضاحبة لم احدهما نحو ان لم يقم زيد قام عمرو وان قام زيد لم يقم عمرو او كلها نحو ان لم يقم زيد لم يقم عمرو او مضارعين دون لم نحو ان يقم زيد يقم عمرو او ولي من سويي ذلك نحو ان قام زيد يقم عمرو وان لم يقم زيد يقم عمرو وان يقم زيد قام عمرو وان لم يقم زيد لم يقم عمرو وهذه الصور كلها جايزة في الكلام والاول منها هو ما ذكره المصنف ولا يختص نحو ان لم يفعل فعلت بالشعر كقوله من يكد بي يسئ كتمنه كالشجي بين حلقه والوريد وقوله الخ ان تصوموا نا وصلنكم وان تصلوا ملائم انفس الاعداء رهايا وقوله الخ انه يسمعوا سيئة طاروا بها فرحا عني وما يسمعوا من صالح دفنوا خلافا لبعضهم حيث ان يقول لاكثرهم وكان الاولى ان يزيد ووفاقا للفرا فانه جعل منه ان تنا نزل عليهم من السما ايه فظلت اعناقهم لها خاضعين وقد اختار المصنف في هذه المسئلة خلاف مذهب الجمهور مستندا الى قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فهذا واقع في الاثبات قطعوا اما بعض الابيات المتقدمة فادعى المصنف ان الواقع فيها ليس من قبيل الضرورة لتمكن الثاني من ان يقول ان تصرموا لم نواصلكم وان تصلوا نصلوا ويمكن الثالث من ان يقول ان سمعوا سيئة وما سمعوا من صالح فاذا لم يقولوا اذاك مع امكانه دل على انهم ليسوا بمضطرين وهذا من المصنف مبني على ان الضرورة هي ما لا مندوحة عنها وقد علمت فيما تقدم ان المختار عند المحققين فيها انها ما تحسن وقوعه بالشعر ولم يقع في النثر وقد اسلفنا الكلام على ذلك في اوايل الكتاب فراجعه وان حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفي بلم الا قليلا وهذه المسئلة تقدمت اول الفصل عند قوله ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض الا في الشعر واحترز بقوله غير منفي بلم من نحو وان ينتهوا عما يقولون ليمسن فانه كثير لا قليل وكان حقه ان يقول الاضرورة والاظهر قوله الا قليلا وقوعه في سعة الكلام على قلة انه منافٍ لقوله في اول الفصل الا في الشعر ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان او غيرها الا مؤولا اشار بقوله بلفظ كان الى الخلاف المبرد فانه قال ان ادوات الشرط المختصة للاستقبال كان ولحوقها لا تنقل لها عما ثبت لها من الدلالة على المعنى وما ذاك الا لتوهمها في الزمن الماضي حيث جوزت للدلالة عليه فتقول على مذهبه ان كان زيد قد قام فيما مضى فقد قام عمرو قال تعالى ان قلته فقد علمته ومعناه ان كنت قلته فيما تقدم فقد علمته والصحيح انها بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وعليه مشى المصنف وهو ظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه ويعني ادوات الشرط كلها الا لو ولما ولو كانت ان لا تقلب معنى كان الى الاستقبال لقوة دلالتها على المضي للمجازاة بعد ان لا والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع وليس المراد كذلك لانك ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا واما الاية المتقدمة فحكى الرضي عن ابن السراج انه قال انا لا اقول هذا يعني ما قاله المبرد ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته قال الرضي وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري بعد القيمة وكون عيسى عليه الصلاة والسلام قايلا ذلك او غير قايل انما هو في الدنيا وذهب بعضهم في الاية الى ان كان ليس قول الشرط بمحذوف تقديره وان قل كنت قلته وحذف القول غير عزيز في كلامهم وفيه نظر وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقرونا بالفا مع قد ظاهرة نحو ان كنت قلته فقد علمته او مقدرة نحو

كنت

واما الشرط

ان كان قبيصة قد من قبل فقد قدمت وهذا الايتمشى للمصنف مع القول بان الشرط سبب والجزا مسبب
ان الشرط مستقبل بالغرض والجزا محقق بالمضي فكيف يكون الماضي مسببا عن المستقبل وهذا مالا يسيل
اليه ولجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزا على قسمين احدهما ان يكون مضمونة مسببا
عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمرة الجزا وهو الاكرام مسبب عن مضمون
الشرط والثاني ان لا يكون مضمون الجزا مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا
نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس اي ان اكرامك لي سبب لان اخبر باني قد اكرمتك امس والمعنى
ان اعتدادت على اكرامك اياي فانا ايضا اقول قد اكرمتك اي فانا ايضا اعتد عليك باكرامي اياك
والاتيان المتلوتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضي لا شم ان الشرط سبب والجزا مسبب
وانما الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار
موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد اي كنت ابنه
ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب المبتدا والخبر ولا
ترد ان نحو اي خلافا للكوفيين فانهم اثبتوا لها هذا المعنى وحملوا من ذلك واتقوا الله ان كنتم
مومنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين وقوله عليه الصلاة والسلام وانا ان شاء الله
بكم لاحقون وخرج ذلك على العلم فيه محقق الوقوع وقول الشاعر • اتغضب ان اذنا قتيبة حزتما
ولم تغضب لقتل ابن حازم • قالوا وليست شرطية لان الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت ولا
يخفى ورود قوله تعالى ان كنتم مومنين بالتجي به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا
تفعل كذا وعن ايراد المشبهة بانه تعلم للعبا وكيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل وبانه اصل ذلك
للشرط ثم صار يذكر للتبرك وبغير ذلك مما هو مسطور ومشهور وعن البيت بوجهين احدهما ان
يكون على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان تغضب ان افتخر مفتخر بسبب حزه لاذني
قتيبة اذ الافتخار بالحز يكون سببا للمغضب عن الحز والثاني ان يكون على معنى التبين اي تغضب
ان تبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال • اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة • ولم
تجدني من ان تقري به يدا • فصل في الكلام على لو واحكامها لو حرف شرط يقتضي امتناع
ما يليه واستلزامه لتاليه اعلم ان للنحاة في لو الشرطية عبارات منها عبارة سيبويه امام الجماعة
انها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ومدلول هذه العبارة عند التحقيق ان لو لما لم يقع في الماضي
ولكنه كان في الماضي متوقعا لوقوع غيره قال بعض المتاخرين وانما ذكر سيبويه هذه العبارة لان
ادوات الربط لكل منها مدلول فمنها اذا وان مثلا للمستقبل ولو ولما للماضي وهي امتناعية فان فلسفة
الامتناع ولما للوجوب فاذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت على الربط بينهما في الماضي وهي امتناعية
فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وان واذا لما يقع لوقوع غيره شكا في الاولى وظنا في الثانية ولو كذلك انها لما
لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على التوقع واتى سيبويه بكان
احترازا عن ان وآتي بالفعل للمستقبل احترازا عن ما واتى بالسين لانه لو اتى بالمضارع مجردا
عنها احتمل ان يكون واقعا في الماضي وليس مضمون لو كذلك واتى بالسين الدالة على كونه لم يكن متصلا
لضرورة استقباله فهي مصرحة بانه لما لم يكن وقع وهو واقع ذلك الوقت لانه لو وقع فيما مضى
لصدق عليه انه كان قد وقع لا ~~استقبل~~ وقع لا انه كان سيقع لان ظاهر قوله انه كان سيقع انه
لم يزل في الزمن الماضي كذلك وانه متوقع لوقوع غيره فحسن حولها في هذه المواضع كما حسن في
قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وتامل ذلك تجده لم يات الا في موضع نفي المستقبل
او المنزل منزلة المستقبل فهذا تحرير عبارة سيبويه واما تحرير معناه فالذي يتبادر الى
الذهن ان معنى كلامه ان لو تدل بالمطابقة على ان وقوع الثاني كان يجعل على تقدير وقوع الاول
ويدل بالالتزام على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لانه اذا كان وقوع الثاني لاجل
لوقوع الاول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم وهذه العبارة المشهورة وهي التي عبر بها
الاكثرون انها حرف امتناع لامتناع والمشهور ان المراد بها انها لامتناع الثاني اعني الجزا لامتناع
الاول اعني الشرط يعنون ان الجزا منتف بسبب انتفا الشرط واعترض عليه ابن الحاجب

بان

شرط ح

وسبب ح

بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفا السبب لا يدل على انتفا المسبب لجواز ان يكون للشي
اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفا المسبب يدل على انتفا السبب بدل على انتفا جميع
اسبابه فهي لامتناع الاول لا لامتناع الثاني الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس قال التفتازاني واستحسن
المتاخرون رد ابن الحاجب حتى كاد ان يجمعوا على انها لامتناع الاول لا امتناع الثاني اما ما ذكره واما
لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفا اللازم يوجب انتفا الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون
اللازم اعم قال واما قول منشا هذا الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفا السبب او الملزوم
لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما هو بسبب
انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين ان انتفا الهداية انما هو بسبب انتفا المشية
يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفا مضمون الجزا في الخارج هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفا الجزا ما هي الا ترى ان قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك
عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لان وجود علي ان لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا
لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجي اي ان عدم الاكرام بسبب عدم المجي قال الجاسي ولو طار ذو حافر
قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران ذلك العرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال
المعري • ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم • رعايا ولكن ما لهن دوام • الى هنا كلام التفتازاني
ومنها قول بعضهم انها ان كانت هاموجبات ففي حرف امتناع لامتناع او منفيان فحرف وجود
لوجود او الاول منفي والثاني مثبت او العكس فحرف امتناع لوجود او بالعكس وهذا القايل توهم
ان قولنا لو لم يقم زيد لم يقم عمرو حرف يقتضي وجود الامرين فليس امتناعا وهو وهم لان المراد امتناع
ما يليها من نفي او اثبات ومنها انها حرف يقتضي ربط الجواب بالشرط لا يدل على امتناع ولا غيره
واليه ذهب الشلوبين وابن عصفور واختاره الخسروشاهي من متاخري الاصوليين وذكر ان
جماعة من اهل العلم اوردوا على قول الجمهور انها حرف امتناع لامتناع مواضع يسيرة قد يظن ان
جواب لو فيها غير ممتنع واشكلت هذه المواضع على هولا، فصاروا الى انها بمثابة ان للجمع
الربط بل ادى اشكال تلك المواضع الى ان قال الغزالي ان لو تاتي للربط تارة وتاتي لقطع الربط
اخرى فيكون جوابا بالسوال محققا او متوهما وقع فيه الربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان
ذلك الربط كما لو قال القايل لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول له لو لم يكن زوجا لم يحرم الارث
اي لكونه ابن عم وهذا شي لم ينقله احد عن العرب ومنها عبارة المصنف انها حرف يقتضي امتناع
ما يليه واستلزامه لتاليه يريد بهذه العبارة كما صرح به في شرح الكافية انه يقتضي امتناع
فعل الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب فالمضي في قوله واستلزامه يعود على المضاف
اليه وهو قوله ما يليه لا على المضاف وهو امتناع وصرح المصنف بانه ليس عنده فيها تعرض
لوقوع الجواب او عدمه الا ان الاكثر عدمه وهي عبارة متوسطة بين عبارة سيبويه تقتضي
ان وضعها ثبوت لثبوت وعبارة الاكثرين انه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي ان
الشرط ممتنع وان الجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان المذكوران في عبارة سيبويه
فرضيان والامتناعان المذكوران في عبارة الجمهور منتفيان والثبوت المذكور في عبارة المصنف
فرضي والامتناع المذكور فيها حقيقي وشرح ابو حيان كلام المصنف على معنى واستلزام
امتناع ما يليه لامتناع تاليه قال ابن هشام وعليه مواخذتان احداهما انه ذكر ان المصنف في
من قول من يقول انها حرف امتناع لفساده ثم فسره تفسيرا يقتضي انها حرف امتناع لامتناع
وصحيح ان المصنف فر من ذلك لكن لم ينفعه الفرار اذ قبض له ابو حيان ففسره هذا التفسير
ووضح ذلك فقال فاذا قيل لو كانت لشبحت اقتضى امتناع الاشباح واقتضى ان امتناعه يقتضي
امتناع الشبح والمواخذة الثانية انه ان كان له عذر في اعادته الضمير من قوله واستلزامه
اي الامتناع لكون الامتناع قد تقدم ذكره في قوله امتناع ما يليه فلا عذر له في قوله

بعد ما يتحقق معنى لو ورد التفتازاني على ابن الحاجب

ان ح

على دل ح

بعدها ح

لامتناع

ان المعنى واستلزامه لامتناع تاليه فان الامتناع الثاني لم يوت به ولا بضميره فمن اين جانا هذا
الامتناع الثاني والصواب ان الضمير من قوله واستلزامه عائد الى ما يليه (الذي هو اقرب مذكور
اي ويقتضي استلزام هذا التالي وان قوله لتاليه على ظاهره من غير حذف مضاف والضمير راجع
لما يليه ايضا والله اعلم **واستعمالها في المضي غالبا فلهذا لم يجزم بها** ولو اريد بها معنى ان الشرطية
الا اضطرار كقوله * لو بغير الماء حلقي شرق * **لاحق الاطال بعد ذوحصل** * يصف فرسا سابقها
والمبعة النشاط والجري الغرس ولاحق الاطلال اي ضامرها والاطال جمع اطل بكسر الهمزة
وسكون الطاء هي الخاصرة ويقال اطل ايضا بكسر تين كابل ويقال لها ايضا ايطل والجمع اياطل
والنهد المشرف المرتفع والحصل جمع حصلة بضم الحاء هي لغة من شعر وكقوله * قامت الغواد
فوادك لو تكنك ما صنعت احدى سنابي ذهل بن شيبانا * وقد خرج هذا على ان صحة الجواب
سكنت تخفيفا كقراءة ابي عمرو ينصركم ويشعركم وبامركم والاول على لغة من يقول شاشاء بالعتم
ابدلت همزة ساكنة كما في العالم والخاتم فليس سكونها بجازم وزعم اطراد ذلك على لغة فمردود
قولان المتقدم انها تجزم في الشعر دون النثر وهذا الذي زعم بعضهم انه لغة فيجزم فيها ولينا
قول ثالث وهو انها لا تجزم في شعر ولا نثر ويجد في بعض نسخ التسهيل **وان وليها اسم فهو مبتدأ**
فعل مضمر يفسره ظاهر بعد الاسم وهذا الاسم الذي يليها نادرة يكون مرفوعا معمولا لمحذوف وفسره
ما بعده وقارة يكون منصوبا كذلك قالوا ولد كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر رضي الله عنه
لو غيرنا قالها يا اباعبيد وقال الشاعر * لو غيركم علق الزبير بحبله * لدلى الجواء لطمحني وتقول عمر
الى بني العوام * وقول الاخر * اخلا لو غير الحمام اصابكم * والثاني لو زيد ارايته اكرمته قلت
وظاهر كلام المصنف وكلام بعضهم ان الفعل يليها ظاهرا او مضمرا تفسيرا ما يلي الا قال ابن الصائغ
نحو لو يد قام شاذ عند البصريين واما لو انتم تملكون فقد خرج على ان الاصل لو كنتم وكان
تحذف كثيرا لكثرة الاستعمال فلا يقاس على ذلك نحو زيد قام لانه ليس مثله وقالت العرب
ايتني بدابة ولو حمارا وبها ولو بارد اباطها وكان وذلك مقيس **وان وليها اسمان مرفوعان**
كقوله * لو بغير الماء حلقي شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري * لكن بعض الناس يجري ذلك
على ظاهره من ان الاسمين مبتدا وخبر ويجعل ذلك خاصا بالضرورة وكلام سيبويه يأبى ذلك
وذهب الفارسي الى انه من النوع الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف
الفعل اولا والمبتدا اخرا **وان وليها ان نحو** لو انهم امنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم
ولو انهم فعلوا ما يوعظون به **لم يلزم كون خبرها فعلا** كما في هذه الايات خلافا لزاعم
ذلك وهو الزمخشري فانه قال يجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا من الفعل اذ الاصل عنده
ولو ثبت انهم امنوا فان وصلتها في محل رفع على الفاعلية بالفعل المقدر وسبق الزمخشري
لهذا الراي السيرافي ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لان الاية وفي قوله ما اطيب العيش
لو ان العتي حي بتوا لحوادث عنه وهو ملوم * وفي قول الاخر * ولو انهم عصفورة لحسبتها
مسومة تدعو عبيدا وازنما * ورد ابن مالك قول هولا بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله
لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن هشام في مغني اللبيب وقد وجدت
اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم ينتبه لها الزمخشري كما لم ينتبه لاية لقمان
ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى ولو
انهم بادون في الاعراب قلت ولقد نبهت بالتنبيه لما لم ينتبه له هولا الايمة الاعلام اسفر
الامر عن غير شيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها ليست مما الكلام فيه فانها مصدرية
والكلام في الشرطية هكذا اظهر لي من قديم ثم رايت في شرح الحاجبية للرضي ما نصه وذلك
انه قال اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست
بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني ثم وجدت بعد ذلك المسئلة في كلام ابن الحاجب
نفسه وذلك انه قال في منظومة لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب

وجوابها

وجوابها اي جواب لو الشرطية **في الغالب فعل مجزوم بلم** نحو لو لم يخف الله لم يعصه قال الشارح
واحترز بقوله في الغالب من جواب جاء على غير ذلك كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة قلت
لكن في بعض النسخ ان هذا ونحوه على تقدير قسم تكون الجملة الاسمية جوابا له فيكون
احترازه بالغالب من ورود الجواب جملة اسمية بالفا كقوله * لو كان قتل باسليم فراحة *
لكن قوبلت مخافة ان اوسرا * اي فذلك راحة هكذا قيل قلت ويمكن ان يكون راحة عطفا
على قتل والجواب محذوف اي لو كان قتل تعقبه راحة من هموم الدنيا لم اقو بعد عليه قوله
لكن قوبلت والظن ان ابن المصنف حمل البيت على ذلك **او ما في منتفي بها** والغالب عليه حينئذ
تجرده من اللام ولو شاء ربك ما فعلوه ومن افترائه بها قول الشاعرة * ولو تعطى الخيار لما افترقنا *
ولكن ليس اختيار مع الليالي * وقول الاخر * لكن ابيت الله كنت عاشقا * لما سبقتنا بالبكا الحمام *
او منفيت مقرونا غالبا بلام مفتوحة نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم
لتولوا ونحو ولو شئنا لجعلناه * حطاما واشار بقوله غالبا الى انه قد لا يقترن بها نحو لو شئنا
جعلناه اجاجا ويقع في نسخة باثر هذا الكلام ما نصه **او منفيت مقرونا غالبا بلام مفتوحة**
لا بحذف غالبا الا في صلة نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم
وهذه النسخة تقتضي بتقدير يتوجه على المصنف اما اولا فلانه لا فايدة حينئذ لقوله غالبا بعد قوله
مقرونا واما ثانيا فلان التقييد بالصلة امر لا يعرف الا من المصنف واما ثالثا فلان مقتضاها ان حذفها
من غير الصلة قليل وبردها تلوناه انفا لو نشاء جعلناه اجاجا وقوله تعالى لو نشا اصبناهم لوشئت
اهلكتهم وقد تصحب **ما النافية** كما في البيتين الذين انشدناهما قريبا وفي بعض النسخ هنا ما نصه
وان ولي الفعل الذي وليها جملة اسمية فهي جواب قسم محذوف عن جوابها ومثالهم ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهذا مخالف لقوله ان لو ولو لا يجب ان يستغنى
بجوابها عن جواب القسم ثم كان ينبغي ان لا يقيد ذلك بتالي الفعل الذي يليها لبلا يخرج ظاهرا
نحو الاية المذكورة لان التالي لفظا ان وصلتها لا فعل وقد ذهب قوم الى ان الجملة الاسمية نفسها
جواب لو قال الزمخشري وانما اوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو في الاية
لما في ذلك من الدلالة على اثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام
عليكم لذلك قال ويجوز ان يكون قوله ولو انهم امنوا التفاتا على سبيل المجاز عن ارادة الله ايمانهم
واختيارهم له كانه قيل ولينتهم امنوا ثم ابتدا المثوبة من عند الله خير قلت بناوه على مذهب
اهل الاعتزال في جواز ارادة الله تعالى ما لا يقع واما عند اهل الحق القايلين باستحالة ذلك
على الله فلا يجوز حملها على التمني الحكاية على معنى انهم يحال تمني العارف ايمانهم واتقاهم تلبيها
عليهم **فصل في الكلام على ما غير التي زمنة وعبر التي بمعنى اذ اذا ولي لما فعل ماض**
لفظا ومعنى نحو لما جاءني زيد امس اكرمته وخرج بقوله لفظا نحو بل لما يذوقوا عذاب وبقوله
ومعنى نحو شكرت الله لما فعلت قلت وكان ينبغي ان يذكر ما يدخل به نحو ويترك الظالمون
لما راوا العذاب يقولون فهي ظرف بمعنى اذ وجزم ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة
بانها ظرف بمعنى حين واحسن المصنف في قوله بمعنى اذ لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى
الجملة وتوقف القول بالظرفية يقول الشاعر * اني لازجوها بحرز ان ينفعا * اي لما صرت
شيخا قلعا فهذا بمعنى حين قلت ويمكن ان يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب لعلما
صرت شيخا رجوت ذلك ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بحو ان لما اكرمتني امس اكرمتك
اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب
ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علقته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني
كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك قال ابن هشام وقول المص
فيه معنى الشرط منظور فيه ان ليس في لما معنى الشرط وانما هي دالة على مجرد الوقت عند
القايلين باسميتها وعلى ارتباط احدى جملتيها بالاخرى عند القايل بالحرفية وايضاحه انا اذا
قلنا لما جاءني زيد جاء عمرو لم يقتض هذا اللفظ ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان

نوح ماض

في شرح الكافية

الثاني وجد وجود الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك او حرف
يقتضي فيما مضى وجوبا بالوجوب وبعضهم يقول وجود الوجود والقول بالمرئية مذهب
سيبويه ولم يجزم المصنف بمذهب معين في المسئلة كانه لتعارض الادلة عنده وقد صرح
بعضهم بان مذهب سيبويه هو الصحيح وقوله بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت
ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون وما بعدها الثانية
واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها
في موضع خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان وجوابها فعل ماض لفظا
ومعنى فلما جاء الى البراجم ضم والتاء جعل ذلك جوابا لانها لا يتم عنده مضمنه لمعنى الشرط او
جملة اسمية مع اذا المفاجاة فلما جاءهم الى البراذا هم يشركون او جملة اسمية مع الفا نحو فلما
جاءهم الى البر فمنهم مقتصد وربما كان ماضيا مقرونا بالفا كقوله * فلما راى الرحمن ان ليس فيهم
رشيل ولا ميناه فيهم عن العذر * فصب عليهم فغلب ابنة وابل * وكانوا عليهم مثل رائحة البكر *
وقد يكون مضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقد توسع المصنف
في هذه الامور الثلاثة الاخيرة اما الاسمية المقرونة بالفا فقد قيل في الاية المستدل بها عليها
ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد واما الماضي المقرون بالفا فقد قيل في
شاهده ان الفا زايدة ووقع للزمخشري في تفسير سورة عافر انه قال وجعل الزجاج شديد
العقاب وحده بدلا بين الصفات فيه بنو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف
هذه النكرة وحدها فقد اذنت بان كلها ابدال عين اوصاف فقال الشيخ ابو حيان
فقد اذنت بان كلها توكيد شيء بعضي لانه جعل فقد اذنت جوابا لما وليس من كلامهم لما قام
زيد فقد قام عمرو قلت وجواب هذا الاعتراض من ثلاثة اوجه الاول انا لا نسلم امتناع
دخول الفا على جواب لما واسناد الما ذهب اليه بعضهم ودعوى زيادة الفا في شاهده
غير مقبولة لانها على خلاف الاصل الثاني سلمنا الامتناع المذكور لكن لا نسلم ان جواب
لما في كلام الزمخشري مذكور وانما هو محذوف والتقدير لما صودف بين هذه المعارف هذه
النكرة وحدها بنى على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق فيه نبوظاهر الثالث ان
جواب لما يقترن بالفا وانه في عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم ان مجموع قوله
فقد اذنت جواب وانما الجواب هو قوله اذنت واما قد فهي هنا اسم بمعنى حسب والفا
الداخلة عليها كالفا الداخلة على قط في قولك افعل هذا فقط اي لما صودف بين هذه المعارف
عن النكرة وحدها حسب اذنت هذه المصادفة بما قلناه من دعوى البدلية في جميع التوابع
وقد اشبعت الكلام على هذه المسئلة في شرحي على مقصوره الخزرجي في العروض المسمى
بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة فعليك بمراجعته واما كونه المضارع جوابا فقد قيل
في اية ان الجواب جاءته البشرى بحذف زيادة الواو ومحذوف اي اقبل يجادلنا فان قلت
كان حق المصنف ان يقول وقد يكون مضارعا ماضي المعنى قلت اغناه عن التصريح بهذا
القيد فيما مر من قوله ان لما بمعنى اذ واخلاء مضى والسبب الذي وقع عن الماضي يكون
ماضيا ضرورة انه متى وجد السبب وجد المسبب باء تتميم الكلام على لها
كلمات مستقرة الى ذلك لكثرة دورانها وتشعب احكامها وعزم تعلقها بتمام معناها او لتخللها
بباب من الابواب السابقة فاوردت بالذكر وانما قال تتميم لانه سبق في الابواب السالفة
ذكر شيء من احكامها نحو كون الاستفهام له صدر الكلام الى غير ذلك مما سبق يستفهم بكيف
عن الحال قبل ما يستغني عنه نحو كيف جاء زيد لانه يصح ان يقال جاء زيد ثم ادخلت كيف لتفهم
عن هيئته مجيئه اي جاء اي حالة جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها ثابتة في هذا النوع
مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك اي فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من
الفاعل وعن الخبر قبل ما يستغني به نحو كيف انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا

وكيف

وكيف اعلمته فريسك لان ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم ان خبرا ان في الاصل ومعناها
على اي حال فلذا سميت ظرفا سماها كذلك سيبويه وعن السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف
وبنوا على هذا الخلاف امور احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دايما وعندهما رفع مع
المبتدا او نصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي او على اي حال وعندهما في نحو
كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا ونحوه والثالث ان الجواب المطابق
عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال ذو الرمة وقد قيل له كيف اصبحت خير
عافاك الله اي على خير فحذف الجار وبقي عمله فان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح
او سقيم وعندهما على العكس واعلم ان في كيف ثلاث عبارات احداها انها ظرف يستفهم به عن
الاحوال الثانية انها اسم يستفهم به عن الاحوال الثالثة انها سؤال عن وصف مذكور او موصوف
بعدها من كور وهي عبارة ابن المصنف وعلى الاول فمعناها في اي حال على ان الظرفية مجازية
كما تقول زيد في حالة حسنة وعلى الثاني فمعناها على اي حال زيد وعلى الثالث فمعناه ما صفة
زيد وما نعت زيد ويرد على الاول ان الظرف على معنى في واسم الاستفهام مضمن معنى الهمزة
فيكيف التضمين فان قيل هذا لازم في متى واين قلنا وان لزم فتعليل الخارج عن الاصل بحسب
الامكان اولى وان الظرف المكاني لا يكون بدلا من المقرونا بفي بخلاف الزماني ووجهه ان بدل
التفصيل مختص والمكاني لا يكون مختصا والمكاني هنا معنوي كما قدمناه ولو ابدل اسم معنى فلان
يقال كيف انت اي في الصحة ام في السقم لا اصحيح ام سقيم اذ لا يقال هو في صحيح ولا في سقيم
ويقال هو في الصحة وهو في السقم فلما جاء البدل مجردا من في وجاء بالوصف لا بالمصدر بطلت
الظرفية واما قول الثاني فان اريد بالمعاد الصناعية فباطل لصحة قولك كيف زيد ولا يجوز قام زيد
واما ان اريد المعنوية رجع الى القول بالظرفية بالنسبة الى الحرف الحالة التي يكون الشخص ملتبسا
بها فالملحظ مختلف ويلزم هذا القايل ان يجاب بالحوت دون الوصف وان يبدل منها الحوت دون
الوصف لا يلزم مما ذكر في ولا كثرة التضمين فالايراد عليه اقل منه على الاول واما القايل الثالث
فلا اشكال عليه البتة وقد رد المصنف القول الاول الى القول الثاني في علم ان قايله لم يرد ظاهره
وانه انما سماه ظرفا لانه يقدر بحرف الجر كما ان الظرف كذلك لانه يقصد الظرفية الحقيقية وهذا
ليس من مخترعات المصنف وانما اخذه من ابن الشجري فانه قال والظروف المستفهم بها اين
وكيف ومتى وايان واني وانى عدو كيف في الظروف التي يستفهم بها عن الحال والحال يشبه الظرف
لانها عبارة عن الهيئة التي يقع فيها الفعل ولذلك تقول كيف زيد جالسا اي على اي هيئة جلوسه
واعلم ان مراد القايل الثالث بالوصف اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود وليس المراد
به الصفة الحقيقية التي هي الحدث والا لاحتاج هذا القول مع القول الثاني فان قلت تكرر في كلام
المصنف لفظ الحال حيث قال يستفهم بكيف عن الحال ثم قال ومعناها على اي حال فهل المراد
بها واحد قلت لا وانما المراد بالحال الاولى الصناعية والمراد بالثانية المعنوية فلا تتوهمن
ان هذا امثال ذلك وربما صحبتها على كقول بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين وقد حكى ايضا
مصاحبتها الى نحو انظر الى كيف يصنع زيد وهذه مسلوبة الدلالة على الاستفهام ومخلصة
لمعنى الحال التي يتضمنها ولو اذ لك لم يعمل فيها ما قبلها وللبدل منها النصب في القسم الاول
وهو الذي تقع فيه كيف قبل ما يستغني به وانما كان كذلك لانها في هذا القسم في محل نصب لما هو مبدل
منها تقول كيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا والرفع في القسم الثاني وهو ما يكون فيه كيف واقع قبل
ما لا يستغني به ان عدمت نواسخ الابتدا نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم والا يعدم النواسخ
فالنصب لان الناسخ ينصب الخبر وهي انما تكون مع الناسخ خبرا فان قيل من النواسخ
ما يرفع الخبر ويرد عليه قلنا متى كان الناسخ من هذا القبيل امتنع دخول كيف عليه لان
الخبر المرفوع خاص بباب ان ولا التبرية وكلاهما يتاخر وكيف لا يتاخر ومثال نصب
البدل مع الناسخ كيف كان زيد اصحيحا ام سقيما وكيف ظننت زيدا عالما ام جاهلا ولا
يجازى بها اي بكيف من حيث العمل واما من حيث المعنى فيجازى بها قياسا ما

ضه ٧ بدل ح

ٱه ٧ انها يستفهم بها ح

ٱه ٧ وربما صحبتها

ٱه ٧ انظر الى الحال ح

ٱه ٧ او ح

قال الشارح لامارة التذكير دليلان احدهما انه ما من مذكر والا ويطلق عليه شيء وشيء مذكور والثاني انه لا ينعقد لها ثلاثة بزيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف التهجي يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف التهجي لا يجوز الا في الشعر هذا كلامه وعلامته في الاسم المتمكن احتراز من المبني نحو ريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تانيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تانيثه بغير ذلك كالكسر في انت والنون في هن ونحو ذلك تا ظاهرة كعائشة وفاطمة او مقدرة كهند بدليل مجيئها في التصغير حيث تقول هنيدة والتصغير كثيرا ما يرد الاشياء الى اصولها ثم هذه التاء اصل بالنسبة الى الهاء نظرا الى ان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وعكس الكوفيون فقالوا الهاء اصل والتاء فرع نظرا الى ان الهاء تشبه الالف والوجه الاول اظهر او الف مقصورة كحبلى وسكارى او الف ممدودة كحمراء واولى ظاهر هذا الكلام يقتضي ان الالف في كحمراء هي العلامة اعني الالف التي بعدها الهمزة لانها الالف التي تمد في اللفظ وهذا لم يقل به احد بل قال الاخفش الالف والهمزة جميعا التانيث وقال الزجاجي والكوفيون الهمزة وحدها للتانيث والالف زايدة وقال البصريون ليس شيء منها للتانيث بل الالف زايدة للمد والهمزة منقلبة عن الف التانيث هي التي هي في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف اخرى زايدة للمد وذلك لان الالف للزوم صار كالاسم المضعف فجاز زيادة الف للمد قبله كما في حمراء وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى فتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احداهما لاجتمع الى قلبها ايضا كما في قوله لقد غدوت على اشعر يقتال العهار يا قلت وقول المصنف او بمدة همزة ما يدفع ما قدرضاه من كون ظاهره يقتضي ان الف التانيث هي الالف التي بعدها الهمزة انها التي تمد وبيان الرفع ان وصف الالف بكونها مبدلة همزة يقتضي بانها غير الاولى قطعا وحينئذ فيكون الوصف بالمد راجعا الى الثانية والمعنى او الف مبدلة همزة ممدودة ما قبلها وترك هذا القيد لظهوره ويعلم تانيث ما لم يظهر العلامة فيه بتصغيره وهذه العلامة تختص بالثلاثي نحو قدير تصغير قدر ودرة تصغير درا او وصفه نحو وتعيها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من عين بيضا قلت وينبغي ان يكون المراد بالوصف المختوي لا الصناعي ليدخل النعت كما تقدم والخبر نحو دارك واسعة والحال نحو لسليمان الريح عاصفة او ضميره نحو والشمس ومحاها وكقول الشاعر اذا دعاني القدر من يستجيرها او اشارة اليه نحو هذه جهنم هذه النار او عدده من جهة كونه بمجرد من التا من الثلاثة الى العشرة نحو ثلاث اذرع وست ارجل او جمعه على مثاله بخص المونث كطوالق وحوايض او يغلب فيه وذلك في مثل ماهو على وزن عناق وذراع وكراع وبهين فجمعها على افعل في المونث غالبا وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو يمكان وامكن وطحال واطحل وجنين واجن ومثل بعضهم بزمان وازمن قال اهل الازمن اللاتي مضين رواجع قلت وليس كما تعين لذلك لجواز ان يكون ازمن جمع زمن بدون الف كجبل واجبل وقد اهمل المصنف علامة يستدل بها على التانيث واضحة وهي تانيث الفعل المسند الى الكلمة نحو طلعت الشمس والتقت الساق وكون يجي التا لفصل اوصاف الموث من اوصاف المذكر كقايم وقاعدة وضارب وضاربة وحسن وحسنة او لفصل الاسماء المخلوقة من اجناسها نحو تمر وتمرة وبقر وبقرة ونخل ونخلة ودابة وبطة وحمل وحملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا او انثا للوحدة فتكون تاء قالت كتاء الوحدة في نملة لانكونها موثثا حقيقيا والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد ولا فرق في الاجناس المخلوقة بين ان تكون حيوانا كبقرة وبطة او غير حيوان كنخلة على ما مثلنا او غير ذكر كحاجة وحاج قال تقضي حاجة وتفوت حاج وكراهة وراح قال يصف سحابا وان مشفه فويق الارض هيدبة يكاد يمسكه من قام بالراح وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة رحمه الله مضمنا لعجز هذا البيت واحسن في النورية

ما شاء والغيم ان لم يسكه الراح يمزجها يكاد يمسكه من قام بالراح وربما فصلت الاسماء المميزة بين المذكر والمونث نحو امرأة وامرؤ بنسان وانسانة وبنان وحائة ورجم ورجمة قال انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل ومنه شيخ وشيخة وقد كان فيما يتلى قرانا الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم وتضعيف مني شيخة عشرة كان لم تزد قبل ليسيرا ابانيا ولابن خالويه كتاب في النحو ختمه بسايل كالالغاز منها عندي رجلان احدهما حامل وغلامان احدهما حايض ووجه ان يقال سمع من كلا منهم رجل ورجلة وغلام وغلامة واذا اجتمع المذكر والمونث غلب المذكر قلت ولو قيل في اللغز الاول احدهما حامل يكنين في جوفه لم المقصود من التسمية والايجاد ذلك اللفظ لا يتم به المقصود من الالغاز ربما فعلت ايضا الاحاد المصنوعة نحو سفينة وسفين ولبنة ولبن وجرة وجر وقلنسوة وقلنس وربما لحقت الجنس وفارقة الواحد نحو كاة وقعة للجنس وكمء وقمع للواحد وقال بعضهم اذا كانا فيهما ايضا للوحدة والمجرد منهما للجنس والاكثرون على الاول وربما لزمت صفات مشتركة نحو بعة للذكر والتي بين الطول والقصر وملولة وذرقة فيقال ان نوعان ماتاوه لغير المبالغة وماتاوه للمبالغة او خاصة بالمذكر لتانيثه ما وصف بها في الاصل نحو بهمة للشجاع واختصاصه بالمذكر بمعنى انه لم يستعمل الا للمذكر لان معناه انه لا يصلح الا للمذكر فدخلت التا في هذه الصفة الخاصة بالمذكر لتانيث الموصوف في الاصل اذ اصله نفس بهمة اي ذات شجاعة قال سيبويه ما كان من الموث وصفا للمذكر نكانه في الاصل صفة لعين او نفس كما كان الحايض في الاصل صفة لشيء وان لم يستعملوه قلت ويمكن ان يكون من هذا جمعهم خليفة اسما للسلطان الاعظم ونحوه على خلايف لان فعايل لا يكون جمعا للمذكر ولكنه في الاصل صفة لموث اي نفس خليفة ومن قال خلفا اراي انه للمذكر فالتا فيه لما لم يكن لتانيث لم يكن بها غيرة فكانه جمع خليف كظئر بغة وظرفا او تليها ياء الموث او ياء بها من المذكر ومثلوا لذلك شاة قال الشارح وفي ذلك نظر ظاهر لان الكلام في الصفات وشاة ليست بصفة وترك المسئلة بغير مثال قلت ويمكن ان يمثل لذلك بقولهم هلباجة فانها تخاص بالمذكر ولحقه التا تنبيها على ان الموث اولى بهذه الصفة من الذكر وفي معجم ابن فارس الهلباجة الاحمق وفي القاموس للغير وزابادي المتاخر الهلباجة الاحمق الضخم القدم الاكول الذي جمع كل شر ويجيء التا ايضا للتاكيد التانيث كما في ناقة ضيغمة وهي في مثل هذ بن لازمة وقد جات لتاكيد التانيث في الصلة كحيزبون وعجوزة فان جعلوا موضوع للموث والتا فيه غير لازمة او الجمع قال ابن السكيت ويكون لحاقها لافادة الجمع كحجارة وحمارة وبغالة وسيارة ولتوكيد تانيثه وتغليب الحمل على معنى الجماعة وذلك لازم في وزنين افعل كارغفة وفعلة كعلمة وصبية وجايز في وزنين فعال وتفعول كجمالة وحمالة وصقور وفحولة ومثل للفعولة ايضا بعجومة وخولة وتبعه الرضي على ذلك قلت وانما هو ان مصدر ان لاجعان او الواحد كظلمة وغرفة وعمامة وملحفة وقال غير المصنف لتانيث اللفظ اذ لا موث معنوي تحت هذا او نيابة الب كالمهابة والازارقة والاشاعثة والمذاذرة في المنسوب الى المهلب بن ابي صفرة ونافع الازرق ومحمد بن عبد الرحمن بن الاشعث ابن قيس والمذر بن الجارود فانها في مثل ذلك للدلالة على ان واحد هذا الجمع منسوب وذلك انهم لما اراد وا ان يجمع المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياي النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي كما يجي تريبا ان شاء الله تعالى محذف ياء النسب ثم جمع بالتا صار شكالا بدل من الياء واما ابدلت منها لتشابههما التا والياء في كونها للوحدة كثيرة وروي للمبالغة كعلامة ودوار ولكونها زايدة ثالثة لمعنى كظلمة وكراسي او للتعويض كواتجة جمع موج وهو الخف وطيالسة جمع طيلسان وصوالجة جمع صولجان وفي المقامات الحريرية نسيتم ياجها بزة النقد ومواردة الخل والعقد والمواردة العضاة كلمة فارسية الواحد موردة قال المطرزي والتا زايدة للدلالة على التعريب قلت وبقي على المصنف ان يقول بعد ذكر النسب والتعريب أن يقول او لهما قال ابن السكيت وقال سابجة وبرابرة في جمع سبجي وبربري فاجتمع فيهما ما افترق في المهالبة والموازجة والسابجة قوم من السند يستاجرون ليكونوا في السفينة كالبرقة او عوضا من محذوف لازم او معاقب فالاول وهو ما تكون التاء فيه عوضا من محذوف لازم الحذف يقع

كساورد اكون ما قبلها الفا فيهما فان زالت الالف قلبت الفا التانيث يا ابقاكما في حبلى

الى الاولى والابدال راجعا مر

فعال فاعل اثنا بنت المدودة ربيئة معروفة **وشرك** ما أوجه الاذن المقصورة والاذن المدودة **فى فعلى** فتح الفاء والعين مخفف العين **فعلى** بضم الفاء وفتح العين مخفف العين **فعلى** بضم الفاء وفتح العين مخفف العين **فعلى** بضم الفاء وفتح الع

هذا هو

وظاهره

الذي هو

اولى بتقديمها

خفيفة وضمة ثوبا هو

العين هو

الباء هو

ولا واحد

وغيره كل اسم دل على اكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدرا ان كان على اوزان
خاص بالجمع او غالب فيه والا فهو اسم جمع فمثال ما جاء من ذلك على وزن خاص بالجمع عباديد
قال ابو حيان فان هذا الوزن لا يوجد الا في جمع الا ماسي بالجمع كاقاطر وحضاجر فاما حضاجر
للضبع فمعقول من جمع حضجر واما سراويل فقيل اعجمي وقيل جمع سروالة قلت ليس معاقر وحضاجر
من باب عباديد فالاولى الاقتراض بس اويل ومثال ما جاء على وزن غالب في الجمع اعراب وليس بجمع
عرب على الصحيح وانما هو جمع وواحد مقدر وانما ادعي كونه جمعا لمقدر لان اسم جمع لا يكسر على افعال
وافعال غالب في الجمع وهو في المفرد نادر كقولهم اعشار في مكسرة قطعا على ان من النحاة من لا يثبت
لمفرد زنة افعال ويجعل قولهم برمة اعشار من وصف المفرد بالجمع تنزيلا لاجزاء المفرد منزلة
احاد الجمع فان لم يكن الاسم الدال على اكثر من اثنين على وزن خاص بالجمع والغالب فيه فهو اسم
جمع نحو قوم ورهط وابل فان كان له واحد موافق في اصل اللفظ اي في حروفه الاصول
والاخرج نحو كتب فانه لم يوافق كتابا في صحيح حروفه وخرج بهذا القيد نحو قوم فان له مفردا
وهو رجل لكنها لا توافقان في الحروف دون الهيئة فيخرج نحو فلك وسيأتي الكلام عليه
وفي الولاية عند عطف امثاله عليه والاولى عند عطف مثليه وامثاله لان اقل الجمع ثلاثة
لا اكثر وخرج بهذا القيد نحو قريش فان مفرده قرشي ولو عطف على هذا المفرد امثاله فقيل قرشي
وقرشي وقرشي مثلا لكان دالا على جماعة منسوبين الى قريش فلا يكون جمعا لقرشي بخلاف
رجال مثلا فان دلالته على اسمياه كدلالة مفرداته المتعاطفة فان قلت كيف يصح في ايات مثلهما
كونه مساويا بالمعنى المتعاطفات مع ان متشابهة معناه ان بعض الايات يشبه بعضا وليس
هذا مرادا وانما المراد ان الايات يشبه بعضها بعضا قلت اورده ابو البقاء العكبري ولم يتفصل
عنه وجوابه ان الاصل متشابهة هي وغيرها لامتشابهة هي في نفسها فمتشابهة صحيحة الاعلال
بالمعنى المراد بشرط ان يعطف على فاعلها اسم آخر وكذا القول في مختصون اصله مختص هو
وغيره ومختص هو وغيره فهو جمع مالم يخالف الاوزان الاتي ذكرها وهي اوزان جمع
التكسير فان خالفها فليس بجمع نحو ركب وصحب او يساوي الواحد دون فيه في غيره
فان ساواه في ذلك على الوجه المذكور فليس جمعا كما في ركب فانك تقول الركب سائر كما تقول
الراكب سائر ابو حيان وكلام سيبويه وكلام الفارسي يقتضيان خلاف ذلك قال الفارسي
لا يجوز قوم مكرهب ولا صحبك خرج الا في شعر او نادر من الكلام لانه يودي عن الجمع
فصار ممنوعا عنه كالجمع فصار يمنع لقه عن الجمع واما السحاب المسخر فان السحاب يودي
عن معقول فصار كالنعم والجهل والضرب وهذه يعود عليها ضمير الواحد وان اريد بها ما لا يتحصر
وقال سيبويه القوم مفرد وصفته لا تجيء الا على المعنى ولا تقول قوم ذاهب قال الخضراوي
هذا هو الاصل قال تعالى سيهزم الجمع ويولون الدبر وقال تعالى جميع لدينا محضرون
قلت وقال سبحانه وتعالى جند ما هنالك مهزوم من الاحزاب ووصفه كوصف راكب
سائر قال الشاعر اخشى ركيبا ورجيلا عاديا فوصف الرجل بالمفرد قلت وقد يقال
هما تصغير راكب وراجل على الترخيم والنسب اليه كما في قولهم ركبي فنسب اليه على لفظه
كما ينسب الى الواحد او تميز من واحدة بتاء النسب نحو روضي وتركي وترك او نوع
تاء التانيث كتمر وتمرة وسعين وسفينة مع غلبة التذكير ومن ثم جمع سيبويه بالجمع
على التحم والتهم لانك تقول هذه التحي وبعده التهم فان كان كذلك اي مخالفا لذلك الاوزان
او مساويا للواحد فيما ذكرا وامتاز واحده بما ذكر فهو اسم جمع لا جمع فاندرج في اسم الجمع
كتمر ودوم وغير المصنف بسمي ما وقع فيه الامتياز بالتا اسم جنس وكذا ما وقع امتيازه
في الواحدة بيا، النسب خلافا للاخفش في ركب وصحب فالاخفش يرى ان ذلك
جمع كراكب وطايب وصاحب ورده الزجاج بان الجمع لا يكون اخف من المفرد ويرده حمر
في احمر وحمرا وانما يرد مذهب الاخفش بان هذه لو كانت جموعا لم يكن الامن قبيل
جمع القلة والكثرة وكلاهما باطل اما الاول فلان اوزان جموع القلة محصورة وليس هذا

وقال ح

وللواحد

منها واما الثاني فلانها لو كانت جموع كثرة لم تصغر على لفظها واللازم باطل فقد سمع تصغير ركب
على ركيب وصحب على صحيب وللظرفي في كل ماله واحد موافق في اصل الوضع نحو تمر وغلام
وزيد اليه يصعد الكلم الطيب كما نهم اجمان نخل منقعر فوصف بالمفرد ومن وصفه بالمفرد
ايضا والسحاب المسخر كما نهم جراد منتشر من الشجر الاخضر وقد يوصف لفظا او معنى بالجمع
ريحا للمعنى نحو وينشئ السحاب الثقال والنخل باسقات وقد اجتمعا في قول النابغة
واحل كل فتاة الحي ان نظرت ، الى حمام سراع وارد الثمد ، ومن الواقع على جميع ما يقع
قلت ومن وقوع الكلمة الاخيرة على الجمع قوله ، الم تعلمي ان الملامة نفعها ، قليل وما لومي خليلي
من شمائلي ، فهذه للجمع بدليل من ورد في المخصص في باب خلق الانسان ان الشمال التي هي اليد
جمعت على اشمل كقول ابي النجم ، يا تي لها من ايمن واشمل ، وعلى شمايل بغير الزيادة كرسالة وسرابيل
انها مونثة مثلثة وشمل كجدر وشمالات ثم قال سيبويه وزعم ابو الخطاب انهم يقولون شمال
في تكسير شمائل الجمع بلفظ الواحد الا ان الكسرة والالف في الجمع عنهما في الواحد كقول الخليل
في هجان ودلاص وليس على جنب لقولهم شمالات فان لم يبن فليس بجمع كالمصدر يرفع خبرا
عن الاثنين نحو ان يدا ان عدلا او صفة نحو مررت برجلين عدلا ومثلوا لهذه المسالة بجنب
قلت وفيه نظر فقد نص جماعة من اهل اللغة على انه يثنى فيقال جنبان ويقع كذلك في كلام
الفقهاء الشافعية بل انه يجمع قال ابن فارس والجمل والجنابة مما لطة الرجل المراة ورجل جنب
للجمع الاجناب لكن صرح بعض اللغويين بان جنبا يستعمل للواحد وغيره بهذا اللفظ ولا يثنى ويجمع
بغير ذلك اتحد الممثلون لهذه الكلمة لما تحن فيه وان ثنى فهو جمع مقدر تغييره على رأي
وذلك مثل فلك وهجان ودلاص فانها تقع على المفرد والجمع بلفظ اثنين حكما بانها جمع وقد نص
كونها مغايرة للمفرد فيقدر فلك في الافراد كقفل وفي الجمع كاسد وهجان ودلاص في حالة الافراد كعلم
وكتاب وفي الجمع كرجال وجمال فهي جموع تكسير مقدرة التغيير هذا راي سيبويه والخليل
وابن الخباة قلت ومما يشكل عليه ان في الحكم انهم قالوا هذه كغربي واحدة وكذلك الجمع
فقالوا هذان كغربيان ضد انظير فلك في الواحد وفلك في الجمع وفلكين في التثنية ولا يمكن ان يقال
فيه ما قيل في فلك ليس من اوزان الجمع فثبت عدم استلزام هذه الطريقة للجمع والاصح كونه
علما اطلاقه على الجماعة اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد
واسم الجمع لا بينه وبين الجمع ونظير هذا الاشتراك على القولين الانسان وضع للشخص والجنس
وهو انسان العين قلت واحسن المصنف في وصف مستغنيا عن تقدير التغيير فانه
اشار بذلك الى علة ما اختاره من كونه اسم جمع وذلك انه على هذا الوجه لا يحتاج الى تقدير
التغيير وما على تقدير كونه جمعا فيحتاج الى تقدير التغيير كما سبق وهو خلاف الاصل فيكون
ما اختاره راجحا على ما اختاروه فصل في تكسير المفرد المختوم بالتا والكلام على جمع
القلة ومسايل اخر تكسير الواحد الممتاز بالتا ، محفوظ استغنا ، بتحويده في الكثرة وتصحيحه
في القلة وذلك نحو تمر فاذا اريد استعماله في مقام الكثرة جرد عن التا فقيل تمر واذا اريد
استعماله في مقام القلة جمع تصحيح فقيل تمرات فاستغني بذلك عن تكسيره غالبا ومن
المحفوظ قولهم في جمع طلحة طلاح وطلوح قال ان تهبطن بلادا قوم يرتعون من الطلاح
وقال الاخر متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام ومن المحفوظ ايضا
بطلة وارطاب قلت وحق المصنف ان يقول تكسير الواحد الممتاز بالتا في الجملة فانه في
محفوظ كالنخل والتمر والسدر واما في المصنوعات فلا خلاف في اقتياس نحو عمامة وعمائم
وجوز بعضهم قال الشارح انما استغني بتصحيحه في القلة لاجمعي التصحيح موضوعات
القلة مالم تدخل عليها الالف التي تدل على العموم او تضافا الى ما يدل على الكثرة وكذا اصيغ
القلة من جموع التكسير قال الله تعالى فواكه مما يتخيرون وقال حسان رضي الله عنه
يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسالون عن السواد المقبل
الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قال في الجفنات

عدل او حالا نحو جاء الزيد راكبا

قد تنصب ايضا على ح

لا ن فعل ليس ح

بعني صدر البيت هـ

يجمع على مطافل ومطافيل يخص المونث قيد يرجع الى الوزنين المتقدمين وهما مفعل المسند ومفعل المخفف فكان ينبغي ان يقول يخصان المونث والمراد انهما من الوزنين اذا كانا من الصفات الخاصة بالمونث كسراويل يجمعان جمع تصحيح واستغني عن ذكر التصحيح في بعض الثلاثي صفة لمذكر عاقل كحلو وحذر وندس فقالوا حلوون وحذرون وندسون بالتصحيح ولم يكسروها قلت وفي عبارة المصنف قلب الصواب بتصحيح المذكر وكذا قوله بعد وبونثه فيما لم يكسر من اسم ما لا يعقل مذكرا يعني انه استغني بمونث التصحيح والصواب بتصحيح المونث كما قلنا في اسم غير العاقل في حالة كونه مذكرا اذا لم يكسر كحوحاماة في حمام وسراداقات ولا يريد بالاسم قسيم الصفة بدليل سيحل ويحل وقد يفعل به ذلك ثانيا فكسر نحو مضاءات وشوالات مع قولهم ارمضة وشواويل ويكثر في صفاته اي صفات ما لا يعقل مطلقا كسر اولم يكسر كحوجبال راسيات مع ثبوت رواسي في التنزيل وكحو يوم طالعات مع ثبوت طوالع في كلامهم قال الفرزدق لحنانا ما فاق السماء عليكم لنا قصرها والنجوم الطوالع ومثال ما لم يكسر واذكروا الله في ايام معدودات اي اشهر معلومات فان المخبر فيها مفعول ومفعول الصفة لا يكسر كما قدمنا وليس التصحيح بالالف والتا مطردا في اسمه اي اسم ما لا يعقل الخماسي كحو سراداق فصاعدا فلا يقاس على سراداق في جمعه بالالف والتا ما كان نظيره من الخماسي ولا ما زاد عليه ما لم يكن مصدرك ذا همزة وصل حينئذ يطرد كحو انطلاقات واستخراجات واعترضه ابو حيان بجواز ان يكون جمعا للمجرود بالتا فيكون جمع مونث والكلام انما هو في جمع المذكر خلافا للفرا في قوله انه مطرد في اسم ما لا يعقل خماسيا فصاعدا مصدرا كان او غيره بهمزة او غيرها كوا مطلقا كحمامات وسراداقات ووافقه بعض المغاربة وانما قيد المصدر بكونه ذا همزة وصل احترازا من ان لا يكون كذلك كحو مدحوج ومقاتل فلا يجوز مدحوجات ولا مقاتلات فصل في الكلام على البنا الاول من ابنية جمع القلة وهو افعل فان قلت هل لترتيب المصنف امثلة هذا الجمع على الترتيب الذي ارتكبه وجه مناسبة فانه ذكر افعلا اولا ثم ذكر افعالا ثم افعلة ثم فعلة قلت يمكن ان يقال لما كان فعلة لا يقاس وانما هو محفوظ في اوزان مخصوصة دون اخوته اخره عن اشرفها عليه بالاطراد في محال مخصوصة ثم لما كان افعلا اقل الامثلة الثلاثة زيادة بدايةً وبقي افعال وافعلة وفي كل منهما زيادتان لكن زيادة افعال اقرب الى البادئة الاولى من زيادة افعلة لتطرفها فقدم عليها افعالا لامكان هذه المناسبة افعل لاسم فخرج نحو كهل وضخم لانه صفة على فعل بفتح الفا وسكون العين صحيح العين نحو كلب وكلب وفلس وافلس وكاس واكوس ودلو وادلٍ وظبي واظب وخرج نحو سوط لانه ليس بصحيح العين او مونث بالجر عطف على الظرف وهو قوله على فعل فهو صفة لاسم مثله فالاستثنية شرط في النوع الثاني كما هي شرط في النوع الاول فيجمع هذا الجمع كل اسم مونث بلا علامة للتانيث فيه باقٍ بعدة قارة نحو عناق واعنق وذراع واذرع وكراع واكرع ويمين وايمن واحترز بمونث من المذكر نحو حمال وبعدم العلامة من نحو صحيفة ورسالة وبربائي من نحو دعد وبالمدة من نحو خنصر وضفدع فكل هذا لا يطرد فيه افعل ويحفظ اي هذا الجمع لهذه الزنة وهو افعل في فعل بكسر الفا وسكون العين مطلقا اي سواء كان اسما نحو ذيب او صفة نحو جلف فقد قالوا اذؤب واجلف واعص وداراد ورد فعل بضم الفا وسكون العين نحو قفل وركن واقفل واركن وفعل بفتح الفا وضم العين نحو ضبع واضبع وفعل بكسر الفا وفتح العين نحو ضلع واضلع وفعلة بكسر الفا وسكون العين مع ها التانيث نحو نعمة وانعم وفعلة بفتح الفا والعين معا وبها كتانيث نحو امكة واكم اسما قيل في الامثلة التسعة الاخيرة وفي عبر فقد سمع فيه اعبد مع كونه صفة وذكر المصنف في بعض كتبه ان الصفة لا تجمع على افعل الا اذا استعملت استعمال الاسما كحو عبد فانهم بنوا لكل ان جمع عبد وكحو ما استعمل استعمال الاسما مقيس وهذا مخالف لكلامه في التسهيل وسيف ما هو على فعل وعينه معتلة بالياسمع فيه الصحيح وثوب ما هو على الوزن المتقدم وعينه واو فقد حفظ فيه الثوب قال الشاعر

دهر فديت انفها وطحال ما هو ربا على عجرة ثالثة لكنه مذكر سمع فيه اطحل وكذا سمع شهاب واشهب ورغفان ما هو كالاول وهو سير اللجام الذي تمسك به الدابة قالوا فيه رغفان قلت ولم يكن بالمصنف حاجة الى ذكر هذا المثال لانه لم يرد استقصاء الوارد من الالفاظ اذ قد بقي غير ذلك وانما يريد استقراء ما ورد فيه ذلك من الاوزان وكانه اراد ان يبين انه واقع في المضعف كما هو واقع في غيره يجنين فقد سمع فيه اجنن واجن بالفك والادغام والمشهور في قوله رد به اذ رمى مجهولة بالاجنن انشاده هكذا ابو نبهان في كتاب التمام لابي الفتح ابن جني بالاجن بيا فنون وانشد ثابت ابن ابي ثابت في خلق الانسان بعد ذكر الجبين لروبة وقد مت جبينه بالاجن وقال غير ثابت ممن صنف في خلق الانسان يجمع الجبين على اجبنة واجبن في القلة وجبن وجبان في الكثرة ومكان قالوا فيه امكن وانما ذكره بناء على الظاهر من ان الميم زايدة وانه مفعل من الكون هـ فالقياس مكان ولكن لما لزمته الميم شبه بما هو اصل ونظيره قولهم سبسل وسلسل لقضيب ولقضب وفي بعض النسخ وابنوب وهو من القصب والرمح كعبها جمع على اثبب وليس التانيث مصححا لاطراده في فعل بفتح الفا والعين معا خلافا لابي نصر فانه قال كلاما يدل على هذه الصيغة وهو مونث فانه يجمع على افعل قياسا كقدم واقدم وناب وانوب وساق واسوق وداراد وراد والصحيح ان ذلك مقصور على السماع لا يتعدى محله ولا في فعل بكسر الفا وسكون العين ولا فعل بكسر الفا وفتح العين وما بينهما وهي فعل المفتوح الفا والعين وفعل المفتوح الفا المضموم العين خلافا للفرا فانه زعم ان التانيث مصحح لاطراد افعل في هذه الاوزان كحو بيض وضلع ودال وعول وضبع والجمهور على انه ذكر سماعي لا قياسي

فصل في الكلام على البنا الثاني من جموع القلة افعال لاسم فخرج نحو كهل تلا في فخرج ما زاد عليه وسيأتي لم يطرد فيه افعل وهو ما عدا فعل المفتوح الفا الساكن العين الصحيحة فاندرج في ذلك ما كان على افعل من المعتل العين نحو بيت وابيات وحوض واحواض وما كان على غير فعل من الثلاثي نحو حزب واحزاب وصلب واصلاب وجمل واجمال ودعل واوعال وعضد واعضاد وعنق واعناق وضلع واضلاع ورطب وارطاب وابل وابال وقفل في فعل بفتح الفا والعين معتل العين نحو مال واموال وخال واخوال وندر في بعل بضم الفا وفتح العين كربع ورطب ونوم في فعل بكسر الفا او العين جمعا كابل وطلب في محدثي ونظيره ظبي وهو لذوات القوائم والسباع كالنعم بغيرها فتقول امرأة ظبا وليب وهو ما شد في صدر الدابة ليمنع استخبار الرحل ونظيره طلي وهو ما شخص من اثار الدار فتقول الباب واطلال ونهس وهو من السباع ونظيره نخذ فتقول انمار وانخاذ وعفصل ونظيره عجز فتقول اعضاد وانجاز وعنب ونظيره قمع فتقول اعناب واقماع وظب وهو جبل طويل يشد به الحنبا ونظيره عنق فتقول اظناب واعناق وفلو وهو المهر وعدو فتقول افلا واعلا ويحفظ في فعل صحيح العين نحو فرخ وزند وفلس والف وجد فتقول افراخ وازناد والاف واجدا وقال بعض الشارحين الاقيس ان ينقاس فيه افعال لكثرة وروده فانه يزيد على المائة وليس منيسا فيما قاره همزة وانف والف اوواو مثل وهم ووعد ووقف خلافا للفرا فانه زعم ان افعالا مقيس في ذلك قال بعض الشارحين وهو كثير فالوجه قول الفرا بل هو القياس في فعل مطلقا كما مر ويحفظ ايضا في فعيل بمعنى فاعل كشريف واشراف وشهيد واشهاد ويتيم وايتام ونصير وانصار وفعال بفتح الفا كجبان واجبان وفي البسيط للواحدي في قول الشاعر ليس الرجال وان سوفا باسوا يجوز كونه جمع سي كمثل وامثال ونقص وانقاص وكونه جمع سوا كقولهم في الوصف جواد واجواد وفي الاسم حيا الناقة واحيا ولا يمتنع جمع سوا وان امتنعت تثنيته كما قالوا في جمعه سواسيه قلت في الصحاح الحيا بالمد الاستحيا ويجمع الناقة ايضا وجمعه احيية وفعلة بفتح الفا وسكون العين مع ها التانيث نحو هضبة واهضاب وشطبة واشطاب وفعلة بضم الفا وفتح العين نحو رطبة وارطاب نخلة شعفة وهي راس الجبل سمع جمعها على اشعاف وقيقة بفا وقاف بينهما مثناة

و فعل المضموم الفا الساكن العين نحو عصا

كامل

و فعل بفتح الفا والعين نحو عصا

نحل

المعصر

وهدرة اجود لانه جمع هادر ودوي براقذال معجمة فمثناة تحتية مشددة على زنة فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء واياك ان تتوهم ان دالة مهملة وانه مخفف الهمزة وانه مشتق من الردأة فهذا غلط وقد سمع في جمع هذا ردأم وباء وهو اطير الكاسر المعروف قالوا في جمعه بزاة وهي هنا اي من امثلة جمع الكثرة فعلة بهاء التانيث مع كسر الفا وفتح العين لاسم صحيح اللام على فعل بضم الفا واسكان العين كبر اكثر وقرطه وكوز وكوزة ودرج ودرجة مخرج بالاسم كحلو وفي صحيح اللام كمدي وعلى فعل بفتح الفا وسكون العين كعود وعودة وخرج باشتراط الاسمية وصحة اللام بالنسبة الى هذا الوزن كصعب لانه صفة ونحو ظبي لانه معتل اللام وفعل بكسر الفا واسكان العين كقردة وخرج كعلم لانه صفة ومثل نحي لانه معتل اللام قليلا وندر في كعلم مما هو صفة على زنة فعل المكسور الفا ووقعه مما هو بتا التانيث وهادر وقد صفت حكاية جمعه على فعلة المكسور الفا من ثعلب وندور ذلك فيه من جهة صفة وعلى غيره ذلك الاوزان ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلى بفا مفتوحة وعين ساكنة ولام بعدها الف تانيث مقصورة نحو قتيل بمعنى مقتول اي بمعنى انسان كقتيل وصريع وفي بعض النسخ بمعنى مصاب والمراد بها اصابة الموت او موجع كجريح واسير ويحمل عليه ما دل على ذلك من فعل بفتح الاول وكسر العين ولا ياء فيه نحو زمن من زمني وفعلان نحو سكران وسكوبي وفيعل كميت وميوت وافعل نحو اعمى وجمعي وفاعل كهالك وهلكى وندر في كيسى وهو الظريف قالوا فيه رجال كيسي ووجه الندور قبله انه ليس فيه شيء من المعاني المتقدمة وذرب بالذال المعجمة اي حاد قالوا لسان ذرب واسنة ذربي قال الشاعر ان امرأ من عصبة سعدية ذرب الاسنة كل يوم تلاق وانما ندر لخلوه من المعاني المذكورة اولا وجلد وهو الطب القوي قالوا رجل جلد ورجال جلدي فجمعوا جلدا على ذلك معه ليس على شيء من الاوزان السابقة وليس فيه دلالة على افعة ومنها اي ومن امثلة جمع الكثرة فعلى كالوزن الذي قبله يليه الا ان هذا مكسور الفاء كحجل وظربان قالوا فيهما حجلى وظربى وكلام المصنف على راي الجمهور في ان فعلى يجمع بكسر وقال ابن السراج انما جمع والحجل طائر قال الشاعر اصم لصبينا الذي كانهم حجلى تدرج في السريد وقع والظربان بالظاء المعجمة المفتوحة فراء مهملة مكسورة فباء موحدة فالف فنون دابة منتنة الريح تشبه الهر والكلب تعوي عواء تفسد ما في ثوب من يصيدها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب ويسمونه الظربان مغرق النعم زعموا انه اذا فسا بين الابل تفرقت ويقال ان فساءه سلاحه وذلك انه يدخل على الضب جحره فيحذر الضب من خبث رائحته فيأكله وانظر لاي شيء لم يقل المصنف في معرفة انه جمع ماعز ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلا بفا مضمومة فعين مفتوحة فالف تانيث ممدودة بعد اللام لفعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل نحو كريم وظريف ونص سيبويه على انهم لا يقولون صغير ولا سمنا استغناء عنهما وفي صحيح بفعال او مفعل بكسر العين كسميع بمعنى مسمع قال امن ريحانة الداعي السميع بالي وفي واصحابي هجوع او مفاعل كنديم بمعنى منادم وخليط بمعنى مخالط قال تعالى وان كثيرا من الخلطا وحل عليه خليفة وهو بمعنى فاعل الا ان فيه التا ومعوض لا فقد قالوا خالصا وقال الفارسي خلفا جمع خليف والمخليفة تجمعه خلايف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسي ولو سمعه لم يكن ما قال ورد بعضهم بان سيبويه سمع خلفا من يقول خليفة وما حد تيا سمعية جدا وذم من فعال بضم الفا كشجاع ومعال بفتحها كجبان وفاعل كعاقل وجاهل فان ضوعف فعيل المذكر كشديد او اعتلت لامه كولي وغني لزمه افعلا نحو اشد ادعى للكفر الان اولياء الله لا يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف الا ماندر قالوا شري وسري ولم يقولوا اسرياء وعلى هذا قنبي وانبياء قياس اعني اذا جعل بني معتل اللام واما من المهموز اللام فلا يكون انبياء فيه قياسا وندر فعلا في رسول

ورد ورد وحدوث حيث قالوا رسلا وورودا وحدثانا وفي نحو سفيهة واسير وسمح وخلم بخا معجمة ملكسورة فلام ساكنة فميم وهو الصديق فقالوا في ذلك سفهاء واسراء وسمحاء وخلطاء وبحظ افعلا في نحو نصيب وصديق وظنين بمعنى متهم فهو فعيل بمعنى مفعول وهجين وقمن فقالوا في النصيب انضباء وقياسه انضبة كاذغفة وقالوا في الصديق اصدقاء وقياسه صدقا مثل كرماء وقالوا في الظنين اظناء ولم يكن قياسه لانه بمعنى مفعول كما مر وقالوا في الهجين اهونا والقياس هوك كموني وفي القزا قزا وقياسه في القلة افعل وفي الكثرة فعال وفعول نحو صك واصك وصكاك وصكوك والقز هو المتباعد من الدنس وندر في صديقه سمع فيه اصدقاء وقد ورد في الحديث ارسلوا الي اصد قاحد بحة قيل ولا شاهد فيه لجواز ان يكون جمعا لصديق وهو مما يستوي فيه المذكر والمونث ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلات بفا مكسورة فعين ساكنة فلام فالف فنون لاسم على فعل بفتح الفا والعين كخرب بالخاء المعجمة لذكر الحباري وخرد وخال وناروناخ وفتي كلذ لك يجمع على فعلان او فعل بضم الفا وفتح العين كصرد وجعل او فعال بزيادة الف قبل اللام مع ضم الفا نحو غلام وغراب وعقاب مطلقا اي سواء كان صحيح العين او معتلها ولذا اللام او فعل بكسر الفا وسكون العين نحو ثنو وصنو ويحفظ في اسم على فعال بكسر الفا نحو صوار لقطيع بقر الوحش او فعال بفتح الفا نحو غزال او فعول بفتح الفا نحو خروف او فعل نحو ظليم وهو الذكر من النعام او فاعل بفتح الفا نحو غزال او فعول بفتح الفا نحو خروف او فعيل نحو ظليم نحو حايط او فعلة بكسر الفا وسكون العين مع التاء نحو تسوة او فعل بفتح الفا وسكون العين نحو عبد او فعلة بفتحات وهاء تانيث نحو قضيفة بقاف وضاد معجمة ففا بمعنى المكة ونحو امه واموان قال الشاعر يا قاتل الله صبيانا هجي بهم ام الهجين من رتد لها دارا ما الامة فلا يدعونني ولدا اذا ترامي بنو الاموان بالعار وفي وصف على فعل بفتح الفا وسكون العين كوصيف وضيفان او فعال بضم الفا نحو شجاع وتجعان بكسر ثم فتح الجمع وندر في كروان بفتحات وهو طاير قالوا في جمعه كرواء بكسر الكاف وسكون الواو وفلتان بفا ولام ومثناة فوقية مفتوحة وهو النيط الحديد الفواد وصفن بصاد مهملة مكسورة ففا مفتوحة فنون مشددة وهو الاحمق العظيم الخلق سمع جمعه على صفنان ومنها اي من ابنية جمع الكثرة فعلان بفا مضمومة وعين ساكنة ولام فالف ونون لاسم على فعيل نحو رغيف وقضيب او فعل بفتح الفا واسكان العين نحو ظهر وبطن او فعل بكسر الفا وسكون العين نحو ذيب ويحفظ في فاعل نحو راكب وفارس وواحد قال قوم اذا الشرابي ناجز يدلهم طاروا اليه زرافات ووحدانا او افعل نحو اعمى واسود وقال الفراء هو جمع الجمع فهو جمع فعل وخو حوار وهو ولد الناقة وزقاق وهو السكة قالوا فيها حوارن وزقاق وجمع زقاق في القلة على ازقة وثني وهو الذي يلقى تنيته ويكون ذلك لذي الظلف والحافر في السنة الثالثة ولذي الظلف في السنة السادسة قالوا فيه ثنيان وبعير ابعرة قال ابو عمرو بن العلاء فلان من قرمان العير ومن بعرانه جذع بجيم وذال معجمة مفتوحتين وهو ما كان ابن ثنتي بسنة فيقال لولد الشاة في الثانية ولولد البقرة والحافر في السنة الثالثة وللابل في السنة الخامسة كذا في الصحاح ورجل بفتح الراء وكسر الجاء المعجمة وهو الذي من ولد الضان ومنها اي من ابنية جمع الكثرة فواعل بفا مفتوحة وواو فالف فعين مكسورة فلام لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل فدخل فاعل اسما كحاجب العين وحايط وحاجز وفاعل بفتح العين كطابع وفاعلا كقاصعا ودخل ايضا نحو طالق ونحو ضاربة ونحو يخ طالع نص سيبويه على اطراده واحطا من نص على شذوذه نحو طوالع مما ثانيه الف زايدة كما مثلنا وخرج بالزايدة نحو الف ادم فلا يجمع على فواعل اذ هي بدل من الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة او واو وغير ملحقة بخماسي نحو جوهر وجواهر وصومعة وصوامع واحترز من الملحقة بالخماسي كواو وخورنق فانها لالحاق الكلمة بنحو سفرجل فتسقط في الجمع فتقول خوانق ويفصل عليه من لامه ان انفصلا في الافراد كهساباط وجاموس وطومار وعاشور

٧ او فعل بضم الفا وسكون العين واوي العين نحو هوت وعود وكوز ونحو م

٧ او فعل بفتح الفا والعين صحيحا نحو ذكر وحمل بالحاء المهملة صحيح العين كما مثلنا وخرج نحو دار م

وشد نحو ودخن بالخا المعجمة جمع دخان وقياسه في القلة ادخنه كاعنة وفي الكثرة دخان كغربان وحوائج في جمع حاجة لكن سمع في هذا المفرد حايجة فيجوز ان يكون حوائج جمعا لها واستغني به عن جمع حاجة وفوارس جمع فارس وهو صفة مذكر عاقل فحقه اذا لا يجمع هذا الجمع لكن سهل ذلك ان فارسا غلبت عليه الاسمية وانه لا يكون للمونث فلا يقع فيه لبس ونواكس جمع ناكس وهجد تقدم ما تقدم في فوارس قال الفزاري ق واذا الرجال راوين يدا يشهم خضع الرقاب نواكس الابصار ومنها اي من ابنية جمع الكثرة فعالي مفتوح الاصول الثلاثة ويكتنف الاصل الثالث الفان لاسم على فعلا بفا مفتوحة وعين ساكنة والف ممدودة وعين ساكنة والف ممدودة تلي اللام نحو صحرا او فعلى بالف مقصورة مكسور الفا ساكن العين نحو قرب او فعلى مقصور مفتوح ساكن العين نحو عقلي وللوصف على فعلي مقصور مضموم الفا انثى وتفعل ٧ افعل نحو حبلى او على فعلان بفتح الفا نحو سكران وندمان واطلق ليشمل ما له مونث على فعلى وما ليس كذلك كالمثالين او فعلى مقصور مفتوح الفا نحو سكري وعضي ويحفظ في نحو حبط بحا مهملة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فطا مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع جمع على حبالي ويتيم ان الزمن يا كلون اموال اليتامى وارم بهمزة مفتوحة فنشاة تحتية مشددة فيم جمعت على ايامى والمراد بالايم من لا زوجة له ومن لا زوج لها وطاهر قال يتاب عني عوف طهاري تقيه ٭ واوجههم بيض المشافر غران ٭ وعوذ او هي البكر جمع على عذاري لكن جعل المصنف هذا الجمع في الخلاصة قياسيا في عوذ ا كما في صحرا ولم يذكره في غيرها فكلامه هناك مخالف لكلامه هنا ومهري وهو البعير المنسوب الى مهرة ابن حيدان اي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية بفتح الميم واسكان الهمزة وكسر القاف وبعدها يا وهو طرف العين مما يلي الانف والاذف والجمع المالي في على صيغة الفعالي وفيما حرف اول زايد يه من نحو حبنطى بحا مهملة فباء موحدة وكلاهما بالفتح فنون ساكنة فطا مهملة فالف وهو القصير البطن واول زايد يه النون فاذا حذف قيل في جمعه الحباطي وعرقوب بعين مهملة وفا مفتوحتين فراء ساكنة فنون فواو ساكنة فالف فلام فالف وهي قرية بالبمرين واول زايد يه الواو فعند حذفها

٧ لا يفتحها فان ثبت هذا فالذي كان ينبغي للمصنف ان يقيل بما اغنى عنه الفعالي بكسر اللام ح

بجمع

يجمع على العوالب وقرنوباه بقاف وهما مفتوحتين فباء موحدة فحا تانيث وهو نصل له شعب ثلاث او سبع صغير مقرطس واول زايد يه الواو فيجمع عند حذفها على القرنابي وبلهنية بباء موحدة مضمومة فلام مفتوحتين فباء موحدة فحا تانيث وهو نصل له شعب ثلاث او سبع صغير متقرطس واول زايد يه الواو فيجمع عند حذفها على القرنابي مفتوحة فنون مكسورة فمثناة تحتية فحا تانيث وهي السعة يقال فلان في بلهنية اي في سعة واول زايد يه النون فيقال في جمعه عند حذفها البلاهي وفلنسوة بقاف ولام مفتوحتين فنون ساكنة فسين مهملة مضمومة فواو فحا تانيث وهي شيء يلبس في الراس يجمع على الفلانس عند حذف اول زايد يه وهو الالف وحباري بحا مهملة مضمومة موحدة فالف فراء فالف وهو طير يقال اذا لحذف اول زايد يه وهو الالف الاولى وجمعه الحباري وذو الفعالي بالياء في اهل وعشرين وكيلة وهي البيضة فقالوا الاهالي والعشاري والكياكي ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعالي بفتح الفاء وتشديد الياء الخرة للثلاثي ساكن العين زايد اخره يا مشددة لا يتجريدين نسب نحو كرسي وكوري وقمري واحترز بقوله لا يتجريد نسب من نحو تركي فلا تقول فيه تراكي لان ياء المشددة زيدت للنسب وعلامة هذه الياء ان يدل الاسم بعد اسقاطها على معنى حاصل قبلها نحو تركي بخلاف كرسي ونحوه ورد بجاء ذلك فيما اصله ياء النسب ثم صار نسيا منسيا نحو مهري فانه منسوب الى بني مهرة وهي قبيلة ثم صار يطلق على كل ما جي من جنس من الابل ونحو علبا وهو صعب العنق وقوبا بضم القاف وهو ما يخرج على الجسد من جرب ونحوه وحولايا وهو اسم موضع مر ذكره في باب الفي الثابتة يقال في ذلك العلالي والقوابي والحوالي ويحفظ في صحرا وعذرا وانسان وظربان فقد قيل فيها الصحاري والعذاري والانا سي والظرابي شيا، مشددة في اواخر الجميع ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعايل بفتح الفا وكسر الهمزة التي بين الالف واللام فعيلة اسما كصحيفة او وصفا نحو راياك وكرايم اموالهم لا عضي مفعوله نحو الطيحة فلا يجمع هذا الجمع فان قلت فقد سمع جمع ذي بحة على ذبايح كقوله ٭ فلقد يكون اخاهم وذبايح ٭ قلت هذا من قبيل المسموع الذي قيل فلا يرد علينا وشمال بميم ساكنة بعدها همزة وهي الريح التي تهب من ناحية القطب وجوابن بجيم مضمومة وواو فالف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو الغيظ البطن وقريا بقاف مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية فثاء مثلثة فالف ممدودة يقال نخل قريثا لو هو اجود التمر بسرا ويقال ايضا قرايثا ذكره في القاموس وبراكا وقد سبق ضبطها ومعناها في باب الفي الثابت وجلولا بفتح الجيم ومد اللام قرية بارض فارس وحباري وقد مر وحرابيه بحا مهملة مفتوحة فراء فالف فباء موحدة تحتية فحا تانيث وهو الغليظ الى القصر ان حذف منه زايد بعد لامها اي لام حباري وحرابية فيقال منهما حبار وحرابي كما سبق ولفعوله نحو حلوبه وفعالة نحو حمامة وفعالة نحو رسالة وفعالة نحو ذوابة اسما نحو حبث الصفات وان خلون من التاميح انثى التذكير نحو عجوز وقلوص وشماخ وهجان ولم اقف على مثال جمع فعال المضمومة الفا هذا الجمع حفظ فيهن ولم يقس على المحفوظ واحقهن اي احق الامثلة الخاية من التا التي كانت في الاوزان المتقدمة نعول نحو عجوز وقلوص وقد ثبت اي هذا الجمع الذي هو على صيغة فعايل له اي لفعول ولفعال للمفتوح الفا وفعيل مذكرات نحو جزور وجزاير وسنما تعقد في جمعه رايت سماوي اي سموات وظاهر ما في القاموس انه يجمع هذا الجمع على تقدير تذكير السماء وتانيثها فعلى التذكير يكون مثالا لما نحن فيه ومثال فعيل للمذكر وصيد وصايد واحترز بمذكرات من المونث فانه تقدم ذكره وقد ثبت هذا الجمع ايضا لفعيل وفعيلة بمعنى مفعول ومفعولة سمع جمع رهين ورهينة رهايين وقالوا الطمنة والطعام وذبيحة وذبايح ولنحو صورة وهي احدى ذوحتى الرجل او زوجاته قالوا فيه صرايره وكلته بفتح الكاف المهملة وتشديد النون وهي رطبة صفراء شديدة الحلاوة قالوا فيها كلاتين وحوه بضم الحاء المهملة سمع فيه حرابير فصل في الكلام على ما يساوي فواعل وفعايل في البينة غير فواعل وفعايل من الجمع المساويهما في البينة يعني في

٧ وبر قريثا ٧ مكسورة فمثناة ح

الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو فعالل ومفاعل وما اشبه ذلك لكل ما زاد على ثلاثة احرف لاعدة
ثالثة احترازا من نحو كاهل وضارب ولا بهمزة فعل فعلا مستعملة احترازا من احمر حمرا او مقدرة
احترازا من نحو الي فان هذا فعل لكن فعلا وه غير مستعملة اذ لم يقولوا لويا ولكنها مقدرة الاستعمال
ولا بعلامة تانيث رابعة احترازا من نحو حبلى وذكرى وحمدوي ولا بالف ونون مضارعان الني فعلا
احترازا من نحو سكران ووجه المضارعة مقرر في باب منع الصرف واشار بقوله فيما لم يشذ الى نحو غرثان
فانهم جمعوه على غرانى شذوذا سد غرائي كسكاري وانما استثنى هذه الاشياء الاربعة لانها قد تقدم
حكمها وانما جمعت جمعا لا يسا وي فواعل وفعاليل في البنية وهي مندرجة تحت قوله للكل ما زاد على
ثلاثة احرف فلا ذكر اخرجها ولا يخل الضعف اللام في هذا الجميع ان لم يفك في الافراد نحو طمر ومعد
فتقول في جمعهما طمار ومعاد لان التضعيف لم يفك في الافراد فيستصحب الادغام في الجمع
فلو فكيفي الافراد نحو قردد ومهدد وفك في الجمع ايضا فتقول مهادد وقرادد وما بعده
حرف لين زايد غير مدغم فيه احترازا مما اصله فصل في هذا الجميع ثالثة من اخره بيا ساكنة
نحو مصابيح ومصاصير وقناديل وفراديس وكرابيق ويقال في الجمع مصابيح ومصاصير
وقناديل وفراديس وغرابيق وخرج بقوله زايد نحو مختار ومنقاد فان حرف اللين منها
ليس بزايد وانما هو بدل من اصل فتقول فيهما مخاتير ومقاود وخرج بقوله غير مدغم
الاصبا عطرة وهبيج يقال فيهما عطارد وهبابج بغير فصل بل بحذف الواو والياء وقد تقاقيها
اي تعاقب تلك الياء الساكنة فاء التانيث نحو دجاجلة في جمع دجال ودجاجلة في جمع دجاجلة
ويحذف من ذوات الزوايد ما يتعلق به احد المثالين نحو عظيموس بالعين المهملة
وانطا الحجمة وهي التامة الخلق من النساء ومن الابل ايضا ففي هذه الكلمة زيادتان الياء والواو
فان حذفت الياء قلت عطاميس وان حذفت الواو قلت عياظيم فيودي الى عدم شبه فعاليل
وفعالل فلذكر تعين حذف الياء دون الواو فان ثانى احد المثالين يحذف بعض ما بقي مزية
في المعنى او اللفظ نحو منطلق ومتعلم فاحد المثالين لا ياتي ببقاء كل الزوايد وانما ياتي ببقاء
بعضها وابقا البعض الاخر وجدنا الميم مزية في المعنى على الزايد الاخر وهو النون والتاء
فان الميم زيدت لمعنى يخص الاسما بخلاف النون والتا فانهما يزادان في الاسماء والافعال
فاستحقت الميم الابقا بانها من المزية المعنوية فاستحقت النون الابقا بانها من المزية اللفظية
واستحقت النون والتا الحذف فيقال في الجمع مطالق ومعالم واما المزية في اللفظ فنحو استخراج
فيقال فيه مخاريج بحذف السين لا وهو تماثيل ولا يقال فيه سخاريج بحذف التا لان سفاعيل معروف
ولا ما يغني حذفه عن حذف غيره هذا معطوف على قوله ماله مزية اي ابقى ما له مزية كما سبق
وابقى ايضا ما لا يغني حذفه عن حذف غيره نحو لعيزي فيما احد المضاعفين ياء ساكنة
زايدة فيبقى المضاعف لان حذفه لا يغني عن حذف الالف اذ لو حذفت المضعف فقلت لعاز
مخففا ثم جمعته لزم حذف الالف فلذلك لحذفت الالف وبقيت الغين وقلت في جمعه
لغاغز وقس على ذلك نظايره فان ثبت التكافوا فالحاذف مخير نحو حبنطى ان شئت حذفت
النون فقلت حباطى وان شئت حذفت الالف حبانط لانه لا مزية لاحد هذين الزايدين
على الاخر وكذا قلنسوة يقال قلانس بحذف النون وقلاسى بحذف الواو والمبرد يوجب
الثاني لان النون بازاحا ومحدودة فلا تحذف وميم مقعنس ونحوه اولى بالبقا
من الملحق فتقول مقاعس بحذف سين الالحاق هذا مذهب سيبويه لان الميم مصدر
وهو لمعنى يخص الاسم فكانت اولى بالبقا خلافا للبرد فانه يحذف الميم ويبقى حرف الالحاق
فيقول قعاسس ووجه ان السين تضاهي الاصلي فتبقى كما يبقى الاصل الا ترى انك لو كسرت
مدحرجا لقلت دحارج بحذف الميم فلذلك هذا ولا يعامل الفعال وافتعال معاملة فعلل
في تكسير ولا تصغير فلا يقال في جمع انطلاق وافتقار طلايق وفقاير ولا في تصغيرهما
طليق وفقير وانما يقال في التكسير فطالق وفقار قير وفي التصغير تطليق وفقيقير
هذا مذهب سيبويه خلافا للمازني فانه عاملهما بذلك فاجاز ما منعه سيبويه وان

تعذر

تعذر احد المثالين ببعض الاصول حذف خامسا مطلقا اي سواء وافق الرابع بعد الزوايد امر لا
فيقال في سفرجل وحدرق وفرزد في سفارج وحدارق وفرازد وحذف ما بعدها ان وافق
بعض الزوايد لفظا نحو حدرق فان النون من حروف الزيادة وهي هنا اصل لكن وافقت الزايد
لفظا فيجوز حدارق وحدارك كما مر او مخرجا نحو فرزد في مخرجهما اصول لكن الدال يشبه التا
من حيث المخرج والتا من حروف الزيادة فيجوز فرازد وفرازق ولا بعامل بذلك اي بحذف الموافق
للزايد لفظا او مخرجا ما قبل الرابع نحو جحمرش وجردحل وحدرق فلا تحذف الميم من جحمرش
لموافقتها الزايد لفظا ولا الدال من جردحل وحدرق لموافقتها الزايد مخرجا لان هذا الحرف
الموافق وقع قبل الرابع فلا عبرة بموافقته خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اعتبروا هذه
هذه الموافقة في الحرف الذي قبل الرابع كما اعتبرها الجميع في الرابع ولا يستثنى من شذوذ
في هذا الجميع مع اربعة اصول لذا يد نحو مدحرج وعنكبوت فانك الا ان يكون حرف لين رابعا
فانه يثبت نحو عصفور وقنديل وسربال فتقول عصافير وقناديل وسرابيل وتقلب الواو
والالف يا وجايز ان يعوض مما حذف يا ساكنة قبل اخر ما لم يستحقها الغير تعويض فيجوز
في سفرجل سفارج بيا يعوض بها قبل الاخر للتعويض مما حذف واحترز بقوله ما لم يستحقها
الغير تعويض من نحو لغا غين جمع لعين فانه حذفت الواو لم يجتج الى تعويض لثبوت
يايه الفكانت في المفرد وقد تعوض ها التانيث من الفه الخامسة نحو حبانطة وعفارية
جمع حنبطى وعفرى فحذفت الفه الخامسة وعوض منها ها التانيث وهي اي وها التانيث احق
بما حذف بقيا النسب نحو اشاعثة في جمع اشعثي واشاعرة في جمع اشعري ومهالبة في
جمع مهلبي ويلحق ها التانيث لغير تعويض العجمي كيزا نحو كيلجة وهو مقدار
من الكيل معروف وموازجة في جمع موزج وهو الخف ويلحق غيره اي غير العجمي لغير تعويض
قليلا نحو صيارفة وقد سبق ذكر في باب التانيث فصل في الكلام على تمثال
مفعال ومفاعيل ومسايل اخر يجوز مما تلة ما مائل مفاعيل الفاعل بان تحذف الياء مما مائل
مفاعيل فيصير مما تلا لمفاعل وذلك مثل عصافير وسرابيل فتحذف الياء منه فتقول عصافر
وسرابل فيما تلان حينئذ مفاعل قال بعض المتاخرين وينبغي ان يقيد ذلك بان لا يودي
الى التقا مثلين كما في قول المتنبي اللابسات من الحرير جلاببا فانه مخالف للاصل من
وجهين فلا ينبغي تجويزه الا لمضطر مثله وكذلك العكس اي مما تلة مفاعيل لمفاعل بزيادة
ياء قبل اخره نحو دراهم وصيارف في دراهم وصيارف فانها جمع درهم وصيرف وقيد المصنف
ذلك بقوله في غير فواعل قيل وان عمى الوصف فيهما كما قال ان الا يقال في ضوارب ضواريب
وان عني فواعل مطلقا بحيث يشمل الوصف والاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض
العرب دوانيق وطوابيق وحواتيم ويدل على ان المصنف اراد الوصف قوله ما لم يشذ كسوابغ
في جمع سابغة وهي الدرع الواسعة وحقه ان يكون سوابيغ بغير ياء شاذا كقول الشاعر
سوابيغ بيض لا يخرقها النبل قال الشارح وما ذكره المصنف من حذف هذه الياء من موضعها
وزيادتها في غير موضعها هو مذهب الكوفيين وعلى هذا جاء عندهم قوله تعالى ومفاتح
مفاتح الغيب جمع مفتاح وقوله تعالى ولولا نفي معاذير جمع معذرة ومذهب البصريين
ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة والمفاتح في تلك الاية عندهم جمع مفتح والمعاذير في الاية اخوي
جمع معذار وورد غير فواعل من مما تل مفاعل المعتل الاخر الى مما تلة فعالي بفتح اللام
جايز نحو حذرية يجمع على حذاري وحذاريي ويجوز فيه حذاري وكذا اعفاري جمع عفرية
يجوز فيه عفاري فان قلت هذا منتقض بقوله فيما مر ان نحو حذرية وسعلاة وعفرية
والمائي فيه ملحق اول زايديه من حبنطى واخواته ليست بجمع الا في الضرورة
فيما الفعال بالفتح قلت يمكن ان يكون هذا الكلام مخصصا بما ذكره هناك وخرج
بقوله غير فواعل نحو الجواري والغواشي فلا يجوز الجواري والغواشي ولا يفتح هو
اي مفاعل ولا مما تل مفاعيل بما لم يفتح واحده فاي حرف كان اولى هذين الجمعين

٧ فلا يبقى مع الاصل الا اربعة زايد فتقول في جمع سلحفاة سلاحف وفي جمع عنكبوت عناكب

٧ الثاني

٧ لكن سمع بالياء

٧ المولد يكون اولا

عن الجمع في المعنى واحترز بقوله غالبا من نحو فقد صحت قلوبكما فان قلت فكيف يجعل هذا غير غالب قلت ليس بحكم معتبر انه شاذ خارج عن استحالة نظائره بل هو كقولنا في ثلاث مائة وتسع مائة **باب التصغير** ويقال له ايضا التحقير بصغير الاسم فخرج الفعل والحرف فانهما لا يصغران لان التصغير وصف في المعنى وقد سمع تصغير فعل التعجب كقوله الخالي من التوغل في شبه الحرف نحو من وكم وكيف واين ونحوهن ويستثنى من ذلك ما سيذكر بعد هذا او الخالي من صيغ التصغير نحو كميت وكعيب **وشبهها** نحو قليل وصغير **ومثاني معناه** نحو كبير وكثير لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض قلت مراتب القلة والكثرة متفاوتة اي تفاوت وفي الاعلام كثير وهو مقول من تصغير كثير وقال ابن عمرو بنا قليلين كما خيل عن الجرمي دون صحاح والذي سوغ اذ يقال قليل واقل وكثير واكثر ما قل من القليل يسوغ التصغير **ثم اوله** وقد يقال يجب ان يقول المصنف اذ لم يكن معنى ما كعنق لا ستحالة جعل المفهوم معنى ما والجواب ان حكم التصغير غير الحكم الذي كان قبله بدليل ارتفاع الفتح والكسر فيه الا ترى انك تقول رجيل وعبير فلا يبقى فتح ولا كسر فان قيل ارتفاع الفتح والكسر لا يستحالة كونه اسما هما ضما بخلاف الضم والمراد حصوله وهو حاصل قلنا مقتضى للتصغير مقتضى التصغير ان يكون متاخرا عن المقتضى لا ستحالة تقدم المعلول على العلة فلا يكون الذي قبل ذلك فيكون طاريا **وفتح ثانيه** والكلام في فتح ما كان ثانيه مفتوحا كالكلام السابق في الضم **وزيادة** ياء ساكنة بعده اي بعد الثاني نحو فليس ودجيل لحذف الها اي لاجل تلك الياء الساكنة **اول يا بن وايا ها** عجل فيقاد في تصغيره على بحذف اول اليائين اللتين وليا ها قلت كلام المصنف مردود بنحو احوي فان اليائين غيرتا التصغير عين ولام فلا وجه لترجيح حذف الاولى مع توسطها على الثانية مع تطرفها فاما بالاصالة فيهما سواء **وقلب ياء** فيها **من واو** نحو بان ان سكنت نحو عجيز في تصغير وسواء كانت الواو وحرف مد او حرف لين او اعتلت نحو مقام فتقول فيه مقيم او كانت لاما نحو غزو ودلو فتقول فيهما غزي ودلي **واضمار** ما تحركت اعظما في افراد وتكسير ولم يكن لاما نحو اسود وجدول فان واوها تحركت لفظا في الافراد كما رايت وفي التكسير كقولك اساود وجداول فلك ان تبقيها في حالة التصغير فتقول اسيود وجديول حملا على التكسير ولك ان تقلبها ياء وتدغم فيها ياء التصغير فتقول اسيد وجديل وهو الاختيار وهذا اذا لم يكن لاما كما مثلنا واما ان كانت لاما نحو كروان فانها تحركت في الافراد كما رايت وفي التكسير حيث قالوا كراوين ولكن عند التصغير تقلب ياء فتقول كريين بالقلب والادغام قال الشارح وبرد بهما قول المصنف واختيار الى اخره مسئلتنا شعلة عطوف على ما ذهب سيبويه فانها تقلب ياء في التصغير قطعا مع تحركها لفظا في الافراد والتكسير ومسئلة عثول فانه كسر على عثاول وعثاويل في التصغير يجب ان يقال عند سيبويه والخليل عثيل بالقلب والادغام **فكحل** المفتوح للتصغير واوا وجوبا ان كان متقدما عنها نحو بويب ودويبة في تصغير باب ودعمة وشذ في عبد عبيد **او الفا زايدة** نحو ضويرب في تصغير ضارب **او مجهولة الاصل** نحو صويب وعويج في تصغير صاب وعاج **او بدلا من همزة** نحو اويدم في تصغير ادم وهو الذي موجوعا ان كان ياء نحو بويت وشويخ في تصغير بيت وشيخ **وصفلبا** اعني الياء نحو نويب في تصغير ناب واحوى الاعياب والراجح بنيب **والحق بهما على** مثال مفاعيل او مفاعيل من هذا الجمع الواجب ما للتصغير نحو صوارب واوادم وخواتيم وجوايس **وكسر بهما ما في** ياء التصغير نحو جعيفرون ودنيم غير نحو فلس لان الاخر مشغول بحركة الاعراب **ولا تتصل بهما** التاء **ثابتة** نحو طليحة وثميرة بخلاف نحو دجرجة لان ضمير متصل بها **واسم منزل منزلهما** والمراد به ما جرى المركب فيقال بعلبك بعيلبك بفتح ما بعد ياء التصغير **او الف** التانيث نحو سكيري فلا يكسر بما يجيء ياء التصغير بخلاف ما اذا كانت الالف للالحاق نحو ارطى فانه يكسر فيقال ارديط **او الالف قبلها** نحو حميراء بخلاف علباء فيقال فيه عليبي **او الف افعال** نحو اجمال واجيمال **او الف وثون مزيدتين** لغير جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ الا في حان لا تصغير لها مثال ذلك سكران فيفتح ما بعد ياء التصغير

لانه

ياما اميلح غزلانا شدن لنا
و فاقتيا سد فلان ولد سر

فيعب

واديمة

فتقول اسيمه وكانزد الهمزة

وقلب الالف

وتضم على ذلك الا بدي وغير بعضهم فقال ان شئت جعلت اللام المحذوفة ياء

وناس يقال فيها هو بزميت

مفاعل او م

فقلت الاحرص

لانه اتصل بالفعل ونون من يدين لم يعم جمع ما هما فيه على فعالين اذ لا يقال سكارين قطعا وخرج بقوله من يدين نحو حسان اذ اخرجته من الحسن فتقول حسين بحذف احد المثلين ياء وادغام الياء في الياء وخرج بقوله لم يعم جمع ما هما فيه على فعالين نحو سرحان وسلطان فانه قد عم جمعهما على سراحين وسلاطين واحترز بقوله دون حشد ونحو انسان فانه عم جمعه على اناسين لكن ذلك فيه شاذ واحترز بقوله الا في حال لا يصغر فيها من قولهم عقبان فانه جمع على عقابين فيناسب ان يصغر على فعيلين لكن جمعه على فعالين وقع في حال لا يصغر فيها وهو كونه بناء كثرة فلا يلتفت اليه ذلك **ويتوصل** الى مثال فعيل في الثاني **برد** ما حذف منه ان كان **معتوضا** فرد فاوه كما تقول في تصغير عدة عديدة وعينه كما تقول في تصغير سه سنيهة ولامه كما تقول في تصغير شفة شفيهة ومراده بالمعتوض ما حذف في بعض اصوله لا ما هو مصطلح عليه في المعتوض المقابل للمحتوم **والا** يكن اصولا منقوصا من الحروف الاصول **فالى ما قبله** بدرج حصل لا مع حرف علة **اجب من الحاقه** باب اي جعله من قبيل الضاعف فاذ اسمي بعن او هل مثلا قلت في تصغيرها عني وهلي ويجوز ان يقال فيها عنين وهليل وظاهر كلام المصنف انك اذا جعلتاه من قبيل المحتل يجب **بالام** المحذوفة يا او واو **ولا اعتداد بما فيه** اي في هذا الثاني المنقوص **من هاء التانيث** نحو ثفة فلا يقال انه ثلاثي بالنظر لوجود هذه الهاء بل هو ثنائي ولا اعتداد بها **او تليه** نحو بنت واخت وكل الالف الوصل مما هي فيه لاستغنائها بتحرك ما بعدها نحو ابن واسم وانطلاق واستخراج فيقال بنيو وسمي وتطليق وتخريج **وان تاليا في فعيل** بها **في** منقوص لم يرد في اصله نحو هار وميت كقوليس **وما شذ رده** نحو هو يريم يقسى عليه لشذوذه **خلافا لابي عمرو** فانه اجاز ميت وليس بناء على ان حق التصغير ان يرد الشيء الى اصله **وتصل** الى مثال **فعيعيل** فيما يكسر على مثال مفاعيل بما توصل اليه فيه اي في التكسير فتقول في حويرون حريين وفي مدحرج حيرج وفي فرزدق فريزق وفي منطلق كانت تفعل في الجميع على ذينك المثالين **والى ذ** من الترجيح والتعيين ماله في التكسير فيرجح في نحو مسلطين مطيليق لان الميم اولى بالبقاء كما مر في التكسير وليس المراد بالترجيح هنا الاولوية بل المراد تعين العمل بالراجح والغاء غيره وتعيين المحذوف في نحو حبنطى فلوات بحذف النون فيتفق زحيط وان يحذف الالف فيقول حبيطط كما جاز الامران في التكسير **الرابعة** التانيث نحو حرجت **والمعتد** نحو ضوئا صغوا **وبا لاشبه** نحو ثلو دلي والالف والنون المزيدتين بنى نحو دريهة وقعيعد **ولا يجزمن في التصغير** فتقول حمرية وقويصا ولويلي وزعيفر **خلافا** للجمع فانك تقول دهاريج وقواصع ولوازع وزعافر **ولا يعتد بهن** بل يتركن على حالهن ويصغر ما قبلهن كما كان يصغر غير متهيئ بهن **وتحذف واو جلولا** وهي قرية بارض فارس **وشبهها** وهو العاري من نحو قريبا والالف من نحو برا كما تقول جليلا وبريا وقريبا خلافا للمبرد فانه لا يحذف بل يقلب الواو والالف ياء ويدغم **فصل** في الكلام على رد المصغر الى اصله ومسايل اخر **يرد** الى اصله في التصغير والتكسير على مثال مفاعل او مفاعيل او افعال او فعلذ او الندب الكائن اخرا مطلقا اي سواء كان حرف لين نحو ملهى لان الفه عن واو لكونه من اللهو او كان غير حرف لين نحو ماء فان همزته بدل من هاء فاذ اصغر مثل ذلك رد الى اصله فيقال ماءويه وفي ملهى مليه فاذا قيل بلغه من هذا الاطلاق انا اذا اصغرنا حوايا عنيا الاخر في التقدير الواو التي قد منه من الالف المحدودة في تاويل الانفصال فليس البدل المصغر ومثال التكسير على مثال مفاعل كذلك ملهى ملاه وعلى مثال مفاعيل فوك علابي في جمع علباء وعلى مثال افعال امواه في جمع ما وعلى افعله اسقية في جمع سقاء **فان لم يك** اخرا **بنون** مزيدة **حرف لين** نحو موقن وقيراط فيقال فيهما ميقن وقويريط وخرج نحو تحمه فلا يرد عليه اذ البدل ليس بحرف لين وكذا الباء في عباب بدل عن همزة كما مثلنا وخرج بذلك نحو ايمة وان كانت بدلا فاستثقلوا ان يرجعوا الى الهمزة كراهية لتوالي بدلين الى همزة فلو كان بدل همزة لاتى همزة وجب الرد فيقال في بير بالابدال

فنارد ه

واقلبنه نحو ب
فالباب باب وتلمه قف
وصوتا ثالث فاده وعينا ه

الدار ه

سمع فيه الفتح من هذا البناء ه

وصحيح الياء تواءت في الواو الواحده
من تواءى فالاصل تواءى نبت بالفتح
فابدلت الفا كما مر ٢ ح

الياء ح

ومنه ح

نحو اذكر بدال مهملة مشددة اصبر بصاد مهملة مشددة في اصبر واسمع بسين مهملة مشددة في اسمع وقد تبدل تاء الافتعال دالا بعد جيم كقولهم اجدمعوا في اجتمعوا وهذا قليل لا يقاس عليه ووقع للمصنف في بعض كتبه ما ظاهره انه لغة فيقاس عليه قال من العرب من يستثقل الثا فيجعلها دالا كما حرم مع اصبر في الكلام على الاعلال بالحرف من وجوه الاعلال الحذف وهو شاذ سيذكره في آخر الفصل الذي يلي هذا او مقيس يذكره في هذا الفصل والذي يليه ويعلل ما عين لانه كما سيأتي مما حذفت فيه الفا في احد وجهيه وخواب واخ وذم مما حذفت فيه اللام وغير حرف لين كلو كاده لا ما كحي في خرج او بها او حرف مثل علم وسيأتي في الكلام على ما ذكر في فعل اي مطرد الحذف حروف الواو من مضارع ثلاثي فاوه واو استثقالا لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او مقدرة كيقع ويسع واحترز بقوله ثلاثي من الرباعي نحو اوعد ويوعد فلا يحذف فيه الواو اما لانها وليت حركة بخلافها واما لانها لم تقع بين ياء وكسرة في التحقيق اذ اصله يا وعد وشمل قوله فاوه واوها كان كذلك وهو ما عينه فعل بفتح العين نحو وعد يعد ووزن فعل بكسر العين نحو وهق ووزن وقوله في آخره من الاسم فانها تحذف فيه كاسيأتي وانما اختص الفعل بهذا الحذف لثقله واحترز بقوله بين ياء مفتوحة من يوعد كاعر ويقوله وكسرة من يوضو فلا يحذف فيه الواو وقد شاذ كما سيأتي في مثل المصنف المكسرة المقدرة يبقع ويسع انما يقع فلانه مضارع وقع بالفتح فقياس مضارعه ان يكون على وزنه يفعل بكسر العين لكن عدل به عن ذلك لاجل حرف الحلق فكان الكسرة فيه مقدرة وفيه نوع من الشاذ وانما يسع فشاذ فيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح فيقال فيه توسع لكن لما حذفت الواو منه دل على انه كان مما حكي يفعل بالكسر وهي اللغة الفاشية بالكسر وهي الفاظ قليلة نحو ومق يمق ووثق يثق ووطئ يطأ في الباء اخواته نحو اعدا ونعد نحن ونحده انت ليجري الباب على سنن واحد والامر نحو عد والمصدر الذي هو عدة بكسر الفا وسكون العين على حد قوله الفا وهي الكسرة حوشا مها ناشبة كوعوة وزنة وسنة وربما فتحت عنه لفتحها في المضارع نحو سعه وضعه وربما جاء فعل هذا المصدر فعل المضموم العين قالوا وضع الرجل يوضع وضاعة ووقع يوقع وقعة وهي الدواهي المصروبة وفي الحديث وفي الرقة ربع العشر وصفات هذه بقال هذه المرأة لدة هذه اي مساويتها في السن قال الشاعر ونصوره بصفات يقتضي وجود اقل الجمع على ان في لدة احتمالا وهو ان يكون مصدر لدت به كالمانعة فلا يكون حذف الواو منه شاذا ولا خطأ في هذا الاعلال وهو حذفها لوقوعها بين ياء وكسرة الا ما شذ من قولهم هو يسر يسر مضارع يسر حذفت الياء منه لوقوعها بين ياء وكسرة ولا يفعل بضم العين نحو يوضؤ قال ابن عصفور لانه لخف من الواو بين ياء وكسرة الا ما شذ من نحو يضع الجيم مضارع وجد وقيل بعضهم انها لغة عامرية قال الشاعر لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الصوادي لا يجدن غليلا الرواية فيه بضم الجيم ولا يفعل يصوغ المضارع المبني للمجهول الا ما شذ من يوجل ويدع في لغة والقياس عزم حذف الواو ويقال يوذر ويوذع لانتفاء مقتضى الحذف وهو وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لكن هذه اللغة الشاذة حمل فيها المبني للمفعول على المبني للفاعل ولا يسم فعل به الا موجها من بعد قلب يقال في فعل منه يوجل ومن يعد يوعد وانما يحذف الواو وقع بخلاف الواو نحو هذا واو كانت واقعة بين ياء مفتوحة وكسرة لان الحذف انما كان لاستثقال ذلك وهي تقيل وهو الفعل وهذا مختف في الاسم فلم يحصل مقتضي الحذف فثبتت الواو وعلى القياس واسمي فاعله ومفعوله فتقول اوعد يا زيد انا واوعده نحن وتع

الوقامة وفي باكا اشتبوا اذا اخلولق اي سنة جذب واصله استنبوا الان لام السنة واو في احد الوجهين
بدليل سنوات ثم ابدلت الواو ياء لوقوعها رابعة ثم ابدلت الياء تاء ومن سنين لقولهم سنوات فاصله سنو
وقد يضاف النصب في لص وقالوا في الجمع لصوص على لفظ البدل والعوض على الاصل وهو الاكثر
في الاستعمال والاطوبت اي التاء من طوبى وعليه خرج بعضهم قولهم اطاطوبة حتى اعادوا من عاطوبة
اياد العاطونه بها السكت ثم ابدلها تاء وحركها للضرورة بها ابدلت بها ضمة نحو طلحة وفاطمة
وقفا وابدلت الميم من النون الساكنة قبل الفا نحو عنبر في عنبر وممر في منبر وقد تبدل منها
هي اي النون ساكنة كما نقل الاصمعي انه يقال للحية ايل وايم والاصل ايم بياء مشددة ثم خففت
كميت وحكى الشيباني اسود قاتم اي قاتم فابدل النون من الميم وجوزوا بتحيي ان تكون النون
اصلية والمراد به الحقير الضئيل ويبدل من حرف اخر نحو ضفث وضرح بمعنى
غير مجية كما قيل الصف في الصعب من مجية نحو صلي في سلي وقد نحو صقر في
سقر وطاء مهملة نحو صطلح في سطح قال سيبويه وهذه لغة بني العنبر وان فصل حرف
نحو اصبح يا سبح اخرقا كالصراط في السراط فالصاد والسين وكذا لو التقى الفصل بثلاثة
احرف نحو مصايق ومصاليخ في مسايق ومسالخ وان سكنت السين قبل الخاء او الغين
جاز نحو زيد لوثه في يسدد كالازرق في الاسود وان تحركت قبل فان ابدلت نحو قوله في سقر
يصقرها اللات هو صقم اي ابدلت السين زايا بعد جيم نحو جوت خلال الديار فجست
خلال الديار وبعد نحو درت في درست وتسين صاد او جيم او قاف او طاء نحو قصده مصدر رجم نحو اجصد وبصق نحو اشدق
لغة لحاتم الطائي وقد نحو قراقة هذا قرري انه وقد نحو قبل وقد نحو صوف
وقبل صراط حيث صادرعة اعجاز جعل الصاد مشابهة للزاي وبها قرا حمزة في
الصراط وشد الابدال العكي في صراط وزراط ولا يقاس عليه فصل في حروف الابدال
وهو مخصوص بالحرف الذي ابدل من حرف زايد سنة ذكر الحروف وضح الطاء في ابدلت
بين حاء وياء في فابدلت الطاء من التاء نحو اطيطا في اليد ان وابدلت الدال
من الطاء نحو المرديّ في المرطيّ وابدلت الطاء من التاء مطردا في تا الافتعال بعد حروف الاطباق
نحو اصطبر واضطرب وابدلت التاء من الدال في قولهم ناقة تربوب اي دربوب من الدربة
وفي تيم الله فابدلت الميم من الباء نحو رابته من كثم اي كثب وهو القرب وابدلت الباء
الميم نحو قولهم بالسمك يريدون ها اسمك وهي لغة مازنية وفي الفاء نحو قولهم في ثم العاطفة
فم في جرف جحر وابدلت الثاء من الفاء كقولهم في المغفور الذي يجتبى من النبي مغثور
بحكي اللساني مغثوري معثر وبين الكاف والقاف فابدلت الكاف من القاف نحو عوكب
كعك اي كعج وهو الخالص من اللوم وقاله في القصير كصير ابدلت القاف من الكاف في قولهم كتة
في قتة وهو ما ري الطابر من الجبل حكاه الخليل وهو قليل من العكس وبين اللام والراء فابدلت
اللام من الراء نحو الشجر في الشرج وابدلت الراء من اللام نحو قولهم في النشلة ونجي الدبر نثرة والاصل
اللام نثلها دون نثرها ومنفي لهم رعل في لعل وبين النون واللام كقولهم لعن في لعل وقولهم
اصيلان في اصيلان وبين الميم والباء المهملتين كقولهم صبيح في صبيح وقولهم رنح في ربح
وبين الباء بين بعض والي المعجمتين كقولهم يعطب في يخطر وقولهم اخن في اغن وبين
الضاد المعجمة واللام بمرسيل تلعثم فيه وفي لهم الجنوة من النار يريدون الجذوة وبين الهاء
والحاء المهملة الوجوة مثلثة الخاء نحو قولهم حزه بالهاء في بعض لهم السكل في الفسكل والاهابا بالكسر مصدر
اهب اذا اتعب نحو هبي حزه بالهاء خذه مع امتناعه وكراهيته لكن لم اقف على الابدال في هذه
الكلمة اما الفسكل ففي القاموس في فصل الفاء من حرف اللام الفسكل كقنفذ وزنبرج الفرخ
الدب في الحلبة اهو الفتيل وفي فصل الباس من الحرف السكل بالضم من الخيل وبين الجيم والباء كقولهم
في شجي تيمي وفي قولهم في شجرة شيرة والشجر بكسر الشين لغة حكاها صاحب المحكم وبين
الجيم والياء لغة فيها الجيم مشددة نحو قولهم كميج حكي سيبويه ان ناسا من بني احد

يبدلون

وقد تبدل منها ساكنة ومتحركة
دون باء فالاول كحنظل في حنظل
والثاني كالبنام في البنان صح

شوبه صح

يقال صح

كقولهم رجل جعضه في جلد وقولهم الطبيع
في اضطبع وبين الذال والتاء
كما حكاه بعضهم تلعذم فيه صح

تجي

يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف خاصة وقال ابن السكيت بعض العرب اذا شدد الياء صيرها جيما
ولم يخص وقفا من غيره وسيوقه بعينه وهي تحجى قضاعة فيقولون ابو علج والعشيج
وقال الجوهري الجيمية في قضاعة يجولون اياجيما مع العين يقولون هذا راعج خرج مع التعيم
يريدون راعي ضرج مني وربما ابدلت الجيم من الواو كما قالوا فم بابدال الميم من فوه بعد حذف
لامه وقد يبدل من الهاء الي بعدها اعني ان ابي الاوعاه نحو امدح حلالا واذهب محمر
اي امدح هلالا واذهب معهم وايثار الادغام شرط فان وقف فلا ابدال وربما ابدلت السين
من الجيم كقولهم مدحس في مدحج وفي لهم حبل الوصال مدمس اي مدمج واذا سكنت الجيم قبل
دال جاز جعلها كالسين نحو اجدر واجدر فيمن لم ينطق بالجيم في مثل ذلك كالسين وابدلت
الهاء تاء من الف انا وماهنا وهنا وصلا فقيل انه وما هنه وهنه وفي اياهوه اياهيه قالوا
هذه وهنيه وعوضت هي في انا والتي من سلامة العين في اهراق واستطاع وفي الوقف
اراقوا واطاي خفيا عند اسنادها الى ما يمكن لحركة الفعل لاجل ان تحذف عينها عند اسنادها
الى ما ذكر نحو ارقت واطعت فزيدت الهاء في اهراق عوضا من سلامة عينه وزيدت السين
في استطاع عوضا من عينه ايضا قيل واستطاع بفتح الهمزة وقطعها فاما استطاع بكسرها
ووصلها فاصله استطاع فحذف حركة التاء ومضارع هذا بفتح حرف المضارعة ومضارع الاول
بضمه لانه رباعي في التقدير ما يحذف من حروف المضارعة والمراد بها حروف الهجا
وفي ان ب ت ث الى اخرها وبسطها سيبويه والخليل حروف العربية اي اللغة العربية
وتسمى ايضا حروف المعجم قال صلحت الصحاح والمعجم النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان
يقال اعجمت الحروف والتعجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة
التي يختص اكثرها بالنقط من بين سايرحروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول
المسجد الجامع وصلاة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل
اي من شان هذه الحروف ان تعجم هذا كلامه قلت وصرح بعضهم بان الهمزة فيه للسلب
فمعنى اعجمت الكتاب ازلت عجمته اما بنقطه او بشكله والمخارج جمع مخرج وهو الموضع الذي
ينشأ منه الحروف ويقولون معرفته بان تسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى الابتدا
وتستقر اللسان في موضعه فتبين بذلك مخرج الحرف فصل في الحلق للهمزة والهاء والالف
واهل الادب يسمونها لم يدر الخليل كنا به بحرف العين ولذلك من البعد كالازهري وابن سيده وغيرهما
ولم يبدوا بالهمزة التي هي اول المخارج وجواب ذلك ان الهمزة اثقل الحروف بخلاف العين فانها
اقصى مخرجا ولهذا لا تدخل في لفظ الاحنثه ولهذا كثرت في كلامهم الا ترى ان باب العين اكثر
من غيره وان الهمزة كثيرا ما يطرا عليها التغيير فترجع واوا والفا وتنقل حركتها ويسهل لفظها
بالالة شدتها ولهذا اعدمت في حروف العلة فبدلوا بالحرف الصحيح دونها والهاء تشاركها فيهما
خفاء وقد تحذف لاما وتشارك الهمزة في انها من المخرج وقد تقول عن الهمزة فصل لما شاركها
في مخرجها وسط الحلق والى المهملتين ويظهر من كلام سيبويه ان الهاء بعد العين في
الرتبة وهو نص مكي ويظهر من كلام المهدوي ان العين بعد الحاء واد ناه للغين والى المعجمتين
والغين قبل الخاء وشيخنا يظهر من كلام سيبويه ونص مكي على تقديم الخا على العين والاول
اظهر وما يليه الفاف يعني وما يلي ادنى الحلق وما يليه اقصا يلي مخرج القاف للكاف
وقاه الخليل القاف والكاف لهويان لانهما مخرجان من اللهات ما بين الفم والحلق وما
يليه الجيم والياء المشاشة النخية وجعل المبرد الشين تلي الكاف والجيم والياء يليانها واو ال
حافة اللسان وما يليه من الاضراس اي لضاد المعجمة واكثر ما ينطق بها من الحرفة اليسرى
وبعضهم من اليمنى وبعضهم ينطق بها من الجانبين معا في ان واحد وكان عمر رضي الله عنه
ينطق بها كذلك وما دون حافته الى منتهى طرفه مخارج حروف الخنك اللام للام
قاله ابو علي الاخوص وما بين طرفه وفويق اثنايا اللسان الا ان اخراجها من اليمنى
اسكن بخلاف الضاد وما بين طرفه وفويق اثنايا النون والراء وهو اقل في

والرا

نحتا2ج

والنظر ج

ن
رسيي

بخلاج

الاضمش ويجيء ولتا ورتا وربا وربا وربا ويجيء ربا ربا ربا

٣٧٥٨

LIBRARY
OF THE
SYRIAN MISSION
A. P. B. F. M.
Cl. 52:24
No. 42 No.

LIBRARY
OF THE
SYRIAN MISSION
A. P. B. F. M.
Cl. 52:24
No. 42 No.